التنمية المحلية

الأستاذ الدكتور
رشاد أحمد عبد اللطيف



تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ / ٠٣-٠٠ الإسكندرية

التنميـــــة المحليـــــة

أ.د. رشاد احمد عبد اللطيف

نائب رئيس جامعة حلوان لشئون التعليم والطلاب

وأستاذ تنظيم المجتمع بكلية الخدمة الاجتماعية

الطبعة الأولى
2011

الناشــر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : 5274438 - الإسكندرية

إهــداء

- إلى الأستاذ الدكتور/ عبدالحليم رضا عبد العال
- أقدم إليك هــذا الجهــد رمــزا وعرفانــا بأســتاذيتك ... واسهاماتك فى تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بوجه خاص .. وأننى اعتز بــك كأستاذ وصديق وعالم من العلماء المتميزين خلقا وعلماً .. بارك الله فيك

أ.د. رشاد أحمد عبد اللطيف

الفصل الأول

مفاهيم متصلة بالتنمية المحلية

- مفهوم التنمية .
- مفهوم تنمية المجتمع.
- مفهوم التنمية الاجتماعية .
- مفهوم التنمية الاقتصادية .
- مفهوم التنمية الاجتماعية الاقتصادية .
- مفهوم التنمية المحلية بالمشاركة .
- مفهوم التشبيك .

ماذا نعنى بالتنمية ؟

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية شعاراً يرفع فى كل مناسبه كما اهتم الباحثون والعلماء من مختلف فقروع العلوم والمعروفة بهذه القضية حيث لا تنتمى التنمية لفرع واحد من فروع المعرفة الإنسانية التى تعمل فى ميدان التنمية – بل تهتم بها كثير من المهن ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية .

وهناك العديد من المؤلفات حول التنمية أكدت على أن هناك بحث مستمر للتوصل إلى مفهوم دقيق للتنمية وتحديد أبعادها إلا أن الوصول إلى تعريف مقبول لدى كافة المهتمين والمشتغلين بقضايا التنمية، بشكل مباشر أو غير مباشر إنما يعتبر واحدا من التحديات التى توجه مخططى التنمية development planners وصانعى السياسات policy makers وفيما يلى نعرض لأهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاجتماعية .

1- تعريف التنمية Development Definition

هناك العديد من المفاهيم التى تلتقى أو تتداخل مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم "التقدم والتطور" والتحديث وربما "التصنيع" ويرجع ذلك إلى أن البلدان التى حققت الدرجة العليا فى التنمية وهى الدول المتقدمة والمتطورة صناعياً.

وهناك من العلماء من ربط بين التنمية واستيراد التكنولوجيا كما دعا آخرون إلى أن المحكاة والاعتماد على ما يقدمه الغرب هو أساس التنمية مهملين فى ذلك الأساس الثقافى والاجتماعى لعملية التغير وغير مدركين أن التنمية التكنولوجية لا تخلق الحضارة وإنما هى تعبير عن مستوى حضارى ونتاج له بكل عناصره كما أنها (التنمية التكنولوجية) ثمرة جهد اجتماعى

وبطبيعة الحال لابد أن ندرك أن هناك علاقة جدلية بين التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من ناحية وبين الابتكارات التقنية من ناحرية أخرى[1].

وقد درج الوضع في بعض الدول العربية على إيثار لفظ "الإنماء" على لفظ التنمية على اعتبار أن الإنماء "إنما يعبر عن الاتجاه القصدي في التنمية بينما يستحب اللفظ "تنمية" على العلمية ذاتها ويرى البعض أن كلا اللفظين لا يعبر عن الواقع المقصود في الدولة النامية، حيث الحاجة تدعوا إلى إحداث تغييرات راديكالية (جذرية) في أوضاع التخلف، بينما "التنمية" في الدول المتقدمة إنما هي تنمية لأوضاع لا تعد متخلفة .

ولقد كان للفكر الاقتصادي والغربي بالذات سبق الصدارة في وضع مؤشرات التنمية وذلك من خلال منظور اقتصادي، وهكذا عرفت التنمية بأنها عملية تنشيط للاقتصاد القومي، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي، لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي، يحدث معه تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله وفي مستوى العمالة وتزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في الأنشطة الاقتصادية التقليدية مما يعني تغير البنية الاقتصادية والتحول إلى اقتصاديات الصناعية والتصنيع، وهكذا اعتبر اعتبرت الزيادة الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي من المؤشرات الأساسية للتنمية وقد أدى ذلك إلى حدوث خلط في المفاهيم بين التنمية والتنمية الاقتصادية وبين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي .

ثم برزت على الساحة بعد ذلك، محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور اجتماعي إنساني حيث عرفت بأنها عملية توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل والجوانب المعنوية التي تتلخص في الحاجة لتحقيق الذات Fulfilment –

Self بالإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير والأمن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة.

في إطار ما تقدم يرى "Eugen pusic" إلـــى أن التنميـــة كعمليـــة متكاملة لا تنقسم، يمكن النظر إليها باعتبارها التفاعل الديناميكي بين مجتمع معين ومستوى الإنتاجية Level productivity التي بلغها هـــذا المجتمـــع والإنتاجية هنا تعني الطاقات الكلية لجميع أفراد المجتمع، لإشباع أو تحقيـــق المصالح الممكنة في كافة ميادين النشاطات المجتمعية، كمـــا يـــشير البنـــاء المجتمعي إلى مجمل العلاقات الكلية المستقرة القائمة بين النـــاس أعـــضاء المجتمع في إطار وجودهم الاجتماعي (بما في ذلك تفاعلاتهم الاجتماعية)[2].

وهكذا، نرى – أن التنمية مفهـــوم ذو مـــدلول ثقـــافي واجتمـــاعي واقتصادي سياسي وإداري، وهو لا يرتبط بقطاع من المجتمع دون آخر كما أنه يشير إلى عملية مجتمعية متكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الـــروابط بالغ التعقيد من العوامل السابقة والتنمية، وبهذا المعنى لا تمثل فقـــط النـــاتج النهائي لمجموع المتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والإدارية، بل هي محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل مكتملة.

ويتوقف مدى أهمية كل منها والدور يمارسه في عملية التنمية علـــى الظروف التي تتم فيها عملية وعلى المرحلة التي قطعتها مسيرة التنمية فـــي الإطار المجتمعي، فقد تلعب العوامل الاقتصادية دورا بـــارزا فـــي إحـــدى مراحل التنمية في بلد ما، بينما تلعب العوامل السياسية الدور الحاسم في بلد آخر أو حتى في نفس البلد في مرحلة أخرى .

ويلخص لنا "جوا فرانك داكو ست" Frank D, مفهوم التنمية فــى مجموعة من المؤشرات هى :

1- ضرورة أن تكون التنمية شاملة تأخذ فى اعتبارها الجوانب الاقتــصادية بالإضافة للعوامل الاجتماعية كما تتمثل فى التغذية والصحة والظــروف المعيشية وخدمات كما تعرف التنمية الاجتماعية بأنها : العملية المجتمعية الواعية المواجهة نحو إيجاد تغييرات فى البناء الاجتماعي - الاقتصادى، تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدى إلى تحقيق زيادة منظمة فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد - على المدى المنظور - وفــى نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية - سياسية، تكفــل زيادة الارتباط بين المكافأة، وبين كل من الجهد والإنتاجية كما تــستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه فــى المــشاركة وتحقيــق متطلبات أمنه واستقراره فى المدى الطويل [3] .

والتعريف السابق للتنمية، يتفق مع الرؤية التى يتــضمنها التعريــف التالى لعملية التنمية والتى تهدف إليها بلاد العالم الثالــث : وهــو إحــداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين، يهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده، وبمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاســتجابة للحاجــات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التى تكفــل زيــادة درجــة إشباعه تلك الحاجات عن طريق الترشــيد المــستمر لاســتغلال المــوارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال .

فالتنمية فى جوهراها عملية تغير اجتماعى قد يؤدى إلــى تغييــرات بنائية مما يطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نــواحى التنميــة لمساعدة المجتمع فى عملية إعادة تكامله ويرى البعض أن التنمية لا تعنــى إشباع الحاجات الأساسية للجماهير فحسب، وإنما الرعاية الاجتماعية التــى

تعمل على اكتمال شخصية الفرد ثقافيا وروحيا كما تشمل القدرة على الابتكار ونوعية الحياة وحقوق الإنسان .

(2) التنمية عملية أصلية بمعنى ألا تكون محاكاة غير ملائمة لظروف وأوضاع المجتمع وأن من الضرورى أن تتوافق مع الأهداف الخاصة بكل بلد والكيفية التى يتصور بها كل إنسان مستقبلة .

(3) التنمية تتناسب مع كل مجتمع ويفترض ذلك ليس فقط القدرة على اختيار نمط معين من التنمية ولكن أيضا ضمان هذا النمط – أو على الأقل إضعاف التبعية الاقتصادية والوهن الاقتصادي – وتنمية الأسواق الداخلية وزيادتها وكفالة إنتاج السلع الغذائية والمواد الأساسية المناسبة للمجتمع .

(4) التنمية عملية تعاونية وهذا لا يعنى أن الجهد القومى يستطيع وحده أن يحقق استقلالا كاملا ولكن تكون التنمية بالضرورة تعاونية التنسيق والتكامل بين البلد الواحد وبالتعاون بين مجموعة البلدان النامية وبمساهمة إضافية من البلدان المتقدمة .

(5) التنمية عملية تكاملية تربط بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فضلا عن التكامل بين العرض والطلب.

(6) التنمية عملية أصيله تحافظ على التراث القومى وكذا الهياكل التقليدية الضرورية لصيانة الترابط الاجتماعى فى البلد وبالتالى الحفاظ على التراث القومى وحماية المجتمع .

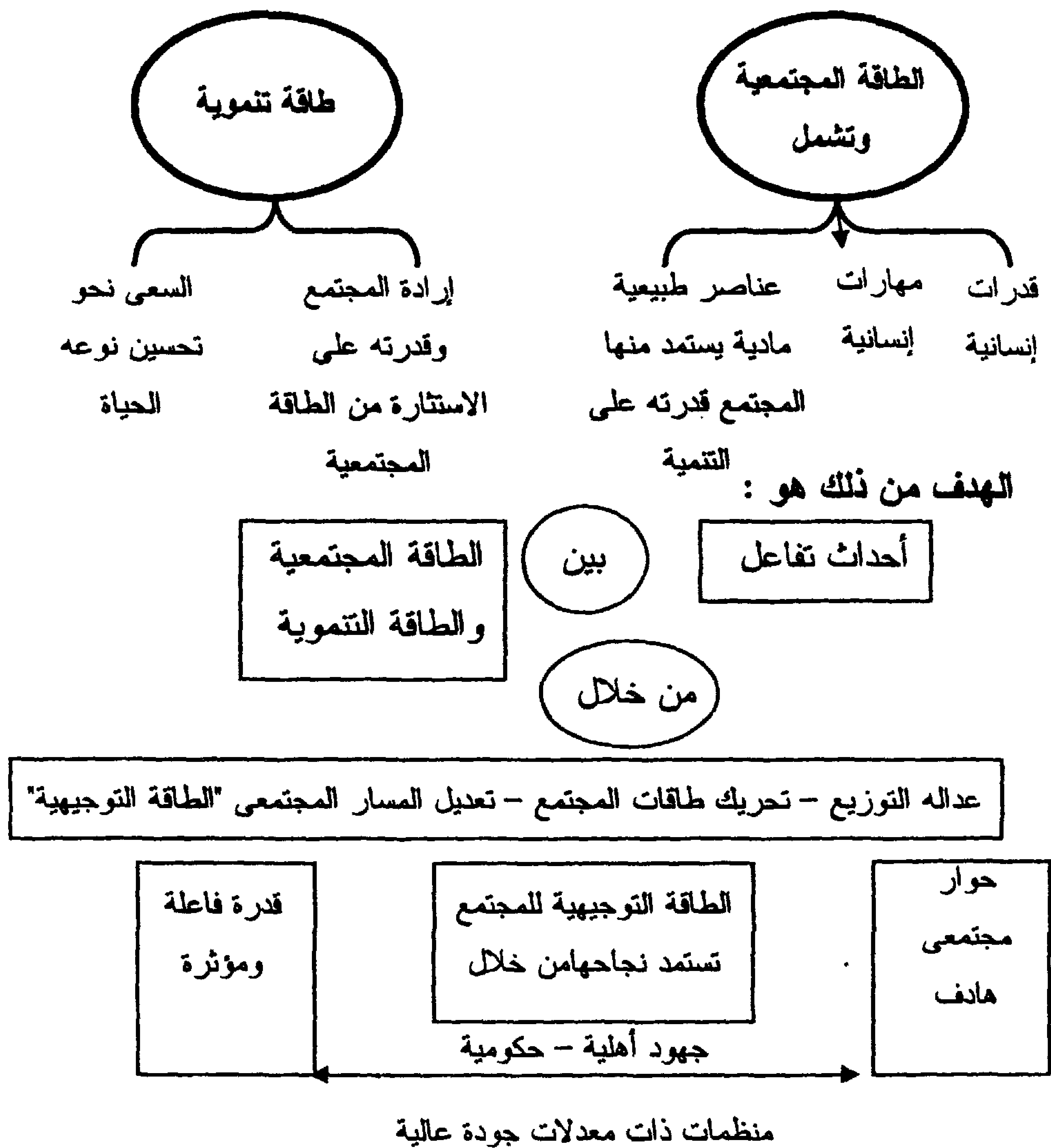
(7) التنمية تقوم على أسلوب التخطيط الذى يأخذ فى اعتباره كافة الجوانب والمصالح والنشاطات والخدمات والمؤسسات .

(8) التنمية تعتمد على المشاركة الواعية لكافة المواطنين سواء فى تحديد أهدافها أو تنفيذ برامجها التى توضع أبناء المجتمع بالتعاون مع الجهات المختصة .

(9) التنمية تعتمد على الابتكار والإبداع لمواجهة الاحتياجات الحقيقية لأبناء المجتمع فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة والعمـــل علـــى تطويرهـــا وتأصيلها لمصلحة المجتمع.

فى أطار ما تقدم تعرف عملية التنمية Local Development بأنها :

عملية تكاملية مستدامه لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع .



أى أن التنمية تفى الخروج من حالات التخلف والركود وإحداث التغير ليس فى الجانب الثقافى والاجتماعى فقط وإنما بنفس القدر فى الجوانب الاقتصادية كما يشمل الجوانب الكمية والكيفية .

The problem of underdeveloped countries is noy just vouth, But development is qrouth plus change .

أنواع التنمية :

من خلال العرض السابق يمكن أن نميز بين نوعين من الأنواع التنمية :

تنمية ذاتية	تنمية خارجية

أ – تنمية ذاتية :

أى يقوم بها المجتمع بنفسه وذلك لحل بعض مشكلاته وتوفير بعض احتياجاته وهذا لن يتم إلا من خلال وعى السكان أنفسهم بالمشكلات التى يعانون منها ثم التحرك لمواجهة هذه المشكلات .

مميزات التنمية الذاتية :

أ – نابع عن المجتمع نفسه .. مما يجعل برامج التنمية أكثر قبولا للسكان وأكثر سعيا لمواجهة المشكلات .

ب– أنها تعتمد على الجهود الذاتية أى على المشاركة الفعالة بين أفراد المجتمع.

ج– تحقق استفادة مباشرة وملموسة للسكان "أن يكون لها عائد مجزِ لأفراد المجتمع" .

د – توضح مدى قدرة المجتمع فى الاعتماد على نفسه فى حل مشكلاته.

أوجه النقد الموجهة للتنمية الذاتية :

أ – لا تتم التنمية الذاتية فى الوقت المناسب .

ب– وقد تتم بعد تفاقم تم المشكلات .

ج– قد تبدأ نتيجة لتحمس طارىء ثم لا يلبث أن ينتهى هذا الحماس.

د – قد تتعرض للتوقف وعدم الاستمرارية [4] .

ويسهم الأخصائى الاجتماعى فى :

- دراسة الجماهير من حيث خصائصها واتجاهاتها .
- التعرف على الصعوبات التى تحول دون سير عملية التنمية فى طريقها الصحيح مثل (عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة، عدم الانتماء، اللامبالاة ....الخ) .
- التعرف على دور المؤسسات الاجتماعية والتعليمية فى دعم الجهود الأهلية .
- تقوية شبكة الاتصال بين الأهالى والقيادات المسئولة بالمجتمع إذا كانت ضعيفة .

التنمية الخارجية :

هناك مؤثر خارجى يدفع المجتمع إلى القيام ببرامج التنمية وقد يكون هذا المؤثر الخارجى نتيجة تدخل من بعض العناصر مثل (الإعلام، رجال السياسة، رجال العلوم الاجتماعية) أو تأثر من مجتمع آخر (متقدم أو نامى).

ويتميز هذا النوع بما يلى :

(1) يجمع بين الجهود الذاتية والإمكانيات الخارجية التى يستفيد منها المجتمع المحلى .

(2) توفر الخبرات المتنوعة (خاصة الخبرات التطبيقية) والتى يفتقر إليها المجتمع الخارجى .

(3) أن هذا النوع مقنن ومرتبط بوقت ومكان معين .

(4) أن هذا العلمية مستمرة لتحقيق الهدف المطلوب .

عيوب هذا النوع من التنمية ما يلى :

أ – التأثر على معدل المشاركة الذاتية من جانب المجتمع فقد يؤدى إلى غياب المبادرات الذاتية لأفراد المجتمع.

ب– أن يكون هناك تبعيه للتيارات الخارجية وخاصة إذا كان تمويلها الأجنبى مرتفعا .

ويكون دور الأخصائى الاجتماعى هنا هو الحث على ضرورة الجمع ما بين الاتجاهين نقل الأساليب التقنية الحديثة بأسلوب ملائم للجميع.

ويفضل الجمع بين النوعيي بمعنى أن يحدث التدخل الخارجى أما بتدعيم الجهود الذاتية التى بدأت فعلاً والعمل على استثارتها للاستفادة من المعونة الخارجية لتحقيق الأهداف .

العوامل التى أدت إلى ظهور مفهوم التنمية :

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية هى :

العامل الأول : سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمى لتحقيق التنمية الشاملة .

العامل الثانى : ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمى 1929 – 1934 الذى مر به الاقتصاد الرأسمالى وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالى للوحدات الصناعية والتجارية فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وما ترتب على ذلك من موجات البطالة والمشكلات الاجتماعية والسياسة التى أثرت على كافة الوحدات بالمجتمع.

العامل الثالث : الحرب العالمية الأولى والثانية (1939 – 1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة فى اقتصاديات العالم الرأسمالى وأدى إلى تدخل الدولة فى مجال النشاط الاقتصادى .

العامل الرابع : حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها فى وضع برامج للتنمية يتناسب مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بقضايا التنمية لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة كانت تمر بها هذه الدول تشمل قضايا البنية الأساسية والبعض الآخر يرتبط بسلوكيات أفراد المجتمع التى ورثها عن الماضى .

العامل الخامس : التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى مما دفع العلماء فى كثير من التخصصات الاقتصادية والاجتماعية إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.

العامل السادس : نشأة المجتمع الصناعى الرأسمالى عقب الثورة الصناعية فى منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعى هو الأرضية الأساسية التى أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادى التى كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية .

مراحل التنمية :

هناك عدة مراحل تمر بها عملية التنمية المحلية ... ويمكن أن تسهم مهنة الخدمة الاجتماعية بدور بارز فى كل مرحلة فى المراحل .. وهذه المراحل هى :

(1) **مرحلة البدء :**

وهى تتسم خبرة المجتمع المحلى بجهود التنمية وتشكك المجتمع فى مقدرته على حل مشكلاته وتحقيق أهدافه ويرى سكان المجتمع أن الجهة القادرة على حل المشكلات هى "الحكومة" وأنه لا حول ولا قوة لهم فى دفع

عملية التنمية. ويكون دور الخدمة الاجتماعية موجه ومقصود ومبنى على خطة دقيقة وهادفة من خلال التعرف على أهم المعوقات ... وأكثرها تأثيرا على أفراد المجتمع وإذكاء الثقة لدى أفراد المجتمع بقدرتهم على التغيير والوصول إلى أهدافهم سواء كان ذلك من خلال المسرحيات / التمثيليات / الأغانى الوطنية .. وإيضاح نوعية المؤسسات التى يمكن أن تساعد أفراد المجتمع فى الوصول إلى أهدافهم .. كما يمكن توضيح المضار التى سوف تنجم نتيجة عدم الاعتماد على النفس فى حل المشكلات وتقديم بعض الأمثلة التى توضح ذلك... بدقة ... وموضعية ... وأمانة .

(2) مرحلة الانطلاق :

حيث يشعر أفراد المجتمع بأنهم يمكنهم تغيير بعض الأوضاع والقيام بالمسئوليات المسندة إليهم وتحقيق حدة مقاومتهم للتغير وإن كان هذا الشعور تم ببطء .. إلا أنه لا يتراجع ويسير قدما نحو تحقيق الهدف.

ويمكن أن يكون للخدمة الاجتماعية دور مهم فى هذه المرحلة من خلال :

أ – إيضاح نواحى التقدم التى أحرزها المجتمع .

ب– بث روح الثقة بين أفراد المجتمع .

ج– مواجهة أى معوقات مضادة قد تؤدى إلى خفض الروح المعنوية ومواجهة الشائعات التى تحد من قدرة المجتمع على مواجهة مشكلاته .

(3) مرحلة الاستقرار النسبى والشعور بقيمة الإنجاز:

حيث يصل أفراد المجتمع إلى تحقيق الأهداف التى تحركوا من أجلها.. ثم يبدأ المجتمع فى السعى نحو تحقيق أهداف أخرى .. وكلما تحقق هدف كلما شعر المجتمع بقوته وقدرته على الإنجاز. وفى هذه المرحلة

تتكون لدى أفراد المجتمع المناسبة فى الاستعانة بالمختصين فى المجـالات المختلفة التى يحتاجون إليها.

وأهم ما يميز هذه المرحلة :

- ارتفاع معدل الثقة بالنفس لدى الأهالى .
- تكامل الجهود الأهلية والحكومية .
- القدرة على ترتيب الاحتياجات حسب أهميتها .
- التحرك فى ضوء الموارد المتاحة داخليا وخارجيا.
- المغالاة فى الثقة بالنفس.
- بدأ الهبوط التدريجى لقوة المجتمع إذا لم يجد التوجيه المناسب.

إسهام الخدمة الاجتماعية فى هذه المرحلة:

- حث المجتمع على الاستمرار فى عمليات التنمية من خلال الاستفادة من المهارات والقدرات المتوفرة لديهم .
- اكتشاف القيادات الجديدة وتوجيه المسئولين نحو إعداد البرامج التدريبية المناسبة لهم .
- مواجهة أى مشكلات تؤثر على معدل حماس المواطنين وخاصـة مـا يتصل بالإشاعات الموجهة نحو المجتمع والتى تشكك فى قدرة المجتمـع على مواجهة مشكلاته.

(4) مرحلة الهبوط التدريجى:

حيث يشعر المجتمع أنه قد وصل إلى أكبر قدر من المنفعة "المنفعـة الحدية" وقد يولد لديه ذلك نوعا من الملل والإرهاق نتيجة استنفاذ قدر كبيـر من الجهد للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف والشعور بأن العائد من التنميـة لا يساوى الجهد المبذول .

كما قد يتعرض المجتمع لبعض المشكلات الجادة (كارثة – حرب – أمراض) تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة أو قد يحدث نزاع بين الأهالى أنفسهم .

إسهام مهنة الخدمة الاجتماعية فى هذه المرحلة :

تسهم الخدمة الاجتماعية فى تعريف بأهم المشكلات التى يعانى منها المجتمع سواء ما يتعلق بالأفراد أو المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الأهلية بالإضافة إلى وضع الآليات التى يكون شأنها تفعيل الجهود المبذولة سواء من قبل مؤسسات المجتمع أو الأفراد الراغبين فى إصلاح والبدء فى استمرارية علمية التنمية .

2- **مفهوم تنمية المجتمع** community development

ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلى فى الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن لموجهة بعض أوضاع التخلف فى القطاع الريفى، عن طريق تنفيذ بعض المشروعات الإصلاحية فى القرى، ثم أصبحت حركة إنسانية تستهدف النهوض بالريف والحضر على أساس من تكامل الجهود الذاتية للمجتمع والمنظمات التطوعية والجهود الحكومية للعمل معا فيما يتصل بتحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وترتيبها وفق أولويات يتفق عليها، وتنفيذ المشروعات التى يختارونها ارتباط بأهميتها النسبة والإمكانيات المتاحة ويتوقف نجاح عملية تنمية المجتمع وبرامجها على المشاركة النشطة من جانب الموطنين فى تحديد هذه البرامج وتدعميها والانتماء إليها، وهذا هو الذى يعطى هذه العملية صفات الحركة المستمرة الدائمة لها الاستمرار والاستقرار على مضمون وأهداف واضحة .. وهكذا تتميز تنمية المجتمع بأنها عملية ديناميكية تسترعى اهتمام الأهالى وتشدهم إليها وتحركهم نحو تحسين أحوالهم المعيشية ومواجهة وحل مشاكلهم بالأسلوب الذى يتفق مع اهتماماتهم وإمكانياتهم وعلى هذا تعرف تنمية المجتمع بأنها عملية تتحد

وتتعاون فيها جهود الموطنين والجهود التى تبذلها الجهات الحكومية فى المجتمع وإدماج هذا المجتمع المحلى فى المجتمع القومى للقيام بجهود مشتركة تستهدف تحقيق التقدم والنمو المطلوب .

وهذا التعريف يرى أن عملية التنمية تعتمد على عنصرين أساسين هما :

(1) المشاركة الإيجابية من قبل الموطنين فى الجهود التى تبذل لتحسين مستوى المعيشة مع الاعتماد بقدر الإمكان على مبادراتهم وآرائهم.

(2) تقديم الخدمات الفنية وغيرها التى تساعد فى استثارة الجهود الذاتية والاعتماد على النفس والجهود المشتركة اللازمة لتحقيق الخدمات وتنفيذ البرامج اللازمة لإحداث التغيرات المطلوبة وهكذا نجد أن برامج تنمية المجتمع المحلى إنما ترتكز على الحركة الذاتية من جانب الموطنين الإحداث تغييرات مرغوبة تستهدف تحسين الأوضاع المجتمعية وبالتالى زيادة قدرة المجتمع المحلى على إشباع احتياجات أعضاءه وحل ومواجهة المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها الموطنين وبالتالى فأن دور أخصائى تنمية المجتمع يتمثل أساسافى العمل على استثارة وتعبئة وتحريك الناس لمساعدة أنفسهم لإحداث التغيرات المستهدفة .

ويؤكد النموذج الذى قدمه Biddles and Biddle (1956) أن تنمية المجتمع المحلى تعتمد على دور المنمى كمشجع Encourager لقيام هذه المبادأة الذاتية من قبل الموطنين لتحسين ظروفهم المعيشة كما أكد على أن كثير من الناس أصبحوا على وشك فقد الإحساس بوجود المجتمع المحلى الذى يعشون فيه وينتمون إليهم the sense of community وبالتالى فإن جهود تنمية المجتمع المحلى إنما تستهدف العمل على إعادة اكتشاف المبادأة المحلية والجهود الذاتية من جانب الموطنين لتحسين المعيشة وتحقيق الإحساس الجماعى بين أفراد المجتمع.

وهكذا تصبح التنمية عند Biddle عملية تربوية تعتمد على الظروف المحلية وطبيعة الناس، مع تبنى فكرة معايشة الأهالى وحثهم على ساتحداث التغيرات المستهدفة من الداخل، إلى أن يصلوا إلى درجة من النضج الذاتى بما يمكنهم من مواجهة مشكلاتهم بأنفسهم . ومن الغريب أن يكون هذا الرأى هو أحد المداخل الحديثة التى تنادى بها لتحقيق التنمية وهو مدخل "التنمية بالمعايشة" ويتفق المفهوم السابق لتنمية المجتمع المحلى، مع أول تعريف قدم فى مؤتمر "كامبردج" حول الإدارة الإفريقية للتنمية عام (1948) والذى يذهب إلى تعريف تنمية المجتمع المحلى باعتبارها : "حركة تستهدف تحقيق حياة أفضل للمجتمع المحلى نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالى، وإذا أمكن من خلال مبادأة المجتمع المحلى نفسه وإذا لم تتيسر هذه المبادأة المحلية، فإن هذه الحركة تستخدم التكنيكات والأساليب التى توقظ وتستثير هذه المبادأة ضمانا للحصول على استجابة حماسية وفعالة لحركة التنمية المحلية .

كما يعرف P. Nelson Reid تنمية المجتمع المحلى باعتبارها جماعة من الناس يعيشون فى مجتمع محلى معين، يتخذون قرارات يتعلق بالبدء فى القيام بعمل اجتماعى (مثل التدخل المخطط) لتغيير ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تعديل أوضاعهم البيئية .

وهذا التعريف أيضا يؤكد على أهمية التنمية من خلال المعايشة مركزا على أن التنمية المحلية تعتمد على الجهود الذاتية لتحسين الأوضاع المجتمعية فى ضوء أهداف متعارف عليها والتعرف فى الرسمى الذى أصدرته الأمم المتحدة عام 1956 ومازالت تلتزم به ووكالاتها المتخصصة فى العمل الاجتماعى فى المجتمعات المحلية هو أن مصطلح تنمية المجتمع قد ظهر فى الاستخدام العالمى ليشير إلى "العمليات التى تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى

المجتمعات المحلية فى إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة فى التقدم القومى".

كما صدرت دراسة عن هيئة الأمم المتحدة عام 1963 بعنوان "تنمية المجتمع المحلى والتنمية القومية" حاولت إيجاد صيغة للربط بين برامج العمل المحلية والبرامج المنفذة على المستوى القومى". كما عرفت هيئة الأمم المتحدة فى نفس العام التنمية الاجتماعية بأنها عملية تستهدف تطوير وتنمية قدرات أهالى المجتمع المحلى بواسطة الدعم الفنى والمالى الحكومى والأهالى بهدف العمل مع الموطنين من خلال ثقافتهم بما يؤدى إلى تحقيق العمل الإنمائى من الداخل (5) .

وفى إطار ما سبق يمكن النظر إلى تنمية المجتمع باعتبارها عملية ومنهج وبرامج وحركة :

(أ) تنمية المجتمع عملية As Process

فهى تسير من مرحلة إلى أخرى موقف إلى موقف، وهى تشمل على عدد من التغيرات الصاعدة نحو تحقيق أهداف محددة، وهى قبل كل شىء تغير واقعى من مرحلة كان يقوم فيها عدد محدود بتقدير الأمور إلى مرحلة يقرر فيها الناس أنفسهم الحلول لمشاكلهم التى يشعرون بها ويتفاعلون معها عبر السنين، تلك المرحلة التى يساهم فيها الغالبية بالشعور بالحاجة والسعى نحو اكتشاف قدراتهم وذوات أنفسهم وترتيب الأولويات وتلمس أسباب العلاج وتحديد المعونة الفنية المطلوبة من قبل الهيئات الرسمية والأهلية وممارسة عمليات التنفيذ (المجتمع نفسه أساس عمليات تنمية المجتمع وفى هذا الرأى تعتمد الممارسة على نظريات التغير الاجتماعى Social change theory

(ب) تنمية المجتمع كمنهج As Method

فهى منهج لغاية الوصول إلى أهداف محددة، وهذه النظرة تعتبر الوسائل الأخرى كوسائل التعليمية، والمحاولة والخطأ والتجريب، وسائل مساعدة لوسيلة تنمية المجتمع التى تسعى خلال العمليات المختلفة للوصول إلى الهدف الذى حدده المختصون (فى الحكومات، فى الهيئات الأهلية، فى الحكومة المحلية) وهذه النظرة تؤكد العلاقة بين الوسيلة والغاية، فهى وسيلة يقودون بها العلمية وأهم النظريات التى تخدم هذه النظرة هى تلك المتعلقة بالضبط الاجتماعى والتى يجب أن تفسر الدوافع والتنشئة الاجتماعية والرأى العام فى المجتمعات المحلية من جهة والسلطة المنظمة للدولة وتشريعاتها من جهة أخرى وكل منها يقود إلى تحقيق الهدف.

(ج) تنمية المجتمع كبرنامج As Program

فهى برنامج مفصل الأجزاء ومحدد الإجزاءات والتركيز هنا على الأنشطة التى يضمنها البرنامج ويكون البرنامج فى هذه النظرة هو الهدف دون النظر لتغير اتجاهات الناس الذين يشملهم المشروع ومن هنا كانت أهمية تشكيل البرنامج وتخطيطه كما هو الحال فى برنامج السنوات الخمس للتنمية ويلعب التخصص دوره فى تصميم البرامج فتجىء أهمية الخبرة فى النواحى الصحية والاجتماعية والزراعية والصناعية والترويحية وهذا الاتجاه فى تعريف تنمية المجتمع يجب أن يفسر فى ضوء نظريات التنظيم الاجتماعى Social Organization فيجب أن يضاف إلى نظريات التغير الاجتماعى والضبط الاجتماعى، المعلومات التى يجب أن تتوافر عن التركيب الاجتماعى والوظيفى للمجتمعات، فالبرنامج لا وجود له بدون تحديد الطريق الذى يسلكه العاملون حتى يأتى بنتائجه المرجوه، فيجب أن تكون هناك قيادة

تحقق الهدف وأن يكون هناك دور محدد لكل من القيادات الشعبية والرسمية لتحقيق أهداف البرنامج.

(د) تنمية المجتمع كحركة اجتماعية As social Movement

فهي حركة يلتزم الناس بها جميعا، فهي لا تهـدأ ولا تهـادن فهـي مجموعة من الإجراءات تترجم انفعالات الناس وأحاسيسهم إلى برامج وهي رغبات تتبلور في واقع من الخدمات وهذه الحركة تبدأ أو تسير لتصبح نظاما في مجموعة النظم الاجتماعية التي تعمل على بقاء وحدة المجتمع وتماكـسه ويلتزم بها الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية التي تؤلف جسد المجتمع وتوحد الأمة نحو تحقيق أهداف التنمية قبل صدرها.

ولكي نفهم هذا المعنى لتنمية المجتمع ينبغي أن نفسره فـي ضـوء نظريات علم الاجتماع السياسي Political Sociology من خلال ما يلتزم به رجال السياسة من اهتمام واضح بتحقيق برامج تنمية المجتمع مـستفيدين في ذلك من ثقلهم السياسي وإمكانيات الدولة المادية وموظفيها وتشريعاتها .

وفي إطار ما تقدم يرى المؤلف أن "تنمية المجتمع هـي عمليـة تستهدف عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمـع عـن طريـق مساهمة أفراده وجماعاته والاستفادة من طاقاتهم وإمكانياتهم من خلال :

أولا : أتاحة الفرصة لتحقيق الاتجاه التـشاركي بـين جماعـات ومنظمات المجتمع لرفع مستوى المعيشة .

ثانيا : الإفادة من الإمكانيات الفنية المتـوفرة لـدى المجتمعـات الأخرى والهيئات المتخصصة. سواء ما يتصل منها والمستحدثات الفنيـة كالطرق المحسنة في الزراعة والإسـكان والـري، أو الخـدمات الفنيـة الحكومية مثل الوحدات الصحية والمؤسسات التعليمية وغيرها والتي تفيـد في تحقيق تنمية المجتمع .

ويؤكد المؤلف على التعريف الدولى لتنمية المجتمع "العمليات التى تتوحد فيها جهود الأهالى مع السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، ونجسد هذه الجهود فى إطار حياة الأمة وتمكينها من الإسهام إسهاماً كلياً فى تحقيق التقدم القومى" .

وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين:

أ – مساهمة الأهالى أنفسهم فى الجهود لتحسين أحوالهم.

ب– توفير الخدمات الفنية وغيرها بطرق من شأنها تشجيع المبادأة والعون الذاتى وتبادل المنفعة وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية .

جوانب تنمية المجتمع

تنمية المجتمع هى نتيجة المزج بين جانبين :

(أ) التنمية الاقتصادية .

(ب) التنمية الاجتماعية .

حيث تشمل التنمية الاقتصادية عدد من الأساليب الفعالة مثل:

- ♦ الاستغلال المنظم للموارد عن طريق التخطيط الاقتصادى .
- ♦ رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التوجيه والإعداد.
- ♦ تهيئة الفرص لسكان المجتمع لتقبل التغير الاجتماعى عن طريق إعادة بنائه الاقتصادى "المشروعات الصغيرة" أو أى مشروعات مدرة للدخل.

وتشمل التنمية الاجتماعية مجموعة من الأساليب هى :

أ – التكافل الاجتماعى "الذى يقوم على الاستفادة من عوامل القوة فى المجتمع لتعويض عوامل الضعف من خلال الاستفادة من خامات البيئة والطاقات البشرية إلى أقصى حد.

ب– تعليم الكبار "حيث تتاح الفرصة للأفراد أن يتزودوا بالمعلومات المفيدة فى الميادين المختلفة وهذا الأسلوب قد أخذ أنماطا من البرامج المعروفة "بالتربية الأساسية" و"التعليم العام" وهذه البرامج ليست مقصودة لذاتها ولكن تسعى إلى تنمية وعى الأهالى بأهمية التعاون فى العمل الجمعى وتعبئة القوى وتنسيق الجهود وتكاملها واختيار القيادة الرشيدة وتحمل المسئولية والإيمان بدور الفرد فى المجتمع واحترم رأى الآخرين .

(3) مفهوم التنمية الاجتماعية :

وهناك عدة آراء فى تعريف التنمية الاجتماعية .

الرأى الأول :

يرى أصحابه أن أصطلاح التنمية الاجتماعية مـرادف لإصـطلاح الرعاية الاجتماعية ويقصد بها مجموعة الخدمات الاجتماعية التـى تقـدمها الدولة لمواطنيها.

الرأى الثانى :

ويرى أن التنمية الاجتماعية تحقيق أفضل استثمار يمكـن لأفـراد المجتمع وهى بذلك مفهوم واسع يشمل خدمات التعلم والـصحة والإسـكان والتدريب المهنى وتنمية المجتمعات المحلية أى أنهـا تعمـل علـى تـوفير الخدمات اللأزمة لأفراد المجتمع فى كافة المجالات .

الرأى الثالث :

ويؤكد على التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتمـاعى تؤثر فى البناء الاجتماعى ووظائفه من أجل إشباع الحاجـات الاجتماعيـة للأفراد والجماعات والمجتمعات .

وفيما يلى نشير إلى بعض المفاهيم التى تؤكد على أهمية العنـصر البشرى بالنسبة للتنمية الاجتماعية باعتبار أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها النهائية كمستفيد مـن مخرجاتهـا Agent as well as the beneficiary وهذا المدخل لا يتضمن النظرة إلى العنصر البشرى باعتباره الأكثر أهميـة فقط ولكن باعتباره الطريق الوحيد لجهود التنمية (6). وأرتباطا بهذا المفهوم لا ينظر إلى الخدمات الاجتماعية بالنسبة للتنمية على أنها مجرد بنية أساسية Just an infrastructure ولكن باعتبارها جزءا أساسـيا مـن عناصـر التنمية: ومفهوم تنمية الموارد البشرية يتضمن إدخال جـزءا أساسـيا مـن عناصر التنمية : ومفهوم تنمية الموارد البشرية يتـضمن إدخـال المـوارد البشرية كعنصر فعال فى التنمية وبالتالى عرفت التنمية الاجتماعية باعتبارها

استراتيجية قومية للتدخل المخطط بهدف تحسين طاقة الإنسان الاجتماعية القائمة لكى تتوافق مع متطلبات التغير والنمو.

Social development has been defined as macro strategy of planned intervention to improve the capacity of existing social systems to cope with demands of change and Growth .

وقد استخدم مفهوم التنمية الاجتماعية كمرادف للتنمية المؤسسية Institutional development والتى تشير إلى عملية التغير المؤسسى والتى تستهدف إحداث أفضل مواءمة بين الاحتياجات الإنسانية وكل من السياسات والبرامج الاجتماعية .

Social development has also been used as synonymous to institutional development which refers to the process of institutional change to bring about a better fit between Human needs and social policies and programmers.

وفى إطار ما تقدم يرى المؤلف أن محور عملية التنمية هو إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية التى بدورها تعمل فى جميع مجالات المجتمع ومؤسساته الحكومية والأهلية المرتبطة بالتنمية على اعتبار أن التنمية الاجتماعية متحركة وتستهدف أحداث التغيرات اللازمة لإعداد وتوجيه وتنمية الطاقات البشرية المتاحة بالمجتمع والعمل على تحسين نوعية الحياة فى مختلف المجالات البشرية .

والتنمية الاجتماعية يمكن من خلالها تهيئة المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة ومشاركة ورعاية واستقرار لكى ينمو إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته ولكى يتوافق مع المجتمع الذى يعيش فيه ويسهم فى إحداث التغيرات المناسبة لمواجهة احتياجاته والعمل على تحقيق أهداف وبرامج التنمية الاجتماعية وعرفت التنمية الاجتماعية بأنها عبارة عن

جهود تبذل لإحداث سلسة من التغيرات اللازمة لنمو المجتمع والعمل على زيادة قدرة أفراده على الإنتاج فى حدود القدرات المتاحة .

وهناك من عرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية للتدخل المقصود فى البناء الاجتماعى للعلاقات بين الناس والمنظمات فى المجتمع لتسهيل حل المشكلات المجتمعية وتطوير الخدمات من حيث الكفاءة والفاعلية وتحقيق الأهداف المطلوبة .

وتعريف التنمية الاجتماعية أيضا بأنها "عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له سواء كانت مادية أو بشرية يهدف الوصول إلى التغيرات البنائية وطبقا لإعلان كوبنهاجن كانت أهم جوانب التنمية الاجتماعية هى :

1- الناس باعتبارهم محور التنمية .
2- العدل بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة من خلال حماية وسلامة البيئة وضمان تواصل استخدامها بشكل مناسب.
3- التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
4- توزيع عادل للدخل وتوفير فرص متكافئة للجميع فى الحصول على احتياجاتهم الأساسية .
5- احترام كرامة الإنسان والارتقاء به وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإشاعة روح التسامح ونبذ العف والتميز بين أفراد المجتمع.

(4) مفهوم التنمية الاقتصادية :

تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تحسين وتنظيم واستقلال الموارد الإنتاجية (المادية والبشرية) بهدف زيادة الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى السكان بهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقى للفرد من السكان عامة والفرد من القوة العاملة بصفة خاصة خلال فترة معينة من الزمن.

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية التنمية الاقتصادية بأنها "عملية بموجبها تستخدم الدول مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادى يؤدى إلى زيادة مطردة فى دخلها القومى وفى نصيب الفرد من السلع والخدمات .

ويعرف براين F.Brayne التنمية الاقتصادية بأنها فى الحقيقة نتاج التقدم ويعرف ألبرت ماير Albert Mayer التنمية الاقتصادية بأنها حجر الزاوية فى التنمية وبدونها تصبح برامج التنمية لا جدوى منها لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفه جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا لا نستطيع تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى المعيشة للموطنين .

ويرى بالدوين R.E. Baldwin التنمية الاقتصادية بأنها زيادة مستمرة فى متوسط داخل الفرد وأنه يمكن من خلالها إنجاز المشروعات الاقتصادية الأخرى وتحقيق الأهداف السياسية كما تعمل التنمية الاقتصادية من خلال الاحتياطى النقدى على تحقيق مستويات عالية فى التعليم وزيادة القوة العسكرية وكذلك الصادرات والواردات بين الدول المتقدمة والنامية.

ويعرض موريس دوب M. Dobbالتنمية الاقتصادية بأنها "العلمية التى يتم من خلالها تطوير طرق ووسائل الإنتاج بل وفروع هذا الإنتاج الذى من شأنه زيادة الفائض المخصص للاستثمار وتحقيق الكفاية الإنتاجية للصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية مثل العدد والآلات وموارد البناء والتعمير .

(5) التنمية الاجتماعية الاقتصادية "الاجتصادية" :

التنمية الاجتماعية لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية لارتباط كل منها بالآخر وإذا كان علماء الاقتصاد قد اهتموا بمعالجة قضايا التنمية من وجهة نظر اقتصادية فقد لوحظ أن هذه العلاقة تغيرت فى الوقت المعاصر

واتجه الاقتصاديون المعاصرون إلى دراسة التنمية دون إغفال أبعادها الاجتماعية ويعنى ذلك بتداخل وتفاعل عناصر التنمية الاقتصادية كانت أم أجتماعية وبمعنى آخر أن التنمية عملية ذات جانبين (جانب اجتماعى – جانب اقتصادى) وأصبح هناك اعتقاد كبير بأن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى جانب وظيفتها الاقتصادية – وظيفة اجتماعية وأن التنمية الاجتماعية تؤدى وظيفة اقتصادية حيث أنها فى المدى البعيد.تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته. فالتنمية الاجتماعية تعتبر ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولدفع عملية التنمية وضمان نجاحها واستمرارها لتحقيق النمو الاقتصادى ولقد لوحظ أن الدول المتقدمة تعتمد فى الوقت الحاضر على الجوانب الاجتماعية أكثر من اعتمادها على رأس المال، فالإنسان ذى الكفاءة الإنتاجية المرتفعة الذى ينال قسطا وافيا من التعليم والذى يتمتع بصحة جيدة ويعيش فى مسكن مريح ويتوفر له الضمانات الكافية والتى تكفل له الحياة المستقرة فى حاضره ومستقبله كما أن التنمية الاجتماعية ضرورية لمعالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية (مشكلة أطفال الشوارع – تعاطى المخدرات) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وجد أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى تغيير سلوكى فالتغير الاقتصادى ينتج عنه تغير فى الجوانب الاجتماعية. ولمزيد من تحديد أهمية الترابط الشديد بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يطلق عليها فقط التنمية الاجتماعية وتركيز على بعدين أساسين هما :

1- البعد الاقتصادى :

- زيادة دخول أفراد المجتمع وترشيدها .
- رفع مستوى كفاءة العاملين عن طريق البرامج التدريبية والتأهيلية .
- تعليم الحرف وإكساب مهارات فنية جديدة .
- إقامة المشروعات الصغيرة .

2- النسبة للبعد الاجتماعى :

- ♦ زيادة المشاركة من جانب أفراد المجتمع .
- ♦ دعم روح الولاء والانتماء فى المجتمع .
- ♦ رفع مستوى الخدمات الاجتماعية فى المجتمع .

(6) مفهوم التنمية المحلية بالمشاركة :

لماذا نهتم بالتنمية المحلية بالمشاركة؟

1- يوجد نسبه إجماع على أهمية المشاركة الشعبية الفعالة فى برامج التنمية وخاصة على المستوى المحلى (حى – مركز – قرية) .

2- التأكيد على أهيمة اللامركزية وأن نجاح برامج التنمية واستدامتها لا يمكن إلا من خلال مشاركة المنتفعين بدء من تحديد الاحتياجات المحلية، وضع الأولويات، التنسيق على الجهات الحكومية والأهلية، التخطيط، التمويل، التنفيذ، المتابعة والتقويم.

3- أن الحكومة المركزية لا تستطيع فعل كل شيء بنفسها وتزايد الاهتمام بالدراسات العلمية للحكم المحلى والتنمية المحلية .

4- العمل على مواجهة المفاهيم التى تركز على أن الدولة وصى على الشعب أى أن الدولة هى الأساس مع تهميش المشاركة الشعبية وهذا المفهوم ساد لفترات طويلة فى الماضى ومازالت تراكماته قابعة فى قلوب الموطنين وسلوكهم .. لذا قذ تكون التنمية المحلية بالمشاركة هى المنفذ أو الضوء الذى ينير الطريق أمام أفراد المجتمع للمشاركة والعمل بروح الفريق والعمل على مواجهة النعرة الفردية أو الطرق التحكمية التى سادت فى الماضى .

5- التأكيد على أن العمل الفريقى هو الأساس فى النجاح وأن الإنسان بمفردة من يستطيع مهما كانت مواهبه وقدراته أن ينجز أى عمل ناجح إلا من خلال العمل التطوعى الجماعى لأن النجاح يكون دائما للفريق وليس لأى مهما كانت مهارته وقدراته وتطلعاته .

6- الشعب المصرى عفاء إذا ما أتيحت له فرص العطاء وشعر بأن هناك احترام لأفكاره وأدميته وهذا هو جوهر التنمية المحلية بالمشاركة .

7- تؤكد الدراسات العلمية إلى أن هناك علاقة أساسية بين الديمقراطية واستدامة التنمية المحلية باعتبار أن المشاركة الشعبية طريقة لحياة الناس وجزء أساسى من واقعهم الاجتماعى والثقافى .

8- المجتمع المدنى أساس للتفاعل الديمقراطى على جهات وهيئات وأجهزة الدولة.

9- التنمية المحلية أساسها التحضر، والوعى السياسى، والتعددية الحزبية، والمنافسة، والمشاركة، تكافؤ الفرص، المساواة أمام القانون، العدالة الاجتماعية، التسامح العقائدى، التسابق فى مجالات التعليم والمعرفة، تكوين الجمعيات الأهلية، اتساع الطبقة المتوسطة .

التنمية المحلية بالمشاركة (كمفهوم) :

تعنى اندماج أفراد أو قطاعات أو جماعات أو ممثلين من أبناء المجتمع أو من المجتمع المدنى مع هيئات الدولة المهتمة بالتنمية بهدف مساهمتهم فى برامجها بأى صورة وفى أى مرحلة ويكون الهدف من الاندماج هو تأكيد مشرعية الدولة (سياسيا) وكذلك شرعية القرارات من خلال مشاركة القطاعات أى الجماعات أى المؤسسات أو الهيئات أو الفئات المعنية من الشعب فى برامج التنموية .

ويقصد بالتنمية المحلية بالمشاركة أيضا اندماج أفراد ومنظمات المجتمع المحدث المحلى فى المساهمة الفعالة الواقعية بحرية كاملة فى العملية التنموية قبل مراحلها وجميع مستوياتها لتحديد أهداف التنمية فى وحداتهم المحلية والتعرف على وسائل تمويلها وتنفيذها ومتابعة مراحلها وتعديلها لتحقيق طموحاتهم وحل مشكلاتهم وتنمية مصادرهم وتحسين أحوالهم والحفاظ على بيئاتهم .

والتنمية المحلية بالمشاركة جزء لا يتجزأ من الممارسات الديمقراطية فى إطار حكم محلى يهدف إلى تقوية البناء الاجتماعى للدولة وتقوية الروابط الروحية بين الأفراد عن طريق اشتراكهم سويا فى مجالات العمل لتصبح العملية التنموية قبل أبعادها ومراحلها جزء متكامل من الحياة اليومية للناس وممارستهم لحياتهم اليومية .

والتنمية المحلية بالمشاركة عملية يتفاعل من خلالها المجتمع المدنى بأسلوب ديمقراطى مع جهات وهيئات وأجهزة الدولة أو مع الجهات والجمعيات الأهلية المرخص لها رسمياً (قانونياً) من الدولة ووضع خطط وبرامج التنمية لتحديد أهدافها البت فى الأولويات الخاصة بها وأساليب تنفيذها حسب استراتيجية عامة تشتمل على الأهداف، الوسائل، الموارد البشرية، التمويل المناسب، وكذلك القيام بعملية المتابعة والتقويم والتطوير .

التنمية المحلية بالمشاركة :

عملية شاملة ومستمره ومتواصلة تهدف إلى إحداث تغيرات فى أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكياتهم بما يؤدى إلى تطوير المجتمع وتوفير احتياجات السكان وتحسين المرافق والخدمات كما وكيفاً للارتقاء بمستوى المعيشة اجتماعيا .. والعمل على توفير المؤسسات التى يجد فيها الناس ما يقضى مصالحهم ويحقق طموحاتهم .

وتعنى التنمية المحلية بالمشاركة :

وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للتعبير من أفكارهم فى حرية وتسامح وقبول واحترام متبادل وكذلك المساهمة الفعالة فى إدارة الحكم والتأثير على القرارات بما يؤدى إلى دعم الإنتاج وزيادة الدخل وعدالة التوزيع والحفاظ على مقومات الحياة بالمجتمع وحمايته من جميع أنواع التدهور وكل ما يهدد أمن واستقرار أفراد المجتمع .

محاذير تواجه التنمية المحلية بالمشاركة :

1- التغير المستهدف (تحقيق اللامركزية) لازال يعبر عن اتجاه tred لواقع لم تكتمل جوانبه بعد ويحتاج إلى وقت وجهد طويل لأنه يرتبط بواقع اجتماعى وثقافى معقد ويستلزم رؤية واضحة وقوة دافعة لإحداثة وعمل متواصل لتحقيقه .

2- الصراع بين أصحاب المصالح وجماعات النفوذ .. حيث يحدث حراك اجتماعى للطبقات المتوسطة الصاعدة وكذلك الفئات المهنية الطامحة لتحسين أحوالها وتسعى إلى حماية حقوقها ومصالحها إلا أن ذلك يقلق جماعات أصحاب النفوذ الذين يرفضون التغيير لأنهم مستفيدون من الأوضاع الراهنة وبالتالى أى تغيير سوف يؤدى إلى :

- الحد من نفوذهم وسلطانهم.
- الحد من امتيازاتهم .

وبالتالى يسعى أصحاب النفوذ إلى إجهاض أى محاولة لإحداث التغيير وبالتالى يحققون :

- تأكيد سلطانهم.
- استمرار نفوذهم .
- تعظيم امتيازاتهم .
- حماية مصالحهم.

لذلك لابد من رؤية واضحة من أصحاب القرار لما هو حادث فى الوقت الراهن لتفعيل المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية باعتبار أن ذلك بداية الأمل لمستقبل يتمنى الكثيرون حدوثه وأنا منهم لأننى تعرضت لهذه التجربة ومازلت أواجهها حتى تنتهى لمصلحة أبناء الحى الأكثر فقراً والأعظم عملا .

3- لابد من فهم قواعد "اللعب" لا تنافى بداية تجربة ديمقراطية حقيقية .. ولأننا لازلنا فى بداية التغيير .. والذى يحدث الأن (تجربة المجالس المحلية (حى – مركز – قرية) هو محاولات لاستمرار تعيين قواعد اللعب (أى بالقوانين والتشريعات) لتكون عادلة لحماية الصالح العام وليس مصالح جماعات معينة .

4- لابد من الاستمرارية فى بذل الجهد لإعطاء الفرص السياسية والمعنوية والمادية لنمو جماعات وهيئات المجتمع المدنى وزيادة فاعلية المجالس الشعبية المحلية للتغيير وعاملا أساسيا لتفعيل المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية .

5- التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية sociality ation على جميع المستويات والتى تؤكد على أهمية التعلم وممارسة الديمقراطية ليعرف الناس جميعاً كيف وبأى أسلوب يشاركون فى كل جوانب حياتهم وخاصة فى التنمية المحلية على المستوى المحلى .

6- مواجهة السلبيات والتناقضات أو ما يطلق عليه وجود فجوات سلبية داخلية" فى تشريعات الحكم المحلى وقوانينه وممارسته مما يولد شعورا عاما بأن هناك تناقض بين ما يقال وما ينفذ لأن معظم قوانين الحكم المحلى تحتوى على تضارب داخلى حتى عند صياغتها أو تعديلها وخاصة المادة (69) التى تضمن حق العامل فى الإضراب ثم تحول

لصاحب العمل فى نفس الوقت "فصله" بدلا من التقاء مما يثير الشك فى جدية القوانين وبالتالى لا يعبأ المواطنون بها ولا يعيرونها أى اهتمام.

7- ذوف المجالس المحلية من السلطة لأنها تتحدث عن اللامركزية والعمل على إثراء تجربة الحكم المحلى إلا أن السياسة العامة والقانون فى الواقع يعمل على تنفيذ مخططات الحكومة المركزية ويحصر دور المجالس الشعبية المنتخبة فى أمور طقوسيه تقتصر على تقديم الاقتراحات والإشراف والرقابة وإقرار ما تقدمه المجالس التنفيذية .

8- التوتر والغموض فى العلاقة بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية حيث تحظى المجالس التنفيذية بالفاعلية لمكانة أعضائها وقدرتهم على تحقيق طموحات أفراد المجتمع فيما تحظى المجالس الشعبية بمكانه أقل وهى التى قام أفراد المجتمع بانتخابها لتمثلهم وتنوب عنهم فى تحقيق أمالهم وطموحاتهم وحماية مصالحهم إلا أن السلطات المعطاة لهم رمزية وأكثر منها فعلية فلا يوجد صوت للمجالس المحلية فى الوظائف التى تنفذها وقد يكون هذا الغموض هو أحد سمات المراحل الانتقالية التى تحمل فى طياتها سمات الماضى وبشائر المستقبل .. وأننى أعتبره فى إيجابيا لأنه لا يمكن أن تتخلى الحكومة المركزية عن سلطانها مرة واحدة ... فقد يقابل ذلك بالمقاومة مع عدم وجود الكوادر الجيدة فى لقيادة التغيير .. وأننى أرى أن هناك بوادر لغرس نظام محلى حقيقى يستفيد من رواسب الماضى ليحقق آمال المستقبل.

9- ارتباط عملية التنمية المحلية بالمشاركة بالأشخاص أكثر من الأهداف أو المؤسسات وأنه بمجرد اختفاء هؤلاء الأشخاص تتدهور عملية التنمية المحلية .. وهذا يتطلب بناء قيادات جديدة تتفاعل مع قضايا المجتمع وقد يأخذ ذلك وقتا طويلا إلا أن السعى المستمر والإصرار على الهدف واتجاه الدولة بمصداقية أكيده إلى تمكين الشعب من القيام بدور أساسى

فى التنمية المحلية سيحقق ذلك. ويجعل التنمية المحلية بالمشاركة طريقة للحياة .

ومفهوم الاحتياجات المجتمعية:

تمثل الاحتياجات المجتمعية نقطة البدء بالنسبة لعملية التنمية المحلية إذ أن تلك العملية تبدأ استجابة لوجود احتياجات غير مشبعة، كما أنها تسعى إلى أشباع تلك الاحتياجات، وكلما كانت الاحتياجات المجتمعية متعددة وغير مشبعة، كلما افترض أن ذلك الوضع يدفع إلى صعوبة بدء تحرك عملية التنمية المحلية، لإدراك سكان المجتمع بصعوبة تحقيق أى تقدم، فى حين أنه كلما كانت الاحتياجات المجتمعية غير المشبعة أقل كلما ساعد ذلك على بدء العملية .

فالاحتياجات المجتمعية ذات الأهمية وغير المشبعة تشكل ثقلا قد يجذب إلى أسفل إذا وازن سكان المجتمع بين ثقل مقدرتهم وإمكانيات مجتمعهم وبين الاحتياجات غير المشبعة ووجدوا أن الأخيرة أثقل .

إذا فالاحتياجات المجتمعية هى نقطة بدء لعملية التنمية المحلية ولكنها قد تدفع لبدء العملية أو قد تعرقل بدايتها، حسب تقدير سكان المجتمع لجسامة احتياجاته غير المشبعة، **ويقسم برادشو الاحتياجات الاجتماعية إلى :**

1- **احتياجات معيارية :** وهى تلك التى يضعها معنى أو خبير كاحتياجات فى سياق أو وقت معين. فإذا كان العنصر "س" فى حالة ما هى "ى" وكانت الحالة "ى" غير متفقة مع قيم المجتمع (ز) إذا فالحالة (ى) تحتاج إلى أن تتغير .
2- **احتياجات محسوسة :** وهى تلك الاحتياجات التى يدركها صاحب الموقف نفسه ويريد تغييرها أو إشباعها .
3- **احتياجات معبر عنها :** وهى الاحتياجات المحسوسة عندما تتحول إلى عمل أو إجراء من أجل إشباعها.

4- **احتياجات مقارنة** : إذا كانت مجموعة من الناس لا يحصلون على خدمة أو خدمات تحصل عليها فعلا مجموعة أخرى من النـاس لهـم نفـس خصائص المجموعة الأولى . إذن فتلك المجموعة الأولى فى حاجة إلى هذه الخدمات .

واستنادا إلى ذلـك التقـسيم يمكـن افتـراض دوره للاحتياجـات المجتمعية لنقطة بدء لعملية التنمية المحلية :

1- يحس سكان المجتمع بوجود بعض الاحتياجات الملموسة غير المـشبعة كما أنهم يدركون الآثار الضارة الناجمة عن عدم إشباع تلك الاحتياجات.

2- قد يضاف إلى تلك الاحتياجات، احتياجات يحددها الخبراء والمهنيون.

3- مع التركيز على أهم الاحتياجات غير المشبعة سواء أكانـت محـسوسة أو معيارية أو مقارنة يتم ترجيح ثقلها بالنسبة للوزن المـرجح لقـدرات وإمكانيات المجتمع المحلى .

4- إذا كان الوزن المرجح لقدرات وإمكانيات المجتمع المحلى اتخذت تلـك الاحتياجات غير المشبعة كنقطة انطلاق وتحولت كلها إلـى احتياجـات معير عنها .

أما الأهداف المعنوية فتمثل فى المتغيـرات الـسلوكية والمعرفيـة والمهارية التى تطرأ على أن المجتمع أثناء ممارستهم وقيامهم بعملية التنمية المحلية. وهذه الأهداف رغم أنها غير ملموسة إلا أنها محسوبة سلفا ويخطط لكى تحدث وتقع فى شخصيات ممارس عملية التنمية المحلية أى أنها تغييـر فى الإنسان نفسه، أما أهداف الإنجاز فهى تغير يحدثه الإنـسان فـى بيئتـه وتمثل الأهداف المعنوية العائد غير المادى لعملية التنمية المحلية.

والتقسيم بين العائد المادى والعائد المعنوى لعملية التنمية المحلية نوع من التجريد، بيد أنه متكامل واقعيا، أى أنه لتلك العملية عائد واحد له شـقين أحدهما مادى والآخر معنوى .

العلاقة التركيمية بين أهداف الإنجاز والأهداف المعنوية :

تبدأ عملية التنمية المحلية عادة بتحرك المجتمع لتحقيق أهداف مادية ملموسة، وكما كانت تلك الأهداف ذات قوة جـذب أكبـر بالنـسبة لـسكان المجتمع، كلما دفعهم ذلك إلى مزيد من الرغبـة والـتحمس لتحقيـق تلـك الأهداف، وبالتالى يقبلون على التعاون فيما بينهم لتنسيق تحركهم وعملهـم وبذلك يبدأ العائد المعنوى فى التراكم – وخلال عمليـة الأعـداد للتحـرك، يكتسب سكان المجتمع قدرة متزايدة على التخطيط للعمل بتحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات وتعبئه الموارد – ومن ثم يزاد العائد المادى فى التراكم – وخلال مرحلة التنفيذ والمتابعة والتقييم، تزداد المهارات الاجتماعيـة لـدى المشاركين – وفى ذلك زيادة فى تراكم العائد المعنوى .

ومن ثم يتضح لنا أن أهداف الإنجاز بجاذبيتها المادية على أسـاس أنها تحقق نوعا من النفع الحيوى لسكان المجتمع، تعتبر بمثابة نقطة انطلاق تثير التغيرات المعنوية والتى تأخذ فى التراكم التدريجى كلما أمعنت العملية فى التحرك صوب تحقيق أهداف الإنجاز. كما أن تـراكم العائـد المعنـوى لعملية التنمية المحلية يزيد بدوره من عزم المجتمع وقدرتـه علـى تحقيـق مستوى أرفع – تدريجيا – من أهداف الإنجاز .

وفيما يلى عرض لتجربة محمد شلبى فى التنميـة المحليـة نظـرا لأهميتها فى مجال التنمية المحلية (بقرية المنايل – منوفية).

تجربة محمد شلبى فى التنمية المحلية :

إن التجربة التى قام بها محمد شلبى فى الثلاثينيات تعتبـر تجربـة رائدة فى مجال التنمية المحلية، فقد أثرت تلك التجربة فى الكتابات العربيـة بخصوص التنمية المحلية.

وملخص هذه التجربة أن محمد شلبى قد ذهب إلى الريف "قرية المنايل" بلا أساليب علمية للتعامل مع القرويين ولم تكن طريقة تنظيم المجتمع معترفاً بها فى ذلك الوقت ولم تكن قد تبلورت بعد بل كانت ممارستها قاصرة على التعامل بين منظمات الرعاية الاجتماعية الطوعية .

وعندما ذهب محمد شلبى إلى قرية المنايل لم يذهب للعمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية لأن القرية كانت خالية منها تقريبا، ولكنه ذهب بهدف التعامل بشكل مباشر مع سكان القرية، وكان القرويون فى ذلك الوقت لا يثقون فى موظفى الحكومة بصفة عامة، فلم تكن الحكومة فى ذلك الوقت تقدم خدمات ملموسة لسكان الريف، وكانت أعمال موظفى الحكومة قاصرة تقريبا على الأعمال سيادية كجباية الضرائب والحجز على العقارات أو المحاصيل أو التجنيد، ولم يبادر محمد شلبى بالاتصال بسكان القرية بل ظل يتحين الفرصة المناسبة .

وجاءت هذه الفرصة حينما حضر موظف حكومى ليجبر الأهالى على دفع غرامات لعدم ذهاب أبناءهم بمدارس التعليم الالزامى الحكومى والتى كانت تبعد عن القرية مسافة 8 كم، وهنا خرج محمد شلبى من عزلته وسأل الناس .. لماذا لا يبنون مدرسة بأنفسهم فى القرية، وكان هذا الاقتراح يبدو محالاً لأهالى القرية، إلا أنهم اقتنعوا به تدريجيا، وذهبوا يعملون على تجفيف مستنقع بالقرية وإقامة مدرسة بالطوب اللبن، ثم تولت الحكومة بعد ذلك تجهيز المدرسة وإدارتها وقد استثمر محمد شلبى هذه التجربة فى مساعدة سكان القرية على توفير خدمات أخرى لأنفسهم، وامتد هذا النجاح إلى قرية أخرى هى شطانوف حيث تم إنشاء مشغل للفتيات .

الدروس التى يمكن الاستفادة بها فى هذه الدراسة من تجربة محمد شلبى :

يمكن تلخيص الدروس المستفادة من تجربة محمد شلبى فيما يلى :

1- عدم فرض التدخل على سكان المجتمع المحلى وتحديد نقطة التدخل فى الوقت الملائم الذى يكون المجتمع مستعدا فيه ومهيئا لهذا التدخل.

2- استثمار موقف سخط لبدء التدخل، لأن موقف السخط يتولد عنه انفعال وممكن أن يوفر هذا الانفعال دوافع لمواجهة المشكلة.

3- العمل من أجل تحديد أهداف ملموسة، وليس أهداف معنوية بشريطة أن تؤدى تلك الأهداف الملموسة إلى منفعة عاجلة للمجتمع.

4- يقتصر دور الأخصائى الاجتماعى على الشرح والتوجيه على أن يقوم سكان المجتمع بأنفسهم بالعمل على تحقيق الأهداف الملموسة .

5- الربط بين استثمار الموارد الذاتية للمجتمع والاستفادة بالموارد الخارجية.

6- عدم التوقف عن تحقيق الهدف العاجل، بل استمرار التحرك من أجل تحقيق أهداف أخرى .

ويمكن القول بأن تجربة محمد شلبى فى المنايل خلال الثلاثينات كانت تمثل جزءا هاما من الواقع الأمبيريقى الذى تأثر به روس، وأن روس قام بمهارة بتنظير تلك التجربة فى الوقت الذى لم يقم فيه محمد شلبى بتنظير تجربته، وتؤكد الدراسة الحالية على أهمية الاستفادة من التجارب التلقائية لمشروعات التنمية المحلية بالجهود الذاتية، وذلك بالمساهمة فى تنظير تلك التجارب حتى يمكن استثمارها فى تكوين الإطار النظرى المنبثق من الواقع المصرى فى هذا المجال .

فى أطار ما تقدم يمكن القيام بعملية تقدير الاحتياجات :

تقدير الاحتياجات المجتمعية

Needs Assessment

تقدير الاحتياجات التنموية :

ماذا يعنى تقدير الاحتياجات ؟

يعتمد تقدير الاحتياجات Need Assessment من الأمور الحيوية بالنسبة للعاملين فى حقل التنمية لأنه يتضمن عدة جوانب :

- ♦ التعرف على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.
- ♦ وزن كل احتياج وتقديره وتحديد أهميته .
- ♦ تحليل الهيئة أو المؤسسة.
- ♦ تحليل المجتمع .
- ♦ تحليل الأفراد.
- ♦ تحليل البيئة المحيطة بالمؤسسة .

وعلى هذا نقصد بتحديد أو تقدير الاحتياجات أهم المشكلات أو أهم الاحتياجات التى يعانى منها المجتمع مرتبة حسب أفضليتها أو أهميتها بالنسبة للمجتمع ... مع الأخذ فى الاعتبار آراء المختصين والمسئولين بالمجتمع.

وهناك عدة أسس أو مبادئ فى نجاح عملية التقدير وهى :

1- نوعية المعلومات المتوفرة (هل هى حديثة أم قديمة).

2- الدراسات والبحوث السابقة حول المشكلات والاحتياجات .

3- نوعية الاحتياجات أو المشكلات (بسيطة – معقدة) .

4- النماذج الخاصة بالتنمية ومدة قابليتها للتطبيق لمواجهة هذه المشكلات والاحتياجات .

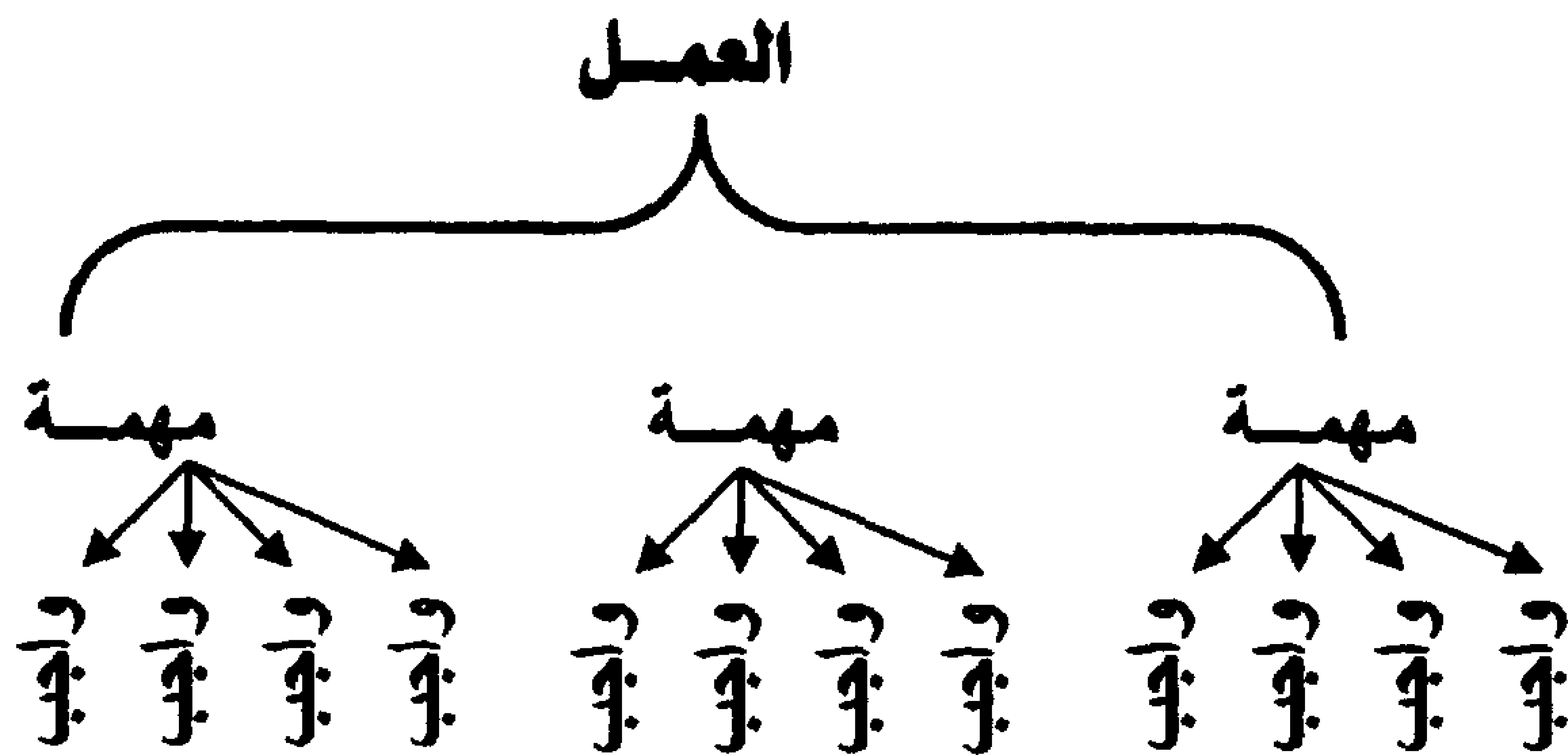
5- مدة توفر الموارد (المادية – البشرية) لمواجهة المشكلات والاحتياجات .

6- نوعية الأجهزة والمؤسسات (حكومية – أهلية).

نصائح التنفيذ تقدير احتياجات فعال :

- قدر حجم مواردك التى ستستخدمها.
- نوع من طرق البحث عن المعلومات .
- حافظ على بساطة الطرق التى تتبعها.
- قل لمن تقابله للحصول على المعلومات : فى أى شىء تتوقع أن تستغلها؟
- نمى أدواتك الخاصة بتقدير الاحتياجات.
- تطلع إلى الفوائد التى سوف تنتج من تقدير الاحتياجات .
- ركز على النتائج وليس على المجهود (نتائج العمل وليس مجهود العامل) أن تبدأ من النهاية (النتائج) وتسير للخلف فهذه أسرع الطرق.

وحتى يكون تقدير الاحتياجات فعال لابد من تقسيم العمل إلى مهمات، تقسيم المهمات إلى واجبات لاستخلاص الاحتياجات الخصوصية بالمجتمع.



المداخل المختلفة لدراسة احتياجات المجتمع :

هناك عدة مداخل لمواجهة مشكلات المجتمع وإشباع احتياجاته وهى:

أولا : مداخل نظرية :

وتشمل :

أ – مدخل اجتماعى :

يركز على الإنسان وعلى كيفية إحداث تنمية بشرية ... وقد عرف هذا المدخل بأنه مدخل العمل المجتمعى المتكامل .. ويركز على الجوانب الآتية :

- المشاركة المجتمعية فى اتخاذ القرارات .
- المشاركة فى الأنشطة والبرامج.
- المشاركة فى الحياة الاجتماعية والسياسية .
- إحداث تغيير فى المؤسسات، السياسات .

ب– المدخل الاقتصادى :

ويهتم بالجوانب المتعلقة بالدخل، الاستهلاك، المدخرات، وأوجه الإنفاق، الإنتاج ... ويشمل هذا المدخل معالجة تفيد التنمية من خلال المفاهيم السابقة بالإضافة إلى الأساليب المناسبة لتدعيم الهيكل الاقتصادى بالمجتمع والذى يمكن خلاله زيادة الدخل الحقيقى للأفراد ورفع المستوى المعيشى الخاص بهم.

ج– المدخل الدينى :

ويركز بصفة أساسية على :

- أهمية التضامن الاجتماعى من خلال المشاركة .
- الشمول والتوازن فى التنمية .

♦ العدالة للجميع بين أفراد المجتمع.

د – المدخل السياسي :

والذى يهتم بأهمية التأثير السياسى على برامج التنمية وذلك من خلال:

♦ الحرية السياسية فى التعبير عن الرأى .

♦ ترشيد المؤسسات والإدارة .

♦ التفاعل ما بين القيادات المحلية والقيادات على المستوى القومى .

هـ- المدخل المتكامل :

ويهتم بالنظرة التكاملية عند العمل على مشكلات المجتمع أو العمل على تحديد احتياجاته وذلك على أساس :

1- أن الاحتياجات متعددة ومتشابكة.

2- أن التنمية الناجحة تأخذ فى اعتبارها كافة مكونات المجتمع (قيم – موارد – إدارة – مؤسسات – قيادة .. إلخ) .

ثانيا : المدخل الأمبريقى لتحديد الاحتياجات :

ويقصد به الأحتكام إلى الواقع لدراسة حاجات المجتمع ومشكلاته أو رسم البرامج التى يحتاج إليها ... معتمدين فى ذلك على :

♦ الخبرة المهنية .

♦ القاعدة العلمية .

♦ جمع الحقائق والمعلومات وتصنيفها وتحليلها.

انظر النموذج الخاص بالمشروعات .

ثالثا : مدخل العوامل لتحديد الاحتياجات :

وهذه العوامل هى :

♦ الهيئة، المؤسسة.

- البيئة .
- الأفراد.

تحليل العوامل المرتبطة بتقدير الاحتياجات المجتمعية :

أولا : المؤسسة التى نعمل بها:

أ – علاقتها بالبيئة الخارجية المحيطة بها.

ب– الأهداف التى حددتها.

ج– نوعية الموارد المتاحة بها (مادية – بشرية) .

د – طبيعة التفاعلات الداخلية .

حيث أنه من الضرورى عند التخطيط والإعداد لتقدير الاحتياجات أن ننظر إلى المؤسسة (الهيئة) على أنها كيان لـــه أبعـــاد متعـــددة .. وتقـــدير الاحتياجات الدقيقة، تقسم المؤسسة إلى أكبر عدد مـــن الوحـــدات ويرســـم تفاعلاتها معا .. إن هذا التفاعل ضرورى لترابط الكل أو المؤسسة .

تخطيط عملية تقدير الاحتياجات يبدأ برسم صورة واضـــحة لهـــذه الطبقات المتفاعلة فى المؤسسة والتى تبدو ذات أثر كبير فى تحقيق الأهداف المطلوبة وهى "تقدير حقيقى وواقعى للاحتياجات أو المشكلات".

ثانيا : البيئة المحيطة بالمؤسسة :

البيئة عامل مهم وحاسم ومؤثر على المؤسسة ويتوقف تحديد وتقدير الاحتياجات على مدى استقرار البيئة المحيطة بالمؤسسة ومدى تفاعلها معها.

فالهيئات أو المؤسسات التى تعمل فى بيئات مستقرة يكون وصـــولها أو تحديدها للاحتياجات سهل وميسور والعكس من ذلك فالمؤسسة التى تعمل فى بيئة غير مستقرة تجد صعوبة بالغة فى تحديد الاحتياجات وتحتاج إلـــى مرونة كبيرة وتحكم مستمر واتصالات مفتوحة لدراسة الاحتياجات البيئيـــة وتقديرها التقدير المناسب الذى يواجه مشكلات المجتمع.

ثالثا : أفراد المجتمع

مما لاشك فيه أن أفراد المجتمع هم المستهدف من بـرامج التنميـة Target وهم الأساس عند تقدير الاحتياجات وبالتالى لابد من الفهم الصحيح لدوافع السلوك الإنسانى وأساليب تعبيره عن الاحتياجات .. كما أنه لابد من التعرف على الأنماط المختلفة لسلوكيات الإنسان سواء كان (سلبيا – إيجابيا) (أنانيا – متعادناً) (منطوياً – عدوانيا) .. إلخ. كلها أمور لابد من التحكم فيها عند تقدير الاحتياجات.

معظم عمليات تقدير الاحتياجات تشمل على عدد كبير من الناس فى الهيئات التى تعمل فيها وفى هيئات أخرى متناثرة بالمجتمع. لذلك من المفيد أن نتعرف وفى وقت مناسب نوعيه الهيئات التى يتواجد فيها هؤلاء الأفـراد كيفية حثها على التفاعل والمساهمة فى عمليات تقدير الاحتياجات.

وهناك أنماط مختلفة من البشر تتعامل معها أثناء تقدير الاحتياجـات حاول أن تتفهم هذه الشخصيات لتصل من خلالها إلى المعلومات الأساسـية اللازمة لتقدير الاحتياجات المجتمعية .

دليل تحديد احتياجات التنمية المحلية بإحدى القرى المصرية

الاسم: العمل :

مستوى التعليم : الديانة :

الحالة الاجتماعية : السن :

حدد درجة أهمية الاحتياجات التالية بالنسبة لقريتك :

أولا : الاحتياجات التعليمية:

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	إنشاء مدرسة ابتدائية					
2	إنشاء مدرسة إعدادية					
3	إنشاء مدرسة ثانوية عامة					
4	إنشاء مدرسة ثانوية فنية					
5	إنشاء معهد ديني ابتدائي					
7	إنشاء معهد ديني ثانوي					
8	بناء سور حول مدرسة أو معهد ديني					
9	ترميم مبنى مدرسة أو معهد ديني					
10	بناء فصول جديدة في مدرسة أو معهد ديني					
11	فتح فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار					
12	فتح فصول تقوية لطلاب المدارس					
13	فتح كتاتيب أو فصول لتحفيظ القرآن الكريم					
14	التدعيم الفني أو المادي لمدرسة أو معهد ديني					
15	احتياجات أو مشروعات أخرى (تذكر) :					
أ						
ب						
ج						

ثانيا : الاحتياجات الصحية :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	إنشاء وحدة صحية					
2	إنشاء وحدة بيطرية					
3	استكمال إنشاء وحدة صحية أو بيطرية					
4	بناء استراحة للأطباء					
5	مقاومة الآفات والحيوانات الضارة					
6	مكافحة الأمراض المتوطنة					
7	حملات النظافة العامة					
8	تنظيم حملات للتوعية الصحية					
9	حملات التطعيم ضد الأمراض المختلفة					
10	تدعيم المشروعات الصحية القائمة فنيا وماديا					
11	إقامة صيدلية					
12	إنشاء مستشفى عام					
13	احتياجات صحية أخرى (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

ثالثا : الاحتياجات المتصلة بالزراعة والرى:

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	تطهير الترع والمصارف					
2	إنشاء جمعية تعاونية زراعية					
3	مكافحة الآفات الزراعة					
4	إقامة مشروعات للتشجير					
5	إنشاء مندوبية لبنك التنمية والائتمان الزراعي					
6	إقامة مشروع للميكنة الزراعية					
7	تنظيم برامج فى الإرشاد الزراعى					
8	احتياجات زراعية أخرى (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

رابعا : الاحتياجات المتصلة بالشباب :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	إشهار مركز للشباب					
2	بناء مقر لمركز الشباب					
3	بناء توسعات فى مركز الشباب					
4	إقامة ملاعب جديدة فى مركز الشباب					
5	إقامة مكتبة عامة .					
6	إقامة ناد اجتماعى					
7	دعم مركز أو نادى الشباب ماديا وفنيا					

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
8	إقامة بيت للثقافة					
9	تنظيم دورات وبرامج رياضية					
10	احتياجات أخرى للشباب (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

رابعا : الاحتياجات المتصلة بالشباب :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	إشهار مركز للشباب					
2	بناء مقر لمركز الشباب					
3	بناء توسعات فى مركز الشباب					
4	إقامة ملاعب جديدة فى مركز الشباب					
5	إقامة مكتبة عامة					
6	إقامة ناد اجتماعى					
7	دعم مركز أو نادى الشباب ماديا وفنيا					
8	إقامة بيت للثقافة					
9	تنظيم دورات وبرامج رياضية					
10	احتياجات أخرى للشباب (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

خامسا : الاحتياجات الاجتماعية:

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	إقامة وحدة اجتماعية.					
2	إقامة وحدة تأمينات اجتماعية					
3	إقامة جمعية تنمية المجتمع					
4	تنشيط جمعية تنمية المجتمع					
5	إقامة مشغل لتدريب الفتيات					
6	إنشاء دار للحضانة					
7	إقامة جمعية أهلية ذات نفع عام					
8	إقامة جمعية خيرية					
9	إقامة مشروع للأسر المنتجة					
10	إقامة مشروع لتنظيم الأسرة .					
11	العمل على فض المنازعات بين العائلات					
12	تنظيم برامج للاحتفال بالمناسبات المختلفة					
13	إنشاء دار للمناسبات					
14	إنشاء مركز للتدريب الحرفى					
15	احتياجات اجتماعية أخرى (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

سادسا : الاحتياجات المتصلة بالمرافق العامة :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	ردم البرك و المستنقعات					
2	إقامة شبكة لمياه الشراب					
3	تمهيد طريق ترابى					
4	رصف طريق ترابى					
5	تجديد رصف طريق أسفلتى					
6	إقامة محطة لترشيح مياه الشرب					
7	إقامة شبكة الصرف الصحى					
8	تجديد شبكة الصرف الصحى					
9	تجديد مشكلة مياه الشرب					
10	إنشاء كوبرى فى القرية					
11	إقامة سنترال (تليفون وتليغراف)					
12	إقامة مكتب بريد					
13	إدخال التيار الكهربائى					
14	تدعيم الشبكة الكهربائية					
15	عمل مشروع لنقل الركاب					
16	توسيع وتنظيف الشوارع					
17	إنشاء حدائق ومتنزهات عامة					
18	احتياجات مرافق عامة أخرى (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

سابعا : الاحتياجات التموينية :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	إقامة مكتب تموين					
2	إقامة جمعية استهلاكية					
3	إقامة جمعية تعاونية لصيد الأسماك					
4	إقامة جمعية تعاونية لبيع الأسماك					
5	إقامة مخبز					
6	تنشيط الجمعيات القائمة .					
7	إقامة جمعية تعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية					
8	إقامة كشك للأمن الغذائى					
9	إنشاء سوق تجارى					
10	احتياجات تموينية أخرى (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

ثامنا : الاحتياجات الدينية :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	بناء مسجد جديد					
2	تجديد أو ترميم مسجد قائم					
3	استكمال بناء مسجد					
4	فرش مسجد					
5	شراء مكبر صوت لمسجد					

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
6	إنشاء دورة مياه لمسجد					
7	ضم المسجد لوزارة الأوقاف					
8	تعيين إمام لمسجد					
9	تعيين واعظ للقرية					
10	إقامة مكتبة دينية					
11	تنظيم برامج للتوعية الدينية					
12	إنشاء بيت مال لتوزيع الزكاة					
13	تعيين مأذون					
14	احتياجات دينية أخرى (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

سادسا : الاحتياجات المتصلة بالمرافق العامة :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا 1
1	إقامة مصنع أو معمل لمنتجات الألبان					
2	إقامة مضرب أو فراكة للأرز					
3	إقامة مصنع لغزل الصوف					
4	إقامة مصنع أو مشغل للتريكو					
5	إقامة مصنع لحفظ الأسماك					
6	تنشيط الصناعات الريفية القائمة					
7	احتياجات الصناعات الريفية الأخرى (تذكر)					

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا1
أ						
ب						
ج						

عاشرا : احتياجات الأمن الغذائى :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا1
1	إقامة مرزعة للأسماك					
2	إقامة منحل					
3	إقامة مرزعة للماشية					
4	‘قامة مزرعة للدواجن					
5	إقامة جمعية تعاونية لأحد المشروعات السابقة					
6	احتياجات أمن غذائى أخرى (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

حادى عشر : احتياجات الأمن العام :

م	الاحتياج	درجة أهمية الاحتياج				
		مهم جدا 5	مهم 4	لا أعرف 3	غير مهم 2	غير مهم أبدا1
1	إنشاء نقطة شرطة					
2	إقامة عمدية					
3	زيادة عدد الخفراء					
4	زيادة عدد مشايخ البلد					
5	تكثيف حملات الأمن					
6	إنشاء نقطة للمصافى					
7	احتياجات أمن عام أخرى (تذكر)					
أ						
ب						
ج						

8- مفهوم التشبيك Networking

عرف التشبيك لغويا بأنه : "شبك الشيء أى تداخل بعضه فى بعض، وشبك الشيء أنشبك بعضه فى بعض ويقال تشابكت الأمور : اختلط بعضها ببعض، والشبكة كل متداخل متشابك يتضمن تبادل المعلومات والخدمات بين كافة الجهات المشاركة فى عملية التشبيك.

وقد عرف معجم وبستر Webster Dictanary التشبيك بأنه نوع من الاندماج ما بين عناصر متعددة وكذلك نوع من التدخل ما بين المكونات الداخلية للمنظمة يتم فى إطاره تبادل المعلومات والخدمات بين مكونات المجتمع (الناس والمؤسسات وزيادة فاعلية الاتصالات الداخلية بين جماعة أو نسق معين كما يتضمن التشبيك تبادل المعلومات والخدمات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات.

ويعرف مركز خدمات المنظمات غير الحكومية NGO'S فى مصر التشبيك بأنه "عملية للتعاون تقدم على أسس عملية بين عدد من المنظمات غير الحكومية أو الأفراد بهدف تبادل المعلومات والخبرات وتحقيق الترابط فى العمل من أجل تقديم الخدمات وتحقيق التنمية المحلية فى إطار المجتمع توجه به الشبكه .

كما يعرف التشبيك بأنه العملية التى يتم من خلالها تدعيم الاتصالات بين المنظمات بما يسهم فى تفعيل العلاقات بينهم والعمل على مواجهة احتياجات المجتمع.

وعرف فالكى Valkil التشبيك بين المنظمات غير الحكومية بأنه أداة يمكن من خلالها إعداد المؤسسات الأهلية بالمساعدات الفنية والمادية التى تساعد على تحقيق الأهداف .

وعرف جيلينك Jelinek's التشبيك بأنه "العملية الفنية التى تحدث بين المنظمات التطوعية بصورة اختيارية لتحقيق أهدافهم أو فى إطار بناء تنظيمى تحدد فى إطار أهداف الشبكة وبرامج ومصادر التمويل اللازمة لإقامة المشروعات بينهم .

يعرف قاموس الخدمة الاجتماعية .Social Work D التشبيك بأنه تلك الروابط الرسمية أو غير الرسمية التى تتم بين الناس أو المنظمات التى تشترك فى الموارد والمهارات وتبادل المعلومات" ويقوم الأخصائى الاجتماعى بدور مهم لإقامة دعم الروابط الاجتماعية بين المشاركين فى عملية التشبيك (العميل – أعضاء الأسرة – الأصدقاء – الجيران ....) وكل من يرتبط بهم بحيث يكونوا قوة فعالة ومؤثرة لتحقيق أهدافهم .

وقد استمدت كلمة الشبكات من علم الهندسة وبصفة خاصة هندسة الاتصالات وكان يعنى بها كيفية إيجاد شبكة اتصال فعالة تتضح فى إطارها الخطوط المتشابكة.

وقد تم الاستعانة بهذا المفهوم فى إطار العمل الاجتماعى نظرا لتزايد عدد الجهات الأهلية وتعدد الخدمات التى تقدمها والحاجة إلى مصادرتمويل متنوعة للقيام بالمهام المطلوبة .. مع غياب التنسيق الفعلى .. لذا كان استخدام لفظ التشبيك الذى استخدام بأكثر من معنى .. فقد تم النظر إلى التشبيك على أنه نشاط يبذل من جانب المسئولية بمنظمات المجتمع المدنى وكذلك تم النظر إليه كعملية تتضمن جوانب مادية ومعنوية يمكن من خلالها الوصول إلى علاقة ناجحة بين المنظمات التى تعمل فى إطار التنمية .. وتم الإشارة إلى التشبيك على أنه أحد مخرجات عملية التنسيق لتحقيق مستوى فاعل في الجوانب المتصلة بتبادل المعلومات، تبادل الخبرات، تحقيق اتصال جيد بما يؤدى إلى تواصل فعال وتأثير أكبر فى عملية اتخاذ القرارات .

لذلك يعرف أوزان Ozan. E التشبيك بأنه شكل من أشكال التفاوض والحوار المجتمعى بين المنظمات التطوعية المشتركة فى بناء اختيارى يهدف إلى تعليم شركاء هذا البناء التعاون والتضامن حول القضايا والمشكلات التى يهتمون بها كما يستهدف مساعدة أعضاء البناء على تطوير قدراتهم الإدارية والفنية والمالية وتبنى قضايا الدفاع عن مصالح المجتمع وتحقيق أهدافه.

أهداف التشبيك :

يمكن تحديد أهداف التشبيك فيما يلى :

1- العمل الجماعى المشترك بين مؤسسات المجتمع المدنى بما يؤدى إلى تكامل الخدمات فيما بينها والحد من عمليات الفراغ التى يمكن أن تحدث داخل المنظمة الواحدة أو المنظمة فى علاقاتها مع المنظمات الأخرى .

2- إتاحة فرص الشركة بين منظمات المجتمع المدنى وبين مؤسسات المجتمع لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية .

3- زيادة المشاركة الشعبية فى المنظمات الأعضاء فى الشبكة ويسهم ذلك فى تعبئة وتدريب الموطنين للمشاركة فى المشروعات أو البرامج أو الخدمات التى تقدمها المنظمات .

4- بناء عنصر القوة لدى المؤسسات المشاركة حيث تستطيع من خلال تكتلها وتفاعلها والتنسيق فيما بينهما أن تؤثر على متخذى القرار لإحداث التغيير أو التعديل المطلوب فى إطار شرعى يراعى قيم وأهداف المجتمع .

5- تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية لأبناء المجتمع وزيادة فاعلية عمليات التطوع لإشباع هذه الاحتياجات .

6- بناء قدرات المنظمات المشاركة فى الشبكة، أى مساندة المنظمات لبعضها البعض، فالمنظمات القوية تدعم المنظمات الضعيفة، وعلى هذا الأساس تنمو قدرات المنظمات الأهلية فى إدارة شئونها ومواردها والخدمات التى تقدمها لأبناء المجتمع.

7- دعم الحوار بين أعضاء الشبكة وبينهم وبين غيرهم من منظمات المجتمع أو أفراده وذلك فى إطار من الحرية يترتب عليه التعاون والتضامن حول القضايا والمشكلات التى يهتم بها أطراف الحوار .

8- الارتقاء بالمهارات الإدارية لقادة المنظمات غير الحكومية وذلك من خلال إكسابهم خبرات ومهارات إدارية تتيحها لهم البرامج التدريبية والاتصال وتبادل المعلومات التى توفرها.

وفي إطار ما تقدم يمكن أن نعرف التشبيك بأنه:

1- عملية فنية يمكن من خلالها تحقيق الأهداف للمنظمات المشاركة فيها.

2- تقوم على احتياج حقيقى للمنظمات وذلك لتبادل المعلومات والخدمات لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

3- تهتم بتدعيم الاتصالات الداخلية ما بين المؤسسات الأهلية وبعضها وبينها وبين المؤسسات الحكومية.

4- تؤكد على الاحترام المتبادل بين المؤسسات والالتزام بالشرعية المجتمعية والسير وفق القيم الإيجابية بالمجتمع.

5- يترتب عليها زيادة قوة وفاعلية المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدنى وبالتالى حماية المجتمع من المشكلات المرضية التى قد تواجهه أو تؤثر سلبا عليه وتحول دون تحقيقه لإهدافه .

مفهوم الشبكي :

- هى نمط من العلاقات التنظيمة يتم بين الجهات التنوعية بهدف تهيئة المناخ الملائم لإقامة علاقات إدارية رسمية أو غير رسمية .
- هى نظام جديد للإدارة بين الجمعيات الأهلية يستهدف أحداث التكامل بين أدوار الجمعيات الأهلية وتطوير البناء الوظيفى والمالى والإدارى للجمعيات أعضاء الشبكة.
- نوع من الشراكه بين المنظمات الأهلية تتخطى فى إطارة الجوانب الروتينية للجهاز الحكومى وتتور من خلاله برامجها.

مبادئ التشبيك :

تتيح الآليات النظرية والخبرات الواقعية عملية التشبيك أهمية توافر مجموعة من المبادئ فى هذه العملية بين الجمعيات ومن أهمها:

1- الأهداف المشتركة :

حيث يكون لكل شبكة مجموعة من الأهداف محور اهتمام جميع أعضاء الشبكة ويتم توظيف الإمكانيات الموجودة لدى الجمعيات لتحقيق تلك الأهداف.

2- الاهتمامات المشتركة :

بمعنى أن الأهداف المشتركة تخلق بالتبعية اهتمامات مشتركة لكافة أعضاء الشبكة ولكن هذا الأمر لا يعنى أن الاهتمامات الوحيدة للجمعية هى اهتمامات الشبكة – ولكن بجانب ذلك يكون لكل جمعية اهتماماتها الخاصة التى تحقق أهدافها الأخرى .

3- المساوأة :

حيث لا يجب أن يكون للجمعيات الأعضاء التى تتمتع بحجم وثقل كبيرين وضع أفضل أو ميزه أكبر من الجمعيات الشريكة الأخرى، لأن ذلك يخل بمبداء المساواة بين كل أعضاء الشبكة .

4- الثقة :

بمعنى إن يثق كل الأطرف فى بعضهم كنتجة طبيعية للمساواة والاهتمامات المشتركة والأهداف المشتركة ومن منطلق القيم والالتزامات مع ملاحظات أن الثقة قيمة لا تفرض بقوة القانون ولكنها توجد نتيجة العمل المشترك للأعضاء .

5- المرونة :

حيث يعتبر الدخول فى عملية التشبيك اختياريا .. ويترتب على ذلك عند حدوث أى مشكلة أو تعارض فى المصالح الانتقال من جانب إلى أخر مما يؤدى إلى مواجهة هذه المشكلات.

6- التأثير على متخذى القرارات :

من خلال زيادة قدرة مؤسسات المجتمع المدنى متكاملة على مواجهة متخذى القرارات والتأثير على السياسات التى قد لا تتفق ومصالح المجتمع المدنى ومن خلال عمليات التشبيك وتكاثف الجهود تحقق المنظمات أهدافها طالما تتوافق مع الاستراتيجية العامة للدولة.

مراجع الفصل الأول

1- Sharma, P.N. social planning : concept at techniques (N.y free press)

2- د. أسامة عبد الرحمن، البيرقراطية النفطية ومعضلة التنمية – عالم المعرفة – العدد 7، الكويت، المجلس الوطنى لثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص24.

3- هيرمان كان وآخرون : العالم بعد مائتى عام (الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين، ترجمة شوقى جلال عالم الموطن العدد (5) الكويت، المجلس الوطنى، 1982) ص 37

4- Eugen pusic : Social welfare and social development (N.Y. Macmillam co 1992) p.9

5- جوا فرانك داكو ستا دبلوماسى برازيلى علم فى الأمم المتحدة واليونسكو، عين أمينا عاما لمؤتمر لأمم المتحدة فى العلم والتكنولوجيا فى خدمة التنمية الذى انعقد فى فينا أغسطس 1979.

6- على خليفة الكوارى : ماهية التنمية، الكويت، عالم المعرفة العدد (91) يوليو 1985، ص12.

7- د. عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق (القاهرة المطبعة التجارية، 1986) ، ص80.

8- Charles Zastrow : The practice of social work , The Dorsey press 340

9- نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية – دراسة فى اجتماعات العالم الثالث – الطبعة الثانية – القاهرة – الهيئة العامة للكتاب – 1978، ص95

10- د. نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص98 – 99

11-Sharma, P.N. : Social planning concepts and techniques, op. cit. p.18

الفصل الثانى

ضرورة التنمية المحلية

1- أسس حركة التنمية المحلية .

2- أبعاد التخلف .

3- ضرورة التنمية .

4- المشاركة كأساس للتنمية المحلية .

أسس حركة التنمية المحلية :

تعتبر حركة تنمية المجتمع المحلى فى الواقع من أكثر القوى الاجتماعية تأثيراً فى عمليات التغير المقصود خلال الثلاثين عاما الأخير، وفى العالم اليوم ثلاثون دولة على الأقل تتبنى كل منها برنامجا لتنمية المجتمعات المحلية، كما أن ثلاثين دولة أخرى تأخذ بصورة أخرى من صور برامج تنمية المجتمع المحلى وإحداث التغيير المقصود كما شهدت فترة السبعينات من هذا القرن قمة هذا التطور حيث أصبحت أمثال تلك البرامج منتشرة فى آلاف المجتمعات المحلية فى العديد من دول العالم، وأصبحت جامعات عديدة تقدم برامج للدراسات العليا فى تنمية المجتمع المحلى والتنمية الاجتماعية، بل وتضاعف عدد هذه البرامج عشر مرات فى العشر سنوات المشار إليها، كما أن المؤسسات الاستشارية التى تقدم المشورة الفنية فى تنمية المجتمع المحلى والتنمية الاجتماعية قد انتشرت الآن انتشارا كبيرا، بل أن العديد من الشركات الكبرى مثل (سيزو وأكسون) والمؤسسات الخيرية كمؤسسة (فرد، ومؤسسة، روكفلر) كلها قد كونت برامج تعليمية ذات تركيز على تنمية المجتمع(1).

ولكن بالرغم من هذا النمو وهذا الاهتمام المتزايد فى السنوات الأخيرة فإن تنمية المجتمع المحلى لازالت تبحث عن هويتها المهنية الناضجة، ورغم هذه الأنشطة فى القطاع الحكومى والقطاع الخاص وفى رحاب التعليم الجامعى فإن الكثير من الغموض لازال يحيط بماهية تنمية المجتمع المحلى ولازالت حتى الآن تعنى أشياء مختلفة بالنسبة للمتخصصين. فقد تعنى للبعض مجرد مشروعات لإنشاء الطرق ومد خطوط الصرف الصحى وبناء المدارس وغيرها من المؤسسات المحلية .

كما قد تعني للبعض الآخر العمل مع القادة المحليين لحثهم على الاهتمام بالمؤسسات الصناعية أو السياحية ومحاولة جذبها إلى المجتمع المراد إحداث التنمية به كما قد تعني للآخرين مجرد عمليات تنظيم وتدعيم لأندية المجتمع المحلي أو تدريب القادة أو حل المشكلات ... إلخ.

أننا أردنا تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه الاختلافات وهذا الغموض لوجدنا حول مفهوم التنمية المحلية فسوف نجد أن جهود تنمية المجتمع المحلي في الماضي والحاضر أخذت عدة اتجاهات بعضها مثالي والآخر واقعي .. ففكرة تنمية المجتمعات هدف لا يكاد يختلف اثنان على أهميته، ومن هنا فإن العديد من المهن والتخصصات العلمية كالخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع الريفي، والتخطيط الحضري أرادت أن يكون لها إسهامها في تحقيق هذا الهدف النبيل، وقد حاولت كل منها أن تطبق مداخلها ونظرياتها وأن تطوعها لتبلور لنفسها منهجا للتدخل على المستوى المحلي مما أدى إلى تعدد النظريات واختلاف الآراء والمدخل والمصطلحات[2].

كما أن مشاركة كل من الهيئات الحكومية (بمستوياتها الدولية والقومية والإقليمية والمحلية) وكذلك الهيئات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص بما لكل منها من أهداف ومقاصد مختلفة حول الجهود المبذوله لتنمية المجتمع المحلي قد ساهم أيضا في زيادة الغموض والتداخل، لا يوجد أي قدر من الاتفاق حول المفاهيم والمداخل وبالتالي ظهور بعض المعوقات التي تعترض طريق تنمية المجتمعات المحلية [3].

وإذا نظرنا من جانب أخر إلى النظريات الموجهة لتنمية المجتمع المحلي نلاحظ أن حالة النظرية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة لازالت في مستوى لا يسمح بتقديم توجبه نظري متماسك للممارسين في الميدان، فلازالت هذه النظريات على درجة عالية من التجربة مما يجعل من العسير

على العاملين فى تنمية المجتمع الاستفادة منها كما يشعرون أن هناك فجــوة بين النظرية والتطبيق ولذلك نجد (وارين وزمــلاءه) يــصفون مثــل هــذه المعرفة بأنها نوع من (الحكمة التأمينية) التى لا يمكن تطبيقها عمليــا فــإذا أضفنا إلى هذا كله قضية تلكؤ بعض التخصصات الأكاديمية التى كان يمكن أن تثرى الممارسة من خلال الدخول فى مجال الإصلاح الاجتماعى وتبــرر عدم دخولها إلى الرغبة فى الحفاظ على حيادها العلمى والابتعاد عن الانحياز القيمى، فى إطار ما تقدم نجد أن ممارسة تنمية المجتمع المحلى تعانى مــن فقر نظرى مزمن.

وإذا حاولنا النظر إلى العديد من مــشروعات التنميــة للمجتمعــات المحلية نجد أن التخطيط لها غير واقعى فى الكثير من الأحيان، كما يلاحــظ نقص الموارد بشكل مزمن فى العديد منها، وتبدو الصورة واضحة من خلال الهيئات التى تبنت هذه المشروعات التى كانت تتوقع الكثير وتنفــق القليــل تحت نوع من التوهم بأن هذه طبيعة تنمية المجتمع المحلى – أنها فــى رأى هؤلاء عملية تنمية غير رأسمالية مبنية على الجهود الذاتية للمواطنين – وهى بهذا لا تحتاج إلى موارد مادية كبيرة، وهم يتناسون أن مقتضيات التخطــيط الجيد لمثل هذه المشروعات الطموحة تقتضى أنفاقا متوازيــا مــع أهميتهــا والآمال المعقودة عليها لتكون قابلة للتنفيذ ولتحقيق أمال أفراد المجتمع التــى تتطلع بشغف (بلهفه) للاستفادة من نتائجها وإبــرز هــذه النتــائج مواجهــه المشكلات التى يعانون منها.

ولذلك نجد بعض المحلليين يفسرون ذلك التــردد فــى تخــصيص الموارد المالية الكافية لتنمية المجتمع المحلى على أساس أن الهيئــات التــى تتبنى هذه المشروعات لم تكن خالصة النية تماما عند تبنيها لتلك الــشعارات كما يرى آخرون أن هذه مشكلة إنسانية عامة تتصل بعدم إعطاء المــسئولين والتيارات المحلية اهتماما كبيرا للعوامل الإنسانية. وهناك فريقا ثالثا يرى أن

البيئات التى تتبنى هذه المشروعات تريد الحصول على نتائج ملموسة لجهود تنمية المجتمع والاعتماد على دراسات تثبت جداوها قبل أن تجازف بأنفاق المبالغ الطائلة عليها.

والموقع أننا وإن كنا قد نتعاطف مع من يمارس تنمية المجتمع المحلى فى الميدان معتمدا فقط على هذا الأساس النظرى المحدود كما أنه يعمل فى أكثر الظروف صعوبة خصوصا فى ريف وحضر الدولة النامية مستمعا إلى انتقادات الأكاديميين النظرية إلا أنه فى نفس الوقت وذلك نحمل الممارسين أيضا مسئولية القصور النظرى التى يعانى منها الميدان وذلك لانغماس كل منهم كليا فى الحالة التى يعمل فى نطاقها دون محاولة استخلاص تصميمات إمبريقية تفيد فى بناء النظرية ودون تحديد لطبيعة المجتمع المحلى الذى يعمل فى إطاره تاركين ذلك للمنظرين الذين يفتقدون هذه الخبرة النادرة التى يتمتع بها الممارسون فى الميدن لأن محور اهتمامهم فى تنمية المجتمع المحلى هو مساعدة الأفراد والمؤسسات بالمجتمع من خلال طرق متنوعة تشمل القدرة على البناء والعمل على تكوين الإحساس الشعبى بالتنمية والاهتمام بمشاركة أفراد المجتمع فى أنشطة التنمية المختلفة.

وحتى تنجح التنمية المحلية فى تحقيق أهدافها فلابد أن تكون الأنشطة الخاصة بالتنمية مفهومة ولدى أفراد المجتع ومقبولة وفى نفس الوقت ملائمة لحجم إمكاناتهم المتاحة، وخلال هذه العملية عملية تنمية المجتمع المحلى – فإنهم أى أعضاء المجتمع المحلى يكونوا أصحاب الدور الرئيسى وليس ممارس تنمية المحلى .

الدور الرئيسى	الأهالى	الدور المساعد (الفنى)	والممارسين

وما أن يتحدد الدور الرئيسى فى المجتمع ومن يقوم به فإنه سيكون على الممارس الميدانى لتنمية المجتمع المحلى أن يحدد لنفسه مكانا داخل شبكة العلاقات المعقدة الموجودة فى المجتمع.

وعندما يحدث ذلك سيكون أمام الممارس المهنى (الميدانى) مجموعة متنوعة من الالتزامات والتوقعات من قبل الآخرين التى سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل تغييرها فإذا ما كانت هذه الالتزامات غير ملائمة فإنها قد تسبب الفوضى وتؤدى إلى حدوث استجابات غير مناسبة وإلى وجود مواقف عدائية صريحة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع المحلى وقد تؤدى إلى فشل المشروعات .

لهذا لوحظ أن هذه الالتزامات ستؤثر فى مدى فاعلية الممارس المهنى من ناحية ومن ناحية أخرى فى المحصلة النهائية لعملية التنمية ككل ولهذه المهارة والحكمة، لأن الاندفاع فى العمل فى غياب الواجبات والالتزامات المتفق عليها يؤدى بلا أدنى شك إلى التقليل من قيمة العمل وإلى تقويض عملية التنمية والعاملين فيها فى آخر الأمر.

وأنه لكى يقوم الممارس الميدانى لتنمية المجتمع المحلى بمسئوليته ويتعامل مع هذه الشبكة من العلاقات التى يزمع الدخول فلابد أن يحدد نماذج السلوك الملائمة له وللآخرين وذلك على اعتبار أن عملية اتخاذ عدد من القرارات المتعلقة بكيفية وأسباب اختياره لأفراد معينين أو لجماعات بعينها والسعى إلى إقامة علاقة معهم، وعليه كذلك أن يكون ملما بالبدائل أو الاختيارات المتاحة ونتائجها وملما بالوسائل المناسبة للتعامل مع المجتمع[4].

ولهذا حرص المتخصصون فى العلوم الاجتماعية بصفة خاصة على دراسة قضايا التنمية محاولين تحديد أبعادها وعناصرها والتعرف على الظروف المهيئة لها، والعوامل المؤدية إليها والنتائج المترتبة عليها، والمعلومات التى تعترض طريقها وظهرت عدة كتابات تحت عناوين متعددة بعضها نظرى والآخر تطبيقى، مثل تنمية المجتمعات الحضرية، تنمية المجتمع الريفى، التنمية المحلية، العمل مع مجتمعات الجيرة ... إلخ، كما اتجه عدد من الباحثين فى العلوم الاجتماعية إلى دراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة مستندين فى ذلك إلى تراث نظرى مستمد من علم الاجتماع، علم السياسة، علم الاقتصاد .. الخ، وقد ظهرت لهم محاولات عديدة مرتبطة بالسياسة(5)، والدين(6) وبطبيعة المجتمعات الحضرية النامية والمتقدمة (7).

ولقد حاول كل من هؤلاء الباحثين ربط العمل الاجتماعى بطبيعة مكونات المجتمعات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية .. كما حاول آخرين ربط العمل الاجتماعى بالعادات، والتقاليد السائدة، نمط المشاركة، والخدمات الاجتماعية ومحتواها.

ونظر لأهمية التنمية كقضية حياتية للمجتمعات النامية لوحظ تعدد المفاهيم الدالة عليها، الأمر الذى أدى إلى وجود عدة اختلافات حول ماهية التنمية والتخلف فى هذه الدول، كما أدى ذلك أيضا إلى تعدد المقاييس الخاصة بالتنمية وتنوعها، وتعدد المؤشرات الدالة عليها، وفيما يلى نعرض لأبعاد التخلف وضرورة التنمية كمنطلق لوضع برنامج أجتماعى يسهم فى تنمية المجتمع المحلى.

2- أبعاد التخلف :

شغلت قضية التخلف أذهان العلماء والمفكرين منذ بداية القرن العشرين، كما تباينت نظرة وتفسير العلماء لهذه الظاهرة وفقا للتباين في اهتمام كل منهم وتخصصه، كما شغلت هذه القضية تفكير المؤلف كعامل مؤثر على ممارسات العمل الاجتماعى وأيضا لوحظ أن ما يعتبره البعض تخلف فى مجتمع، لا يعتبر بالنسبة للمجتمع الآخر، وبالتالى اختلفت مداخل التنمية من مجتمع إلى آخر، وتعددت الأسئلة ما هو مفهوم التنمية؟ ولمن؟ وما هى أهم اتجاهات التنمية؟ وما هى مؤشراتها؟

وللإجابة على هذه التساؤلات كان الاتجاه من جانب المؤلف نحو البحث عن التنمية فى دول العالم النامى أو ما يمكن أن نطلق عليه (المجتمع المتطلع إلى التنمية متعمدين) فى ذلك على الأطر النظرية للعلماء فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلوم الاتصال وذلك بهدف تحقيق التنمية والعمل على مواجهة وما تعانيه هذه الدول من مشكلات اجتماعية رض عمليات التنمية وتؤثر على تحقيق طموحات أبناء المجتمع .. لهذا نحاول بقدر الإمكان التطرق إلى نظرة التخصصات المختلفة لأبعاد التخلف.

نظرة التخصصات المختلفة للتخلف :

ينظر علماء الاقتصاد إلى التخلف على أنه مرتبط بفشل المجتمع فى استغلال موارده المادية والطبيعية استغلالاً كاملا، ويرجعون الفشل إلى عدم كفاية رؤوس الأموال وتدنى طرق ووسائل الإنتاج وعجز الحكومة عن استقدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

بينما ينظر علماء الاجتماع إلى التخلف على أنه نتيجة لبعض الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة والتى منها جمود البناء الاجتماعى وشيوع قيم الثبات والقيم التقليدية التى تتحدى لكل ما من شأنه أن يفجر

طاقات الأفراد ويدفعهم لاستثمار البيئة الطبيعية أو الموارد الاقتصادية(9) المحيطة بهم.

بينما يرى علماء الخدمة الاجتماعية أن التخلف مرتبط بالبناء الداخلى للإنسان ومدى قدرته على التفاعل مع البيئة المحيطة به معتمدين فى ذلك على :

أ – انعدام المشاركة من جانب الأهالى وعدم شجيع المسئولين للجهود الأهلية

ب– سيادة السلبية والتواكل بين الناس والتشاؤم من إمكانيات تغيير البيئة .

ج– ضعف الروابط الاجتماعية.

ولقد اهتمت المنظمات الدولية بضرورة البحث عن وسائل فعالة لتنمية المجتمعات والعمل على مواجهة التخلف وبصفة خاصة عقب الحرب العالمية الثانية وظهور حركات الاستقلال الوطنى من جانب، وتقدم العلوم الاجتماعية من جانب آخر، ومن هنا بدأت قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية والحضرية والريفية فى الانتشار، بالإضافة إلى ذلك ظهرت أبحاث علمية لتشخيص خصائص وسمات التخلف ووضع مؤشرات دقيقة لتميز بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ووجد علماء الاقتصاد أن مؤشر الدخل الفردى ربما يعتبر أحد المؤشرات الداله على التخلف، حيث أشاروا إلى أن البلاد المتخلفة هى تلك البلاد التى لا يزيد دخل الفرد فيها عن (2000) دولار سنويا إلا أن هذا المؤشر وجه إليه نقد شديد واهتم العلماء بالبحث عن بدائل أخرى لتعريف التخلف.

حيث أشارت بحوث أخرى إلى أن من سمات التخلف هو (عدم الكفاية فى عناصر الإنتاج مثل الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم بالإضافة إلى انخفاض دخول الأفراد لتصل إلى حد الكفاف Sub Sistence level – وانخفاض معدل الإنتاجية والاستثمار وأن نسبة السكان التى تعمل فى العمل الزراعى التقليدى 70 – 90% وأنهم يستخدمون وسائل بدائية فى

الإنتاج المحلى[10] أما عن المتغيرت الأخرى ومنها السكان، فقد أبرزت الدراسات أيضا أن هذه السمات تتمثل فى ارتفاع معدلات المواليد والوفيات وافتقار التركيب السكانى للعناصر الإيجابية اللازمة للتنمية (سواء الحالة الصحية، ارتفاع نسبة الإناث، ارتفاع معدلات الإعالة .. إلخ) بحيث يصبح العنصر البشرى رغم أهميته غير مؤهل أو غير قادر على استغلال موارده الطبيعية[11].

وعن التعليم أشارت بعض الآراء إلى أن الخصائص التعليمية .. (ارتفاع نسبة الأمية، تخلف برامج التعليم والتدريب، وانعدام الرغبة فى مواصلة التعليم، اتجاه الأفراد إلى مهن بدائية، كلها مؤشرات نستدل منها على سمات المجتمع المتخلف [12].

وإذا حاولنا أن نحدد ملامح التخلف من حيث السمات الاجتماعية والثقافية للمجتمع فسوف نلاحظ أنها تتمثل فى : البناء والاجتماعى وضآلة الفرص المتاحة للأفراد للحراك والاجتماعى Social Mobility وتؤكد الشواهد والتجارب التنموية فى بلاد العالم الثالث (النامى) أن بعض الخطط الإنمائية منيت بالفشل نتيجة لعدم الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية عند بناء نماذجها التنموية .. ومثال ذلك مشروعات الطاقة الشمسية بقرية (ميت أبو الكوم) بمحافظة المنوفية، حيث لم يدرب أهالى المجتمع على استخدام مثل هذه المشروعات بالإضافة إلى استخدام بعض الآلات فى العمل الزراعى، وعدم استيعاب الأهالى لأساليب التكنولوجيا الحديثة[13].

مما أدى إلى تغطيه الأماكن المخصصة لتدفئه المياه بقش الأرز وبقايا روث الحيوانات مما حجب الشمس منها أصبحت غير صالحة للاستخدام، وفى محافظة مرسى مطروح وجد أن الأهالى يربطون الماشية بالآلات الخاصة بعمل "التريكو" وعند دراسة المشكلة، وجد أن ليس لديهم إنارة لتشغيل المكاينات وبالتالى ثم استخدامها فى شيء مفيد لهم وأهدرت

مئات آلاف من الجنهيات المصرية وذلك بسبب عدم الدراسة الكافية . كما يلعب النظام السياسى السائد فى بعض الأحيان دورا قد يكون بحسن نيه فى عملية التخلف مثل عدم حث الأهالى على المشاركة، كما قد يقوم النظام بتقديم كافة الخدمات للأهالى دون أى اشتراك منهم مما يدعم فى نفوسهم السلبية والتواكل(14) .

ومن ذلك نلاحظ تفاعل العوامل مع بعضها، حيث إن كل متغير يسهم فى ظهور بعض المشكلات التى تربط وتتفاعل مع المشكلات التى يفرزها متغير ثان، وتؤدى إلى تخلف المجتمعات.

وتجنبا للوقوع فى حالة التخلف، فإن المجتمعات لم تجد من سبيل لانفاذها وإبعادها عن هذا المصير إلا بالأخذ بأساليب التنمية حيث تتضافر الجهود الأهلية والحكومية وتوضع الخطط لإحداث تغييرات فى السمات والخصائص الاقتصادية التقليدية والبناء الاجتماعى من أجل تحقيق أهداف التنمية بأبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

3- ضرورة التنمية المحلية :

فى إطار ما تقدم أصبحت التنمية عملية ضرورية وحيوية لتحريك المجتمعات المختلفة والنامية إلى مرحلة متقدمة، وقد تخفق بعض المجتمعات فى تحقيق هذه الغاية ويكون مرجع ذلك هو قيام المسئولين فى هذه المجتمعات بالاعتماد على المداخل الاقتصادية وحدها كوسائل لتحقيق التنمية بمعدلات أسرع متجاهلين دور وفاعلية باقى المداخل الأخرى المكونة للمجتمع مثل (الروح المعنوية المشاركة – المسئولية الاجتماعية – التى تعد أحد المكونات الرئيسية للداخل الاجتماعى كما قد يرجع الإخفاق أيضا إلى عدم الاهتمام بالجوانب الدينية والجوانب السياسية التى تعطى للتنمية قوة وفاعلية لتحقيق الأهداف والغايات التى تسعى إليها .

وفى إطار تحليل المفاهيم المرتبطة بالتنمية لوحظ أن الكتابات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى بعض الاختلافات القائمة حول مفهوم النمو Growth والتنمية Development ولايهم هنا استعرض أوجه الاختلاف وأنما نحاول أن نعرض لبعض المفاهيم الخاصة بالتنمية بما يمكننا من الحديث عن مؤشراتها ومن هذه المفاهيم : Locality Development التنمية Development، تنمية المجتمع Community Development التنمية الاجتماعية Social Development، التنمية المستدامة Sustainable Development .

حيث أنها تستخدم بمعنى واحد فقد تعنى الانتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل منهَ وفى كافة المجالات، إلا أن التنمية المحلية وتنمية المجتمع قد ترتبطان من حيث الدرجة بالمستوى المحلى، بينما التنمية كمفهوم شامل يضم فى طياته المستوى المحلى والإقليمى والقومى ..كما قد ينصب مفهوم النمو على Growth على النمو التلقائى الذى يحدث فى المجتمع دون تدخل مقصود فى عناصر التنمية من جانب المجتمع وأجهزته.

كما ننوه أيضا إلى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجهان لعملـه واحد كل منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به، ولا يمكن تغليب جانب على آخر إلا على أساس احتياجات المجتمع كما تعنى التنمية المستدامه .. الاعتماد على عادات وتقاليد المجتمع والبدء من الحرف والمهن التى تشكل أساس المجتمع حتى يمكن ضمان الاستمرارية بها وكذلك الاعتماد على الجهد التعاونى والمسئولية الاجتماعية لكل أبناء المجتمع وبصفة عامة نعرض لمفاهيم التنمية على النحو التالى : عرفت التنمية بأنها (العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكيمية ودائمة عبر فترة من الزمن[15]، وأنها تحتاج إلى دفعة لكى يخرج المجتمع من حالة الركود والتحلف إلى حالة التقدم والنمو،

والتنمية فى إطار هذا المفهوم تشتمل على النمو وعلى التغير، والتغير بدوره اجتماعى وثقافى كما هو اقتصادى وهو كيفى كما هو كمى [16].

كما عرفت التنمية بأنها (توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة بتلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم[17].

وفى إطار ذلك يمكن القول بأن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى، وأنما تشتمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة .

لذلك يرى د. محمد الجوهرى أن هناك ثلاث مستويات للتنمية هى :

- **المستوى التكنولوجى :** (ويعمل على تغير أساليب الإنتاج والنقل والاتصال.. الخ).
- **المستوى الاقتصادى :** (يهتم بالإنتاجية وتوزيع العائد ..الخ) .
- **المستوى الاجتماعى :** (ويشمل مجالات العلاقات والوعى والمسئولية ودراسة توزيع القوة والتعليم والدخل ...الخ) [18].

ومن ذلك يلاحظ أن التنمية إنسانية الهدف، تسعى إلى أشباع احتياجات المجتمع وتحقيق آماله، كما أنها مجتمعية أى أنها تشمل المجتمع بكل ما فى باطن الأرض من كنوز ومعادن وموارد، وما على الأرض من زرع وحيوان وجماد ومياه، والاستفادة منه بأقصى قدر مستطاع، وبأقل جهد وتكلفه، بما يؤدى إلى خدمة الإنسان وتحسين أوضاع حياته فى المجتمع[19].

كما تعرف تنمية المجتمع بأنها (حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشة للمجتمع فى جملته على أساس من المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا، تكون

الاستعانة بالوسائل المنهجية للعمل على استشارتها بطريقة تضمن استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة [20].

ومن هذه التعريفات نلاحظ بعض المؤشرات الدالة على التنمية وهى :

- أن التنمية تعتمد على الجهود الشعبية المحلية (أنكار وآراء أبناء المجتمع).
- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها إلى أوضاع أخرى جيدة ومفيدة لأفراد المجتمع.
- التغير من وضع معين إلى وضع أفضل يحقق طموحات وآمال المجتمع.
- الاهتمام بجمع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات (أى أنها شاملة ومتكامل) ولقد أكد ذلك كل من نلسن Flant'k ورامس Rames وفرنت J.Nelen, R ، وفرنت، فأنهم يرون أن تنمية المجتمع أولا وقبل كل شيء هى "عملية تعليم وتوجيه من أجل العمل، ومن خلالها يكتسب أفراد المجتمع المهارات الضرورية لمواجهة مشكلاتهم[21] ... وهذا التعريف يركز على البعد الاجتماعى للتنمية ... وهو بهم العاملين فى حقل العلوم الاجتماعية .

بينما ينظر كل من جاكسون Jackson, F وديكسون Deks on, إلى تنمية المجتمع باعتبارها عملية لتشجيع أبناء المجتمع المحلى على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين فى ذلك على أنفسهم، ويرون أن جوهر التنمية هو الكيفية التى يعالج بها مشكلاته، بالإضافة إلى ما سبق هناك عددا من الأبعاد تعتبر هى الأساس للتنمية :

- أن التنمية تركز على الإنسان .
- أنها عملية مستمرة وليست مجرد حادثة مؤقتة .
- أنها تتطلب التنظيم والترتيب والخبرة .
- أنها مدخل دينامى لمواجهة المشكلات.

ومن هذا التعريف نلاحظ أن الأساس فى مواجهة مشكلات المجتمع هو سكان المجتمع أنفسهم لأنهم أقدر على التعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم.. وأقدر على تحقيق الآمال التى يطمعون فى الوصول إليها (أى تحقيق التنمية المستدامة) .

ويرى أرثر دنهام Danham, A أن تنمية المجتمع نشاط منظم لتحسين الأحوال المعيشية وتحقيق التكامل الاجتماعى، وذلك من خلال الجهود الذاتية لأهالى المجتمع، ويشير إلى أربعة جوانب هامة فى عملية التنيمة هى :

- البرامج المخططة التى تركز على الاهتمامات المشتركة لسكان المجتمع.
- دعم وتطوير الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.
- المساعدات الحكومية سواء كانت مادية أو بشرية وبشكل لائق ومتكامل .
- تحقيق التكامل ما بين التخصصات المختلفة التى تعمل مجال التنمية (المرشد الزراعى، الأخصائى الاجتماعى، الطبيب البيطرى، المدرسين، المتخصصين فى الاقتصاد المنزلى .. إلخ) [23] .

وأرثردنهام Danhan,A يعد أحد أقطاب الخدمة الاجتماعية .. وأكد فى كتابه تنظيم المجتمع الجديد The New Community Organization على أهمية العمل المنظم .. وأهمية التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية لمواجهة مشكلات التنمية .. وأشار إلى أن دور المنظم الاجتماعى هو الخبير والمعالج .. وأنه أحد الركائز الأساسية .. التى تسهم فى حقل التنمية .. مع باقى التخصصات الأخرى .

كماعرف (فيليب روب) Roub, F فى دراسة له عن المدخل إلى تنمية المجتمع Approache To Development التنمية باعتبارها التغير من شىء غير مرغوب فيه إلى شىء مرغوب فيه، وتعنى التوجه الفعلى

البناء لتحقيق هداف تتفق مع القيم التى يعتنقها المجتمع[24] .. موضحا فى ذلك أهمية مراعاة قيم ومعايير المجتمع .

كما يرى (باتن) Paten's أن التنمية تعنى (تلك العملية التى يمكن من خلالها قيام أهالى المجتمعات الصغيرة بمناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويركز باتن Paten's على التحرك المجتمعى لحل المشكلات[25].

بينما ينظر (ساندروز Sanders) إلى تنمية المجتمع باعتبارها عملية Process وما يراد التأكد أنه يرى أن التنمية تحدث على شكل سلسلة من المراحل الموجهة بصفة أساسية نحو رفع مستوى قدرة المجتمع على تقرير مصيره والتحكم فى مجريات الأمور الداخلية بنفسه، وبحرية تامة، وبحيث تتوحد جهود أفراده ويصبحوا قادرين على تحديد احتياجاتهم الملحة وعلى تصميم الخطط الكفيلة بإشباع هذه الحاجات وأن يتدبروا بكفاءة عملية تنفيذ هذه الخطط، ويرى ساند رز Sanders, J أنه يمكن النظر إلى التنمية على أنها منهج Method وهنا يركز على منجزات التنمية وما تحدث من تغيير كما يرى أنه يمكن النظر إلى التنمية كبرنامج Programme يضم مجموعة من الأنشطة المرغوب القيام بها كما يمكن النظر إلى التنمية على اعتبارها حركة Movment ترتبط بالجماهير وفاعلهم الإيجابى لتحقيق التنمية وإحراز التقدم الاجتماعى [26] .

ولذلك يرى أن (كارى Cary, K) أن هناك ستة جوانب لتنمية المجتمع هى:

1- ضرورة وجود مصلحة أو منافع مشتركة تجمع ما بين أفراد المجتمع وتجعلهم يعملون من أجل تحقيقها .

2- ضرورة اشترك أفراد المجتمع وقيادته المحلية فى عملية التنمية.

3- الاستخدام الحذر والواعى للموارد والإمكانيات المحلية والخارجية .

4- تنمية المجتمع لابد وأن تأخذ طابع النهايات المفتوحة Open – Ended بمعنى أن يكون للمواطنين صوت فى عملية التنمية وأن تعرض إمامهم البدائل الممكنة لمواجهة مشكلات مجتمعهم، وأن تكون مجالا متسعا لإعداد القيادات من بينهم .

5- إنجاز المهام – أيضا بطريقة ديمقراطية (تقوم على المشاركة الفعلية) .

6- الأسلوب الشامل والمنظم لإحداث التنمية (القائمة على أسلوب علمى بسيط) (27) لذلك يؤكد تعريف الأمم المتحدة .U.N عام 1956م على أن تنمية المجتمع هى العملية المرسومة لتقدم المجتمع بصفة عامة اقتصاديا واجتماعيا ويعتمد على اشتراك المجتمع المحلى ومبادأته ويرى تعريف الأمم المتحدة – أيضا – أن تنمية المجتمع هى (تلك العمليات التى يمكن بها توحيد جهود الموطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والإسهام فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع (28) .

لهذا نجد روس Ross, M وهو من أبرز علماء تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية يعرف تنمية المجتمع بأنها "العمليات التى يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها وإذكاء الثقة والرغبة فى العمل لمقابلة هذه الحاجات والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التى تتصل بهذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزائها وعن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن فى المجتمع (29) .

ويلاحظ فى هذا التعريف أيضا أنه يركز على مؤشرات التنمية المتصلة بإتاحة الفرص لسكان المجتمع للمشاركة فى عمليات تحديد الاحتياجات ووضع الحلول لها، وكذلك الاهتمام بمؤشر التعاون بين أفراد المجتمع.

لذلك يعرف د. عبدالمنعم شوقى تنمية المجتمع بأنها العمليات التى تبذل بقصد ووفق سياسات عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعى واقتصادى للناس وبيئاتهم، سواء كانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه العمليات [29].

ويعكس هذا التعريف العناصر الأساسية لتنمية المجتمع والتى تدور حولها كثير من المؤشرات الدالة على التنمية، ومن هذه المؤشرات:

- ارتباط التنمية بعنصر التغيير (أى رفض الجمود).
- ارتباط التنمية بباقى الجهود فى المجتمع (الشباب – المرأة – العمال – المدن الجديدة).
- اعتمادها على الجهود الأهلية والحكومية واشتمالها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا.
- أنها ذات ثلاث مستويات (محلية – إقليمية – قومية).
- أنها ذات عائد إيجابى وهو التغيير المادى والمعنوى للمجتمع.

ولقد وجدت محاولات عديدة لتعريف تنمية المجتمع، حيث يرى Biddle and Biddle أنها تعنى الجهود التطوعية الفعالة لمواطنى المجتمع المحلى من أجل العمل على تحسين بعض الجوانب فى حياة هذا المجتمع، وأن ذلك يؤدى إلى تقوية وتدعيم العلاقات المتداخلة، سواء النظامية فيها أو الإنسانية[30]. ويؤكد ذلك أيضا Biddle من أن التنمية جهد مخطط ومنظم لمساعدة الأفراد لاكتساب مهارات واتجاهات ومفاهيم مطلوبة لتحقيق مشاركتهم الديمقراطية الواسعة لحل المشكلات[31].

فى إطار ما سبق عرضة من مفاهيم، يمكن القول: أن عملية التنمية هى غاية الإنسان وهو وسيلتها، وهو الذى يشارك فى أحداثها فهو يشارك فى إحداث التنمية الاقتصادية للمجتمع ولذلك تركز تنمية المجتمع على الإنسان

فتعمل على تنمية قدراته المختلفة إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق أقصى استثمار للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة فى المجتمع لدفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال تزويده بخبرات ومهارات جديدة تعمل على تغيير اتجاهاته، وقيمه، وعاداته، فضلا عن تحسين ظروفه الصحية، والتعليمية، والبيئية، فهى توفر المناخ الذى تتم فيه عملية التنمية الاقتصادية من حيث أن العنصر البشرى هو أداة التنمية الاقتصادية والمنتفع بها.

بناء على ما سبق يتبين أن تنمية المجتمع المحلى أو التنمية المحلية تهتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينهما أو تمييز إحداهما عن الأخرى، **لذلك يرى المؤلف أن تنمية المجتمع المحلى (التنمية المحلية) هى :**

- كل الجهود البشرية المبذولة من أجل إحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع .
- أنها ليس مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بل هى عمل إنسانى مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات، ويمتد إلى كل المجالات وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعى المطلوب واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع.
- أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين فى كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك .
- أنها تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية وتستمد قوتها من تعزيز هذه القيم لأهدافها .
- أنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية.

♦ أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهى لصالح المجتمع .

ونركز هنا على المجتمع المحلى باعتبار أنه الوحدة الصغيرة التى يمكن أن تحدث فيها التنمية وأن نقيس المؤثرات الخاصة به وباعتباره النواة التى يعتمد عليها المجتمع الكبير عند صياغة البرامج والخطط .. أى أنه بمثابة "بيت الخبرة للمجتمع الأكبر وصانعى القرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى".

ومن التعريفات البسيطة لتنمية المجتمع التى يحددها المؤلف بأنها "عملية معايشة ومشاركة وتعلم".. معايشة تتفهم كل مكونات المجتمع وأهدافه.. ومشاركة تشمل كل الجهود المبذولة من كافة قطاعات المجتمع .. وتعلم تبدو أثارة فيما يحدث من تغيير أو تعديل ومن خلال الإنجازات الملموسة ماديا ،من خلال تدعيم العلاقات إنسانيا والعمل على إشباع الاحتياجات الأساسية وتحسين نوعية حياة لإبناء المجتمع المحلى وتمكين المؤسسات وكافة القطاعات من الإسهام فى رفع مستويات الحياة بكل صورها وأبعادها وفى الوقت والمكان المناسبين وبما لا يشكل عبء على أبناء المجتمع يعجزون من القيام به مثل تكون التنمية فى مقدور صانيعها ومشاركة حقيقية ممن يمتلكون الثروة بالمجتمع مدركين أن إسهامهم له مردود اجتماعى عليهم يتمثل فى تحقيق الأمن والاستقرار لمشروعاتهم وإشاعة التكافل الاجتماعى والمؤازرة الاجتماعية بين أبناء المجتمع المحتاج إلى المساعدة.

المشاركة كأساس للتنمية المحلية

مفهوم المشاركة (وأهمية الجهود الذاتية فى العمل الاجتماعى):

المشاركة هى العمود الفقرى لأى جهد تنموى يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا لذلك تعرف المشاركة بأنها "إسهام أهالى المجتمع تطوعا فى جهود التنمية سواء بالرأى، العمل، بالتمويل وغير ذلك من الأمور التى تؤدى إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه" .

وتعرف أيضا بأنها الوسيلة التى يتمكن بها المجتمع من التأثير فى القرارات المتعلقة بحياتهم، وبالسياسات والبرامج التى يضعها المجتمع من أجلهم، وهى عملية Process لها أهداف معنوية تتمثل فى شعور كل فرد من أفراد المجتمع بأنه له قيمة وكيان، وأن له رأى يحترم ويقدر من جانب المسئولين، كما أنه يشعر من خلال المشاركة بآدميته وكرامته فى المجتمع..كما أن للمشاركة أهداف مادية تتمثل فى حصول أفراد المجتمع على احتياجاتهم الأساسية (مأكل– ملبس – مشرب ...إلخ)، كما تعرف بأنها تعبير جماعى – أو تعبير عن إرادة شعبية إيجابية ديموقرطية تقوم على أساس تعبئة الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات الوثيقة الصلة بحياتهم، **أى أنها:**

1– أى جهد يبذل من جانب أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع.

2– أن هذا الجهد يبذل تطوعا ودون توقع الحصول على عائد نتيجة هذا الجهد.

3– قد يكن هذا الجهد (مادى – معنوى – الحث على تأييد مشروعات المجتمع – القيام بعمل.. إلخ).

4- يترتب على بذل هذا الجهد إحداث تغيير في المجتمع، وتحقيق أهداف التنمية التى يسعى إليها المجتمع سواء كان ذلك التغيير أو التنمية جوهرها الإنسان نفسه، أو المؤسسات العاملة بالمجتمع أو وضع سياسات وبرامج وخطط ومشروعات تشبع حاجات المجتمع.

5- تؤدى إلى تحقيق التعامل بين أفراد المجتمع وقيادته ومؤسساته وإلى تعريف الانتماء والولاء للمجتمع.

أما مفهوم المشاركة من وجهة نظر الممارسين فى الميدان :

- تنظيم الجهود وتنسقيها من أجل القيام أو تحقيق هدف معين سواء كان هذا الهدف القضاء على مشكلة معينة أو الاستفادة من برامج تشبع حاجات ملحة يسعى إليها المجتمع.
- هى تبادل الآراء والأفكار للتعرف على مشاكل المجتمع وتضامن الجهود لحل المشاكل أو الوصول بها إلى الحل الأمثل وإقامة المشروعات الهادفة التى تخدم المجتمع .
- هى عملية تستهدف تبادل الآراء بين جميع المشاركين فيها من المنطقة أو المحافظة بما يسهم فى حل المشاكل وتحقيق المصلحة العامة سواء كان ذلك لفرد أو لمجتمع. كما أنها تسعى إلى إحساس كل مواطن فى المنطقة أن المشاريع الموجودة هى ملكه لكى يحافظ عليها .
- مشاركة غالبية أفراد المجتمع والمستفيدين بصفة خاصة فى التخطيط والتنفيذ للبرامج أو المشروعات لإحداث تغيير فى المجتمع بحيث يكون أفضل مما سبق.
- هى تعاون وتضافر جهود المجتمع سواء أفراد أو جماعات فى إطار منظم لخدمة المجتمع والنهوض به واستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل.

- أنها العملية التى يلعب الأفراد بالمجتمع من خلالهـا دورا فـى الحيـاة السياسية والاجتماعية، ويسهمون فيما يتخذ من قرارات تتعلـق بـأمور حياتهم واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف وإنجازها.
- هى نوع من التخلى عن السلبية وإنكار الذات والعمل للصالح العام.
- استعداد مجموعة من الأفراد للمشاركة لتحقيق هدف معين لخدمة الجماعة أو لخدمة الآخرين سواء كانت هذه المشاركة بالجهد أو المـال أو إبـداء الرأى .
- تعنى المشاركة تكاتف جهود المواطنين من أجل إقامة مشروعات تخـدم المواطنين وقد تكون هذه المشاركة مادية أو عينية أو مشاركة بالرأى .
- المشاركة هى تعاون مجموعة من الناس لحل مشكلة معينة قـد تكـون اجتماعية، اقتصادية وهى أيضا المعاونة أو التكامل الذى يتم بين المجتمع المحلى ممثلا فى أجهزته الشعبية مع ممثلى الأجهزة التنفيذية بقصد إنجاز هدف معين نابع من المجتمع.
- المشاركة هى اتفاق بين فئات المجتمع على تحقيق هدف معين بعد دراسة مستنيرة.
- المشاركة تعنى تفانى أفراد المجتمع ككل لمواجهة المشكلات التى يعانون منها.
- المشاركة هى مجموعة الجهود التى يبذلها أفـراد المجتمـع لمواجهـة المشكلات التى يعانون منها وذلك بالتعاون مع الجهات المسئولة سـواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ وبما يؤدى فـى النهايـة إلـى تحقيـق الاستقرار والأمن بالمجتمع.

ونستخلص من هذه الآراء أنهم يركزون على أن المشاركة هى :

1- تبادل الآراء والأفكار بين جميع فئات المجتمع.

2- تعرف المجتمع على مشكلاته والسعى لحلها.

3- تضافر كل الجهود المجتمعية للوصول إلى الحل الأمثل للمشكلات.
4- الاستفادة من كافة الطاقات الموجود فى المجتمع.
5- رفع المعاناة عن أفراد المجتمع ومساعدة الفئات الضعيفة.
6- أن يكون هناك تنسيق بين الأهالى والجهات المسئولة لكى تقدم لهم الخبرات الفنية اللازمة لنجاح المشروعات والبرامج.
7- أن المشاركة تسهم فى مواجهة المشكلات الأساسية التى يعانى منها المجتمع مثل (الطرق، الإنارة، المواصلات، الاتصالات، الإسكان،...الخ).
8- أن المشاركة قد تكون على مستوى الدراسة أو التخطيط أو التنفيذ.
9- يترتب على المشاركة تحقيق الاستقرار والأمن بالمجتمع.

تعقيب :

ويلاحظ من التعارف السابقة أنها جميعا تركز على العائد الملموس للمشاركة وهو مواجهة المشكلات دون اهتمام يذكر بالجانب المعنوى للمشاركة وهو تأكيد الكيان الإنسانى للفرد أو احترام آدميته من خلال المشاركة وقد يكون ذلك بسبب مسئولية هؤلاء الممثلين للمجتمعات عن قراهم رغبتهم فى أن يكون للمشاركة عائد ملموس ومحسوس حتى يمكن تحقيق الجانب الثانى وهو الجانب المعنوى لأن عائده غير ملموس ويحتاج إلى وقت طويل وبصفة عامة تعكس هذه التعريفات وعى هذه القيادات بجوهر المشاركة نحو تحقيق أهدافها.

أهمية المشاركة :

أشار واى Dubay إلى أهمية المشاركة فى كونها:

1- تعمل على ملائمة الخدمات للسكان المحليين باعتبارهم أنسب الناس للتعبير عن احتياجاتهم.

2- إتاحة الفرصة للفئات المحرومة بالمجتمع للمشاركة والقيام بدور إيجابى فى الأحداث الجارية والقرارات المؤثرة .

3- تعمل المشاركة على التخفيف من حدة المشاعر السلبية وخاصة بين أفراد المجتمع الفقراء لأنها تنطلق من احتياجاتهم والعمل على استكمالها وتعبر عن إرادتهم فى تغيير أحوالهم الاقتصادية السيئة من خلال جهودهم الخاصة ومساندة الجهات المسئولة بالمجتمع.

4- يلاحظ أن مشاركة الفقراء تبدأ حذره – خائفة محدودة .. حتى يتم بناء جسور الثقة فتصبح مشاركة جادة، طموحة ممتدة إلى كافة القطاعات طالما تعبر عن احتياجاتهم الحقيقية وآمالهم المستقبلية .

5- أنها "أى المشاركة" تؤدى إلى تماسك المجتمع وتزيد من جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة وتؤكد ذلك من خلال حديث البسطاء فى أحد المجتمعات المحلية "لقد كنا فيما مضى نعمل كأفراد وكنا ضحايا سهلة للاستغلال، والآن نعمل كمجموعات، يشارك بعضنا البعض، ونلتقى أسبوعيا ونناقش مشكلاتنا المشتركة .. وقد أدى هذا إلى تحسن الصلات الاجتماعية فيما بيننا .. وقد استخدمنا قوة الجماعة هذه لمواجهة كثير من الصعوبات .. ونحن نتعلم من خبرتنا ونمر بعملية من التعلم تنمى ثقتنا فى العمل الجماعى وتشجعنا على المشاركة فى كل قضايا المجتمع.

6- تسهم المشاركة فى بناء الوعى وهذا المصطلح استخدمه باول فريرى Paulo . F والذى عرفه بأنه عملية يكتسب من خلالها الناس فهما كبيرا لواقعهم الاجتماعى الذى يشكل حياتهم وقدرتهم على تغيير هذا الواقع[1] وبناء الوعى عملية للتعليم المستمر يتم فيها التفاعل بين العمل والتفكير،

(1) Paulo, Freire, Cultural- Action for freedom (N.Y. Free Press 1972) p.51 .

وبالتالى يكون تحرك المجتمع نحو تحقيق الأهداف تحركا منظما يدرك الغايات ويحقق الأهداف دون تدخل من سلطة خارجية.

7- تؤدى المشاركة من جانب أفراد المجتمع إلى اكتشاف قيـادات محليـة جديدة من خلال المواقف الجديدة التى تأتى بها هذا الأنشطة والبـرامج، وهى قيادات طبيعية تفرزها احتياجات هذه المواقف بشكل تلقائى، فهـذه القيادات الجديدة تنال الاعتـراف والتقـدير وتحـصل علـى المكانـة الاجتماعية المتميزة وفقا لعطائها الفعلى فى مواقف معينة تتناسب مـع سماتهم وخصائصهم الشخصية، وبروز قادة جدد أنما هو فـى الواقـع مدخل جديد يغذى المشاركة ويساعد على امتـدادها الرأسـى والأفقـى لتحقيق التنمية المتكاملة[1] .

8- المشاركة تؤكد إدراك أفراد المجتمع لقيمة المال العام والحرص عليـه الأمر الذى يؤدى إلى إطالة الأعمار الافتراضية للمشروعات التنمويـة وانكماش حجم الفاقد والعادم فى السلع والأدوات، وبذلك يمكـن توجيـه الانفاق إلى مشروعات أخرى تسرع فى تحقيق معدلات التنمية[2] وممـا يؤكد هذه الأهمية للمشاركة بعض التجارب فى كل من بولندا والنوريج والتى أبرزت خطورة الاعتماد على المعيار الاقتـصادى فـى اتخـاذ القرارات دون الاعتماد على المشاركة الشعبية لأن ذلك يؤدى فى النهاية إلى عملية إحباط شعبى وقد تكتشف بعد فوات الأوان أن ما كنا نظنـه عقبه تكلفنا الكثير من الوقت والنفقة – كان هو السبيل الأمثـل لتقليـل

---

(1) د. إبراهيم محرم، التنمية الريفية (القاهرة، مؤسسة فريـد ريـش فارمـان، 1994) ص169

(2) د. وفاء أحمد عبدالله، حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنميـة، المجلـة الاجتماعية القومية (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد 20، 1983) ص 36) .

عبء التكلفة الباهظة التى سيتحملها المجتمع إذا لم تعتمد فى اتخاذ القرارات على المشاركة الشعبية(1) .

9- أنه من خلال المشاركة يمكن إعادة ترشيد توزيع الخدمات بين فئات ومستويات المجتمع بحيث يحصل كل فرد على ما يناسبه من هذه الخدمات لأنه شريك فيها حريص على الاستفادة منها(2) .

10-التأكيد على قيمة الديموقراطية (الشورى) بين أفراد المجتمع ومؤسساته وقيادته حيث أن المشاركة تدعم وتنمى الشخصية الديموقراطية وبالتالى تسهم فى تحقيق أهداف المجتمع فالمشاركة فى اتخاذ القرارات وتقرير السياسات تحقق رضاء أفراد المجتمع عن الخدمات والبرامج التى يشتركون فى تخطيطها وتقديرها بالإضافة إلى تنمية إحساسهم بأن آرائهم يتم الأخذ بها من قبل الجهات المسئولة بالمجتمع وهذا فى حد ذاته تأكيد لآداميتهم.

مثال تطبيقى يوضح أهيمة المشاركة :

بافتراض أنك تقوم بتدريب مجموعة من القيادات المحلية (الشعبية) على أهمية المشاركة وأهمية العمل الجماعى والتحذير من أضرار النزاع أو الأنانية على المشروعات أو على أفراد المجتمع .. فيمكنك القيام بما يلى:

أولا : تقسيم المجموعة

يمكن تقسيم عدد من المجموعات بحيث تكون كل مجموعة من (5-6) أفراد وإذا كان العدد 25 فرد تقسم إلى 5 مجموعات وإذا كان (30)

---

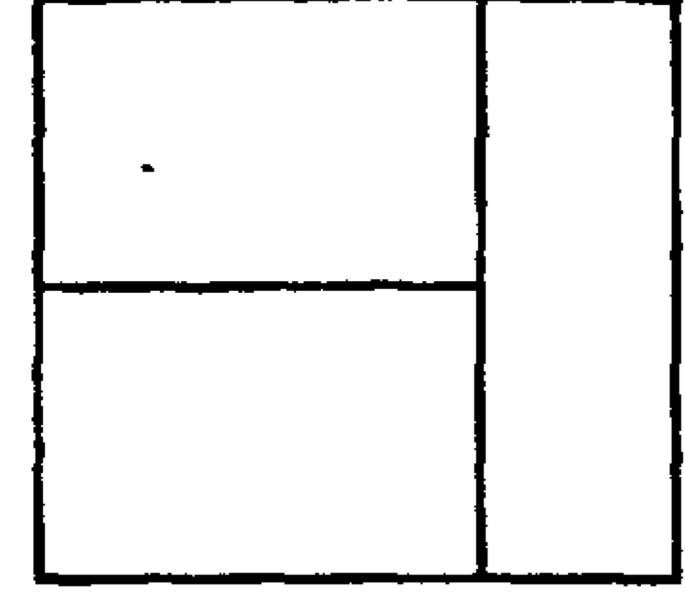
(1) المرجع السابق، ص37

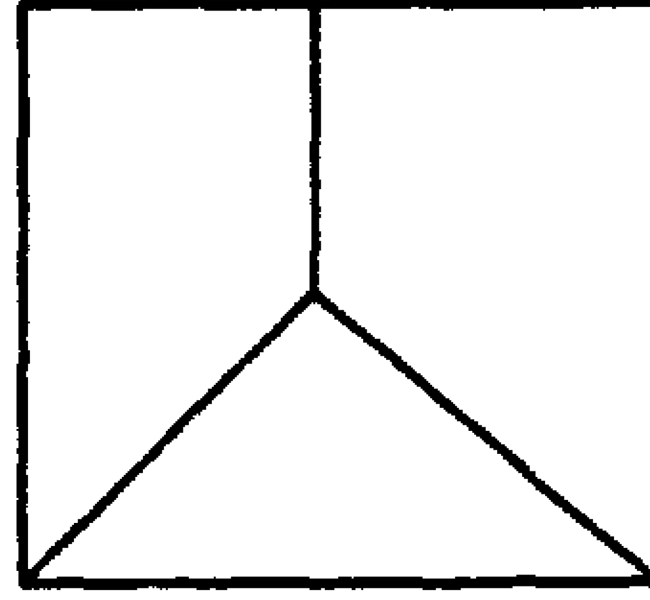
(2) د. رشاد أحمد عبد اللطيف، أساسيات تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1997) ص182

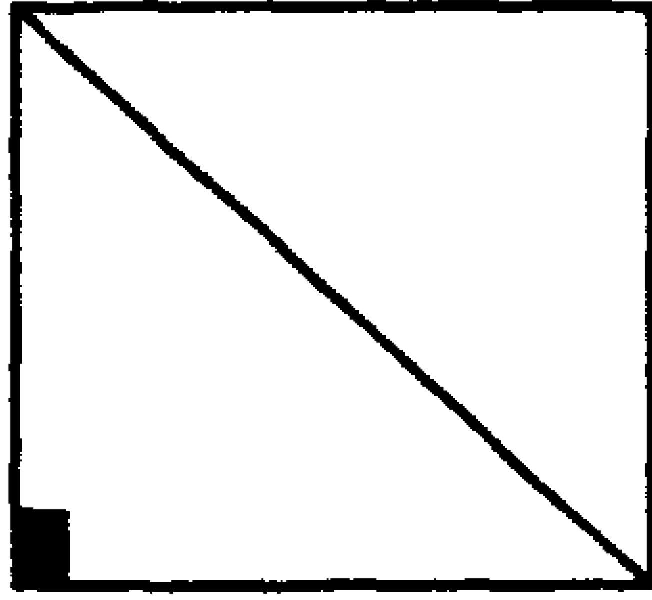
إلى 6 مجموعت وإذا كان أكثر من ذلك يمكنك عمل (2) مجموعتين أو ثلاثة للمراقبة وتسجيل الملاحظات.

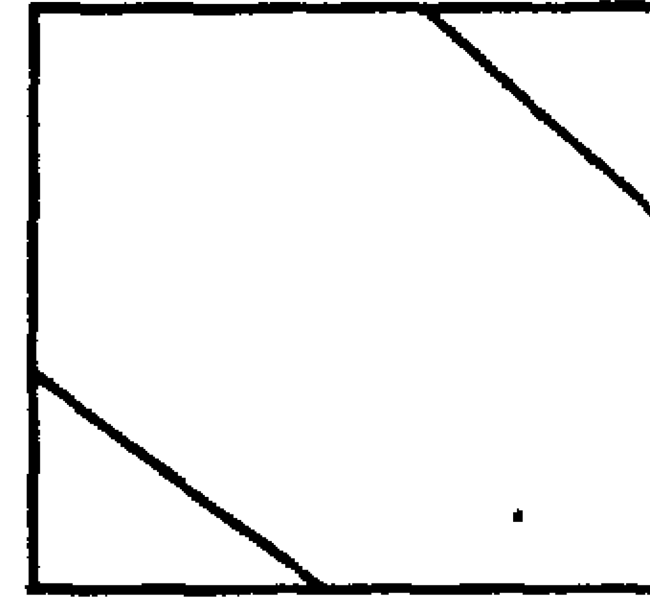
ثانيا : الأدوات المطلوبة

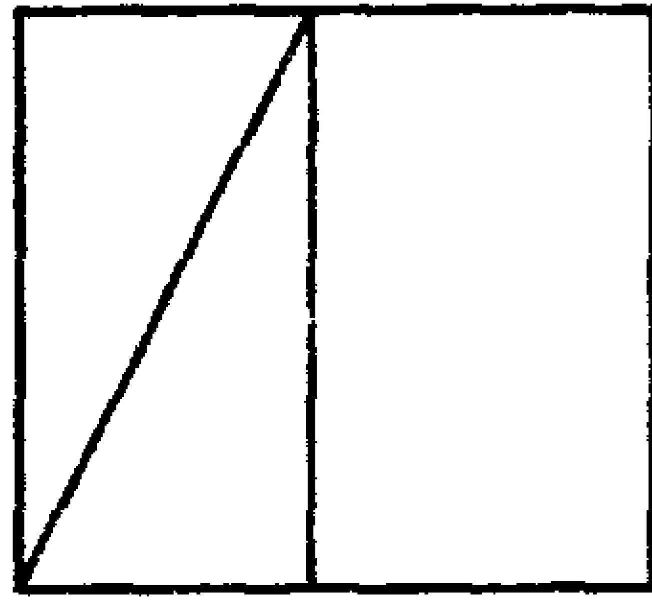
أوراق سميكة "كرتون" تكون الأشكال الآتية :


شكل (1)


شكل (2)


شكل (3)


شكل (4)


شكل (5)

عدد هذه الأوراق السميكة (15) قطعة توزع على المجموعات التى تكونت بشكل عشوائى (أى أن تحصل كل مجموعة على عدد من الأوراق كل قطعة من شكل مختلف). ويطلب من المجموعات أن تكون الشكل المطلوب فى موعد أقصاه (عشرة دقائق). يطلب من المجموعات التى تلاحظ تسجيل ما يلى:

- أوجه المشاركة بين الأعضاء .
- أوجهة النزاع التى حدثت ولماذا؟
- الأعضاء الأنانيين (غير المتعاونين).

ثالثا : النتائج

1- تكوين الأشكال المطلوبة بأسرع وقت إذا حدث تعاون بين المجموعات.

2- عدم اكتمال الأشكال المطلوبة لأن كل مجموعة فكرت فى نفسها فقط.

3- التأكيد على أهمية العمل الجماعى والمشاركة لنجاح العمل بالمجتمع مع التأكيد على أهمية العمل الفريقى.

ولقد أبرزت الخبرات المحلية فى مصر أهمية المشاركة فى النقاط الآتية :

1- إن مشاركة المواطنين تزيد من ثقة المجتمع فى نفسه وذلك يتأتى من خلال الممارسة حيث تتيح عملية المشاركة الفرصة لأفراد المجتمع لتنمية القدرة على التضامن وتزيد من روح التعاون فى المجتمع. كما أن مواجهة المشكلات يزيد من قدرة المجتمع على التمسك ويفسح المجال لأفراد المجتمع للعطاء بشكل فعال. وخير مثال لذلك ما حدث خلال الزلزال الذى أصيبت به مصر خلال شهر أكتوبر عام 1992 والذى كان للجهود الأهلية الفضل الكبير فى مواجهة أثارة المدمره بالتعاون مع الجهود الحكومية حيث لا يمكن للجهود الحكومية أن تصل إلى كل ركن فى المجتمع بدون الجهد الأهلى والمشاركة الشعبية التى تتميز بالسرعة وتحقق مبدأ التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع ككل .

2- إن المشاركة لم تعد حكرا على الطبقة العليا "الصفوة" بالمجتمع ولكنها حق لجميع أفراد المجتمع لكى يعبروا عن احتياجاتهم الحقيقية ويختارون الطريق المناسب لمواجهة احتياجاتهم وهذا فى حد ذاته تعبير من المجتمع وقيادته عن احترامهم لكل فئات المجتمع سواء أكانت فقيرة أو غنية.

3- إن مشاركة الفقراء تعطى صورة واضحة للحكم على الأشياء وتساعد المخططين ومتخذى القرارات فى الوصول إلى قرارات رشيدة تعكس الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع، وأبرز مثال لذلك ما حدث فى

محافظة المنيا فى اجتماع ضم مسئولين فـى التنميـة مـع المـسئولين بالمحافظة مع أهالى إحدى القرى حيث عرض المسئول مشكلاتهم وذكر أنهم محتاجين إلى مركز تنظيم الأسرة، إنارة الشوارع، بعض الصناعات الصغيرة لزيادة الدخل وكانت المفاجاة أن قـال الأهـالى هـذه ليـست المشكلات التى نعانى منها وعرضوا مشكلاتهم الملحة وهى : نقص مياه الرى، الحاجة إلى سماد جيد، الاهتمام بالرعاية الصحية، وقد تبـين أن هذا المسئول قام بوضع تصوره للمشكلات معتمدا فى ذلك على بعـض الإحصاءات الرقمية غير الحديثة، وبعض القيادات الشعبية ذات المصالح الخاصة، وفى إطار الرأى الذى طرح من قبل أهالى المجتمع تم تعـديل الأولويات لمواجهة المشكلات الملحة التى يعانى منها المجتمع.

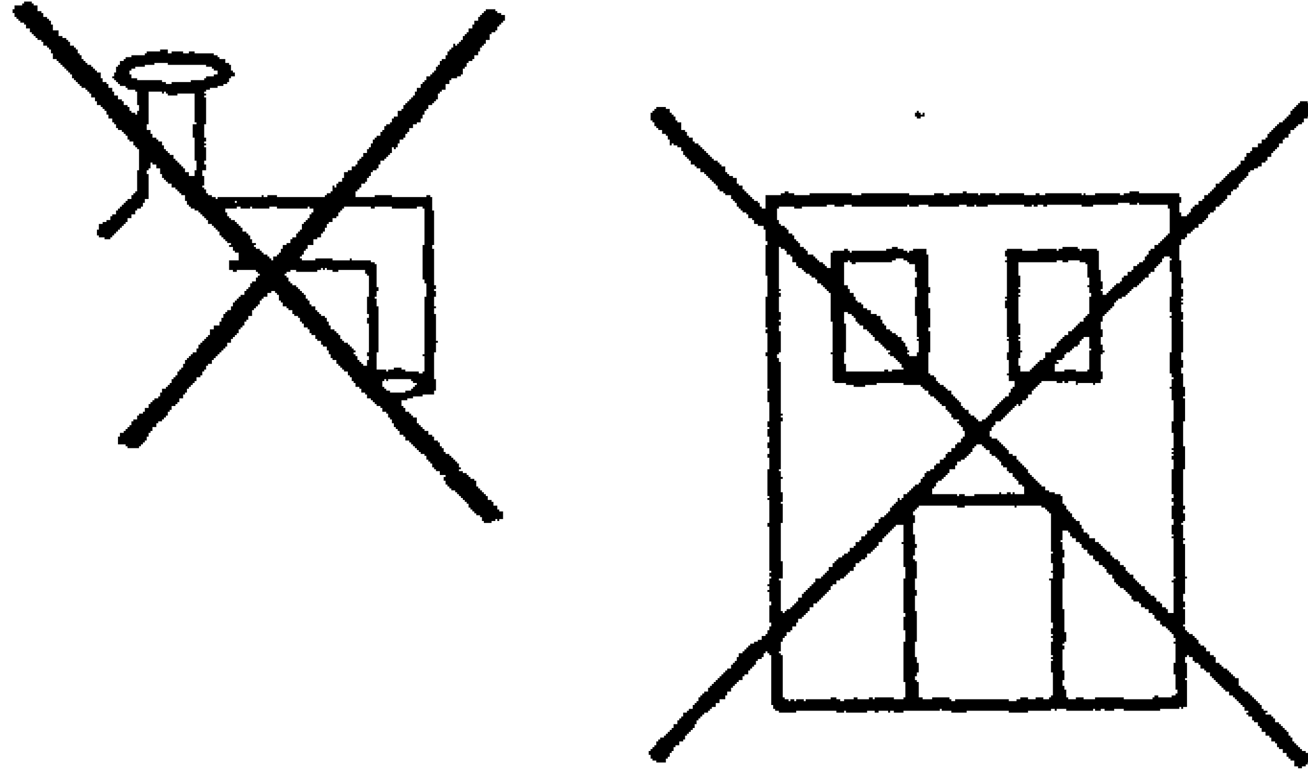
4- تقييم التغييرات التى يقوم بها المواطنون بأنفسهم أو يشتركون فيها لـه أهمية كبيرة أكثر من التغييرات المفروضة عليهم كما أن ذلـك يـدعم أواصر الثقة والترابط بين القيادة وأفراد المجتمع.

5- إن مساهمة الإنسان فى توجيه حياته الخاصة تؤدى إلى نموه وإحـساسه بكيانه الشخصي. وهذا يدفعه إلى المحافظة على المشروعات والبـرامج التى شارك فيها لأنه يرى أنها مشكلاته وأنه الشخص الوحيد القادر على مواجهتها كما أن ذلك يخفف من مسئولية الحكومة فـى القيـام بعمليـة المتابعة والتقويم لأن ذلك سيكون مسئولية أفراد المجتمع مـع التوجيـه البسيط والمنظم من جانب القيادات أو المنظم الاجتماعى.

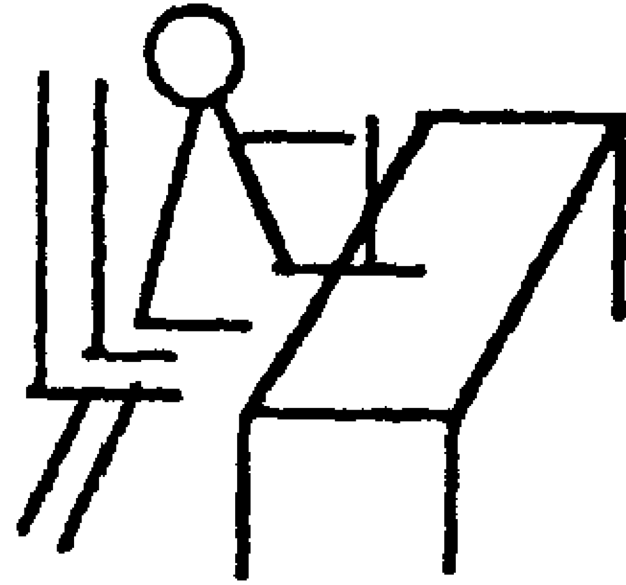
6- تتضمن الديموقراطية الحقيقية مساهمة الناس فى أمور مجتمعهم ويتطلب ذلك تدريبهم على المهارات اللازمة لتلك المساهمة، لذا يجب أن يكـون هناك أتصالا مستمرا بين الناس ليشتركوا فى تحديد الأهداف.

دوافع المشاركة

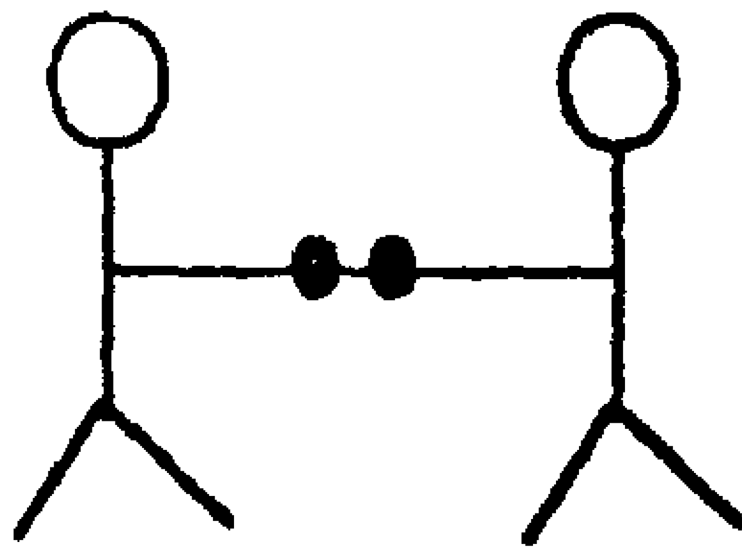
هناك أكثر من دافع يشجع أفراد المجتمع على المشاركة فى الجهود المبذولة بالمجتمع .. وأهم هذه الدوافع هى :



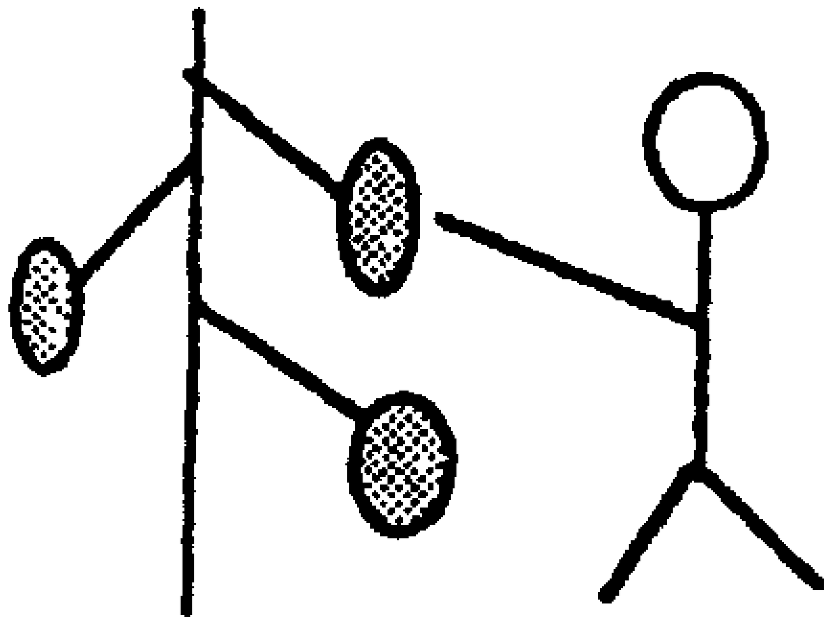
1- الرغبة فى حل مشكلات المجتمع والتى هى بدورها تنعكس على الفرد المشارك والأمل فى التخلص من هذه المشكلات .



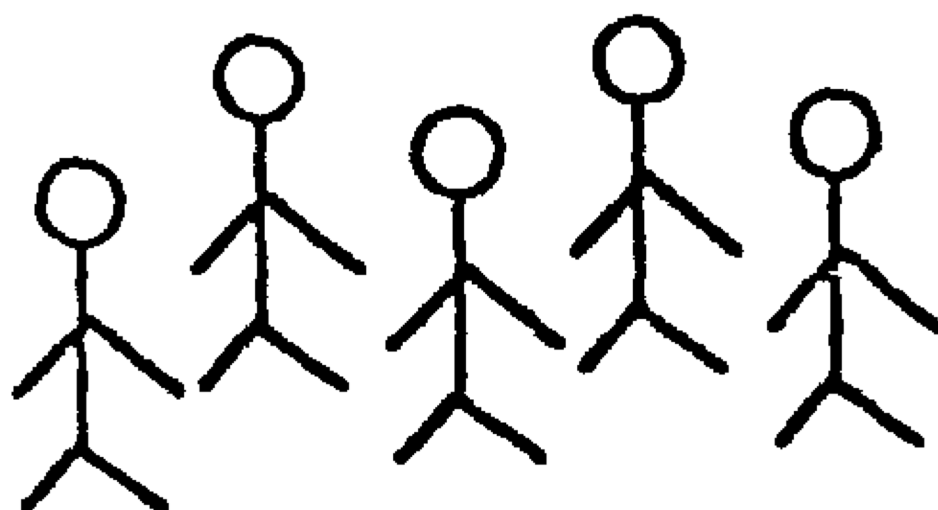
2- الحصول على مكانة وتقدير واحترام من جانب سكان المجتمع .



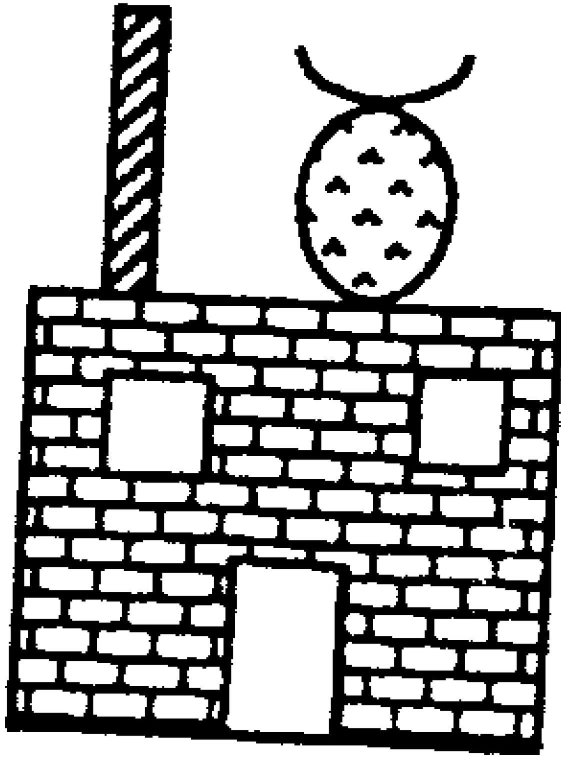
3- الرغبة فى تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين سواء بين أفراد المجتمع أو القيادات المسئولة .



4- العمل على تحقيق مصالح شخصية له ولأسرته أو قبيلته - كم يريد قطف الثمار فقط .



5- الرغبة فى كسب شعبية بين أفراد المجتمع .



6- الرغبة فى الحصول على ثواب الله سبحانه وتعالى دون انتظار جـزاء من أحد .

صور المشاركة :

هناك أكثر من مظهر (للمشاركة) هى :

1- مشاركة بالمال.
2- مشاركة بالرأى .
3- مشاركة بالجهد .
4- مشاركة بحث الآخرين على بذل الجهد .
5- مشاركة بالحضور .

**** وقد تأخذ صور المشاركة جوانب أخرى مثل :**

أ - المشاركة فى دراسة المشكلات التى يعانى منها المجتمع .

ب- المشاركة فى وضع الخطط لمواجهة المشكلات .

ج- المشاركة فى اتخاذ القرارات المتصلة بحاجات المجتمع .

د - المشاركة فى تنفيذ الحلول التى تم التوصل إليها .

هـ- المشاركة فى عمليات التقويم والمتابعة لما تم التوصل إليه من حلول.

و - المشاركة فى عمليات المطالبة والدفاع عن حقوق أفراد المجتمع.

ز - المشاركة السلبية (السكوت) وعدم إثاره المشاكل .

وعموما أى كانت صور المشاركة فسوف نلاحظ أن المشاركة هى عملية تغيير إبداعى يبدأها أهل المجتمع (ريفى - حضرى - صناعى - بدوى...إلخ) لأنهم يدركون أهميتها بالنسبة لهم .. فهم يقدمون كل ما لديهم بشرط أن تكون الجهات المسئولة صادقة معهم وأمينة فى إشباع احتياجاتهم .

1- المشاركة المادية

وقد أشارت الدراسات التى قام بها الدارسين فى الحقل الاجتماعى وبصفة خاصة دراسات الخدمة الاجتماعية إلى أن المشاركة بالأموال غالبا

ما تكون لدى الفئة القادرة من أبناء المجتمع وبعضهم من الأثرياء أو الطبقة المتوسطة أما الفئة الفقيرة فنادرا ما يقومون بالمشاركة المادية وإذا قاموا بها فذلك من أجل إشباع حاجات أساسية يعجزون عن القيام بها وتكون متصلة باحتياجاتهم الضرورية مثل (المياه – الكهرباء – العلاج – الأكل) .

2- المشاركة بالرأى :

وهى تأخذ عدة أشكال منها ما يتعلق بنوعية المشكلات، ومنها ما يتعلق بأولوية المشكلات وأولوية إيجاد الحلول، ومنها ما يتعلق بإجراءات التنفيذ، أو إعطاء النصيحة، هذا النوع من المشاركة لا يتقيد بنوعية معينة (رجال – نساء – شباب) أو بفئة عمرية معينة (أطفال – شباب – مسنين) إنما يعتمد على ما لديه من المعلومات الكافية عن هذا الموضوع أو لديه الحجة المناسبة التى تفيد فى توضيح القضايا أو الوصول على حلول أو مواجهة مشكلات مستقبلية .

3- المشاركة بالجهد :

تتطلب عمليات التنمية القيام ببعض المشروعات مثل (بناء مدرسة، وحدة صحية) أو تجديد بعض الطرق أو ردم بعض الترع : وفى هذه الحالة يتقدم عدد من الأهالى للقيام بهذه المهام وهذه تعتبر مشاركة كبيرة لأنه لو تم الاستعانة بعمال محترفين فإن ذلك سوف يكلف مبالغ طائلة على المجتمع .. إلا أن قيام الأهالى بالعمل تطوعا فى مثل هذه المشروعات .. سوف يجعلها تتم بأقل التكاليف وبصورة أكثر فاعلية كما أن فيها استثمار لطاقات الشباب المتعطشة إلى العمل وخدمة قضايا المجتمع.

4- المشاركة فى حث الآخرين على المشاركة :

هناك بعض الأفراد فى المجتمع قد لا يتوافر لديهم المال أو الجهد للمشاركة ولكن لديهم القدرة على التأثير فى الآخرين ودفعهم إلى الحضور فى الاجتماعات أو المشاركة فى تنفيذ بعض الجوانب المتصلة بالمجتمع .. ذلك يعتبر هذا الجانب مهما جدا بالنسبة للمشاركة ولهم أيضا بالنسبة لهؤلاء الأفراد حيث يمكنهم تدريب هؤلاء الأفراد على كيفية المشاركة فى البرامج والمشروعات المجتمعية .

5- المشاركة فى حضور الاجتماعات والندوات واللقاءات :

وهو مظهر حضارى بالنسبة لأفراد المجتمع حيث أن تلبيه أفراد المجتمع بالحضور فى الاجتماعات والندوات واللقاءات العامة وكذلك فى أعمال اللجان إنما يدعم ويقوى ويصفى الشرعية على هذه الاجتماعات واللقاءات .

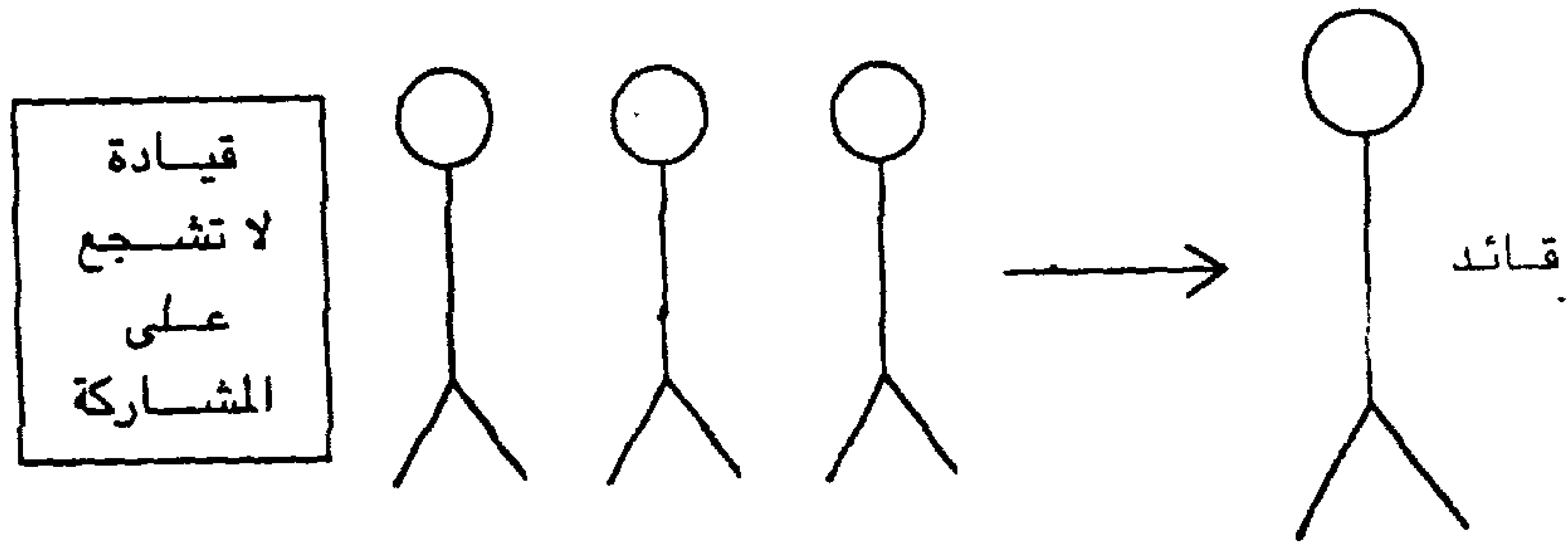
أنواع المشاركين

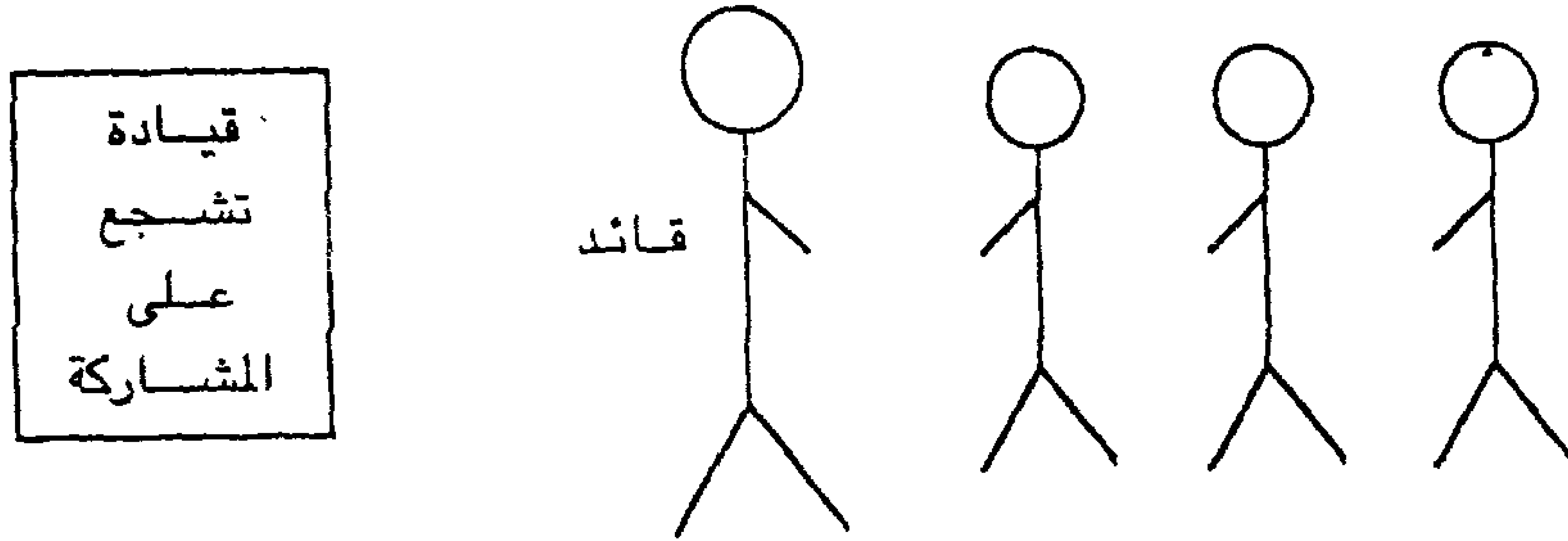
توجد عدة أنواع للمشاركين فى مشروعات التنمية يمكن تقسيمهم على النحو التالى :

من حيث الحركة	من حيث أسلوب العمل	من حيث مراحل العمل
- مشاركون مهتمون ← وهو أكثر تأثيرا interested - مشاركون نشطون ← وهم أكثر حماسا Activist - مشاركون متعاطفين ← وهم لمجرد الظهور symsth بمظهر المشارك .	- منقذون ← لهم القدرة على قيادة البرامج وتنفيذها. - منظمون← يشاركون فى معظم الأنشطة . - غير منظمين ← يشاركن فى بعض الأنشطة.	مشاركون فى عمليات الدراسة . مشاركون فى عمليات التخطيط . مشاركون فى عمليات تنفيذ البرامج . - مشاركون فى عمليات المتابعة والتقويم.

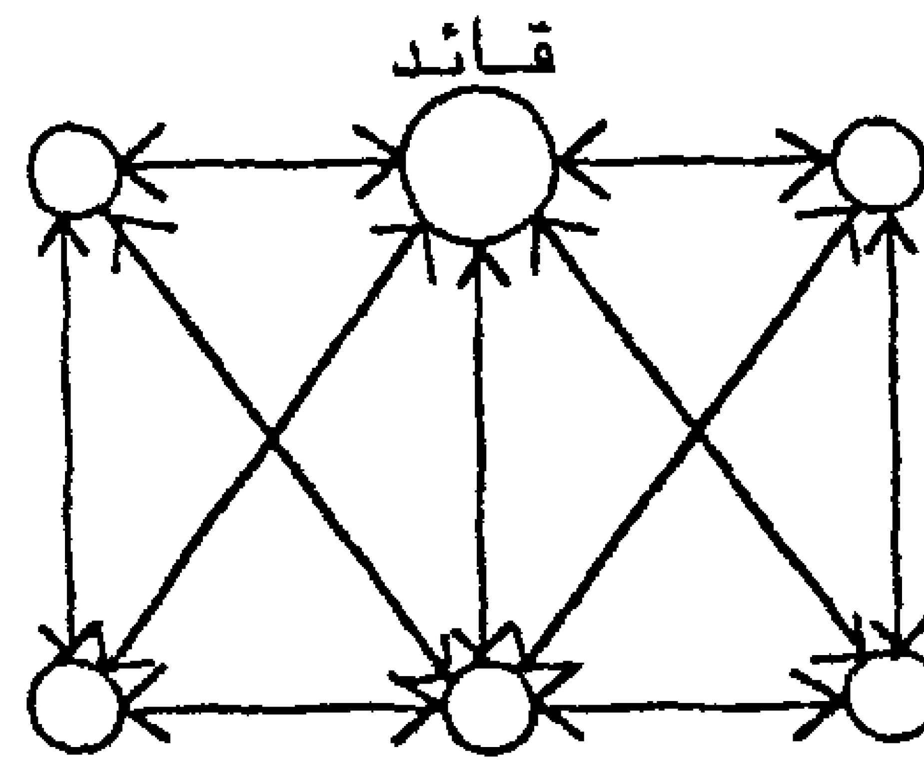
وكل هذه النوعيات من أفراد المجتمع له أهميته فى تحقيق أهداف المشاركة من حيث أنها تكون نابعة من أفراد المجتمع ومعبرة عن آمالهم وهادفة إلى مواجهة احتياجاتهم ومؤكدة على إنسانيتهم والحفاظ على كرامتهم.

شكل توضيحى لمواقف قيادية
تشجع أو لا تشجع على المشاركة

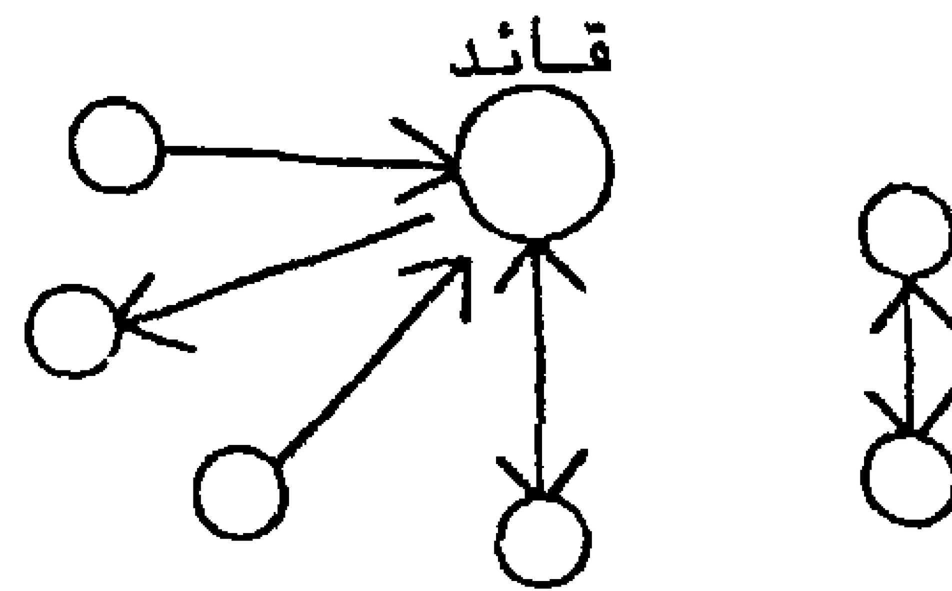




مناقشة مثالية
تشجع على المشاركة
وتقدير الأراء



مناقشة غير
صحيحة ومفككه



مكونات المشاركة :

فى إطار المفاهيم الخاصة بالمشاركة ندرك أن للمشاركة مكـونين أساسين:

(1) المكون الوجدانى ← → (2) المكون المعرفى "العقلى"	
- شعور أفراد المجتمع بأن المشاركة تحقق آمالهم وطموحاتهم.	- سعى أفراد المجتمع إلـى البحـث والتعرف على الأساليب التى يمكن من خلالها واجهة مشكلاتهم .
- إحساس أفـراد المجتمـع بالبعـد الإنسانى فى المشاركة وإنها ليست اسـتغلال لجهـودهم وأفكـارهم أموالهم.	- تحرك أفراد المجتمع أنفسهم وحث الآخرين للمـشاركة معهـم فـى مواجهة المشكلات .
- إدراك أفراد المجتمع بأن كل جهد يبذل من جانبهم يقابله جهد يبـذل من جانب المجتمـع ومؤسـساته وقيادته وأنهـم يحـصلون علـى مكاسب معادلة أو أكثر عـن مـا يبذلون من جهد .	- تدعيم القيادات لجهـود المجتمـع وتوظيفها واستثمارها الاسـتثمار الأمثل لحل المشكلات . - وضع الخطـط التنمويـة الكفيلـة بمواجهة مشكلات المجتمع والعمل على تنفيذها.

وعلى هذا لابد أن يدرك القائمون بالعمل الاجتماعى والمشتغلين فى مجال التنمية أنه لابد من التكامل بين المكونات الوجدانية والمعرفية لتحقيـق المشاركة الفعالة بالمجتمع .

وعلى هذا يعرف Ross وهو احـد علمـاء التنميـة ومـن أبـرز الممارسين فى حقل مهنة الخدمة الاجتماعية .. يعرف المشاركة بأنها تعاون أفراد المجتمع جميعا لإدارة شئون مجتمعهم، حيث تكون الـسياسة العامـة

الوحيدة التى يقبلها المجتمع ككل هى تلك التى يشترك فيها الجميع بالتساوى فى مزاياها وتحمل أعباءهم .

وفى إطار ما تقدم ندرك أهمية التركيز على التغيير الداخلى لأفراد المجتمع .. حيث لوحظ أن التعريفات الموضوعة للمشاركة بعضها يركز على النتائج أو العائد من المشاركة دون أن يعطى اهتمام لمن هم أساسا يمارسون المشاركة لذلك فإن الاهتمام بالجانب الوجدانى لأبناء المجتمع (العاطفة) واستثماره بناء على خطه علميه منظمة تكون نتائجه عمل متكامل ومتناغم بين فئات المجتمع وقيادته تظهر نتائجه فى تحقيق الأهداف وفى المحافظة على ثمار العمل "المشروعات" ومتابعتها ومواجهة أى نواحى قصور بها.

ومما يؤكد ما سبق الإشارة فى مكونات المشاركة أن يتركل ستودز Turkel's إشار فى كتابه عام 1974 وعنوانه "العمل" أن الناس يتحدثون عما يفعلون طول اليوم وعما يشعرون به تجاه ما يفعلون .. وقدم هذا الكتاب وصفا ممتعا عن إحساس كل فرد بقيمة عمله وإحساسه نحوه وعن مشاركته فى أنشطة عديدة تتطلب منه سواء على المستوى الأسرى أو المجتمعى أو من خلال الحوارات المتعددة أن يشعر أن له قيمة وأن أرائه يتم الأخذ بها والكتاب يشعرنا أننا أمام عمل سينمائى متفاعل فيه مشاعر أفراد المجتمع مع تفكيرهم ليظهر ذلك فى مشاهد متعددة تبرز صورا مختلفة للمشاركة ومجالات متعددة للعمل .

وكذلك كتب ستانلى أرونوتيز Stanley Aronovitz كتاب عنوانه "الدعوة الزائفة" عام 1973 ويصور أيضا الطبقة العاملة فى أمريكا ويحلل ثقافة الشباب ويفسر ما يعانيه أفراد المجتمع إذا ما تعرضوا لوعود من جانب القيادات ولم يتم تحقيقها وتأثيرها السلبى عليهم .. وكيف أنهم قد ينخدعون فى البداية فيسارعون إلى المشاركة ثم بعد ذلك يدركون الحقيقة فيحجمون

عنها ومما يوضح أهمية المكون الوجدانى إلى جانب المكون المعرفى "العقلى" أن هناك مجموعة من أفراد المجتمع البسطاء كانوا يتحدثون عن الحاجات الأساسية الخاصة هم وحصروها فوجدوها خمس هى (الغذاء – الملبس – المسكن – الرعاية الصحية – التعليم) إلا أنهم قالوا أن هذه الحاجات يتشابه فيها الإنسان مع الحيوان فما هو الذى نريده بجانب هذه الحاجات .. وقالوا فى صوت واحد" أن نشعر بأن لنا قيمة فى هذه الحياة أى أن يسمع صوتنا وأن تأخذ الدولة بما نقدمه من أراء .. أى يكون هناك تقدير للمكون الوجدانى بالإضافة إلى المكون المعرفة **وهذا هو جوهر عملية المشاركة. وهى تحقق التكامل بين هذه المكونات لابد من :**

أ – أن يكون لدى الناس فهم للواقع الاجتماعى الذى يعيشون فيه حتى يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة لتغيير هذا الواقع .

ب– أن يعرف أفراد المجتمع ما هو متاح لهم من حقوق اقتصادية واجتماعية فى ظل مختلف التشريعات والسياسات والبرامج الحكومية حتى يمكنهم التحرك بالقدر المناسب لهذه الحقوق .

ج– أن يستفاد من الخبرات الأصلية "الشعبية" لأفراد المجتمع طالما تتوافق مع أهداف المجتمع ولا يفرض عليهم حلول مستعارة من تجارب دول أجنبية قد لا تناسب الواقع الاجتماعى الذى يعيشون فيه.

أن أفراد المجتمع يحتاجون إلى من يحترم تفكيرهم وإلى من يرشدهم وإلى نوعية التفكير الجيد وأسباب ذلك – لأن المشاركة الفعالة تنبثق من دوافع الناس الداخلية لا أن تفرض عليهم بالقوة. فالناس فى حاجة إلى أن يفهموا الواقع الاجتماعى الذى يعيشون فيه قبل أن يخاطروا بالعمل على تغييره وهذا ما يمكن أن نطلق عليه "بناء الوعى" .

مهارات تدعيم المشاركة :

لا يمكن للمشاركة أن تتم بنجاح ما لم يكن القائمين عليها يتقنون الأساليب والمهارات التى تجعل أفراد المجتمع يعملون بفاعليه .. ومن المهارات الواجب توافرها ما يلى :

أولا : مهارات شخصية :

أ - **قوة الملاحظة** : كى يفهم القائم بالعمل مع المجتمع نفسه ويفهم علاقته بالقرية ويقييم ردود أفعاله الداخلية والخارجية تجاه الآخرين.

ب- كيفية التعامل مع الأخرين وجهاً لوجه : ويتضمن ذلك الصدق فى المشاعر والحديث والعلاقات مما يتيح الفرصة الكاملة للأنتقال بالمجتمع وإرتداد المعلومات بطريقة مفتوحة وأمينة خالية من أى معوقات .

ج- **التعامل مع موقف النزاع** : والنظر إليها كشىء طبيعى بل وشىء ضرورى فى بعض الأحيان لنمو المجتمع وحل مشكلاته وذلك من خلال تحويل هذا النزاع إلى وسيلة لمواجهة المشاكل بطريقة موضوعية يتم خلالها حساب الخسائر والمكاسب والتحرك نحو تحقيق الحل بأقل خسائر ممكنه.

د - **القدرة على التفاوض** : وهى من المهارات المهمه لممارس العمل الاجتماعى للحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد من جانب أفراد المجتمع وبالتالى التحرك معهم ومن خلالهم لمواجهة مشاكل المجتمع التى هى فى الأصل تعبير عن مشاكلهم .

هـ- **القدرة على استخدام النظريات العلمية فى مواقف الممارسة** : وذلك من أجل الإسراع بتحريك المجتمع وزيادة مشاركتهم فى أمور مجتمعهم وبذلك فإن المشتغلين فى ميدان تنمية المجتمع لابد أن يكون لديهم القدرة على الوصف الدقيق بشأن الأحداث التى يتعاملون ولديهم القرة على

الإجابة على تساؤلات المجتمع ومنها (ماذا حد، ومتى، ومن الذى شارك فيها، وماذا قالوا عنها ... إلخ) ثم يتدخلون فى هذه الأحداث للتعرف على نتائجها إذا كانت فى حيز الحاضر أو يقيمون نتائجها إذا كانت قد انتهت.

و – **المهارة فى إجراء المقابلات مع أفراد المجتمع:** والغرض العام هو الحصول على المعلومات وتحديد المتصورات والخطط التى تعبر عن اراء أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وكذلك الحصول على معلومات تتصل النواحى الآتية (القيم الاجتماعية، التنظيم الاجتماعى، البناء المؤسسى، شبكة العلاقات السائدة فى المجتمع، الموارد الطبيعية والمادية المتوفرة فى المجتمع، اتجاهات أفراد المجتمع....إلخ) .

ثانيا : مهارات تتصل بالعمل مع المجتمع

أ – المهارة فى إجراء بحوث التدخل والتدريب على تنمية المجتمع :

والنوع الرئيسى من بحوث التدخل هو أن يقوم المجتمع بدراسة نفسه، وأن يعرف المجتمع أهدافه، وحجم المشاركة المطلوبة منه، ونوعية المشاركة، وكذلك التعرف على المعوقات أو المشكلات التى قد تصادفه .

ولقد أشار فوث VOTH عام1975 إلى أنه أجرى دراسة على 29 مجتمعا بها برامج تنمية تعتمد على أن يقوم المجتمع بدراسة نفسه ولم يحدث تحسن فى مستوى المشاركة فى التصويت (الانتخابات) وإنما كان هناك تحسن فى المشاركة فى مواجهة بعض مشكلات البيئة الأساسية (أى أن أفراد المجتمع كان اتجاههم أكثر نحو المشاركة فى الأمور المحسوسة Task أكثر من المشاركة فى الجوانب المعنوية أى المتصلة بالعملية process) .

وتتمثل هذه المهارة أن يكون لدى (الممارس القدرات البحثية العامة، والتدريب على مهارة حل المشكلات مع الناس، وأن يكون لديهم فهم للتنظيمات والإدارة العامة، وإدارة الأعمال) .

ب- المهارة فى تقدير احتياجات المجتمع:

تمثل أساليب تقدير الاحتياجات Needs Assessment المجتمعية وترجمة هذه المعلومات إلى سياسة اجتماعية هى جوهر عملية المشاركة وقد أشار كل من بيدل Bidele عام 1965، وكارى cary عام 1970) وسار جنت Sargant عام 1973 ودوجلاس Danglas عام 1985) إلى أهمية تقدير الاحتياجات بالنسبة لزيادة فاعلية المشاركة من جانب أفراد المجتمع ... حيث أن تزايد معدلات المشاركة يرتبط بمدى الحاجات التى يسعى المجتمع إلى مواجهتها ومدى اتفاق هذه الحاجات مع أفراد المجتمع وعلى هذا نرى أن أساس التنمية والبرامج الخاصة بها هو المشاركة .

ج- المهارة فى التسويق الاجتماعى للبرامج والمشروعات :

وتستخدم هذه المهارة للتعجيل بعملية التغير الاجتماعى ودعم عمليات المشاركة وخاصة فى المؤسسات التى لا تستهدف الربح وتعتمد هذه المهارة على عدة جوانب مهمة إبرزها (نمط الاتصالات) وهو وسيلة أساسية لنشر المعلومات على كل أفراد المجتمع وكذلك (قنوات التوزيع) وهى مرتبطة بمدى توفر السلع والخدمات بالإضافة إلى (سياسة الناتج) ويقصد بها إتاحة الخدمات والسلع التى ستكون جذابه لكل فئات المجتمع وكذلك الاهتمام (بعمليات التسويق) والتى تعتمد على اتجاهات الناس واحتياجاتهم بما يفيد فى تخصيص الموارد التى تشبع احتياجاتهم وتدفعهم إلى المشاركة الفعالة فى المستقبل .

د - المهارة فى تشخيص المجتمع :

يعتبر سوء تشخيص المجتمع هو الأفة القاتلة لكل الجهود المبذولة لتنمية المشاركة .. ولهذا لا يمكن أن نتصور إزدهار التنمية فى مجتمع، ما لم تتوافر لديه بيانات ومعلومات عن مشكلاته وأولويات هذه المشكلات أو ما يطلق عليه "تحليل المجتمع" أو تشخيص المجتمع وعلى ذلك فالتشخيص

السليم هو الذى يتوائم مع نوعيه المشكلات التى يتم مواجهتها وكذلك الفئات المستهدفة من أبناء المجتمع وعلى هذا فإن أهم خطوات التشخيص هى : (عملية التعرف على الاحتياجات - جميع البيانات الدقيقة - وضع خطة العمل - وضع استراتيجية العمل - تقييم العمل بعد دراسة كل المعلومات والتأكد من صحة البيانات أو خطئها).

هـ- المهارة فى تحديد الأهداف المتجمعية :

يعتبر تحديد الأهداف من المهام الأساسية لأى متخصص يعمل مع المجتمع وبخاصة إذا كان يستهدف زيادة معدلات المشاركة بين أفراد هذا المجتمع . كما يعتبر وضوح الأهداف لدى أفراد المجتمع من أهم الدوافع التى تجعلهم يشاركون لأن ذلك معناه احترام آداميتهم (المكون الوجدانى للمشاركة) وكذلك إشباع احتياجاتهم (المكون العقلى للمشاركة) وعلى هذا لابد أن يكون أى هدف يراد تحقيقه يجيب على الأسئلة الآتية : (ماذا نريد تحقيقه؟ وكيف يتم تحقيق الهدف؟ وحتى يتم تحقيق الهدف؟) وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف لابد من أن تكون:

وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف لابد من أن تكون :

(1) واقعية . (2) محددة. (3) واضحة.

(4) تحقق الأهداف الشخصية للمشاركين .

(5) تحقيق الأهداف العامة للمجتمع. (6) تسير وفق خطة منظمة .

وفيما يلى عرض لبعض الأهداف نحاول من خلالها أن نحدد أى لأهداف جيد وأيها غير جيد : [1] .

1- نريد من الناس فى المجتمع أن يشاركوا معا ( )

---

(1) نلاحظ أن الأهداف 1، 2، 3، 7 ، 8 ، 9 كلها عامة وغير محددة وأن الأهداف 3، 4، 5، أهداف محددة ولها نتائج ملموسة.

2- نرغب فى حياة أفضل لسكان المجتمع ( )

3- نريد أن يكون فى قريتنا مدرسة إبتدائية ( )

4- نهتم بعمل مشروع لمحو الأمية فى يناير القادم بالمنطقة التى نعيش فيها ( )

5- نريد توفير مياه الشرب تقريبا خلال شهر فبراير ( )

6- نسعى إلى الجهات المسئولة لعمل مركز شباب بالقرية أو المدينة ( )

7- نريد نقودا كثيرة لإتمام المشروعات لأهالى المجتمع ( )

8- نرغب فى أن تعم السعادة أفراد المجتمع الذى نعيش فيه ( )

9- نريد من الناس أن يشاركوا فى مشروعات المجتمع ( )

مثال : تطبيقى لتحديد الأهداف :

نفترض أنك مع مجموعة من أفـراد المجتمـع عـددها (20-30) شخص وقد يكون العدد أقل أو أكثر من ذلك .

المواد المطلوبة :

أوراق عادية + أقلام رصاص أو جاف أو فلوماستر

الخطوات :

1- نذكر بعض الأشياء التى مرت بنا فى حياتنا أو الأهداف التى نسعى إلى تحقيقها مثل (الدعوة إلى عقد اجتماع، الإعداد لحفل زفاف، بناء منـزل، النجاح فى الحياة بصفة عامة، السعادة الأسرية ... إلخ).

2- حتى يمكن ترجمة هذه الأشياء إلى واقع ملموس لابد أن نتذكر أن هناك خمس مؤشرات مهمة "لفتول خمس أصدقاء" لابد مـن معـرفتهم جيـدا ويمكن تشبيه ذلك بأصابع اليد .

Why ?	لماذا ؟
Who ?	من ؟
How ?	كيف
When ?	متى
What ?	ماذا

لماذا ← وتمثل أسباب العمل و الدافع .

من ← وتشير على الأشخاص أو المؤسسات التى ستنفذ الخطة .

كيف ← وتوضح الخطوات والمهام المحددة والمطلوبة (مادية – بشرية).

متى ← وتحدد الوقت لإنجاز الخطة .

ماذا ← وتمثل الموارد الشخصية والمجتمعية اللازمة لذلك .

3- يقسم الأفراد إلى مجموعات ويطلب منهم أن يكتبوا الأهداف التى يسعون إليها وكيفية الوصول إليها مستخدمين فى ذلك أيديهم من خلال رسمها على الورق وكتابة الأهداف فى إطار الخمس مؤشرات السابق الإشارة إليها .

النتائج المتوقعة :

- قيام المجموعات بصياغة الأهداف .
- الوقوع فى بعض الإخطاء (وهذا شيء طبيعى).
- تدعيم روح العمل الجماعى والمشاركة بين المجموعات .

استراتيجيات المشاركة :

يمكن للقائم بالتنمية فى إطار المجتمع المحلى أن يعتمد على مجموعات من الاستراتيجيات لزيادة فاعلية المشاركة لدى المواطنين وهى :

1- استراتيجيات لتعديل السلوك Behaviour Modification: وهذه الاستراتيجية حديثة نسبيا وترجع على بداية الستينيات من هذا القرن

وتأخذ فى اعتبارها التفاعل القائم بين الإنسان وبيئته .. فالسلوك لا يحدث فى فراغ وإنما فى بيئة ما .. ولهذا فهو يؤثر فى البيئة ويتأثر بها .. أى النظر إلى السلوك على أنه مجموعة المتغيرات Stimuli وهذا لا يعنى أن السلوك على أنه مجموعة من الاستجابات Responses وإلى البيئة على أنها مجموعة من المتغيرت أو المثيرات Stimuli وهذا لا يعنى أن السلوك مجرد رد فعل البيئة ولكن هناك تفاعل مستمر بين الإنسان وبيئته وهناك متغيرات كثيرة لابد من التعامل معها .

لذلك يرى القائم بالتنمية فى إطار هذه الاستراتيجية أن :

1- كل سلوك تحكمه توابع أى أن سلوك الإنسان له نتائج تحددها بيئته .. فإذا قام شخص بالقاء القاذورات فى الطريق ووقع عليه عقاب معين فهل يستمر فى ذلك ؟؟ وإذا لم يوقع عقاب .. (كما هو الحال فى بعض الدول) .. فسوف نرى أن الفرد سوف يتمادى فى ذلك .. بالإضافة إلى أن هذا السلوك مرتبط بالتنشئة الاجتماعية وعوامل أخرى ؟

2- إن السلوك الممارس ليس عشوائيا ولكن يخضع لقوانين معينة يجب على المنظم الاجتماعى أن يسعى إلى معرفتها .. لأن السلوك لا يحدث بالصدفة ولا نستطيع اكتشاف الأسباب المحركة إليه إلا من خلال المعايشة المستمرة اللصيقة (المباشرة) مع أفراد المجتمع وذلك سوف يؤدى إلى إحداث التغيير المرغب فيه .

وعلى هذا تعتمد هذه الاسراتيجية على التأثير على جماعات من أجل التحرك صوب الأهداف لخاصة بمجتمعهم والوصل إلى قرارات جماعية على اعتبار أن مشاركة الجماعات فى تكوين نواة وقوة لتغيير سلوك الفرد.

2- استراتيجية التمثيل Representation : وتقوم هذه الاستراتيجية على اختيار بعض أفراد المجتمع لينضموا إلى عضوية المؤسسات ويكونوا

أعضاء مشاركين فى رسم السياسات ووضع الخطط والوصول إلى قرارات رشيدة تواجه حاجات المجتمع الذى يمثلوه **وهذه الاستراتيجية تعمل على :**

1- تحسين ورفع مستوى معيشة المواطنين بوسائل قابلة للتنفيذ وأسلوب يعتمد على قيام المواطنين بمساعدة أنفسهم من خلال قيادتهم أو الممثلين لهم .

2- المساهمة على إنجاح البرامج التعليمية، الاجتماعية، الثقافية، الاجتماعية، التى تتم فى المجتمع المحلى.

3- يعتبر هؤلاء الممثلون من وسائل الاتصال المهمة بالمجتمع المحلى كما أن لهم تأثير على أفراد المجتمع وقد يحددون مصير بعض البرامج إما بالنجاح أو الفشل .

لذلك يجب على القائم بالتنمية أن يتعرف على أفراد المجتمع بدقة ويحدد أنسب الأفراد الذين يمثلون ووزن كل منهم من حيث تأثيره على تكوين الرأى العام بالمجتمع المحلى.

3- **استراتيجية المطالبة Advocacy** : من المتوقع أن يتعامل القائم بالتنمية مع مواقف نزاع تتطلب منه التعامل معها والوصول إلى قرارات تساعده على استقرار الأوضاع بالمجتمع فى إطار من الشرعية والقيم السائدة فى المجتمع وقد يرجع هذا النزاع إلى اختلاف المصالح بين أفراد المجتمع أو بين أفراد المجتمع وبعض القيادات أو المؤسسات حيث أن النزاع هو "وليد عدم تطابق المصالح" لذلك تعتبر استراتيجية المطالبة أحد الاستراتيجيات التى يمكن من خلالها التعامل مع مواقف النزاع حيث يقوم أفراد المجتمع بأنفسهم والمتضررين من مشكلة معينة بالمطالبة بإحداث تعديل أو تغيير فى بعض التشريعات أو البرامج التى تواجه مشكلاتهم .

ويكون دور القائم بالتنمية فى هذه الاستراتيجية هو مد أفراد المجتمع بالمعلومات عن الموارد المتاحة والخدمات المتوفرة وإشراك أفراد المجتمع فى عملية اتخاذ القرارات والاتصال بالجهات المسئولة من أجل الحصول على حقوقهم .

العوامل التى تؤثر على المشاركة :

المختص الذى يعمل مع المجتمع عليه أن يدرك المعوقات التى تحول دون مشاركة المجتمع ومنها:

1- **المستوى الثقافى السائد بالمجتمع:** وسيادة ما يسمى بـ "ثقافة الفقر" وقد أشار O.Lewis فى دراسة عن ثقافة الفقر أن هذه الثقافة وليدة الشعور بالحرمان، اللامبالاة، الانعزال .. إلخ. ولقد أثار Gans أن هذه الثقافة وليدة الحرمان الاقتصادى وتركيز رب الأسرة فى علاقته بالعالم الخارجى على العمل فقط والخوف من المستقبل كما أشار Barr إلى أن الفقراء ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ضحايا المجتمع، وأن المنظمات الخاصة بالخدمات لا تؤدى خدمات يحتاجون إليها إلا أن إدراك القائم بالتنمية لهذه الحقائق يساعده على استشاره أفراد المجتمع لتغيير الأوضاع التى يعيشون فيها وإيضاح أن هناك أملا حقيقيا فى تغيير الأوضاع. كما يساعد الجهات المسئولة بالمجتمع على تفهم مشكلات الفقراء المحرومين والسعى نحو إيجاد حلول لها.

2- **الشعور بالاغتراب :** وينتج الإغتراب فى رأى Simal إلى عدم مقدرة الإنسان فى العصر الحديث من الحفاظ على تكامل ذاته بالتالى الابتعاد عن المؤثرات، ويرى Cloward أن مصدر الاغتراب عن القيم والمعايير الاجتماعية هو الفشل أو توقع الفشل فى تحقيق الأهداف بوسائل مشروعة وإلى افتقاد التوجيه وعلى هذا يمكن للأخصائى الاجتماعى أن يتحرى الأسباب المؤدية إلى هذا الأغتراب ويسهم فى

رسم السياسة الكفيلة بتقدير هذه الفئات والعناية بها للاشتراك فى أمــور مجتمعهم.

3- **محدودية إدراك البيئية:** حيث أشارت الدراسات إلى العلاقات المحــدودة بين السكان الفقراء وبيئتهم الحــضرية وعــدم المعرفــة بالمؤســسات المحيطة بهم ولهذا يكون الدور المهنى للأخصائى الاجتماعى هو كيفية توعية هؤلاء السكان بالمنظمات المحيطة بهم وأهم الخدمات التى تقدمه وكيف يمكنهم الاستفادة منها، كما يكون دوره أيضا مع هذه المؤسسات لكى تعرض خدماتها للمجتمع واستخدام وسائل الاتصال المناسب لذلك.

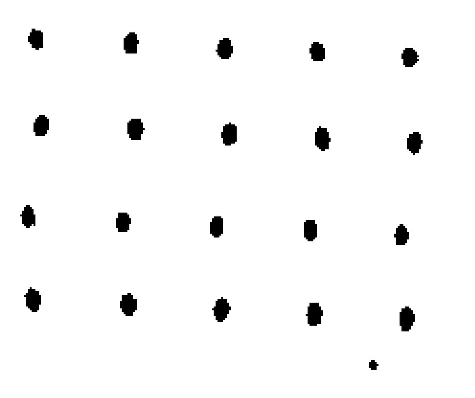
4- **السعى الشاق وراء لقيمة العيش** : تــشير الدراســات الاجتماعيــة أن السعى الشاق وراء لقمة العيش يؤدى إلى إعاقة المشاركة مستخدمين فى ذلك مفهوم التحميل الزائد Over Loading والذى يشير إلى المــشقة التى يعانى منها الفقراء فى سبيل الحصول على مورد للرزق مع عــدم إعطاء نفس الأهمية للبيئة الاجتماعية لأنها لا تتعلق مباشرة باحتياجاتهم الشخصية وهذا يؤدى إلى عدم اهتمام الفقراء بالمشاركة .

معوقات المشاركة

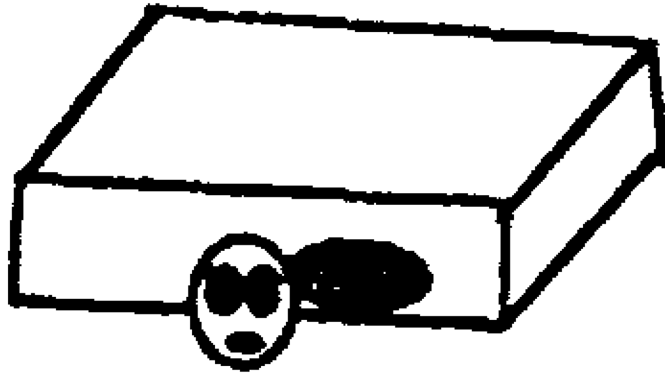
لوحظ أن هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق المشاركة الجيدة من جانب أفراد المجتمع، **وإبرز هذه المعوقات كما حددها الممارسون وكما أشارت إليه بعض الكتابات النظرية هى :**



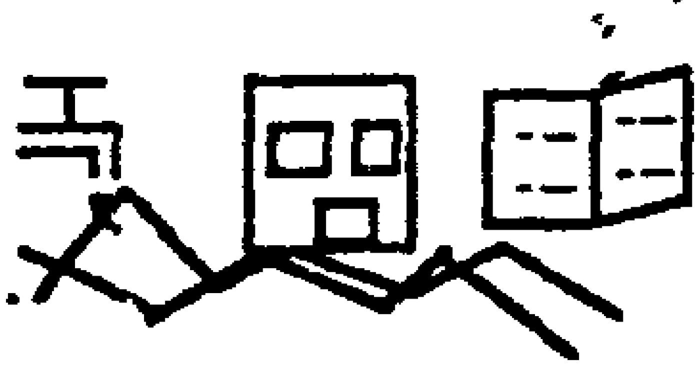
1- عدم وضوح الأهداف حيث أن ذلك يفقد الحماس بين الأهالى يجعلهم عرضه للإشاعات .



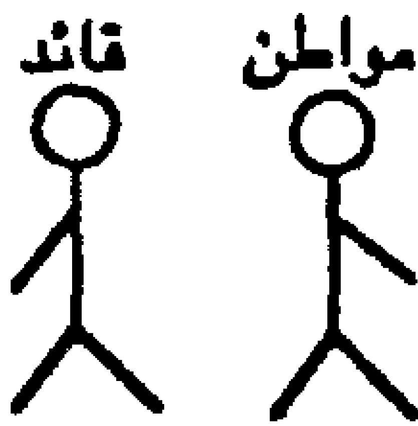
2- عدم التحديد الدقيق للمشكلات مما يجعل الأمور مختلطة ويصعب البدء بأهم المشكلات بالنسبة لهم.



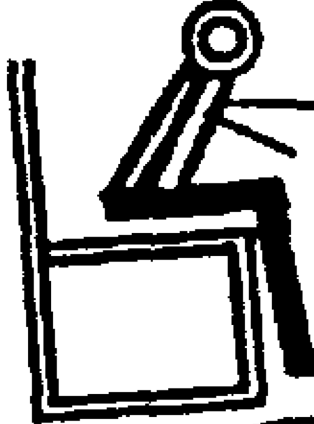
3- عدم الصراحة مع المواطنين والميل إلى إخفاء الحقائق مما يجعل الأهالى يشعرون بخيبة الأمل والترد فى بذل أى جهد .



4- عدم البدء بالحاجات الملحة لأفراد المجتمع وعمل مشروعات ووضع برامج صورية لا تتلائم مع قيم وأهداف المجتمع .



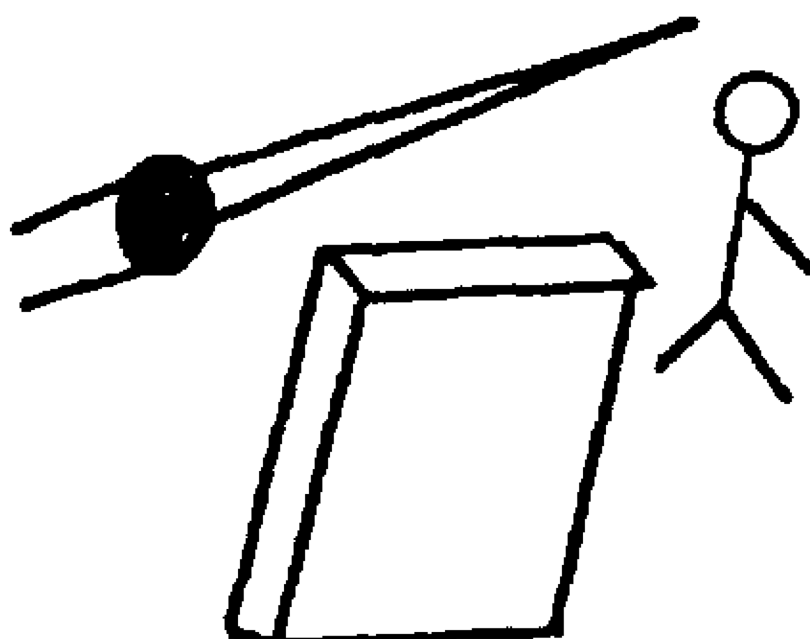
5- عدم الثقة فى القيادات حيث أن القيادة تسير فى اتجاه غير الاتجاه الذى يرغبه أفراد المجتمع.



6- السلبية والتواكل وعدم بذل أى جهد للرقى بالمجتمع.



7- السعى الشاق وراء لقمة العيش وعدم توفر أى وقت أو جهد أو مال للمشاركة .



8- الخوف من السلطة وأن الذى تريده هو الذى سوف يحدث ولا داعى للمشاركة .

9- عدم الوعى بالحقوق والواجبات نتيجة إنخفاض المستوى الاقتصادى والتعليمى لأفراد المجتمع .

كيف يمكن تحديد المعوقات تمهيدا لمواجهتها ؟

1- تعايش مع المجتمع بكل ما فيه من حسنات وعيوب ولا تبدى أى نوع من الإستهجان أو الاستنكار لما قد يمارسه من سلوكيات .

2- لا تغفل أى كلمة من كلمات العامة من المواطنين حتى ولو كانت تلميحاً فهى السر الكامن الذى قد يؤدى إلى النجاح أو الفشل.

3- لا تهمل أى شخص بالمجتمع مهما كان وصفه أو سنه أو مكانته أو مكانه أسرته.

4- أحذر من الدخول فى عداء مع المؤسسات الحكومية التى تمارس عملها ولها تأثيرها المباشر على المجتمع.

5- لا تهمل القيادات التقليدية أو الطبيعية أو السياسية فكل منها له مكانته وبيدة بعض المفاتيح الخاصة بالمجتمع.

6- كن صريحاً مع نفسك عند الخطأ وكن جريئاً عند إتخاذ القرار .

7- لا تعمل منفرداً وإنما درب الصف الثانى لكى يحمى ظهرك ويحمل رسالته .

8- استخدام الأرقام لتحديد البرامج والمشروعات وكذلك تحديد المعوقات ونوعية المتأثرين بها وإمكاناتهم والإمكانات المتاحة لديهم.

9- قيم عملك أولا بأول .. وحدد بدقة نوعية المشكلات التى واجهتك.

10- استشر أهل الخبرة هذه المعوقات (ماخاب من إستشار)، بل أنار طريقه وإنجز أعمال وكسب أصدقائه وأعدائه .

العوامل التى تساعد على نجاح المشاركة :

هناك عدة عوامل تساعد على نجاح المشاركة من جانب أفراد المجتمع ومؤسساته أهمها :

1- البدء بالحاجات الفعلية والمحسوسة لسكان المجتمع .

2- التأكيد على احترام الإنسان وأدميته وتقدير الآراء التى يعبر عنها وعدم إخفاء الحقائق عنه.

3- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية لدى سكان المجتمع.

4- توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلات التى يعانى منها المجتمع وأسلوب الحل المناسب .

5- تكوين جماعات عمل ذات جاذبية فعاله لأعضائها وتكون نواة لمشاركة واسعة من جانب المجتمع.

6- بناء القدرات .. أى إتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع لبناء قدراتهم والانتقل من حالة المفعول بهم أى الذين تحركهم قوى خارجية إلى حالة الفاعلين (الذين يقودهم وعيهم بالمشكلات التى يعانون منها ولهذا لابد من أن تعمل على تنمية قدراتهم على التحرك الذاتى لمواجهة المشكلات).

7- العمل على تحريك الناس إذا كانت قدراتهم خاملة وذلك من خلال أفراد المجتمع النشيطة منهم أو تقديم المشورة من جانب القادة المهتمين بتحريك المجتمع للدفاع عن مشكلاته ثم ترك المجتمع بعد ذلك لكى يعتمد على نفسه، وحتى لا يتحول إلى مجتمع كسول يعتمد على العون الخارجى.

8- الإيمان بقدرات الناس الإبداعية والاعتراف بما لديهم من قدرات ومعرفة وإدراك تاريخهم وإسلوب معيشتهم ونوعية مواردهم ومساعدتهم على الاستفادة من كل ذلك أثناء مواجهتهم لمشكلاتهم .

9- استخدام أسلوب الحوار أو طرح المشكلات وإيجاد الحل المناسب وتكوين وبناء وعى ناقد لدى الناس بما يشكل جانبا مهما فى أسلوب تناولهم للمشكلات ورسم لسياسات ووضع البرامج وتنفيذها فيما بعد.

مراجع الفصل الثانى

1- د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلى (القاهرة، مكتبة وهبة، 1990) ص ص 13-14.

2- روجر هاردستر، تكوين العلاقات المهنية فى ممارسة تنمية المجتمع والحفاظ عليها (طنطا، مركز الخدمات الاجتماعية التكاملية، 1985) ص3.

3- د.عبد المنعم شوقى، تنمية المجتمع الحضرى (القاهرة، أمانة الحكم المحلى، د.ت) ص40 .

4- S.K. Kin Luka, Social planning and community organization: Community development, In Encyclopaedia of social work, (N.Y.NASW, 1961) p.1346.

5- محمد عبد الهادى، الخدمة الاجتماعية والسياسية (القاهرة – بحث منشور بمؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1984) ص113.

6- د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، الإسلام والتنمية، تنظيم المجتمع أسس نظرية وتطبيقات عملية (القاهرة، دار الثقافة لنشر، 1983) ص32.

7- د. عبد الحليم رضا عبدالعال، استشاره المشاركة لدى سكان المناطق الحضرية المتخلفة (القاهرة، رسالة دكتوراه، بحث غير منشور، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1976م – ص128) .

8- د. عبد المنعم عبد الحى، المتغيرات الاجتماعية والثقافية ودورها فى التنمية الاقتصادية (القاهرة، دار نشر الثقافة، 1983، ص6) .

9- د. محمد الجوهرى، مقدمة فى علم اجتماع التنمية (القاهرة، دار الكتاب للتوزيع، 1979) ص 56.

10- Benjamin Hiffine, Economic Development principles problems and policies (London, Constable and company Limited, 1959) pp. 12-13)

11-Allen, B. Mountjoy, Industrial and Developing Countries (London , Hutchison co, 1982) p. 30-34 .

12-د. عبد المنعم عبد الحى، مرجع سابق ذكره ، ص7 .

13-قسم تنظيم المجتمع بالتعاون مع هيئـــة التـــرابط الجـــامعى، العوامـــل الإنسانية المؤثرة فى نقل التكنولوجيا، التقرير الختامى، 1986، ص 17

14-د. محمد الكردى، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى (القـــاهرة، دار المعارف 1971).

15-د. محمد زكى شافعى، التنمية الاقتـــصادية، القـــاهرة، دار النهـــضة، 1977) ص 78.

16-د. عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية (القاهرة، مكتبة وهبـــة، 1977) ص 90 .

17-د. محمد الجوهرى، مقدمة فى علم اجتماع التنمية (القاهرة، دار الكتاب للتوزيع 1979) ص166.

18-د. محمد الجوهرى، المرجع السابق ، ص167

19-د. عبدالهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فـــى التنميـــة الاجتماعيـــة (أسيوط، مكتبة الطليعة 1978) ص19 .

20-د. الفاروق زكى يونس، تنمية المجتمع فى الـــدول الناميـــة (القـــاهرة، مطبعة القاهرة الحديثة، 1967) ص27 .

21- Nelson, L. Ramsy and C.V.Vemer, Community Structure and Change (N.Y. Macmillan, 1960) p.417.

22-د. نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية (الإسكندرية، الهيئة المـــصرية العامة للكتاب، ط2، 1978) ص ص 119- 120 .

23-د. الفاروق زكى يونس ، مرجع سبق ذكره، ص29 .

24- Philip. Roupp (ed) Arproches to community Development A: Symposum introductory to problems

and Methods of Village Wefare underdeveloped Aress (N.Y. Prentic Hall, Co, 1953 pp.15- 20)
25- Batten T.R. Social values and community Development, in Roupp. Philip 19 IBID , p.80
26- T. Sanders , Irwin concept of community development in LEE j. Carry (ed) community development as Aprocess (U.S.A., university of Missouri, 1970) p.190
27- Lee, J.Cary (ED) Community development A process Ibid , p.3
28-د.عبد المنعم شوقى، تنمية المجتمع وتنظيمه (القاهرة، نهضة الشرق، 1980) ص ص41-44 .
29- M. G. Ross, Community organization theory and principles (N.Y. Harry and Brothers 1955) p.39.
30-د. عبد المنعم شوقى، مرجع سبق ذكره، ص43 .
31- William Biddle and Loura, Biddle, the community Development process (N.Y. Holt Renehart and Winston, 1970), p.76 .

الفصل الثالث

مؤشرات التنمية المحلية

- كيفية تحديد مؤشرات التنمية .
- الأسس التى عليها مؤشرات التنمية .
- المدخل النظرى للتنمية المحلية .
- المدخل الإمبريقى للتنمية المحلية .
- المدخل التحليلى العاملى للتنمية المحلية .
- دليل عام لقياس مؤشرات التنمية المحلية فى الدول النامية .

كيفية تحديد مؤشرات التنمية:-

تعريف المؤشر:

يشير المؤشر فى المفهوم اللغوى إلى ما يدل أو يوضح الشئ، وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة. ومن المؤشرات ما يعكس الواقع القائم، ومنها وما يعبر عن اتجاهات وقيم عامة[1]. ولقد لوحظ أن هناك بعض المفكرين يعتمدون على مؤشر واحد لقياس التنمية، وهناك من يعتمد على أكثر من مؤشر. ويمثل الاتجاه الأول كل من **Higgins** ويربط فيه ما بين التنمية والمساعدات الأجنبية، و **Ellis,s** ويربط ما بين التنمية وإشباع احتياجات الأفراد فى المجتمع، ويرى أن المؤشرات الدالة على التنمية فى الدولة يمكن أن تستدل عليها من خلال ما توفره الدولة لسكانها من خدمات تشبع احتياجاتهم وتزيد من رفاهيتهم[2].

أما فيما يتعلق بالاتجاه الثانى والذى يعتمد على وجود أكثر من مؤشر يمكن الاستدلال من خلاله على التنمية، فقد وجد المؤلف أن هناك عدد كبير من الباحثين والعلماء أشاروا إلى ذلك مثل رو **Rowk** الذى ربط بين التنمية والمؤشرات الآتية: السكان، الصحة، التغذية، الإسكان، الدخل، الاستهلاك، العمالة، ظروف العمل، التعليم، الثقافة، الملكية الزراعية وأنواعها. وبويرى **Bauuer** ويامى **Yamey,T** ووضعهما للمؤشرات الدالة على التنمية على النحو الآتى: طبيعة النشاط الزراعى، أساليب الإنتاج، نسبة الأمية، معدل المواليد والوفيات[3].

ومن الآراء السابقة نلاحظ أن هناك مؤشرات، بعضها مرتبط بالنواحى الاقتصادية، والبعض الآخر مرتبط بالنواحى الاجتماعية. ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة عام 1954م إلى أن التنمية يمكن أن تقاس من

خلال بعض المؤشرات الاجتماعية مثل: مستوى المعيشة فى المجتمع، قياس الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المقبولة من المجتمع، والتى قررت بواسطة المؤسسات الوطنية أو القومية[4].

كما أضاف تقرير ثان للأمم المتحدة عام 1971م بعدا آخر يمكن الاعتماد عليه كمؤشر للتنمية وهو الاستراتيجية التى يتبعها المجتمع لتحقيق أهدافه ومجالات العمل المتاحة كأساس لقياس التنمية[5].

ولقد رأى سيرز **Seers, D** فى كتابه" قياس التنمية" أن التنمية مفهوم معيارى ضمنى وأنه غالبا ما يكون مرادفا للتحسن أو التقدم، حيث تهتم التنمية بتحسن أحوال المجتمع ومواجهة الاحتياجات التى يعبر عنها أفراده والتى تشبع الاحتياجات الإنسانية[6].

بينما أشار دونالد مجران **Donald Maggrahan** إلى التنمية من الناحية الأمبريقية تعنى حصر الرغبات، أو ما يتطلع الناس إليه أو ما يتطلع المجتمع إلى تحقيقه أو صورة نموذجية للمستقبل كما يرى أن التنمية تحتوى على تغيرات فى البناء وتغيرات فى الاتجاهات، وهى ليست مهمة فقط بالنسبة للأفراد، ولكنها مهمة كجزء من عملية تحقيق الأهداف[7]. وهو فى ذلك يركز على الأشياء المحسوسة، من خلال إنجاز المشروعات التى تواجه احتياجات المجتمع. ومن هذه الآراء نلاحظ أن هناك أبعاد أخرى للمؤشرات الدالة على التنمية تتعلق باتجاهات سكان المجتمع، التغير فى الأنظمة، إشباع الاحتياجات، درجة المسئولية الاجتماعية .. إلخ .

كما نلاحظ أيضا أن الآراء حول طبيعة المؤشرات وكيفية تحديدها مختلفة بين الكتاب والعلماء الذين تداولوا هذا الموضوع، فبينما اكتفى البعض فى تحديد مؤشرات التنمية على الملاحظة وقياس الظواهر، نرى البعض آخر يعتمد على الخبراء المحكمين، وقد اعتمد فريق ثالث

على القياس الكمى، واعتمد فريق رابع على التحليل الكيفى، وخاصة فى الظواهر المعقدة مثل درجات المشاركة السياسية أو الاجتماعية[8].

ومن الملاحظ أن المؤشرات قد تكون غير مترابطة **Disagregated** أو مركبة **Composite** أو ممثلة**Representative**.

فى **الحالة الأولى:** يمكن تحليل الظواهر من خلال مجموعة من العناصر أو العوامل ثم نختار مجموعة من ا لمؤشرات لإبراز هذه العناصر، وهذه المؤشرات قد تكون غير مترابطة.

أما فى **الحالة الثانية:** فالمؤشرات تبنى على أساس تبنى أكبر عدد من العوامل التى تشمل على عدد من الظواهر، ويتم وضع أوزان للموضوعات التى تعالجها هذه المؤشرات، ثم تجمع ويكون لها دلالة.

أما **الحالة الثالثة:** فيتم اختيار المؤشرات وأيهما أفضل لقياس التنمية، وتعتمد على الارتباط بين المؤشرات، وبعضها فى قياس نفس الظاهرة ثم ترجيح أفضل المؤشرات وأكثرها أهمية فى معالجة الظاهرة.

وفى الحالات الثلاث يعتمد صدق هذه المؤشرات على الاعتماد المتبادل فيما بينها وعلى الدقة التى وضعت بها والعلاقات المترابطة بين مختلف مؤشرات التنمية.

وتستخدم مؤشرات التنمية فى عدد من الأغراض:

- وصف وتشخيص مواقف محددة للتنمية.
- مقارنة الاتجاهات الموجودة فى المجتمع مع أهداف التنمية.
- تحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالتنمية.
- التنبؤ بالتغيرات التى قد تحدث فى المجتمع.
- تدعيم الأهداف العامة والفرعية للتنمية.

وقد أجمعت كل الآراء التى تحدثت عن كيفية تحديد مؤشرات التنمية على أهمية الموضوعية فى تناول الظواهر الخاصة بالتنمية وأهمية الاعتماد على المرحلة الحالية التى يمر بها المجتمع ومراعاة ظروفه وأوضاعه الداخلية بما يؤدى إلى واقعية المؤشرات الدالة على التنمية.

الأسس التى توضع عليها مؤشرات التنمية:

من الآراء التى تناولت المؤشرات الخاصة بالتنمية والأسس التى يعتمد عليها وضع هذه المؤشرات لوحظ أن هناك اتجاهين لذلك هما:

الاتجاه الأول: البدء من خلال جمع المعلومات الخاصة بالتنمية وأحداث الترابط فيما بينها بالإضافة إلى البحث فى العلاقة الاستاتيكية ما بين المتغيرات.

الاتجاه الثانى: العمل على تحليل النماذج المتعلقة بالتنمية واستخلاص بعض الفروض منها ثم البدء بعد ذلك فى جميع البيانات الخاصة بها(9).

ومن خلال الدراسات الطبيعية لوحظ أن المدخلين مترابطين، ولكن مع تحفظ بسيط هو أنه قد توجد بعض النماذج مبهمة أو غامضة من حيث ما تحتويه من معلومات أو من حيث التصنيف. أو أنها لا تتلائم وطبيعة المجتمعات التى تسعى إلى وضع هذه المؤشرات المتعلقة بالتنمية، مثال ذلك الربط ما بين التنمية ومستوى الدخل قد يخفى من ورائه حقيقة هامة هو عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع الواحد، يضاف إلى ذلك أن القيمة الفعلية للسلع تختلف من بلد إلى آخر، فضلا عن ذلك نجد أن تحويل الدخل الفردى إلى دولارات أمريكية مسألة لها صعوبتها، وتقتضى جهازا إحصائيا على قدر كبير من الدقة الحسابية،

وهى كلها أمور يصعب تحقيقها فى كثير من المجتمعات،وخاصة فى البلاد النامية.

ولتلافى هذه الصعوبات بدء حاليا الاهتمام بجمع البيانات الإحصائية والرياضية على المستوى القومى والعالمى عن طريق المنظمات الدولية والحكومية، كما اهتمت بنوك المعلومات الحكومية وغير الحكومية بتوفير البيانات التى تهم الحكومات،والتى يمكن الرجوع إليها فى أى وقت من الأوقات. كما توفر هذه البنوك معلومات عن كل الفترات تقريبا لمدة تزيد عن مائة عام، وقد تم جمع هذه البيانات بواسطة مجموعة من الأساتذة المتخصصين بالجامعات ومؤسسات البحث العلمى.

وتخدم هذه البيانات أغراضا مختلفة،كما تلقى عناية خاصة من بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فلقد لوحظ أن المؤسسات الحكومية تهتم بالتركيز على البيانات الديموجرافية، والتى أمكن التوصل إليها من الإحصاءات الرسمية عن النواحى- الاقتصادية المتعلقة بالتجارة، والاستهلاك... كما تزايد الاهتمام بالمعلومات التى تتصل بالقطاعات العامة، والتى تكون الحكومة مسئولة عنها، وخاصة فيما يتعلق بالنقل والتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعى، وقد اهتم بهذه الموضوعات الكتاب السنوى للإحصاء، وقد اهتم بصفة خاصة بتوحيد معايير القياس الاجتماعى.(*)

أما عن بيانات البنوك غير الحكومية، فقد لوحظ أنها تخدم أغراضا تتصل بالنواحى السياسية، بالإضافة إلى المؤشرات الاجتماعية،ولوحظ أيضا أن الاهتمام بالنواحى السياسية له أهمية خاصة فى تدعيم عملية الاتصال بالمجتمع، وخاصة البيانات المتعلقة بالموارد البشرية، والحكومية، ووسائل الاتصال المتبعة فى المجتمع، الثروة والتعليم،والأسرة، والعلاقات الاجتماعية، وتوزيع الدخل،والعقائد،والديانة

المنتشرة فى المجتمع، ومثال لذلك ما أشار إليه **Russett** عـن البنـوك والتى حلل فى إطارها المعلومات منذ عام 1815-1955م، وكـذلك مـا أشار إليه **Taylor Hudson** عام 1973م من أهمية هذه البيانات وأهمية التحليل الإخصائى لها، وأشار إلى أن الاهنمام بها كان بطيئا.

ولقد بدء الاهتمام بهذه البيانات عندما تحول الاهتمام إلى النواحى التجريبية، التطبيقية، وأهمية الربط ما بين النواحى الإحصائية ومختلـف صعوبات ومؤشرات التنمية ويمكن أن نتساءل أيضا عما إذا كانـت هـذه البيانات الإحصائية نفسها يمكن أن تستخدم كمؤشرات للتنمية؟ ولكى نصل إلى إجابة على ذلك لابد أن يكون هناك تحديد واضح للأغراض الخاصـة بالتنمية وانتقاء دقيق للأغراض التى تم على أساسها اختيار البيانات التـى نحتاجها يتم الربط ما بين الإحصاءات وما يراد تحقيقه من أهداف ولهـذا لكى نضع المؤشرات الخاصة بالتنمية لابد أن نراعى المفـاهيم المتـصلة بعناصر التنمية والإطار النظرى والإجرائى للتنمية.

ولقد أشار **Adeliman& Morris** إلى أن ضـعف الرابطـة مابين البناء النظرى والتجريبى فيما يتعلق بالتنمية، مما أدى إلـى خلـط كبير، سواء فيما يتعلق بمفاهيم التنمية أو بالمؤشرات الدالة عليها(10).كمـا أشار **Taylor, H** إلى أن هناك مؤشرات خاصة بسياسة التنميـة، وقـد اقترح أن يكون هناك اختبار لهذه المؤشرات،وأن يكـون هـذا الاختبـار منسجما مع بناء النظرية، ولقد أشار إلى ذلك من خلال قوله:" أن التفسير الجيد يستمد من وجهة نظر جيدة وأن المعلومات الجيدة لا يمكن جمعهـا بدون معرفة ما نريد جمعه، ووضع أولوية له"(11).

فى إطار ما سبق عرضه لوحظ أن هناك ثلاث أسس توضع على أساسها مؤشرات التنمية هى:

أولا : المداخل النظرية للتنمية.

ثانيا : المداخل الأمبريقية للتنمية "الاحتكام للواقع".

ثالثا : المداخل القائمة على تحليل العوامل المؤدية إلى التنمية (التحليل العاملى للتنمية).

أولا- المداخل النظرية للتنمية :-

ونتساءل هنا عن مدى أو إمكانية تكوين مداخل نظرية للتنمية حتى يكون لدينا معرفة بالارتباط ما بين المتغيرات الخاصة بها.

وبالطبع قد يكون ذلك صعبا، وذلك لعدة اعتبارات، يرجع بعضها إلى قصور هذه المداخل أو تجزئتها، من حيث نظرتها إلى التنمية فى الوقت الحاضر، وذلك بالنظر إلى الماضى. فمن الملاحظ أنه فى الماضى كان هناك بساطة فى الاختيار، وفى وضع نموذج يمكن الاعتماد عليه للتنمية، حيث كانت معظم تغيرات ومؤشرات التنمية سهلة التحديد أما الآن فقد أصبحت هناك صعوبة فى وجود قياس محدد وله دلالة للتنمية، كما أنه قد لا تكون هناك موافقة (تصديق) فيما يتعلق بوجود مداخل عامة للتنمية، ولا يستطيع المؤلف هنا أن يعرض بصورة شاملة لمختلف مداخل التنمية،ولكن ما يمكن عمله فى هذا الإطار هو إلقاء نظرة سريعة ومختصرة حول نوعية المتغيرات الرئيسية والفرعية التى تتعامل مع التنمية، وكيف يمكن عمل تكامل فيما بينها، حتى يمكن استخلاص المؤشرات منها بسهولة وذلك من خلال الإشارة إلى بعض المداخل النظرية للتنمية:

أولا- المدخل الاجتماعى.

ثانيا- المدخل الاقتصادى.

ثالثا- المدخل الدينى.

رابعا- المدخل السياسى.

خامسا- المدخل المتكامل.

1- المدخل الاجتماعى للتنمية

وسوف يعرض له المؤلف من خلال ما يسمى بالعملية **process** والذى يعنى الجانب المعنوى المؤثر على عمليات التنمية أو الاتجاه التربوى للتنمية أى يركز على السلوك والتفاعل مع الآخرين .

ولقد لوحظ أن مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية لها دور هام فى سياسة التنمية. حيث أشار تقرير الأمم المتحدة إلى بعض المؤشرات الرئيسية لقياس مستويات المعيشة (الصحة، السكن، اللبس، الاستهلاك الغذائى، التعليم، العمالة، الضمان الاجتماعى) مع الأخذ فى الاعتبار ما يتعلق بظروف المجتمع وأحواله، والتى تتضمن أيضا (الاستهلاك الكلى، المدخرات،وسائل النقل، الاتصالات) حيث يمكن اعتبارها مؤشرات مادية، ويمكن عمل مؤشرات نوعية لقياس الجوانب الاجتماعية مثل المشاركة والانتماء وتحمل المسئولية الاجتماعية.

كما يركز هذا المدخل على عملية التنمية البشرية (التنمية الاجتماعية) و الذى أشار إليه"روس" **Ross** تحت عنوان" العملية **Process**" ولقد عبر عنه" كارى" **Cary** تحت عنوان" مدخل العمل المجتمعى المتكامل"، كما عبر عنه" ساندرز" **sanders** العملية والمنهج والنشاط". ولقد أبرزت دراسات الخدمة الاجتماعية النظرية والتطبيقية وكذلك دراسات علم اجتماع التنمية أن الجوانب الإنسانية أو البشرية أو الاجتماعية لها دور كبير فى نجاح أو إخفاق التنمية الاقتصادية، كما

أكدت الدراسات أن عدم مرونة البناء الاجتمـاعى، والـنظم الاجتماعيـة والحراك الاجتماعى وشيوع أنماط من العـادات والتقاليـد والمعتقـدات الخرافية وخاصة تلك التى تكسب الأفراد سمات الخنوع والاستسلام وعدم الرغبة فى بذل أى مجهود من أجل تحسين مستوى المعيشة، وهناك عـدد من الأمثال يشير إلى تلك : "تجرى يا عبد جرى الوحوش غير رزقك لن تحوش"!،"قيراط حظ ولا فدان شطارة" !! بالإضافة إلى عمليات الـصراع والخلافات وجرائم الثأر. كل هذه العوامل تقضى على خطط التنمية فـى مهدها. ومن هنا تركز العملية **Process** على تنمية ديناميـات التفاعـل الداخلى فى اتجاه يحقـق مواجهـة اللامبـالاة والـسلبية لـدى أفـراد المجتمع،والعمل على زيادة مشاركتهم الإيجابية فـى توجيـه مـسارات مجتمعهم. أى أن هدف العملية هو تحويل أبناء المجتمـع إلـى عناصـر إيجابية فى الموقف الإنمائى. كما يركز هذا المدخل بصفة أساسية علـى المشاركة ويعتبر من رواد هذا الاتجاه روس **Ross** وكذلك ولـيم إيفـان **W. Evan** الذى حدد ثلاث أبعاد للمشاركة المجتمعية، هى:

- المشاركة فى اتخاذ القرارات.
- المشاركة فى الأنشطة.
- المشاركة فى الجهود الخاصة بالتنمية (وخاصـة مـا يتعلـق بـالقيم الموجهة للتنمية) (12).

ولقد لوحظ أن هناك محكات أخرى متصلة بالتنمية الاجتماعيـة تتعلق بنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة من تعاون أو صراع أو تنافس، طبيعة المشكلات الاجتماعية، المشاركة فى الحياة الاجتماعية والـسياسية، حق تقرير المصير... الخ(13).

وقد أكد تقرير للأمم المتحدة عام 1971م ما سبق ذكره، حيث أشار إلى أن الاستراتيجية العالمية للتنمية تتضمن كلا من العوامل التى تدفع وتحرك التنمية، كذلك النتائج الخاصة بالتنمية،ورأى أن التعليم (والصحة والغذاء والمسكن والرعاية الاجتماعية)، كلها تعتبر محكات لقياس التنمية[14].

ولقد ربط كل من رامس وجوهن جونس **Ramas Pandy& John E.J.** ما بين التنمية وسياسة المجتمع فى التعرف على الاحتياجات المجتمعية، حيث يرون أن التنمية عبارة عن عملية يمكن من خلالها إحداث تغيير مخطط وهادف فى المجتمع ومؤسساته واحتياجاته، وإنها عملية يمكن من خلالها التوصل إلى أحسن الطرق والوسائل التى تشبع الاحتياجات الإنسانية. كما يمكن من خلالها التنسيق ما بين الاحتياجات والسياسة الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية، **ويرون أن التغيير المخطط يعنى أن تنمية المجتمع تقوم على العناصر الآتية:-**

أ- المدخل الاجتماعى مهم لإشباع الاحتياجات الإنسانية التى عكس حياة كل مواطن .

ب- ضرورة إحداث تغيير فى المؤسسات، الأنظمة، السياسات، البرامج والأدوار الاجتماعية وهذا التغيير من شأنه أن يسعى إلى تحقيق رغبات المجتمع وتحقيق توقعاته أكثر من تركيزه على الأفراد أو مجرد التفكير فيهم فقط.

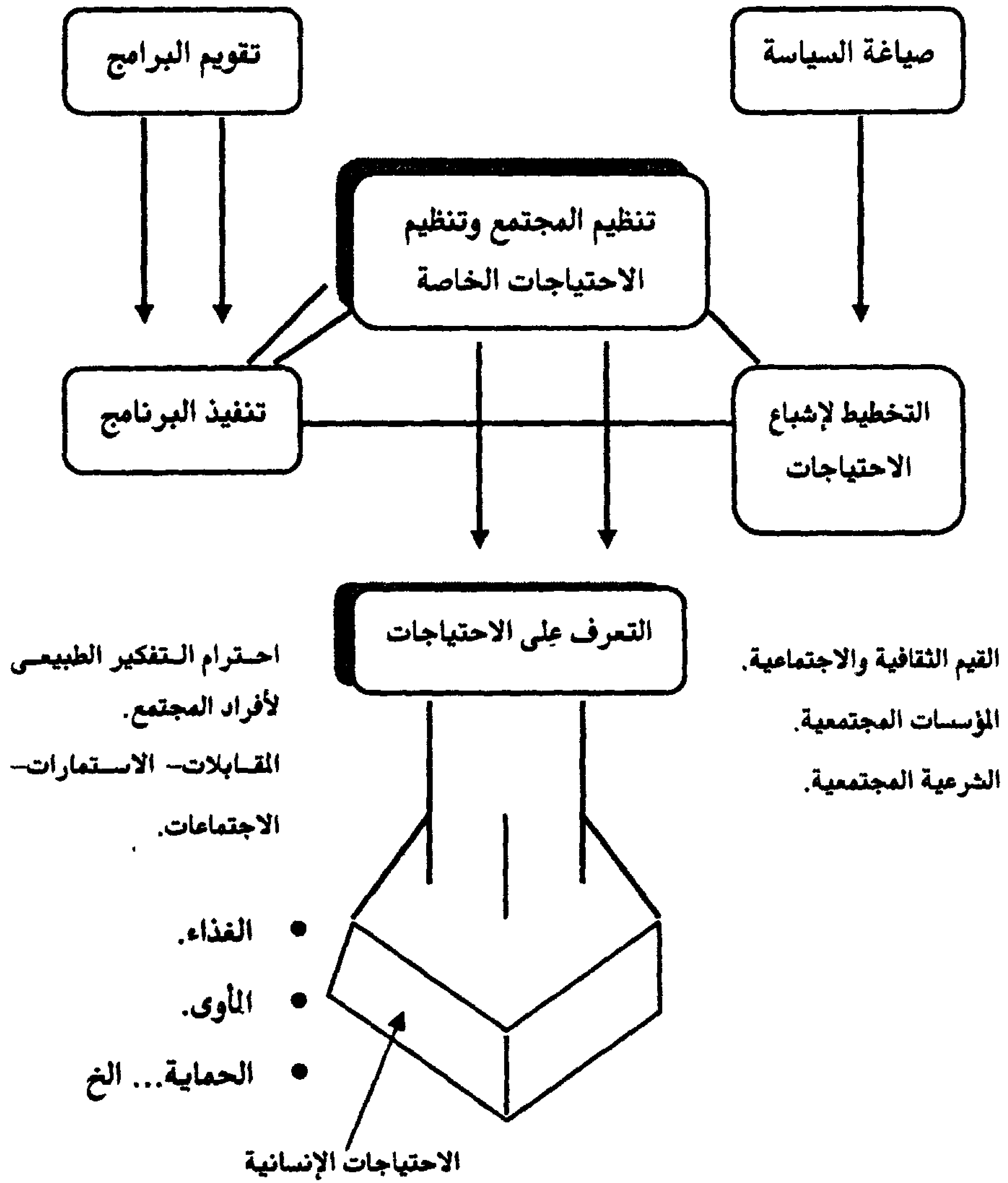
ويوضح الشكل التالى أن عملية التنمية والتى تبدأ من تحديد الاحتياجات الإنسانية والتعرف على القيم التى ينبغى استخدامها لحث عملية التغير وإعطاء صفه الشرعية، ومن أهم هذه القيم الإنسانية "قيمة

والديمقراطية"، والتى تعتبر من أهم الأسس التى تعتمد عليها ممارسات الخدمة الاجتماعية.

لذلك تعتمد تنمية المجتمع على التعامل مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع لأنه من خلالها يمكن عمل الآتى:-

- إحداث التنسيق ما بين السياسات والتخطيط على المستوى المحلى والإقليمى والقومى.
- مساعدة الجماعات الطبيعية على تنظيم نفسها **organizing** لتصبح أكثر قدرة على تحديد احتياجاتها وذلك من خلال بناء بيروقراطى قادر على تحديد الاحتياجات، وإيجاد الروابط ما بين احتياجات المجتمع والسياسة الاجتماعية.

ويوضح الشكل التالى التفاعل ما بين : تحديد الاحتياجات، تنظيم الناس، وضع السياسة، التخطيط، تنفيذ البرامج، التقويم. مما يؤدى فى النهاية إلى مواجهة احتياجات المجتمع والانتقال به إلى وضع أفضل. على أن يشارك أهالى المجتمع فى كل الخطوات[15].



* ويوضح الشكل إن البداية الحقيقية لتنمية تبدأ من الاحتياجات الإنسانية والتى تتمثل فى الغذاء- المأوى- الحماية.... إلخ وقد تكون هذه الاحتياجات صريحة ومعروفة وقد تكون غير معروفة ومحتاجة إلى عمليات استثارة للتعرف عليها وهناك احتياجات يمكن تأجيل إشباعها واحتياجات لا يمكن تأجيلها.

* وذلك لابد من التعرف عليها فى إطار البنيان الثقافى والاجتماعى للمجتمع وضرورة تنظيم سكان المجتمع للتحرك لإشباع احتياجهم.

* يمكن أن تصاغ السياسة فى ضوء هذه الاحتياجات ويتم وضع الخطط معتمدين على الموارد والإمكانات التى تشبع هذه الاحتياجات ثم إجراء عملية التقويم.

كما أشار ديوتش **Deutsch** إلى بعض المؤشرات الدالة على التنمية، ورأى أنها تتمثل فى" الحراك الاجتماعى كمؤشر أساسى يتفرع عنه مجموعة من المؤشرات الرئيسية الأخرى للتنمية مثل المشاركة فى الانتخابات، إحلال الوظائف المهنية بدلا من الزراعة[16].

فى إطار ذلك، نرى أن دراسة المتغيرات (المؤشرات) الاجتماعية يعد مطلبا حيويا لتهيئه المناخ المناسب لتحقيق التنمية. ولقد اهتم عدد من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية، وكذلك عدد من الهيئات الدولية بتعريف التنمية الاجتماعية، حيث عرفت بأنها" عملية توافق اجتماعى، أو بأنها تنمية طاقات الفرد إلى إقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول "بالفرد لمستوى معين من المعيشة" أو "عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد"[17]، وعرض هذه المفاهيم المتصلة بالتنمية الاجتماعية أى من أجل توجيه أهمية مشاركة المواطن فى تحقيق أهدافه".

وقد أكدت دراسات الأمم المتحدة على أهمية العامل البشرى فى التنمية، حيث تؤكد أن التقدم الاقتصادى فى الدول النامية يستند فى الجزء الأكبر منه على الاستثمار البشرى وليس على رأس المال، على أساس أن توسيع آفاق الإنسان من خلال برامج التثقيف ورفع كفايته المهنية من خلال برامج التعليم والتدريب وتحسين درجة حيويته من خلال برامج

الرعاية الطبية... إلخ، تعد العامل الأساسي في تحقيق التقدم الاجتماعي[18].

كما يلاحظ من جانب آخر إذا كان التقدم التكنولوجي قد ساعد كثيرا في التغلب على معوقات النشاطات الاجتماعية للعمل بكفاءة بما أتته الوسائل التكنولوجية بمستحدثات العلم في هذا المجال، فإن عوامل الثقافة من قيم ومعايير ومعتقدات وغيرها، ومازالت تمثل عائقا رئيسيا في هذا المجال (مجال التنمية) [19].

وتشير الكثير من دراسات وتقارير المنظمة الدولية للأمم المتحدة، إلى أن هدف برامج التنمية الاجتماعية هو تحقيق الظروف السابقة للنمو الاقتصادي أو تهيئة المناخ المادي وتقديم مختلف التسهيلات الإنمائية اللازمة،على أن المعيار النهائي لفعالية البرامج يتمثل في مدى إسهامها في تنمية قدرات الأهالي على التخطيط والتنظيم والمفاضلة بين أولويات وتنفيذ الخطة واستمرار هذه العملية[20].

كما يمكن أن توصف عملية تنمية المجتمع على أساس أنها عملية تربوية، وهذا هو الجانب الثاني للمدخل الاجتماعي للتنمية:-

وفي إطار ما تم عرضه يمكن أن تعرف تنمية المجتمع بأنها عبارة عن "مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية بالنسبة للأفراد والجماعات" حيث يعتبر جوهر التنمية هو "الوصول بالمواطنين (سكان المجتمع) إلى القدرة على تحليل المواقف ومواجهة المشكلات والرغبة في العمل المشترك والارتفاع بمستوى الطموح بما يتحقق اعتماد المجتمع على نفسه في حل مشكلاته"، وهو الهدف النهائي لبرامج التنمية، ويقوم هذا على المدخل على فلسفة تعليم الكبار، ومحو الأمية. ولقد ساد هذا الاتجاه حتى عام 1955م في الدوائر

العالمية المتبنية لحركة الإصلاح الريفى والإرشاد الزراعى فى أمريكا، وحركة مدارس المجتمع فى الفلبين[21]. ويشترك هذا الجانب مع العملية **Process** فى تركيزه على المشاركة، مشاركة سكان المجتمع بصورة فعالة فى كل النواحى الاقتصادية والاجتماعية.

والخدمة الاجتماعية أو العمل الاجتماعى فى إطار هذا المدخل يهدف إلى تنظيم إعداد كبيرة من المواطنين لتوفير خدمات ملحة بالاعتماد على جهود المجتمع الذاتية أو بمحاولة الحصول على موارد لتوفير تلك الخدمات من متخذى القرارات السياسية فى المجتمع[22].

فى إطار ما سبق عرضه فى هذا المدخل نجد أنه يركز على المؤشرات الآتية:-

1- المشاركة بكل صورها.

2- التعاون بين أفراد المجتمع.

3- سعى أفراد المجتمع إلى توفير خدمات جيدة.

4- الارتقاء بمستوى الخدمات القائمة فى المجتمع.

5- الرغبة فى بذل الجهد وتنمية الجهود الذاتية.

6- الحرية بكل صورها وبما يتفق وقيم المجتمع.

7- الحراك الاجتماعى لتحقيق الطموح المجتمعى.

8- الانتماء للمجتمع والدفاع عن كل ما يسىء إليه .

9- توفير خدمات الإسكان، التعليم، المأكل،الملبس..... إلخ.

2ـ المدخل الاقتصادى للتنمية

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاديين استطاعوا تنمية عـدد مـن النماذج الاقتصادية للتنمية أكثر وضوحا من النماذج الاجتماعية، حيث أنها تتضمن بعض المتغيرات مثل: (الدخل، الاستهلاك، المـدخرات، أوجـه الأنفاق، الإنتاج، التجارة الداخلية والخارجية... إلخ) كما يلاحظ أن هناك اتفاق حول هذه المؤشرات الاقتصادية للتنمية،ومثال ذلك وضع مستويات للنمو الاقتصادى، مثلاً كأن يقال أن مـستوى الإنتـاج القـومى 100%، أو 50%، أو 25% ، وكذلك قد يقال نمو المدخرات المخصصة للإنتـاج 100%، أو 50%، أو 25%...إلخ.

ولقد ناقش **Samits.F** فى كتابه عن" انتاج البضائع والخـدمات" طريقة جديدة لقياس وحساب النمو الاقتصادى، وهى تحتوى على جانبين أحدهما يمثل الحد الأعلى للتنمية **Upnward** ويمثـل الإنتـاج وكفايتـه وتحقيق العدالة، ويشمل الجانب الثانى الحد الأدنى للتنمية **Downward** ويستهدف التعرف على التناقض ما بين إنتاج السوق وما يـدفع نتيجـة التحضر والتنمية، وما يدفع للمواطنين من مرتبات مقابل أعمالهم، وكذلك الإنفاق الحكومى[23]. ولقد أشار **Resenstein & Rodan** فى مقال لـه عن المحكات التى تستخدم لتقييم التنمية إلى بعض الملاحظـات المتعلقـة بطبيعة التنمية والبناء الاقتصادى فى المجتمع وكيفية تحريك المـدخرات والاستفادة من القروض الأجنبية فى عمليات التنمية[24]. ولكن لـوحظ أن هذه المقالة لم تبرز الترابط ما بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اعتبار أن مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية لها دور فى عمليات التنمية الاقتصادية.

ومن المدارس الاقتصادية التى تدخل تحت هذا المدخل، مدرسة التصنيع الريفى ونطوير الإنتاج الزراعى والصناعات الصغيرة. وقد لوحظ أن الفلسفة الأساسية لهذا المدخل تركز على أن تحسين الظروف الاقتصادية يعتبر الأساس لكافة المتغيرات الأخرى فى المجتمع[25].

ويحاول العلماء الذين تبنوا هذا المدخل معالجة قضية التنمية من خلال مفاهيم متعددة مثل: الدخل القومى، متوسط الدخل الفردى. والمقارنة بين الدول النامية والمتقدمة على أساس ذلك، وبالتالى يرون أن مسيرة التنمية فى تلك الدول النامية ينبغى أن تكون مماثلة لمسيرة التنمية فى الدول المتقدمة، ويرون أن التنمية الاقتصادية تعنى تلك السياسات المقصودة والمخططة، والتى تستهدف إقامة وتدعيم هيكل اقتصادى. جديد يصبح قادرا على رفع مستوى الإنتاج والدخل القومى، وبالتالى زيادة الدخل الحقيقى للأفراد ورفع المستوى المعيشى بصفة عامة[26].

ولقد تعددت المداخل لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث انتشرت المؤسسات الصناعية الضخمة التى تميزت بالإنتاجية الوفيرة **Mass Production** وانخفاض التكلفة الإنتاجية والتوسع فى استخدام الآلات ذاتية الحركة **Automation** وأيضا تنوع الصناعات واستخدام عمال ذوى مهارة عالية[27].

كما يعتبر الزيادة فى متوسط دخل الفرد مؤشرا للتنمية الاقتصادية، ويقصد بها الزيادة المصاحبة للتقدم والتغيير فى أساليب الإنتاج السائدة[28].

وفى رأينا، أن عناصر الإنتاج لا يمكن وحدها أن تحدد ما يكون عليه المجتمع من إنتاجية لأن مقدار ما تدره تلك العوامل الإنتاجية يتوقف على حالة البيئة الاجتماعية التى تزاول خلالها الأدوار لتلك العمليات الاقتصادية، ولهذا يعتبر الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية وحدها بمثابة

استراتيجية منعزلة ولابد أن تتكامل مع غيرها من الاستراتيجيات المطروحه .

وفى إطار هذا المدخل يستهدف العمل الاجتماعى بصفة عامة ومهنه الخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص توضيح العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى سبيل المثال، يذهب "يزكسى" إلى" أن التنمية الاقتصادية ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية" .

ويؤيده فى ذلك" دافيدرايت" الاقتصادى الأمريكى، حيث يشير فى هذا الصدد إلى أن العوامل الرئيسية المؤدية إلى التنمية الاقتصادية هى غير اقتصادية وغير مادية الطابع، ويضيف قائلا" أن الروح نفسها هى التى تقييم الجسد"(29). ويعنى فى ذلك أهمية الترابط ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد أيضا الدعم الاجتماعى والروح المعنوية هى أساس التنمية الاقتصادية.

3ـ المدخل الدينى للتنمية

تمثل الأديان مصدراً أصيلاً لقيم المجتمع، بل أنها تعتبر موجهـا لكل عمليات التنمية ولم يكن غريبا أن تصبح الأديان وما تنطوى عليه من قيم هدفا لدراسات ومؤشرات[30].تحاول توضيح فاعلية أو عدم فاعلية هذه القيم فى نجاح التنمية. ولقد ظهرت كتابات تشير إلى تدخل رجال الكنيسة فى المجتمعات الغربية إبان العصور الوسطى، أدى إلـى تقييد النـشاط الاقتصادى وظهور أنشطة مستترة كالتهريـب والقرصـنة والمـضاربة والربا، بل أن بعض الأفراد فى المجتمعات الغربية المسيحية ضاقت بهـم السبل فأعلنوا عصيانهم على الكنيسة ولاذوا بالفرار إلـى بـلاد الـشرق وأفريقيا، حيث لا قيود ولا حرمان. ولقد كان لكتابات ماكس ويبر **Max Weber** عن الإصلاح البروتستنتى أثر واضح فى جعل العقيدة المسيحية تتوارى فى العديد من المجتمعات الغربية لتطغى الاتجاهات المادية علـى كل ضروب النشاط والحياة [31].

ولقد وضع الدين الاسلامى أسسا وحدد أساليب يمكن من خلالهـا تحقيق التنمية فى المجتمع، تقوم على أساس:

أ - **التضامن الاجتماعى:** من خلال المشاركة، حيث تعتبر أمرا ضروريا لنجاح التنمية كما أن الملكية سواء كانت خاصة أو عامة هى وسـيلة إنمائية وحافز من حوافز التنمية بحيث تسقط شرعية الملكيـة إذا لـم يحسن الفرد استخدامها بما يعود على الجماعة بالفائدة.ومن هنا كـان اكتناز المال وحبسه عن التداول والإنتاج والتنمية الاقتصادية أمر نهى الله عنه **﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾**[32]. كما نهى الإسلام بشدة عن صـرف المـال بغير حق من ترف أو سعة حتى أنه وصف المتـرفين بـالمجرمين، ووصف المبذرين بأنهم أخوان الشياطين، لقوله تعالى: **﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ**

كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً﴾ [33]. وقد حث الإسلام على التضامن من خلال التكافل الاجتماعى،التعاطف، العدالة الاجتماعية، ويرى الإسلام أن مشاركة الأهالى فى التنمية هى إحدى الأسس التى يجب أن تقوم عليها التنمية الاجتماعية ضمانا لنجاح المشروعات وعدم جنوحها عن أهدافها،وتأكيدا لتحديد الاحتياجات الفعلية للمواطنين، يقول الله تعالى: **﴿وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾** [34].

ب- **التغيير يبدأ من المجتمع نفسه:** حيث يرى الإسلام أن التنمية عملية إرادية واعية وإن الطاقة اللازمة للتغيير تكمن فى المجتمع نفسه وأفراده[35]. وقال الله تعالى: **﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾**[36]." وقال جل شأنه: **﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾**"[37].

جـ- التنمية فرض افترضها الإسلام على المجتمع الاسلامى: ويمكن التدليل على ذلك بقول الله تعالى: **﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾** [38]. ويقول تعالى: **﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾**[39].. ويقول تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾**[40]. وإذا رجعنا إلى السنة نجد أن الرسول- ﷺ- يقول: **"طلب الكسب فريضة على كل مسلم"**[41]. وقال- ﷺ - : **"ما من إمام أو وال يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون حاجته وخلته وفقره"**[42].

من ذلك نلاحظ أن تنمية الدخل وتحسين أساليب المعيشة مفروضة على كل إنسان، وكذلك مفروضة على الحاكم وأنه مسئول عن إشباع حاجات المواطنين ودفع شبح الفقر عنهم، أى أن الحاكم مسئول عن التنمية بشطريها (الاقتصادية والاجتماعية) مسئولية دينية قبل أن تكون مسئولية وطنية.

د - **الشمول والتوازن فى التنمية من المنظور الإسلامى:** ويعنى ذلك أن نظرة الإسلام للتنمية تستهدف رقى الإنسان ماديا وروحيا، كما يقتضى الشمول فى الإسلام أيضا أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس وسكن وتطبيب وترفيه وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعبير. أما التوازن فى الإسلام فيعنى أن التنمية لا تستهدف الكفاية فحسب أى زيادة الإنتاج والحث عليه، وإنما أيضا عدالة التوزيع(43).، وأن لا ينفرد بالتنمية قطاع على حساب قطاع آخر أو نشاط دون آخر، أو تطغى الصناعة على التجارة أو تقدم الكماليات على الضروريات، ولكن لابد من توازن إنمائى فى مختلف قطاعات التنمية فى المجتمع، ولقد ظهرت كتابات تحاول كل منها أن تصور الدين على أساس أنه معوق للتنمية، ويعتبر كل من (نورمان بوكان **Norman, p.,** وهوار أليس **Hawar. A** مثلا لذلك، حيث أنهما ذكروا بأن كثيرا من البلدان التى لم تضرب بسهم وافر فى مضمار التقدم تسودها وتسيطر عليها قيم وآراء تستمد أصولها من الديانات غير المسيحية كالإسلام والبوذية والكونفوشيوسية(44)...إلخ.

وهناك بحث " العوامل غير الاقتصادية" فى تخلف الريف الماليزى، حيث يرى المؤلف أن هذا التخلف راجع إلى الإصرار الغريب لأولئك الريفيين على مقاومة التغير وإلى بعض المعتقدات الإسلامية التى تجعلهم" قدريين فى نظرتهم للحياة، كما تعكس دراسة أخرى **Teskalf's**

عن علاقة التدين بين المسلمين بالتحديث فكرا وسلوكا،ويرى أن الإسلام يعنى الخضوع وفقدان حرية الإرادة الإنسانية (الذى يتنافى مع التحديث[45].

واضح من ذلك أن هذه الافتراءات تحاول النيل من قيم الدين الإسلامى الحنيف، فالشرائع السماوية مهما تسامت بروحانيتها لم تحرم الإنسان من حرية العمل والإنتاج والتمتع بنتيجة هذا العمل والإنتاج وهى لم تقف أمام التنمية إلا بقدر تفاوت شريعة وأخرى بين التحليل والتحريم. فلقد جاء الدين الاسلامى بمنهج كامل لتنظيم الحياة الاجتماعية واهتم بالجانب المادى فى حياة الفرد بقدر اهتمامه بالجانب الروحى، لأنه لا غنى لجانب دون آخر، وعالج الإسلام مشكلة الفقر والتخلف وحث على العمل واكتساب المال الحلال وعلى الرقى بالمجتمع والسعى إلى تقدمه وهذا جوهر عملية التنمية.

وفى إطار ما تقدم يمكن أن نقول أن القيم الدينية الإسلامية هى أساس كل المداخل سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسة. وفى إطار هذا المدخل يستهدف العمل الاجتماعى ومهنه الخدمة الاجتماعية .. التأكيد على أن هناك مؤشرات دينية ترتبط بحساب الآخرة، ومؤشرات أخرى ترتبط بأعمال الدنيا، وكلها تخص كما سبق ذكره على إخلاص النية لله سبحانه وتعالى، وعلى بذل الجهد من أجل تقدم ورخاء المجتمع بصفة عامة والمجتمع الإسلامى على وجع الخصوص.

فى إطار ذلك نلاحظ أنه يمكن وضع بعض المؤشرات الدالة على التنمية فى ضوء المدخل الدينى هى:

- التعاون الإسلامى بين أفراد المجتمع.
- مشاركة المؤسسات الإسلامية فى عمليات التنمية.
- المشاركة فى النهوض بالمجتمع وتقدمه.
- العدل للجميع وعدم التمييز على أساس لون أو عقيدة .

4ـ المدخل السياسي للتنمية

ولقد عرض له بعض العلماء المهتمين بربط التنمية بالسياسة ومنهم **Almond Coleman** حيث ذكروا أنه يمكن قياس التنمية من خلال التعرف على بعض المؤشرات السياسية، وذلك من خلال تحليل الأنساق السياسية فى المجتمع، ولقد ذكروا بعض الأسس التى يمكن الاعتماد عليها فى التحليل وتتصل بالوظائف الخاصة بالنسق السياسى مثل: وظيفة الاتصال، الوظيفة الديكتاتورية، الوظائف الاجتماعية السياسية، طبيعة المؤسسات السياسية فى المجتمع، الاهتمامات الواضحة والمنظمة للمؤسسات. وقد أشارت **Almond** إلى ثلاث أبعاد للتنمية السياسية هى:

أ- الكفاية ويستدل عليها من خلال الإنجازات أكثر من الوعود والتشريعات والقوانين غير الشخصية أكثر من الأمور الشخصية.

ب- الطاقة: ويستدل عليها من خلال ترشيد المؤسسات والإدارة، وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسى.

جـ- المفاضلة (التمييز) ويستدل عليها من خلال التكامل القومى ما بين الإدارة والبناء السياسى(46). كما ركز أورجنزا **Organski** على التكامل القومى وفاعلية الحكومات فى تحسين الموارد الإنسانية والمادية والسياسية لتحقيق الأهداف. ولقد أجرى عدة أبحاث للمقارنة بين النواحى الثقافية والقومية وعلاقة البناء السياسى بالتنمية واستخلص منها أن هناك تأثير متبادل بين الأطر السياسية فى المجتمع وبرامج التنمية(47). كما أشار كل من **Adelman ,Morris** إلى أهمية المشاركة السياسية واعتبروها أحد العناصر الأساسية للتنمية ويتضمن ذلك عددا من المتغيرات تتصل بـ: درجات المشاركة،

نوعية المشاركة، حجم المشاركة، نوعيـــة الموضــوعات المطالــب المشاركة فيها، وقت المــشاركة، الــنظم الــسائدة فـــى المجتمـــع ، المؤسسات التى تتعامل مع المشاركين(48).

كما لوحظ أن التنظيم السياسى له دور فى تعبئة الجماهير لعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال خلـــق الـــوعى الإنمائى وترسيخه ونقل السلطة إلى الفئات ذات المصلحة الأساســية فـــى التنمية(49).

ولقد أبرزت نتائج دراسة جارى هوستن **Gary Hosten** فـــى فنزويلا" أن بناء القوة السياسية فى المجتمع له تأثير على برامج التنميـــة ومعدلات المشاركة فى المجتمع، حيث لوحظ أن مشاركة القادة فى شئون المجتمع تتباين حسب مدى ملائمة القضية لمجالات وتأثير هؤلاء، ولقـــد تحددت مجالات المشاركة فى مشروع توليد الكهربـــاء، مــصنع لتعليـــب اللحوم. وقد استخدمت المشاركة والحديث مع الناس حول المشروع الأول بينما استخدمت المفاوضات للحصول على القروض اللازمة فى المشروع الثانى.

وفى إطار هذا المدخل تدرك العلوم الاجتماعية بصفة عامة ومهنة الخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص أهمية القيادة السياسية (بناء القوة فى المجتمع) فى دفع عمليات التنمية فى المجتمع لأنها هى التـــى تملـــك سلطة صنع واتخاذ القرار(50).

5ـ المدخل التكاملى

ويقوم على أساس أن التنمية لا يمكن النظر إليهـا مـن مـدخل معين،ولكن لابد من الأخذ فى الاعتبار كافة المداخل المؤدية إلى التنميـة (اقتصادية، اجتماعية، دينية، سياسية... إلخ) على أساس أن:

- **الاحتياجات والمشكلات متعددة**، ولابد من أخذها جميعا فى الاعتبار عند التخطيط لمواجهتها.
- **هناك حلقات متعددة فى التنمية**، ولذلك لابد من تكامل المنظور العملى والتطبيقى لهذه الحلقات.
- **أن تنمية نظام الحكم المحلى فى المجتمعات المحلى كان أساسه عمـل برامج تنمية ناجحة** تأخذ فى اعتبارها كافة مكونات المجتمع المحلـى ومشاكله واحتياجاته، ويعتبر ذلك جـوهر الأديـان الـسماوية (الـدين الإسلامى) الذى عمل على إحداث التكامل والتعاون والتكافل الإسلامى، ولقد دعا إلى هذا الاتجاه التكاملى أيضا هيئة الأمم المتحـدة، والمعهـد الدولى للإصلاح الريفى، كما تبنى هذا الاتجاه عدد كبير من البـاحثين والكتاب الغربيين والعرب ومنهم: آلن، برين، د. أحمد حسين. وتجربة المراكز الاجتماعية بالريف المصرى د. هامشورى الهنـدى، د. عبـد المنعم شوقى، د. أحمد كمال أحمد، د. سيد بكر، د. عبد الباسط حسن. كما دخل تحت هذا المدخل الاتجاهات الرسمية فى التنمية تعبر عليهـا البرامج الحكومية فى بعض الدول النامية كالهند، باكستان، مصر، حيث أبرزت التجربة بعض النواحى التى يمكن أخذها فى الاعتبار عند العمل بالمدخل التكاملى للتنمية .

وفى إطار هذا المدخل تستهدف العلوم الاجتماعية بصفة عامة ومهنة الخدمة الاجتماعية بوجه خاص إبراز أهمية التكامل ما بين كافة الجهود المبذولة (اجتماعياً، اقتصاديا، سياسيا، دينا) للعمل على تطوير وتنمية كافة جوانب الحياة بالمجتمع بالإضافة إلى :

أ - تنمية الروح المجتمعية لدى الأهالى.

ب- تنمية قدرة الأهالى على الاعتماد على أنفسهم.

ج- تحويل القرى إلى وحدات للحكم الذاتى.

ثانيا : الإمبريقى للتنمية (*)

بناء على ما سبق عرضه من مداخل نظرية للتنمية، نحاول هنا أن نعرض لهذه المداخل بشكل إمبريقى محسوس يمكن النزول إلى الواقع واختباره، حيث أعطيت لنا المداخل النظرية خلفية مختصرة للدراسات الكمية الحديثة لمؤشرات التنمية. ولقد حاول كل من **Bacon** و **Beckerman** استخدام المنهج العلمى الذى يعتمد على استخدام المعاملات الأخرى معتمدين فى ذلك على بعض المؤشرات مثل: الدخل الحقيقى، كمية الاستهلاك، الإنتاج السنوى... إلخ وقد تم استخدام هذه العلاقات الإحصائية للتنبؤ بالمؤشرات غير العادية وإيضاح علاقة الدخل الحقيقة بمستوى المعيشة فى المجتمعات التى تمت فى إطارها الدراسة. وإذا حاولنا ربط ما بين هذه المقاييس الإمبريقية بالمداخل النظرية السابق الإشارة إليها مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا العرض متكامل يخدم فيه كل عنصر العنصر الآخر- نلاحظ ما يلى:

(*) الإمبريقية صياغة عربية للكلمة الإنجليزية Empiricus وللكلمة الفرنسية Empiaique والكلمتان مشتقتان من الأصل اللاتينى Empiricus الذى يعنى الخبرة Experience أو ما يأتى من الخارج أو ما يستمد من الخبرة أو يعتمد عليها ويترجمها المعجم الفلسفى إلى كلمة" تجريبى" ويعنى بها ما يأتى عن طريق التجربة الحسية بطريق مباشر أو غير مباشر والمدخل التجريبى يرجع كل شيء إلى التجربة، ومن أنصار هذا المدخل جون لوك الذى يقول أنه لا يوجد فى العقل شيء إلا وقد كان من قبل فى الحس، وفى أغلب الكتابات الاجتماعية المعاصرة تستخدم كلمة" إمبريقية" كصياغة لكلمة Empirical بمعنى الاحتكام إلى الواقع المحسوس، سواء فى اختيار المشكلات أو جمع الحقائق أو تصنيف البيانات وتحليلها. وتهتم الخدمة الاجتماعية بالدراسات الإمبريقية فى كثير من البحوث والدراسات التى يقوم بها الدارسين والباحثين فى المهنة معتمدين فى ذلك على الواقع العملى المحسوس فى المجتمع.

أ – القياس الإمبريقى للنواحى الاجتماعية:-

ولقد أشار مركز البحوث الأمريكى **U.N.R.I.S.D** إلى بعض المؤشرات الإمبريقية التى يمكن من خلالها الاستدلال على النواحى الاجتماعية المتعلقة بالتنمية وفيما يلى جدول رقم (1) يوضح ذلك: (51).

جدول رقم (1)

م	المؤشرات الاجتماعية
1	توقعات الحياة عند الميلاد.
2	نسبة السكان فى المناطق المحلية.
3	نسبة المقيدين بالمهن (الوظائف).
4	معدل انتشار الجرائد لكل 10.000 من السكان.
5	نسبة وعدد الأشخاص لكل غرفة.
6	حالة المسكن.
7	عدد المسجلين بالتعليم الإلزامى والثانوى.
8	الاستهلاك الثانوى.

كما عرض كل من **Morris** و **Adelman** للمؤشرات الاجتماعية بأنها تتعلق بالآتى :

أ – الأمية ومدى انتشارها.

ب– الحراك الاجتماعى .

ج– المشاركة الاجتماعية .

د – الانتماء للمجتمع .

هـ– الخدمات المجتمعية .

ويشير الجدول التالى إلى بعض هذه المؤشرات الإمبريقية :

جدول رقم (2) يوضح هذه المؤشرات[52].

م	المؤشرات الاجتماعية
1	مدى انتشار الأمية.
2	مدى توفر الاتصالات فى المجتمع.
3	درجة التجانس الثقافى.
4	مدى أو نطاق التحضر.
5	مدى نطاق الحراك الاجتماعى.
6	مدى أو نطاق الثنائية (الخضوع لشيئين متعارضين).
7	نسبة المواليد الحقيقية.
8	درجة الإحساس بالانتماء للمجتمع.
9	درجة المشاركة الشعبية .
10	مدى أو نطاق المشاركة الشعبية .
11	مدى أو نطاق الخدمات الصحية.
12	نسبة الوسائل الصحية (الأسرة، أجهزة الكشف) بالنسبة للمرضى فى المستشفيات.

ب- القياس الإمبريقى للنواحى الاقتصادية فى المجتمع:-

وقد عرض **Bacon** و **Beckerman** لبعض المؤشرات الخاصة بالنواحى الاقتصادية والتى أعطيت معاملات ارتباط مرتفعة وهى:

- الاستهلاك السنوى من المواد الخام فى المجتمع.
- الإنتاج السنوى من الإسمنت فى المجتمع.
- مدى امتلاك جهاز راديو لكل فرد فى المجتمع.

- الطرق الممهدة لعربات النقل.
- استهلاك اللحوم السنوى فى المجتمع.
- الخدمات البريدية فى المجتمع.

ويتضح من المؤشرات السابقة أن معظمها يركز علـــى تـــوفير وسائل الاتصال كأساس للتنمية الاقتصادية

وفى دراسة أخرى قـــام بهـــا مركـــز بحـــوث الأمـــم المتحـــدة UNRISD عام 1970م.

شملت طرق تحليل وقياس التنمية، وقد وضع حوالى 73 متغيـــر اجتماعى واقتصادى تحتوى على مؤشرات خاصة بالسكان، القوى العاملة، النواحى الصحية، حيث تم اختيار 42 متغير من المتغيرات ثم خفض عدد المتغيرات إلى 18 متغير لهم ارتباط قوى (لهم أوزن مرتفعة) ولوحظ أنهم أكثر ارتباطا بمؤشرات التنمية بأبعادها المختلفـــة**UNRISD** ويوضـــح الجدول التالى المؤشرات لاقتصادية للتنمية المستخدمة فى ضوء مقيـــاس **UNRISD**[53].

جدول رقم (3)

م	المؤشرات الاجتماعية
1	نسبة النشاط الاقتصادى للسكان.
2	نسبة الاستهلاك من الكهرباء، الغاز، الماء.
3	الإنتاج الزراعى لكل عامل زراعى.
4	نسبة العمال كبار السن.
5	استهلاك الحديد لكل مواطن بالكيلو جرام.
6	نسبة الطاقة المستهلكة من المواد الخام.
7	نسبة المرتبات والأجور المدفوعة للنشاط الاقتصادى العام للسكان.
8	كمية الصادرات للخارج بالنسبة للمجتمع .

ولقد عرض كل من **Adelman, Morris** لدراسة كمية لمؤشرات التنمية الاقتصادية وقد كان الغرض من هذه الدراسة جمع معلومات صحية ومضبوطة تتعلق بالاعتماد المتبادل بين النواحى الاقتصادية وغير الاقتصادية فى عملية التنمية، ولقد قسمت هذه المتغيرات إلى ثلاث أنواع هى:

- متغيرات تعتمد على الإحصاء.
- متغيرات تجمع ما بين الإحصاء والعوامل الكيفية.
- متغيرات مصاغة فى صورة كيفية (تحليل كيفى خالص).

وهذا الاستخدام الكيفى للمؤشرات فى الدراسات الكمية يعتبر أحد الابتكارات فى التحليل، وفيما يلى جدول يوضح المتغيرات الاقتصادية، سواء فى صورة كمية أو كيفية والتى لها ارتباط بالتنمية[54].

م	المؤشرات الاجتماعية
1	حجم قطاع الزراعة التقليدية.
2	الدخل الفردى بالنسبة للدخل العام.
3	نسبة النمو السنوى فى الدخل الفردى الحقيقة من الإنتاج القومى العام.
4	مدى وفرة المواد الطبيعية.
5	نسبة توظيف رأس المال.
6	مستوى تحديث الصناعة.
7	التغيير الذى طرأ على الصناعة.
8	مستوى التحديث فى الآلات الزراعية.
9	درجات التحسن فى الإنتاج الزراعى.
10	مستوى التحسن فى الدخل القومى.
11	مستوى التحسن فى نظام الضرائب.
12	تركيب أو بناء التجارة الأجنبية
13	مدى تعهد القيادة بالتنمية الاقتصادية.
15	نسبة الصناعة المحلية للصناعة الأجنبية فى المجتمع.

جـ- القياس الإمبريقى للمؤشرات السياسية للتنمية فى المجتمع:

وقد أشار إليها **Adelman, Morris** على النحو التالى: [55].

جدول رقم (5)

يوضح المؤشرات الاجتماعية لتنمية المجتمع المحلى

م	المؤشرات الاجتماعية
1	الإحساس بالوحدة القومية.
2	قوة المنظمات الديمقراطية.
3	درجة الحرية وكيفية مواجهة القوة السياسية.
4	درجة التنافس بين الأحزاب السياسية.
5	القوة السياسية والقوة التقليدية فى المجتمع.
6	القوى السياسية للعسكريين
7	مدى الاستقرار السياسى.
8	طريقة التعبير عن الإرادة فى المجتمع.
9	حجم المشاركة السياسية.
10	نوعية المؤسسات السياسية التى تقام فى المجتمع.
11	مشاركة قطاعات المجتمع فى النواحى السياسية (المرأة، الشباب.... إلخ.
12	مدى مركزية القوى السياسية

ثالثا: قياس العوامل (تحليل العوامل المؤدية إلى التنمية)

وينظر هذا الاتجاه إلى التنمية على اعتبار أنها مجموعة العوامل عوامل، وأنه إذا أمكن تحليل هذه العوامل و التعرف على عناصرها أو العوامل الفرعية المؤثرة عليها، فقد يؤدى ذلك إلى إحداث التنمية في المجتمع.

العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التنمية:

أشارت كتابات **Constanc Koser** إلى أن هناك عدد من العوامل الاجتماعية لها تأثير مباشر فى التنمية سواء بالسلب أو الإيجاب، هى:

1- المشاركة الجماهيرية (الشعبية / الوطنية) فى مشروعات التنمية.

2- العوامل السكانية وهى كل ما يتعلق بالعنصر فى المجتمع من حيث: الحجم التوزيع، التركيب، والتى يتصف بها السكان[56].

كما عرض " جمس دوزمبرى "J Duesembery عدد آخر من العوامل، هى:

- السياسة التعليمية.
- التقليد والمحاكاة الاجتماعية.
- السياسة التربوية[57].

كما يصف د. عبد المنعم عبد الحى عوامل أخرى تتمثل فى:

- مدى مرونة أو تحدد البناء الاجتماعى.
- العادات والتقاليد والمعتقدات.

- ويضيف عدد آخر من الكتاب عوامل أخرى تتمثل فى:

- العمليات الاجتماعية السائدة فى المجتمع [58].
- القيم السائدة فى المجتمع[59].

- الإطار الثقافى والشعبى[60].
- الخصائص السيكولوجية والسلوكية للسكان[61].

ولقد أكدت معظم الكتابات على العوامل الدالة على التنمية الاجتماعية:-

- تنمية الوعى والمشاركة فى مشروعات التنمية.
- مشاركة أفراد المجتمع فى اختيار مشروعات التنمية.
- تنمية المبادأة من جانب الأهالى **Peoples Initiative** بما يساعد على حفزهم من أجل تنمية مجتمعاتهم [62].
- نشر المعرفة (صحف ومجلات، إذاعة وتليفزيون) وإشاعتها بين أكبر عدد ممكن من الأفراد.
- تطوير السياسة التعليمية بما يساهم فى تنمية العادات الاستهلاكية الرشيدة التى تتفق وظروف المجتمع[63].
- الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ورغبة الأفراد فى الحصول على فرص عمل أفضل.
- وجود الدافعية والطموح للعمل.

ويقول فى ذلك **H .Everitt** أن هناك تبيان كبير فى الدافع للعمل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فبينما يتميز الأفراد فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فبينما يتميز الأفراد فى الدول المتقدمة بشدة الرغبة فى حسن إنجاز أعمالهم والميل إلى الاستقلال وعدم الخضوع للغير والرغبة فى السيطرة والقيام بأعمال رائدة. نرى أن الأفراد فى المجتمعات المتخلفة تحركهم دوافع مختلفة، فهم يتميزون بشدة الرغبة فى مجاملة الأصدقاء وتحسين معاملتهم للغير والرغبة فى متابعة ومماثلة الرؤساء فى أفكارهم وتصرفاتهم، بالإضافة إلى سمات الكسل والتواكل والسلبية[64].

كما تلعب سمة المحاكاة والتقليد دورا بارزا فى التأثير على التنمية، ويعلل "جيمس دوزمبرى" ذلك بقوله:" أن وجود تباين فى دخول الأفراد يؤدى بالضرورة إلى زيادة الميل للاستهلاك لكسب الدخول المرتفعة، وهنا تبرز الرغبة فى المحاكاة الاجتماعية، ويكون الغرض من اقتناء مختلف طبيعات الحياة هو تأكيد للمراكز الاجتماعية فى أعين الأفراد"(65).

ب- تحليل العوامل الخاصة بالتنمية الاقتصادية:

ولقد أشارت كتابات سيرز **Dudley Seers** إلى ثلاث عوامل أساسية قد تؤثر فى التنمية الاقتصادية، هى:

- الفقر (المستويات الدنيا للدخل).
- العمالة.
- توزيع الدخل (المساواة).

ويرى أن الفقر يستدل عليه من خلال: الطعام، الملبس، المأوى.

والعمالة يستدل عليها من خلال : أفراد داخل قوة العمل، خارج قوة العمل، برامج التدريب، التخصص، ساعات العمل، الاستفادة الكاملة من العمالة.

توزيع الدخل ويستدل عليه من: الحد الأدنى للدخول، الحد الأعلى للدخول ، العدالة فى توزيع الدخل، الدخل الفردى إلى الدخل العام، مدى كفاية الدخل للاحتياجات الأساسية أو ما سمى باحتياجات البقاء.

وقد أشار دافيد ميكلاند إلى عدة عوامل تؤثر سلبا أو إيجابا على التنمية الاقتصادية هى:

- الحاجة إلى الاستهلاك.
- الرغبة فى الإنجاب.

- الميل إلى تطبيق العلم فى الأغراض الاقتصادية.

ولقد رأى أن الناتج الإيجابى لهذه العوامل يتمثل فى:

- وضع سياسة سكانية تضطلع بالعمل على حث الأفراد علـــى زيـــادة الإنتاج.
- إيجاد حالة من التوازن بين النمو السكانى والنمو فى الموارد الغذائية باستخدام الأساليب المشروعة.
- إحداث تغيير فى أبناء المهنى ومواجهة البطالة واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.
- تشجيع الادخار.
- تقييد الإنفاق الحكومى.

جـ- تحليل العوامل السياسية:

ولقد أشار **Dudley Seers** إلى أنه لابد من تحليل العوامل الآتية للتعرف على النواحى السياسية ومدى تأثيرها فى التنمية وهى:

- طبيعة حجم المشاركة السياسية.
- المنظمات السياسية القائمة فى المجتمع.
- علاقة المؤسسات السياسية بالملكية أو الثروة فى المجتمع.
- البناء الطبقى ومدى سيطرته على المجتمع.
- بناء القوة السائدة فى المجتمع.
- أساليب التعبير السياسى(66).

كما أشارت بعض الكتابات الأخرى إلى أن هذه العوامل تتمثل فى:

الاستقرار السياسى ومدى وجود نظام سياسى يؤدى إلـــى نجـــاح برامج التنمية.

- الصراعات المذهبية والطائفية والعنصرية تعتبر من مسببات عدم التنمية.
- انحراف أجهزة الحكم انحرافا شديدا يعهد للدكتاتورية ويفتح أعمال للتعسف والظلم ويمس مصالح البلاد القومية ومنها: المصالح الاجتماعية والاقتصادية (جوهر عملية التنمية) (67).

وهناك من يرى أن هذه العوامل هى:

- ✓ شعور الناس بالانتماء للوطن والاعتزاز بالانتساب إليه.
- ✓ درجة تنافس الأحزاب السياسية.
- ✓ الفلسفة التى تقوم عليها الأحزاب.
- ✓ قوة العسكريين وتأثيرهم السياسى.
- ✓ كفاءة التنظيم الإدارى **Administration** فى الدولة(68).

وفى إطار ما سبق عرضه من مداخل نظرية وقياس إمبريقى، وتحليل للعوامل المؤدية للتنمية، نلاحظ أن كل منها متكامل مع الآخر، حيث نلاحظ ما يلى:

- ♦ أن المداخل النظرية تعطى توصيفا نظرياً لمن يدرس التنمية دراسة نظرية.
- ♦ أن المدخل الإمبريقى يعطى تصورا محسوسا يمكن الرجوع به إلى الواقع واختباره فى أى مجتمع من المجتمعات، وخاصة بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين والمهتمين بالعلوم الاجتماعية، والراغبين فى دراسة معدلات التنمية أو مستوياتها، أو كل ما يتعلق بالمؤشرات اللاحقة بما يفيد فى النهاية فى وضع تحليل كيفى أو كمى يفيد الباحثين والمجتمع.

- أما الاتجاه الثالث الخاص بالعوامل، فهو يقدم مجموعة من المصطلحات العلمية ومجموعة من العوامل تجمع ما بين المدخل النظرى والمدخل الإمبريقى، وتفيد فى ترجمة هذه العوامل إلى متغيرات أساسية أو مؤشرات، أو فى توصيف العمل التنموى من خلال أطر نظرية مختلفة.

وفيما يلى نعرض للمؤشرات الدالة على التنمية، وذلك فى ضوء الكتابات التى تعاملت مع الموضوع على أن يؤخذ فى الاعتبار أن تبنى هذه المؤشرات لا يعد هو المؤشر الحقيقى للتقدم أو التخلف، إنما تختلف هذه المؤشرات من مجتمع إلى آخر، بل وفى نفس المجتمع من وقت إلى آخر.

أولا- المؤشرات الاجتماعية (*):-

أ - الأسرة:

1- مدى توفر الاحتياجات الأساسية للأسرة (بدرجة عالية، متوسطة، غير متوفرة).

2-نسبة توفر الحاجات الغذائية للأسرة مقاسه بالسعر الحراري (عال، متوسط، منخفض).

3- نسبة توفر الحاجات الغذائية للأسرة من البروتينات النباتية والحيوانية (عال، متوسط، منخفض).

4-مدى توفر احتياجات الأسرة من الملبس والمأكل والمأوى على أساس (ملائم، متوسط، غير ملائم).

5- معدلات الإنجاب بحسب الأعمار (مرتفعة، متوسطة، منخفضة).

6- نسبة الوفيات أثناء الولادة- الوفيات في سن العشرين- الوفيات في سن الستين (مرتفعة، متوسطة، منخفضة).

7- معدل الطلاق لكل 10.000نسمة (مرتفعة، متوسطة، منخفضة).

8- معدل حالات الإجهاض فى الأسرة فى المجتمع لكلا 10.000 أسرة (مرتفعة، متوسطة، منخفضة).

9- أسباب الوفاة بالنسب المئوية لكل فئة فى المجتمع (يحلل كيفيا).

10- معدل وفيات الأطفال (مرتفع، متوسط، منخفض).

(*) يقصد بها المحددات الكيفية والكمية وذلك لإمكانية تطبيق بعض هذه المؤشرات على المجتمع وهذه مجرد وجهة نظر قابلة للنقاش.

11- المعونات التى تدفع للأسرة مقدرة بالعملة السائدة فى المجتمع بالنسبة للدخل العام مثلا فى مصر (أقل من 20 جنية 20-50،50-100،100 فأكثر).

12- تطور الإعانات العائلية بالنسبة للأجور والدخل القومى (10%، 25%، 25%.... إلخ)

13- وضع وحقوق المرأة المطلقة، الأرملة، الأم، العازبة، الأولاد (يحلل كيفياً).

14- تحديد ووصف العادات والتقاليد داخل الأسرة (الاتجاه نحو التحرر، التمسك بالتقاليد) (يحلل كيفيا).

ب- السكن:

15- معدل الاكتظاظ فى السكن (مزدحم جدا، مزدحم، متوسط، مناسب غير مزدحمة).

16-نوعية المساكن مصنفة بحسب الفئات المتخصصة مهنيا (يحلل كيفيا).

17- نوعية المساكن مصنفة بحسب نوعية البناء (طوب لبن، أسمنت، حجر، أخرى) (يحلل كيفيا).

18- نسبة السكن الخاص إلى العام (5%، 10%،20%،....50%، 75%... إلخ).

19- نسبة السكن المستقل على السكن المشترك (5%، 10%، 20%،..50%، 75%...إلخ).

20- عدد المنازل المبنية سنويا لكل 100.000نسمة (مناسب للعدد، متوسط، غير مناسب) .

21- مدى معاناة المجتمع من أزمة السكن (يحلل كيفيا).

22- نسبة الأجرة المدفوعة للسكن بالنسبة للنفقات العائلية الأخرى (10%، 20%، 50%).

23- عدد الأمتار المربعة لكل أسرة فى السكن (أقل من متر،متر، 5-10 فأكثر).

24- مدى توفر الوسائل الصحية فى السكن (دورات مياه، إنارة، نظافة عامة)، (يحلل كيفيا).

25- مدى وجود وسائل صيانة للسكن (توجد صيانة مستمرة، إلى حد ما، غير موجودة).

26- مساحة المسكن بالنسبة لعدد الأفراد (مناسب،مكدس... إلخ).

27- وصف عادات السكن فى السياق العام للمجتمع (يحلل كيفيا).

28- نوعية الأثاث الموجود بالسكن وكفايته للأسرة (جيد، متوسط، غير جيد، كاف إلى حد ما، غير كاف).

29- مدة وجود حدائق بالمسكن أو زهور(يحلل كيفيا).

30- تربية حيوانات بالمسكن وارتباطه بنوعية المجتمع (ريفى، حضرى) (يحلل كيفيا).

جـ- الخدمات الطبية:

31- عدد المستشفيات بالنسبة للسكان (كاف، إلى حد ما ، غير كاف).

32- عدد الأسرة بالمستشفيات بالنسبة لعدد المرضى (كاف، إلى حد ما، غير كاف).

33- عدد الأطباء، الصيادلة أطباء الأسنان، العيون، الجراحة... إلى عدد السكان، وعدد الأطباء بالنسبة لكل 10.000 نسمة (مناسب، إلى حد ما، غير مناسب).

34- نسبة استهلاك الأدوية من دخل الأسرة (10%، 20%،50%، 75% فأكثر... إلخ).

35- التكلفة الكلية للنظام الصحى بالمجتمع (25% من الدخل العام، 50%- 75% فأكثر... إلخ).

36- مجموع المساعدات التى تعطى للمرضى بالمستشفيات (مقاسه بالجنية المصرى 10 جنيه- 25-50.... إلخ).

37- التكلفة الكلية للنواحى المتعلقة بالرعاية الصحية بالنسبة لدخل الأسرة (مناسبة متوسطة، غير مناسبة).

38- مدى توفر الخدمات الطبيعة لكل أفراد المجتمع (يحلل كيفيا).

39- نسبة العلاج الخاص إلى الحكومى (10%، 20%، 30%،.... 50%..... إلخ).

40- مدى الثقة فى الخدمات الطبية المقدمة (حكومية، خاصة) (ثقة مطلقة، إلى حد ما، لا يوجد ثقة).

41- مدى توفر الخدمات الصحية للأطفال (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

42- مدى توفر الخدمات الصحية لكبار السن (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

43- العدالة فى توزيع الخدمات الطبية بين أفراد المجتمع يحلل كيفيا).

44- مدى توفر العلاج (كميته، نوعيته) (يحلل كيفيا).

45- مستوى الخدمات بالمستشفيات (العامة، الخاصة) (يحلل كيفيا).

46- الميزانية العامة للخدمات الطبية مقارنة بنوعية الخدمات الأخرى فى المجتمع (10%، 20%، 30%،.... 50%.... إلخ).

47- مدى توفر التخصصات الطبية النادرة فى المجتمع (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

48- مدى توفر أدوات التعقيم والأجهزة الأخرى بالمستشفيات (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

49- نسبة الوفيات فى العمليات الجراحية مقارنة بمجتمعات أخرى (متقدمة، متخلفة) (عالية، متوسطة، منخفضة).

50- وجود أجهزة طبية بدون متخصصين (يحلل كيفيا).

51- مدى وجود فنيين مناسبين للأجهزة المستخدمة (يحلل كيفيا وكميا).

52- مدى توفر الصيانة للأجهزة الطبية (متوفر، إلى حد ما، غير متوفرة).

د- التعليم:

53- نسبة الأولاد بين سن 6-12 الذين يذهبون إلى المدارس (عالية، متوسطة، منخفضة).

54- نسبة التلاميذ المسجلين بالمدارس الإعدادية والثانوية (عالية، متوسطة، منخفضة).

55- عدد المدارس الابتدائية وغرف الصفوف بالنسبة لكل 10.000 طفل من سن 5014 (مناسب، إلى حد ما، غير مناسب).

56- عدد التلاميذ لكل معلم فى المدارس الابتدائية،الإعدادية، الثانوية (ملائم، متوسط، غير ملائم).

57- النسبة المئوية للأشخاص الملمين بالقراءة والكتابة بالنسبة لسكان المجتمع (أقل من 10%، 10%، 20%، 20%، 40%، 50%، 60% فأكثر ... إلخ).

58- عدد المقاعد بالنسبة لعد الطلاب بالفعل (مناسب، إلى حد ما، غير مناسب).

60- مدى توفر أساليب الإيضاح فى العملية التربوية (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

61- ملائمة المناهج الدراسية للمجتمع واحتياجاته (مناسبة، إلى حد ما، غير مناسبة).

62- مدى الاهتمام بالتعليم الفنى (هناك اهتمام، لا يوجد اهتمام).

63- مدى الاهتمام بالتعليم الجامعى (هناك اهتمام، لا يوجد اهتمام).

64- عدد الجامعات والمعاهد العليمة بالنسبة لأفراد المجتمع المؤهلين لهذا النوع من التعليم (مناسب، إلى حد ما، غير مناسب).

65- مدى ارتباط التعليم باحتياجات المجتمع (يحلل كيفيا).

66- نسبة الطلاب المسجلين بالتعليم العالى بالنسبة لاحتياجات المجتمع (مناسب، إلى حد ما، غير مناسب).

67- نوعية الملتحقين بالتعليم العالى (فوق المتوسط، جامعى) (يحلل كيفيا).

68- مدى تطبيق نتائج البحوث العلمية والفنية على نطاق واسع فى العملية التعليمية (مطبقة على نطاق واسع، متوسط، غير مطبقة).

69- مدى قرب أو بعد المؤسسات التعليمية عن أماكن سكن الطلبة (قريبة، متوسطة، بعيدة).

70- اتجاه أفراد الأسرة نحو التعليم (للبنات، للبنين) (يحلل كيفيا).

هـ- العمل:

71- كمية الإجازات الممنوحة للعاملين مقارنة بالساعات الفعلية للعمل (مناسبة، إلى حد ما، غير مناسبة).

72- الحد الأدنى من العمر للوصول إلى سن العمل (10 سنوات- 15سنة) حسب قانون العمل).

73- نسبة السكان العاملين لكل جنس (يحلل كيفيا)، ويعطى فى نسب 10%، 25%، 50%.... إلخ).

74- نسبة الأشخاص الذين تجاوز عمرهم سن 65 والداخلين فـي قـوة العمل(أقل من 10%، 10%،20%، 30%، 40%، 50%....إلخ).

75- التوزيع المئوى للسكان العاملين بحسب تخصصاتهم ونوعيتهم وأماكن عملهم (يحلل كيفيا).

76- عدد ساعات العمل فى السياق العام للمجتمع (أقل من سبع ساعات، أكثر من ذلك).

77- مدى توفر الخدمات الخاصة بالعمل (تأمينات بأنواعها، حوافز) (يحلل كيفيا).

78- الجهد المبذول فى العمل بالنسبة للدخل (فى الصناعة، الزراعة، خدمات) (مناسب، متوسط، غير مناسب).

79- مدى اختفاء ظاهرة تشغيل الأحداث (يحلل كيفيا).

80- نسبة المرأة العاملية بالنسبة لقوة العمل المختلفة فى المجتمع (10%، 25%، 50%، أكثر من ذلك، يحدد).

81- معدل الفعالية النسائية فى العمل بحسب القطاعات (صناعة،زراعة، خدمات).

82- معدل الفعالية النسائية فى العمل بحسب السمة والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم (يحلل كيفيا).

و- الخدمات العامة وشغل أوقات الفراغ:

83- عدد أجهزة الراديو والتلفزيون (التلفاز) لكل 100 ألف من السكان.

84- عدد ومعدل ارتياد المتاحف، الحفلات، صالات الفن، المكتبات، الملاعب، المسابح ... إلخ (عال، متوسط، منخفض).

85- عدد ومعدل ارتياد الحدائق، ملاعب، مطاعم (عال، متوسط، منخفض).

86- مقدار ما يصرف على السينما، المسرح، القراءة، الرياضة، من ميزانية الأسرة (أقل من 10%، 25%، 50%، 75% فأكثر).

87- من يسافر فى العطلة من أفراد المجتمع، لماذا؟ وأين؟ ولأى مدة؟ وكيف؟ (يحلل كيفيا).

88- وصف عادات شغل أوقات الفراغ بالنسبة للأسرة فى إطار السياق العام للمجتمع (يحلل كيفيا).

89- النسبة المقررة للخدمات العامة بالنسبة للدخل القومى فى المجتمع (10%، 25%، 50%، 75% فأكثر).

90- مدى توفر الخدمات الخاصة بالأمن (متوفر، إلى حد ما، غير متوفر).

91- مدى توفر دورات مياه عامة ومستوى نظافتها وأماكنها (تحليل كيفى).

92- مدى توفر أماكن للثقافة العامة (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

93- مدى توفر أساليب الترويح الأسرى ونوعيتها (تحليل كيفى).

94- مدى توفر الخدمات الهاتفية العامة وأماكنها (مقاسه بالعدد الكلى للسكان).

95- سهولة أو صعوبة التعامل مع الموظف الحكومى (تحليل كيفى).

96- مدى توفر خدمات المرور (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

ز- المشاركة الاجتماعية:-

97- مدى مشاركة أفراد المجتمع فى المشروعات العامة التى تهم المجتمع كله (تحليل كيفى).

98- مدى مشاركة أفراد المجتمع فى المشروعات الخاصة التى تهمهم فقط (تحليل كيفى).

99- نوعية المشروعات التى يرغب السكان فى المشاركة فيها (تحليل كيفى).

100- مدى إتاحة المشروعات التى يرغب السكان فى المشاركة فيها (تحليل كيفى).

101- نسبة المشاركين من (المتعلمين، غير المتعلمين) فى المشروعات الاجتماعية (مرتفعة، إلى حد ما، غير مرتفعة).

102- نسبة المشاركين حسب السن، النوع، المكانة فى المجتمع فى المشروعات الاجتماعية (أقل من 10%، 10%، 25%، 50%،..... إلخ).

103- نسبة الجهود الذاتية على الجهود الحكومية فى المجتمع (نوعية المجتمع،حجم السكان) (أقل من 10%، 10%، 50،25%.....إلخ).

104- مدى وجود عوائق للمشاركة فى المجتمع ونوعيتها (تحليل كيفى).

105- القدرة على الانفتاح العقلى على الأفكار الجديدة والعالم الخارجى (تحليل كيفى).

106- الموضوعات التى تسعى الحكومة إلى مشاركة المواطن فيها (تحليل كيفى)

107- المراحل التى يشارك فيها أفراد المجتمع (دراسة، وضع خطة، تنفيذ، متابعة وتقويم) (تحليل كيفى).

ح- التحضر فى المجتمع:-

108- مدى سعى المجتمع إلى الإصلاح العمرانى وإنشاء مدن جديدة (تحليل كيفى).

109- أماكن المدن الجديدة بالنسبة للتجمعات السكنية (بعيدة، متوسطة البعد، قريبة).

110- مدى توفر الخدمات العامة بالمناطق المستحدثة (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

111- كثافة سكان المدن (مزدحمة جدا، إلى حد ما، غير مزدحمة).

112- نسبة المساحات الخضراء إلى المساحات المستغلة بالسكان (أقل من 10%، 25%، 50%.... الخ).

113- نظام سير السيارات (ازدحام، سهولة) (تحليل كيفى).

114- الطرق ومدى ملائمتها للتطور العمرانى (ملائمة، إلى حد ما، وغير ملائمة).

115- مدى توفر أنفاق،كبارى، تلائم ظروف المجتمع (متوفرة، إلى حد ما، غير متوفرة).

116- حصة التمويل العام فى بناء المنازل (مناسبة، إلى حد ما، غير مناسبة).

117- المعدل السنوى لبناء حدائق عامة (مرتفع، متوسط، منخفض).

118- مناطق التجمع السكانى وخصائصها (مناطق مزدحمة بالسكان، متوسطة الازدحام- غير مزدحمة- مناطق راقية،متوسطة، فقيرة).

119- مدى ملائمة الأساليب الحديثة فى البناء وقيم المجتمع وخصائصه (تحليل كيفى).

120-مدى ملائمة التحضر لعادات وتقاليد المجتمع (تحليل كيفى).

ثانيا- المؤشرات الاقتصادية للتنمية :-

أ- الإنتاج:

121- أساليب الإنتاج المتبعة فى المجتمع، نوعيتها (تحليل كيفى).

122- الإنتاج الكلى فى المجتمع (منتجات كبرى) (تحليل كيفى).

123- مدى وجود إنتاج للطاقة (يوجد، إلى حد ما، لا يوجد).

124- جداول الإنتاج بحسب الفروع (زراعة، صناعة، خدمات) (تحليل كيفى).

125- معدل النمو السنوى (أقل من 5%، 5%، 10%، 15%، 20%، 50%..... إلخ).

126- ميزان التجارة الخارجية (تحليل كيفى).

127- ميزان المدفوعات (تحليل كيفى).

128- نسبة الديون الخارجية (اقل من 10%، 10%، 20%، 30%، 40%، 50%.....إلخ).

129- مستوى تحديث الصناعة (عالى، متوسط، منخفض).

130- نسبة الإنتاج المحلى إلى المستورد (أقل من 10%، 20%، 30%، 40%، 50%.....إلخ).

131- نسبة توظيف رأس المال المحلى (أقل من 10%، 10%، 20%، 30%، 40%، 50%.....الخ).

132- مدى تقدم النظم المعرفية وفاعليتها (متقدمة، إلى حد ما، غير متقدمة).

133- النظام الضريبى المعمول به فى المجتمع (فعال، إلى حد ما، غير فعال).

134- الدخل العام فى المجتمع (مرتفع، إلى حد ما، غير مرتفع).

135- متوسط الدخل الفردى إلى الدخل العام (مرتفع، إلى حد ما، منخفض).

136- مدى الانفتاح الاقتصادى على الخارج ونوعيته (استهلاكى، انتاجى) (تحليل كيفى).

ب- الإنتاجية:

137- إنتاجية العامل فى الساعة (يقاس كـذلك الموظـف والطالـب) (مرتفع، متوسط، منخفض).

138- نـسبة الإنتاجيـة إلـى البطالـة (10%، 20%، 30%، 40%، 50%..... إلخ).

139- عدد الأشخاص الذين يطمعهم مزارع واحد (2،4،6،8 فأكثر).

140- مردود الفدان من القمح أى أى غلة أخرى (مناسب، إلى حد مـا، غير مناسب).

141- نسبة الإنتاجية إلى الاستخدام المؤهل (10%،20%،30%،40%، 50%.....إلخ).

142- جدول القيمة المضافة لكل ساعة عمل (تحليل كيفى، جداول التكلفة والعائد).

143- تطور الإنتاجية فى القطاعات (زراعية،صناعية، خدمية) (تحليـل كيفى) (معتمدين على سنة الأساس).

144- نسبة الإنتاجية إلى رأس المال (أقـل مـن 10%، 10%، 20%، 30%، 40%، 50%....إلخ).

145- نسبة الإنتاجية إلى الأجور (اقل من 10%، 10%).

146- نسبة السكان الذين يعملون فى الزراعة (أقل مـن 10%، 10%، 20%، 30%، 40%، 50%.......إلخ).

147- نسبة السكان الذين يعملون فى الصناعة (أقل مـن 10%، 10%، 20%، 30%، 40%، 50%).

148- نسبة السكان الذين يعملون فى أعمال الخدمات (أقل مـن 10%، 10%، 20%، 30%، 40%، 50%..... إلخ).

جـ- الاستخدام:-

149- معدل تزايد السكان (تحدد سنة الأساس ثم يحسب معدل التزايد بالألف/ المليون... إلخ).

150- الهرم السكانى فى المجتمع (رجال، نساء) دون سن العشرين، 20- 65،64 فأكثر) (تحدد نسبة كل فئة بالنسبة للأخرى فى المجتمع، وفى وقت معين).

151- حجم الأسرة (صغيرة، متوسط، كبير) أو فى صورة رقمية:6،5،4،3،2،1 فأكثر).

152- العاملون وغير العاملون حسب القطاعات (صناعة، زراعة، خدمات) (يحدد بنسبة كل فئة للأخرى).

153- البطالة، حجمها ونسبتها فى القطاعات (صناعة،زراعية، خدمات) (يحدد بنسبة كل قطاع للآخر).

154- التركيب المهنى فى المجتمع (تصنيف المهن) (تحليل كيفى).

155- تطور الاستخدام فى القطاع (الصناعى، الزراعى، الخدمات) (يقاس بمقارنة كل قطاع بالنسبة لآخر).

156- مدى وجود معوقات فى العمل (مظاهرات،إضرابات) وارتباط ذلك بنوعية الأجر، شروط التعاقد، مكان العمل (تحليل كيفى).

157- عدد الفنيين الاجمالى، عدد الكوادر، المهندسين، الموظفين- بالنسبة لسكان المجتمع (يحدد بالنسب لكل فئة مقسومة على إجمالى عدد السكان).

158- البيروقراطية فى دوائر الإدارة والرقابة (تحليل كيفى).

159- البيروقراطية فى دوائر التقدير والإقرار (تحليل كيفى).

160 التكنوقراطية فى إدارة الخدمات المنزلية، السكن، العمل، الفراغ (تحليل كيفى).

د- الاستهلاك:

161- الاستهلاك الكلى للأسرة (مرتفع، متوسط، منخفض).

162- نوعية الاستهلاك(طاقة كهربائية، بوتوجاز، منسوجات،أوانى، طعام... إلخ) (تحليل كيفى).

163- جداول استهلاك ذات دلالة (البريد- هاتف) (استهلاك مرتفع، متوسط، منخفض).

164- نفقات مرتبطة بـ (سكن، سيارة، تعليم..... الخ) (10% من الدخل، 20%، 50%... إلخ).

165- مدى سعى أفراد المجتمع إلى الادخار أو عدم الادخار (تحليل كيفى).

166- وفرة المدخرات وتعاظم الاتجاه نحو الاستثمار (تحليل كيفى).

ثالثا- المؤشرات السياسية :-

167- مدى توفر الحرية السياسية فى المجتمع (متوفرة، إلى حد ما، غير متوافرة).

168- أساليب التعبير السياسى (تعبير مريح ضمنى، لا يوجد أى أسلوب للتعبير).

169- طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والتشريعية والتنفيذية (تعاون، صراع، تنافس).

170- المشاركة السياسية، أنواعها،معدلاتها (تحليل كيفى).

171- نوعية المشاركين حسب التخصص، السن، النوع (تحليل كيفى).

172- مدى وجود أحزاب، نقابات، جمعيات، نوادى سياسية (توجد، لاتوجد).

173- نسبة الإعلام السياسى إلى الإعلام الاجتماعى والاقتصادى (تحليل كيفى) أو نسبة 10%، 20%، 30%، 40%، 50%.....إلخ).

174- الأسس التى يتم على أساسها التمثيل السياسى (أسس شخصية، موضوعية).

175- مدى إسهام السياسيين فى تنمية المجتمع (إسهام واضح وملموس، مظهرى لا يوجد).

176- الوسائل التى يستخدمها السياسيين فى الاتصال بالمجتمع (اجتماعات، مقابلات، ندوات).

177- اتجاهات أفراد المجمع نحو الأحزاب، النقابات، النوادى السياسية (إيجابية، سلبية).

178- نسبة المبالغ التى تنفق على النواحى السياسية من الدخل العام (للفرد، للمجتمع) (10%، 20%، 30%، 40%، 50%..... الدخل).

179- نسبة الأعضاء الممثلين ذوى التأثير والفاعلية بالنسبة لغيرهم غير الفاعلين فى النواحى السياسية (10%، 20%، 30%، 40%، 50%...... إلخ).

180- مدى الحرية الممنوحة لكل حزب فى المجتمع لممارسة نشاطه السياسى (حرية تامة، إلى حد ما، لا توجد).

181- مدى الشعور بالانتماء الوطنى للمجتمع بين أفراد المجتمع (انتماء قوى، متوسط، لا يوجد).

182- طبيعة العلاقة بين القوة السياسية والقوى الأخرى فى المجتمع (مقاومة، صراع تنافس).

183- مدى احترام السياسة للفكر الشعبى (التقدير، الإهمال).

184- مدى احترام الشعبيين للفكر السياسى (التقدير، التشكك، الإهمال).

185- طبيعة العلاقة بين القيادات السياسية والقيادات التقليدية فى المجتمع (تعاون، صراع، تنافس).

186- نوعية المشاركة السياسية فى الريف والحضر (الاختلاف، الدرجة، القوة).

187- مكانة السياسة بالنسبة للمكانات الأخرى فى المجتمع (عالية، متوسطة، منخفضة).

188- قنوات الاتصال السياسى (مباشر،غير مباشر).

189- مدى إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة فى القرارات السياسية (نوعية القرار، تأثيره) (تحليل كيفى).

مراجع الفصل الثالث

(1) د. عبد الباسط حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 298.

(2) Ellis and Buchanam, Approaches to Economic Development, (N.Y. 20 th Centurt Fund. 1965) p.3.

(3) د. عبد الباسط حسن،مرجع سبق ذكره، ص ص 54-56.

(4) U.N.Report on International Definiation and measurment of levels of living (N.Y.U.N.1954).

(5) U. N .International Development Stratgy (N.Y.U.N. 1971) P.8.

(6) Dudley Seers, Measuring Development, Social Indicators for Social Development, (London, Great Britain Co., 1979).

(7) Dudley Seers , IBID, P. 122.

(8) Adelman and C.T.Morris. Society, Politics and Economic Development (Balimore, The Johns Hopkins Press, 1967) p.38.

(9) Backhard R. Organization Development: Strategies and Mode. S(Reading Mass, Addison Mosly, 1969)p.22.

(10) Adelman and Morris, op. cit. p. 39.

(11) Dudly Seers, op. cit, p. 1o3.

(12) William Evan, Dymen sions of Participation in Voluntray Association in Social Forces (North Carolina, University of North Carolina, Vol. 36, 1957) p.18.

(13) Blues, R.Social Indcators (N.y, John willy co.. 1980, p.11)

(14) U.N., Report , 41 opt, cit., p.149.

(15) Ramas Pandy, Johen E. Jones, Social Development, Conceptual , Methodological, Policy issues (N.Y., ST . Martin's Press, inc, 1981) pp. 159-160.

(16) Deutsch, K.W.American political Science Review Vol. 55, sept 1961)p.3.

(17) د. عبد الباسط حسن، مرجع سبق ذكره، ص95.

(18) U.N. Community Development and National Development N, p.10.

(19) د. أحمد كمال أحمد، مناهج الخدمة الاجتماعية فى المجتمع الإسلامى، جـ2 (القاهرة، كتبة الخانجى، 1977) ص 251.
(20) د. نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، (الإسكندرية، لهيئة المصرية لعامة للكتاب، 1978) ص 101.
(21) المرجع السابق ذكره، ص ص 124-125
(22) د. عبد الحليم رضا عبد العال، الخدمة الاجتماعية المعاصر، (القاهرة، دار النهضة العربية ، 1986) ص 250.
(23) Sametz A. W. Production of Goods and Services, The measurment of Economic Growth, In Sheldn E,. and Moor W.B. (ed) Indicators of Social Change Concept and Measument (N.Y. Russelsage Foundation, 1968) p.25.
(24) Resenstein , Rodan, P. Criteria for Evaluation of National Development Efforn, Journal of Development Plamming Nol (N.Y.U.N 1969) P.17.
(25) Sinha D., Indiaa Villagre in Iransition .(New Delhi Assoliation Publishing House, 1969) p.21
(26) د. عبد المنعم عبد الحى، المتغيرات الاجتماعية والثقافية ودورها فى القيمة الاقتصادية (القاهرة، دار نشر الثقافة، 1983) ص11
(27) Wilbert E. Moor, World Modernization (M.Y.,Elsevier, North Holand inc, 1969) p.61.
(28) د. عمر ولى الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادى،(بيروت،جامعة بيروت العربية، 1973)، ص 209.
(29) د. حسين عمر، الدخل والتنمية الاقتصادية،(القاهرة، مطبعة الديوان، 1956) ص ص 8-9.
(30) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مؤتمر التأصيل الإسلامى، السعودية 1987م.
(31) د. عبد المنعم عبد الحى، مرجع سبق ذكره، ص 14
(32) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية 34.
(33) القرآن الكريم، سورة هود، آية 116.
(34) القرآن الكريم، سورة آل عمران، آية 159.

(35) د. عبد الهادى الجوهرى، التضامن الإسلامى فى مجال التنمية الاجتماعية، دراسات فى التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامى، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1982)
(36) القرآن الكريم، سورة الرعد، آية 12
(37) القرآن الكريم، سورة الأنفال، آية 53.
(38) القرآن الكريم، سورة الملك، آية 15.
(39) القرآن الكريم، سورة الجمعة، آية 10.
(40) القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 267.
(41) ذكره الإمام الشيبانى فى الاكتساب فى الرزق المستطاب، (القاهرة، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، 1938) ص 14.
(42) رواه أحمد، انظر السيوطى، الجامع الصغير،(القاهرة، المطبعة الميمنية، بدون تاريخ، ج2).
(43) د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، الإسلام والتنمية، تنظيم المجتمع، أسس نظرية وتطبيقات عملية، مرجع سبق ذكره ص 325.
(44) نورمان بوكان، هوارد أليس (ترجمة) محمود فتحى، وإبراهيم لطفى عمر، وسائل التنمية الاقتصادية، (القاهرة، مكتبة النهضة، 1958) ص ص 146-149.
(45) د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، تنظيم المجتمع، أسس نظرية وتطبيقات عملية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 320-327.
(46) Almond, C. A.A Development Approach to Political Sctems, (World Poltics, Vol., 17 . Jan., 1965) P.117.
(47) Qrganski, A.F.K ., Social Indicators and Social Accounts, N.Y, Prentic.
(48) Socia- Economic Planning Science, N.Y.
(49) Adelman and Morris , Op. cit , pp.40-42.
(50) د. عمر محى الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادى، (بيروت، جامعة بيروت 1973) ص 18.
(51) Cary Hoskin, Power Structure in a Venezuelan Town, (Netherland, E. J. Brill Leiden ,1969) p 28

(52) UNRISED Contents and Measurment of Socio-Economic Development, Report No. 19, (Geneva, U.N. Research Institution for Social Development, 1970) p. 18.
(53) Adelman and Morris, op. cit, p. 43.
(54) UNRISED, OP. CIT, P.18.
(55) Adelman and Morris , op. cit, p.55
(56) Adelman and Morris, IBID, P.56.
(57) Constance Kaso., Human Development, Crucial Factor for Community Development In Strategy for Development (ed) byDorral and Others (London, The Macmillan Press, LTD., 1970) PP.57-61.
(58) James Duesembery . Income Solving and the Theory for Consumer Blhabiour (Mars, 1949) p.86
(59) د. عبد المنعم عبد الحى، مرجع سبق ذكره، ص 12.
(60) نورمان بوكانان، هوارس اليس (ترجمة) د. محمود فهمى عمر، إبراهيم لطفى،وسائل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-148.
(61) د. نبيل السمالوطى، مرجع سبق ذكره، ص 264.
(62) د. على لطفى، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، (محاضرات، بدون تاريخ، القاهرة، ص 68)
(63) Constance Kaso., op.cit, p. 59
(64) John Waizy, Education in the Modern World (London World University LIBRARY. 1967) Chapter 3.p.52.
(65) د. على لطفى، مرجع سبق ذكره، ص 101.
(66) James S. Duesmbery. Op. cit, pp. 91.29.
(67) د. عبد الهادى الجوهرى وآخرون، مجتمع الإنجاز، الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية، (القاهرة، مكتبة الشرق، 1980) ص 29.
(68) Dudley Seers, op. cit. p. 118.
(69) د. عبد المنعم عبد الحى، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع

مشكلات تنمية المجتمع المحلى

- نوعية المشكلات.
- العوامل التى تساعد على نجاح تنمية المجتمع المحلى.
- المبادئ الأساسية لتنمية المجتمع المحلى .

لعل من أكثر مشكلات تنمية المجتمع المحلى إلحاحا اليوم- أنـــه كلما صار المجتمع أكثر تحفزا وأكثر قدرة على الدخول فى مجال التصنيع كلما أصبحت المجتمعات المحلية أقل قدرة على التعامل مع المشكلات التى تظهر مثل الفقر والبطالة.... إلخ..... وكلها مشاكل يجب أن تعالج علـــى نطاق واسع يتعدى حدود ذلك يـــرى وارن**Warren** أن شـــئون أفـــراد المجتمع المحلى أصبحت تتأثر بالأحداث التى تجرى والقرارات التى تتخذ على المستوى الإقليمى والقومى والدولى.... ويوجه الأنظار على التنميـــة الاجتماعية باعتبارها أكثر العوامل ملائمة لأحداث التغيير الاجتماعى(1) .

ومن تحليل الدراسات التى تهتم بالمجتمع المحلى لوحظ وجـــود عدة مشكلات تواجه تنمية المجتمع المحلى يمكن إبرازها فيما يلى :

أولا : غياب المفهوم القومى للأهداف :

وتبين ذلك من خلال الممارسات المحدودة من قبل التنمية والتـــى كانت جهودهم مجرد إنجاز أهداف بعض المهام التى تتصل بعلاج بعض المشكلات اليومية الملحة والتى لا ينتج عنه إشباع للأحداث القومية.

ثانيا- إهمال مفهوم العملية فى تنمية المجتمع المحلى :

ويقصد بلعملية الجهود المنظمة من أجل إحداث التغير .. إلا أنـــه لوحظ وجود حالة من قصر النظرة بمعنى أنه ما أن يتم إنجاز مهمة معينة فإن ذلك يفسر على أن المشروع قد اكتمل فى حين أنه فى الحقيقة يكـــون من المشروعات المستمرة أو الدائمة، وأنه مع عدم التركيز علـــى رفـــع كفاءة المجتمع وعدم تحقيق الحكم الذاتى فإن كل ما تم إحداثه من التغيرات سوف تتلاشى بمجرد مغادرة أخصائيى التغيير المجتمع المحلى لعدم تفهم المجتمع لطبيعة هذا التغيير .

ثالثا- ضعف المشاركة الشعبية:

حيث صارت اللامبالاة والعزلة الرضا بالأمر الواقع من السمات الشائعة للمجتمعات التى تعيش مرحلة ما بعد التصنيع والتى أصبحت قدرتها الذاتية غير قادرة على اتخاذ القرار ولا يدركها لفرد العادى فى هذه المجتمات ويرى ألنسكى Alinsky أن المشاركة يمكن أن تتحقق بين الجماعات التى تشعر بالمرارة والاستياء وتسعى بجهد منظم إلى تعديل هذه الأوضاع [2] .

وقد أشار Grosser إلى أن الدراسات أكدت تشاؤم الفقراء فيما يتعلق باحتمالات تغيير بيئاتهم، نتيجة لقرون من الإحباط والإهمال وعدم تقدير المسئولية لاحتياجاتهم الأساسية التقدير المناسب [3] .

وقد وصف Hunter هذه الاتجاهات بأنها تؤدى إلى الهزيمة الذاتية Self Deleftuiy Attitudes وهذه الانهزامية تعرقل مشاركة ذوى الدخول المنخفضة كما يفقد هؤلاء اهتمامهم بالعمل من أجل تغير الظروف التى يعيشون فيها[4] .

ولقد أثبتت الدراسات التى أجريت فى دول متقدمة صناعيا أن غالبية المتطوعين (ثلاثة أرباعهم تقريبا) يأتون من الطبقات العليا والمهنية أما الطبقة الدنيا فإقبالها على التطوع فى مجالات الرعاية الاجتماعية اقل، وذلك فى دراسات أجريت بواسطة معهد دراسات المجتمع بالمملكة المتحدة فى مدن ليفربول، بورتوت، ونونتجهان[5] .

وفى إطار ذلك يفترض إن ذوى الدخل المنخفض (الفقراء).... يتعرضون لتحميل زائد Overloading يفوق طاقاتهم وبالتالى يعجزون عن ملاحقة التطورات بالمجتمع ولا تحققون من خلال احتياجاتهم، مما يجعلهم يشعرون بالغربة داخل المجتمع الذى يعيشون فى إطاره .

رابعا- البيروقراطية:

تعد البيروقراطية أحد المشكلات التى يواجهها المجتمع المحلى والتى تتطلب دراسة من جانب إخصائيى تنظيم المجتمع لمواجهة أسبابها والحد من آثارها الضارة على المجتمع المحلى وذلك يتطلب كثير من الوقت والجهد لدراسة هذه المشكلة حتى يمكن لعمليات التنمية أن تسير بالسرعة المناسبة وتحقق الأهداف المطلوبة منها .. وهذا، يتطلب عملية مواجهة للبيروقراطية فى المجتمعات المحلية مثل :

أ - الدراسة التربوية للمشكلات .

ب- تحديد الأساليب المناسبة لإنجازها.

ج- تفهم العوامل المؤثرة على صنع واتخاذ القرار.

د - إيجاد بدائل ملائمة لعملية صنع واتخاذ القرارات .

هـ- التحرك فى الموعد المناسب لإنجاز الأهداف .

إلا أن عملية تنمية المجتمع تتطلب الرجوع إلى الواقع .. وأن تكون المشلات نابعة من أفراد المجتمع والحلول معتمدة على أفراد المجتمع حتى لا تكون مثالية أو بعيدة عن الواقعية .. وكلما كانت البرامج والمشروعات متوافقة مع احتياجات المجتمع كلما كان ذلك من أحد العوامل الأساسية لنجاحها.

خامسا- المثالية فى تحقيق الأهداف.

أن المتحمسين من القادة الشعبين قد أحالوا ميدان العمل فى تنمية المجتمع إلى ساحة يمارسون من خلالها تخيلاتهم المثالية غير مرتبطين بالواقع.

سادسا : عدم التشخيص السليم لمشكلات المجتمع

يعتبر سوء تشخيص مشكلات المجتمع من أهم المعوقات لجهود التنمية "تنمية المجتمع المحلى" حيث يؤدى هذا التشخيص غير الصحيح أو غير الدقيق إلى نتائج تؤثر سلبا على أفراد المجتمع وعلى الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية .

وتحتاج المجتمعات إلى أشياء كثيرة لابد من الإلمام بها لا يمكن اختزالها إلى معلومات أو مهارات أو معارف فقط. حيث لا يمكن لأى مجتمع أن يزدهر دون توفر الموارد الطبيعة (مياه – طاقة – إلخ) بغض النظر من استخدام مدخل التحريك أو استثارة المواطنين.

فى إطار ذلك لابد أن تكون الدراسة العلمية للمجتمع وتشخيص مشكلاته متضمنة كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها قبل أن توضع أى استراتيجيات للتدخل العمل مع المجتمع .. لأن أى تدخل سوف يكون مصيره الفشل لأنه مبنى أو قائم على تشخيص غير سليم لمشكلاته .

ولقد أوضح مكماهون McMahon أهمية تزيد الممارسين فى مهنة الخدمة الاجتماعية، بأداة مفيدة لتشخيص مشكلات المجتمع (أى فى المواقف العملية التى تمارس فى إطارها المهنة) (6) .

وقد لوحظ أن تعبير "تقدير الاحتياجات" وتعبير "تحليل المجتمع" وتعبير "تشخيص المجتمع" كل منهما يستخدم بنفس المعنى فى تنمية المجتمع المحلى ومن المهم أن أوضح أن معنى "تقدير الاحتياجات قد يشير إلى المفاهيم والرغبات الشخصية "الفردية" ومفهوم تحليل المجتمع أو تشخيص المجتمع بنفس المعنى ويشيران إلى الوصف التشخيصى لأوضاع

المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحديد البنية الأساسية والقدرات الفردية والجماعية.

لذلك تقصد بتشخيص مشكلات المجتمع المحلى.

أسلوب وعملية للتحقق من مشكلات المجتمع ونطاقهـا وشـدتها بغرض تحديد استراتيجيات التدخل التى يمكن تطبيقها.

وأكد ذلك كل من فارمر وشـيتش ووشـلر Farmer, Sheats, Deshler حيث قالا أن أسلوب التشخيص المستخدم فى تحريـر الفئـات المستهدفة وليكن مشكلة تنظيم الأسرة لا يمكن تطبيق هذا الأسـلوب فـى تنفيذ ذلك البرنامج ذاته أو تنفيذه فى مرحلة تاريخيـة أخـرى أو مكـان آخر[7].

ونموذج التشخيص الشامل فى تنمية المجتمع يتضمن خمس مراحل هى:

1- ما قبل التشخيص (خطوة تمهيدية) .
2- بدء التشخيص (جمع البيانات بصورة رسمية).
3- تصميم برنامج التدخل (نماذج التدخل التجريبية).
4- اختيار استراتيجيات المختلفة للتنمية والتحقق من النجاح أو الفشل.
5- تقييم التشخيص (تجميع المعلومات عن التشخيص من أجـل تـصميم البرامج الجديدة).

نموذج كيف تشخص المجتمع

المرحلة	الهدف	الأساليب "الأدوات"	النتائج
أولا : ما قبل التشخيص	1- تكوين انطباعات أولية عن المجتمع . -تحديد حجم المنطقة . - شكل المنطقة. - عمل خريطة اجتماعية.	- مقابلات غير رسمية . - المشاهدة	- التعرف على حدود المجتمع. - التعرف على مؤسسات المجتمع. - التعرف على عادات وتقاليد المجتمع.
ثانيا : مرحلة بدء التشخيص	- جمع البيانات رسميا	الاعتماد على دراسات التعدادات . - تقارير التنمية البشرية . - إحصاءات أو بيانات تغيير تشخيص احتياجات المجتمع.	- التعرف على مشكلات المجتمع الأساسية. - التعرف على الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. - التعرف على قيادات المجتمع.
المرحلة الثالثة : يصمم جدول للتدخل	إعداد خطط وبرامج التدخل	نماذج تجريبية .. - التدريب التشاركى. - زيارات ميدانية - الوصف الذهنى.	- إحداث تغيير . - الوصول إلى مشكلات المجتمع.
المرحلة الرابعة : التدخل الفعلى	ممارسة استراتيجية التدخل (التفاوض -	استخدام نموذج المحكاة والاستفادة	الوصول إلى حجم المشكلات نطاق

المرحلة	الهدف	الأساليب "الأدوات"	النتائج
	الإقناع – الضغط)	من تجارب الغير.	المشكلات .
المرحلة الخامسة: تقييم التشخيص	جمع البيانات بصورة متكاملة	– استخدام الخبراء . – المعايشة مع المجتمع.	– مدى النجاح فى تحديد المشكلات والتأثير على البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

سابعا : التركيز على الجوانب النفسية فى التنمية

يرى (كاندوكا) أن إحدى المشكلات المحيرة فى تنمية المجتمع المحلى كاستراتيجية لإحداث التغيير الاجتماعى تكمن فى إنها تعتبر مدخلا سيكولوجيا وليس مدخلا اقتصاديا/ اجتماعيا لمواجهة المشكلات الاجتماعية(6) . فبرامج تنمية المجتمع المحلى تستهدف إحداث تغييرات فى سيكولوجية الناس دون تغيير حقيقي فى العلاقات الاجتماعية/ الاقتصادية، كما أن القائمين بتنمية المجتمع المحلى ليسوا فى الحقيقة أكثر من أخصائيين فى خدمة الفرد يقومون بالممارسة على مستوى المجتمع المحلى... وهم يستخدمون تنمية المجتمع المحلى كمنهج للتعجيل بنمو الشخصية لأعضاء المجتمع المحلى، ويرى وليام بيدل وزوجته أن المحور الأساسى لتنمية المجتمع المحلى بأسره إنها هو نمو الشخصية من خلال تحمل بعض المسئوليات المحلية للصالح العام.

ويستخلص كاندوجا من ذلك كله أن هذا الاستغراق فى العوامل المتصلة بالشخصية هو أحد المعوقات الأساسية التى تحول بين تنمية المجتمع المحلى وبين الهدف الأساسى بأن تكون تنمية المجتمع المحلى أداة فعالة لتحقيق التغيير المؤسسى الواسع النطاق التى تعتمد على كافة المقومات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) وليس فقط السيكولوجية (7) .

تعقيب:

بدون إغفال الاعتراضات الهامة التى أثارها كاندوكا وغيره من المهتمين بالتنمية وبصفة خاصة تنمية المجتمع المحلى... فإننا نتفق معه على إصراره على أن التأكيد على الأسلوب القائم على مفهوم العملية Process سوف يضعف قوة عمليات تنمية المجتمع المحلى ونرى أن الأسلوب القائم على مركب العملية والبرنامج هو الأقدر على التغلب على هذه المعوقات.

ويؤكد كاندوكا أن تنمية المجتمع يمكن أن تكون استراتيجية فعالة لتحقيق أنواع معينة من الأهداف فى نطاق معين فقط فهى تستطيع أن تكون فى غاية الأهمية كاستراتيجية لتقديم الخدمات الاجتماعية على نحو يستجيب لحاجات الأهالى، كما أنها أداة هامة لمواجهة المشكلات ذات الطبيعة المحلية، ويضيف أنها قد قدمت خدمة كبرى للبشرية بتأكيدها على دور العوامل الإنسانية فى التنمية القومية، ويبدو أثر إصرار تنمية المجتمع المحلى على أهمية العوامل الإنسانية فى التنمية وعلى ضرورة التوازن بين التقدم الاقتصادى والاجتماعى حتى عند بعض علماء الاقتصاد أنفسهم الذين انتهوا إلى أن (التنمية الاقتصادية تعتبر أمرا أخطر من أن يترك فى أيدي رجال الاقتصاد. كما أن تنمية المجتمع المحلى بمفهومها التكاملى للتنمية فى حققت تقدما كبيرا بالقياس إلى المداخل الأخرى للتخطيط القومى ذات الطبيعة الجزئية القطاعية.

هذا ويقترح Donald .F وبعض النقاط يكون من خلالها مواجهة سلبيات تنمية المجتمع المحلى وهى:-

أولا- البدء بين الاحتياجات الفعلية والمحسوسة لسكان المجتمع والتى يعطونها أولوية قصوى فى حياتهم.

ثانيا- توفير المعلومات للمشاركين، إثناء إسهامهم فى مساحة من المجتمع على تحقيق أهدافه والعمل على تغيير الاتجاهات السلبية التى تعرقل المشاركة والبدء فى تموين اتجاهات إيجابية تدفع أفراد المجتمع على المشاركة الإيجابية فى كافة العمليات المهنية [9].

ثالثا:- يجب أن ترتبط تنمية المجتمع المحلى بالتنمية الاقتصادية، قد يبدو أن التنمية الاقتصادية ليست كل شيء، ولكن ما لم تساهم تنمية المجتمع المحلى وبشكل واضح فى إحداث التنمية الاقتصادية فإنه سيكون من الصعب إعطاء وزن كبير لتنمية المجتمع المحلى فى خطط التنمية القومية فى المستقبل.

رابعا: يجب أن تشجع تنمية المجتمع المحلى أنواعا معينة من البرامج والمنظمات على المستوى المحلى، فهى تستطيع أن تقدم إسهاما كبيرا فى المساعدة فى بناء المؤسسات المحلية التى يمكن أن تقوم بدور هام فى تنمية الناس فى المجتمع المحلى.

خامسا: ينبغى أن تزداد الرابطة بين تنمية المجتمع المحلى وبين التنمية الإقليمية فليس فى الإمكان مثلا توفير مدرسة ثانوية أو مستشفى لكل قرية بدون تحسين المواصلات ويكون من الأفضل إيجاد خدمات تكفى مدينة صغيرة وما حولها.

سادسا:- أنه من الضرورى أن تحافظ تنمية المجتمع المحلى على قيمها الأساسية، وأن تعمل على إشاعة تلك القيم وإدخالها فى صلب البرامج الأخرى بالإضافة إلى برامجها خصوصا التأكيد على مساعدة الناس لكى يزداد وعيهم بأنفسهم وليشاركوا فى شئون مجتمعهم المحلى، وكذلك قيم الجهود الذاتية والتعاون والعمل من خلال الاجتماع والاتفاق ما أمكن،و إيجاد التكامل فى العمل بين التخصصات المختلفة فى خدمة المجتمع المحلى.

وفى ضوء ما سبق فأننا نكرر أن مفهوم تنمية المجتمع المحلى القائمة على الجمع بين فكرتى العملية والبرنامج يحمل إمكانية أن تصبح قوة جبارة لأحداث التغيير السيكولوجي والاجتماعى والاقتصادى، وأنه إذا ما أريد لعمليات تنمية المجتمع من أن تنمو وتتطور لتحقيق هذه التطلعات فإنه يجب بذل الجهود من أجل صياغة نظرية خاصة بتنمية المجتمع.

كما أن قيام الممارسين الميدانيين بمسئولياتهم فى علاج مشكلات مجتمعهم وتنمية لا تؤدى فقط إلى رفع المستوى العام للمجتمع بل تؤدى أيضا إلى تنمية القدرة الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية على مواجهة الصعاب وحل المشكلات.

وتوضح النتائج الآتية التى توصل إليها المؤلف فى إحدى الدراسات التى أجراها تحت عنوان مفاهيم ومعوقات التنمية من وجهة نظر الممارسين ما سبق الإشارة إليه من مفاهيم نظرية.

وقد تفيد نتائج هذه الدراسة فى وضع خطة لمواجهة مشكلات التنمية تأخذ فى اعتبارها ما يلى:-

أ) مواجهة مشكلات التنمية بصفة عامة.

ب) مواجهة المشكلات التى تواجه القطاع الاقتصادى والاجتماعى باعتبارهما جوهر عملية التنمية.

ج) تنمية المهارات الإيجابية لدى الطلاب سواء ما يتعلق منها بكيفية تحليل عناصر التنمية، كتابة الخبر الصحفى، مسرحة المناهج ، استخدام الإذاعة المدرسية كوسيلة لتوضيح القضايا العامة بالمجتمع... القضايا الخاصة بالمدرسة... اكتساب طلاب الخدمة الاجتماعية مهارة العمل المجتمعي... واكتساب الحس المهنى لمواجهة قضايا المجتمع ومشكلاته.

ملخص للدراسة وما أسفرت عنه من نتائج آراء الممارسين العاملين بالهيئات والمعاهد العلمية التى تعمل فى إطار تنمية المجتمعات المحلية

استخدم الباحث فى استخراج نتائج هذه الدراسة أسلوب البحث السريع بالمشاركة الذى يعتمد على التحليل الكيفى والكمى لآراء الممارسين الميدانيين فى كل جمعية- الجمعيات والهيئات الخاصة- والتى تمارس عملها فى مجال التنمية بحيث يتم استعراض كل سؤال من الأسئلة من خلال وجهة نظر كافة هذه الهيئات وعددها (11) على أن يعقب هذا العرض للنتائج تحليل لأهم نتائج الدراسة بصفة عامة.

السؤال الأول: ما هو مفهوم تنمية المجتمع من واقع الخبرة الشخصية لكل ممارس لتنمية المجتمع؟

(1) أشارت معظم الآراء الخاصة بالممارسين فى مركز الخدمات الاجتماعية المتكاملة بطنطا إلى أن مفهوم تنمية المجتمع يعنى:-

- محاولة إيجابية لمواجهة الاحتياجات الأساسية لأفراد وجماعات المجتمع.
- استثمار أفضل للموارد والإمكانيات المتاحة بالمجتمع.
- نقل أفراد المجتمع ليكونوا فى وضع أفضل صحيا واجتماعيا واقتصاديا.
- تهيئة أفراد المجتمع للإحساس بمشاكلهم ثم إعدادها لحل هذه المشكلات.
- مساعدة الناس على حسن استخدام مواردهم للوصول إلى حل مشاكلهم.
- استغلال إمكانيات الهيئة غير المستغلة ثم إحداث تفاعل بين هيئات ومنظمات المجتمع.

(2) معهد الشئون الثقافية ببياض العرب (بنى سويف)

وقد مثله اثنان من الممارسين حيث أشاروا إلى أن تنمية المجتمع تعنى:

- ✍ تحسن الوضع الاقتصادى والاجتماعى للفرد والمجتمع.
- ✍ إحداث تغير مخطط فى مجتمع ما نحو الأفضل.

(3) الهيئة القبطية الإنجيلية(بالمنيا)

تعنى بتنمية المجتمع أنها:

- ✍ الحوار المباشر بين أفراد وفئات المجتمع لتعميق مبدأ المشاركة فى التنمية.
- ✍ أنها عبارة عن مساعدة الأفراد على أن يستخدموا كل الإمكانيات المتاحة للوصول إلى الأفضل بالنسبة لهم وعن طريق أنفسهم.
- ✍ مساعدة الناس على حسن استخدام مواردهم للوصول إلى حل مشاكلهم.

(4) هيئة توعية البيئة الدولية بالقاهرة E.Q.I

وترى أن تنمية المجتمع تعنى:-

- ✍ نقل أفراد المجتمع إلى وضع أفضل ليكونوا فى اكتفاء اقتصادى واجتماعى وصحى.
- ✍ تنمية المجتمع يجب أن تكون من خلال سياسة شاملة ومستركة بين الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة النابعة من المجتمع.
- ✍ تنمية الأفكار المصاحبة للتنمية لإعطاء التنمية صفة الاستمرار بالإضافة إلى زيادة المشاركة الشعبية.

(5) الجمعية الخيرية الإسلامية(أسيوط)

- ✍ أن تنمية المجتمع مشاركة شعبية من الدرجة الأولى وإيمان ورغبة.
- ✍ إحداث تغيير فى المجتمع بمنظماته وبيئاته وأفراده.

(6) هيئة كير (Care) تعنى بتنمية المجتمع:

✍ الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانيات بالمجتمع.

✍ زيادة فاعلية وكفاءة أفراد المجتمع لإدارة أنشطة التنمية.

(7) جمعية الصعيد المسيحية للمدارس وتنمية المجتمع:

وقد أشارت آراء الممارسين بها إلى أن تنمية المجتمع تعنى:-

✍ تنمية الأفكار وأحداث تغيير فى البناء التعليمى للمجتمع.

✍ أن التنمية مرتبطة بارتفاع المستوى التعليمى.

(8) هيئة إنقاذ الطفولة (بالمنيا):

ولقد لوحظ أن الممارسين بهيئة إنقاذ الطفولة يركزون على المستوى الصحى للمجتمع حيث يعنون بتنمية المجتمع:-

✍ الارتفاع بالمستوى الصحى لأفراد المجتمع.

✍ اكتشاف القيادات الطبيعية بالمجتمع وتأهيلها لإحداث تغيير في المجتمع.

✍ مساعدة الناس على حسن استخدام مواردهم وحل مشكلاتهم.

✍ تفجير الطاقات الكامنة فى الأفراد وتوجيهها ويتطلب ذلك أن يكون لدى أفراد المجتمع حرية التفكير والتخطيط والتقييم وإن يكون لدى الفرد إلمامه بالهدف الذى يريد أن يصل إليه.

(9) وزارة الشئون الاجتماعية (ممارس فى ميدان تنمية المجتمع ويعمل بالوزارة):-

تنمية المجتمع تعنى:-

✍ نقل أفراد المجتمع إلى وضع أفضل ليكونوا في وضع اقتصادى واجتماعى وثقافى أفضل.

✍ تنمية المجتمع يجب أن تكون من خلال سياسة شاملة ومشتركة بين الجهات الحكومية والمؤسسة الخاصة بالمجتمع.

(10) هيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكيةC.R.S ترى أن تنمية المجتمع تعنى:-

- بناء الإنسان فى جميع المجالات من أجل أن يعتمد على نفسه لتحسين مستواه علميا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتعمل الهيئة على انتشار الوعى بالانتماء للبيئة والعمل الجماعى والمشاركة بين الأفراد والهيئات الحكومية والأهلية عن طريق مشاريع القروض الدورة (الزراعية/ صناعات صغيرة/ تدريب الرائدات الريفيات/ الوعى الصحى/ إلخ).

(11) كلية الخدمة الاجتماعية (جامعة حلوان):-

- يعنى مفهوم تنمية المجتمع المحلى من وجهة نظر الممارسين الميدانين بكلية الخدمة الاجتماعية... والذين يجمعون بين الخبرة العلمية والواقع الميدانى- يرون أن تنمية المجتمع المحلى تعنى الانتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل من خلال تدخل مقصود يقوم به شخص معنى معد إعداد علمي مناسب... بالتعاون مع القيادة الطبيعية (الشعبية) بالمجتمع ومحاولة استثارة السكان (الناس) للشعور بمشكلاتهم فى حالة عدم إدراك هذه المشكلات. أو محاولة تنظيم الناس لمعرفة مصادر الخدمات والتأثير على المسئولين عنها بما يفيد أكثر عدد ممكن من المواطنين... بالإضافة إلى حث عمليات المشاركة فى الدراسة والتخطيط والتنفيذ وعمليات المتابعة والتقويم وذلك باعتبار أن المشاركة لب عملية التنمية.

ومن الآراء السابقة نرى أنهم يجمعون على أن مفهوم المجتمع المحلى من وجهة نظرهم يتفق مع الإطار النظرى السابق عرضه فى الفصل الأول إلا أنهم يميلون فى تعريفهم إلى النواحى الإجرائية. والعناصر التى يمكن من خلال الاعتماد عليها أن نصل إلى مفهوم واقعى وملمـــوس لمفهـــوم التنمية... حيث اشتمل المفهوم من وجه نظرهم على:-

(أ) عناصر خاصة بأفراد المجتمع مثل

- **تهيئة أفراد المجتمع للإحساس بمشكلاتهم.**
- **مشاركة أفراد المجتمع فى التخطيط لمواجهة المشكلات.**
- مشاركة أفراد المجتمع فى تنفيذ المشروعات التى تواجه المشكلات.
- تلبية الانتماء لدى أفراد المجتمع.
- نقل أفراد المجتمع ليكونوا فى وضـــع أفـــضل صـــحيا واجتماعيـــا واقتصاديا وسياساً.
- الحوار المباشر بين أفراد المجتمع.

(ب) عناصر خاصة بالموارد المادية التى يحتويها المجتمع:

- الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة.
- حسن استغلال المؤسسات الموجودة.
- التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية.
- الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانات الموجودة والتى يمكن إيجادها.
- إحداث تعديل فى الهياكل السياسية للمجتمع، هيكل التعلـــيم، الـــصحة، الشئون الاجتماعية، الاقتصاد... إلخ.

(جـ) عناصر خاصة بالوسائل المستخدمة فى التنمية.

- إعداد الممارسين الأكفاء
- تنمية وسائل الاتصال الفعالة.
- وضوح الأهداف.
- الاعتماد على الأسس العلمية(الدراسة/ التخطيط/ التنفيذ/ التقويم).

ومما لاشك فيه أن إدراك الأخصائى الاجتماعى... ورجال الإعلام التربوى مهنته وسوف يسهم فى كيانه بدوره على الوجه المطلوب والذى يحقق أهداف التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية... أو بجوانبها المادية والمعنوية..

السؤال الثانى: ما هى المعوقات التى تواجه تنمية المجتمع المحلى..؟

(1) أجمعت آراء الممارسين بمركز الخدمة الاجتماعية المتكاملة (طنطا) على أن هذه المعلومات تتلخص فى :

(أ) معوق مادى.. مثل عدم تأثير رأس المال بالقدر الكافى للمشروعات المراد تخطيطها.

(ب) نقص الوعى الثقافى لدى أفراد المجتمع بأهمية التنمية والمشروعات التى يتم الوصول إليها.

(جـ) سيادة روح الفردية... والتفكير فى الذات.

(د) عدم وجود تنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة فى مجال التنمية.

(هـ) ضياع الهدف أو الفكرة العامة الرئيسية للتنفيذ أثناء مراحل التنفيذ .

(و) عدم التنسيق بين المؤسسات الحكومية(الوزارات) المشاركة فى المشروعات.

(ز) الميل إلى المظهرية أكثر من تحقيق طموحات المجتمع.

(ح) سيادة الروتين الحكومى الذى يعد كثير من المشروعات التـــى تحتاج إلى سرعة التنفيذ.

(خ) مركزية إصدارِ القرارات... وعدم إطلاق الحريـــة للمبتكـــرين والمجددين لإظهار مواهبهم.

(2) بينما ركزت آراء الممارسين بمعهد الشئون الثقافية ببيـــاض العـــرب ببنى سويف إلى أن هذه المعوقات تنحصر فى:-

- ♦ التصلب فى الرأى وصعوبة التنفيذ.
- ♦ التشاؤم من إمكانية تغيير البيئة.

(3) وقد أشارت الهيئة القبطية الإنجيلية إلى أن هذه المعوقـــات تنحـــصر فى:-

- ✍ نقص الوعى الثقافى لدى السكان وعدم إدراكهم أهمية مشروعات تنمية المجتمع.
- ✍ افتقاد روح الفريق فى العمل التنموى ولدى أفراد المجتمع المحلى .
- ✍ ضعف روح الانتماء للمجتمع المحلى وسيادة ثقافة الأنامالية .
- ✍ عزل المثقفين عن مجتمعهم عزلة اجتماعية وثقافية.
- ✍ ندرة التطوع والمتطوعين والذى من أسبابه الهجرة الداخلية والخارجية والمشكلة الاقتصادية العامة بالمجتمع.
- ✍ نقص الكفاء لدى العاملين بالتنمية وعـــدم اقتنـــاع وإيمـــان بعـــض الممارسين فى مجال التنمية بأهمية عملهم.

(4) كما عبر الممارسين بهيئة توعية الهيئة الدولية إلـــى أن أهـــم هـــذه المعوقات هى:

- ✍ نقص الثقة فى المنمى وهيئات التنمية من طرف أهالى المجتمع.
- ✍ سوء التخطيط ومركزيته.
- ✍ سوء استخدام الموارد المتاحة وعدم كفايتها.

- انخفاض كفاءة عنصر الإدارة.
- عدم وجود تنسيق فعال بين الهيئات العاملة فى التنمية.
- عدم المشاركة فى التخطيط (غياب المجتمع المستفيد).

(5) الجمعية الخيرية الإسلامية بأسيوط:

أوضحت أهم معوقات التنمية فى مصر تنحصر فى:-

- النقل الهدام (غير البناء) أو غير المناسب للمجتمع.
- عدم الوعى فى المجتمع المحلى بأهمية المشاركة والاعتماد على الذات.
- البيروقراطية.
- عزلة النظريات التعليمية عن واقع المجتمع.

(6) وترى هيئة كير Care أن أهم هذه المعوقات هى:-

- عدم ملائمة القوانين مع طبيعة المجتمع واحتياجاته.
- عدم التنسيق بين الوزارات.
- عدم تحديد أهداف واضحة تعمل فى إطارها هيئات التنمية.
- الروتين والإجراءات الإدارية المعقدة.

(7) جمعية الصعيد المسيحية:-

عبرت عن هذه المعوقات كالآتى:-

- مشكلة المسميات التى تطلق على الهيئات وأثرها على إقبال الأهالى على المشاركة فى مشروعات التنمية.
- المظهرية.
- اللامبالاة.
- الفردية فى التفكير.
- الأزمة الاقتصادية.

(8) هيئة إنقاذ الطفولة:-

و أشارت إلى أهم المعوقات هى:-

✍ نعدام الثقة بين المواطن والحكومة والقيادات العامة فى المجتمع.

✍ اعتماد الناس على الحكومة فى تقديم كافة الخدمات بدون مشاركة من المواطنين.

✍ عدم إعطاء الحكومة الفرصة للقيادات المحلية لتطبيق نظام اللامركزية بصورة مستقلة عن الحكومة المركزية.

✍ قلة الكوادر الفنية التى تساعد على نجاح برامج التنمية.

(9) وزارة الشئون الاجتماعية:

و أشار ممثل الوزارة إلى أن أهم هذه المعوقات هى:-

✍ عدم وجود للإدارة العلمية للمشروعات.

✍ عدم وجود دراسات إدارية تتقدم بين كل الكوادر التى تعمل فى المجال بكافة مستوياتها.

✍ عدم التعاون بين الهيئات وبعضها حول تحقيق أهداف التنمية.

(10) هيئة الإغاثة الكاثولوكية الأمريكية

✍ وقد رأت أن هذه المعوقات تنحصر فى:-

✍ وجود أحكام مسبقة خاطئة عن التنمية.

✍ الجهل بالحقوق والقوانين الخدمية.

✍ المناقشة غير الشريفة وغير العلمية.

(11) كلية الخدمة الاجتماعية/ جامعة حلوان:-

✍ ندرة التطوع نظرا لارتفاع الحالة الاقتصادية والإقبال على العمل فى مشروعات استثمارية أكثر من التطوع.

✍ عدم وجود القيادات الطبيعية ذات الثقة والسمعة الطيبة.

✍ عدم وجود أهداف عامة تعمل فى إطارها هيئات التنمية.

- عدم استقرار الأوضاع السياسية بحيث يؤدى إى تغيير فى السياسة إلى تغيير فى برامج ومشروعات التنمية.
- اعتمادية الناس على الحكومة فى تقديم كافة الخدمات.
- الروتين والإجراءات المعقدة.

ومن خلال تحليل هذه المعوقات نلاحظ أنها تشمل ما يلى:

(1) **معوقات مادية**.. تعانى منها معظم الدول النامية.. وتنعكس آثارها على المجتمع المحلى.. حيث لا يجد السيولة المادية المناسبة للمشروعات التى يسعى إلى تحقيقها فيلجأ إلى المعوقات الدولية والتى تتوقف بعد فترة... فتتوقف معها برامج التنمية بهذه المجتمعات لأنها لن تدرب نفسها على الاعتماد على الذات.

(2) **معوقات ترتبط بسكان المجتمع المحلى**...وهى كثيرة ومتنوعة وتختلف من مجتمع إلى آخر مثل:-

- سيادة الروح الانهزامية.. غير الطموحة.
- التشاؤم من إمكانية التغير.
- السعى الشاق وراء لقمة العيش.
- الخوف من السلطة لأنها مصدر لقمة العيش.
- امتداد الثقة بين المواطن والحكومة أو القيادات الممثلة للحكومة.

(3) معوقات ترتبط بالقيادات الموجودة بالمجتمعات المحلية.

وإن كانت هناك فئة من القيادات تهتم بقضايا المجتمع وتهتم بإيثارة إلا أن الفئة الغالبة تؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية.. وأهم المعوقات الخاصة بها:-

- عدم الالتصاق بأبناء المجتمع والتعبير عن مشكلاته الحقيقية.
- السعى نحو تحقيق مصالحهم الشخصية لهم ولأقربائهم.
- عدم وضوح الأحداث التنموية لديهم.

- انخفاض مستوى تعليمهم.
- الاهتمام بتحقيق أهداف السلطة أكثر من الاهتمام برغبات المجتمع والتعايش مع مشكلاته.

(4) معوقات ترتبط بأجهزة التنمية.

سواء كانت هذه الأجهزة تابعة لإدارة الحكم المحلى، الشئون الاجتماعية وزارة التربية والتعليم، والصحة... إلخ وأهم هذه المعوقات هى:-

- عدم التنسيق الجيد بين الأجهزة العاملة فى البيئة.
- الاعتماد على دراسة احتياجات المجتمع مكتبياً دون الرجوع إلى الواقع الفعلى.
- عدم توفر القيادات والكوادر الفنية المناسبة.
- سعى كل جهاز لتحقيق أهدافه الخاصة.
- عدم تبادل الخبرات والموارد فيما بينهم.
- المركزية فى إصدار القرارات.

وإن كانت طبيعة هذه المعوقات ومن المتسبب فيها فلابد للعاملين فى حقل التنمية من أخصائيين اجتماعيين ورجال إعلام وصحة وقانون.. أن يدركوا هذه المعوقات وإن يعايشوها ولا يكتفوا بمجرد دراستها مكتبياً لأن ذلك سيجعل هذه المشكلات تتفاقم يوما بعد يوم... ولا يلقون تبعية هذه المشكلات على الحكومة... لأن الحكومة تكون قوية بأفرادها... لأن الحكومة تعتمد فى تحقيق أهدافها وخاصة ما يتعلق بتنمية المجتمع المحلى على المشاركة الشعبية والتزام الأفراد والمؤسسات بأداء واجباتهم قبل أن يحصلوا على حقوقهم.

السؤال الثالث: كيف يمكن لممارس تنمية المجتمع ومن هو فى نفس وضعه مواجهة المعوقات؟ وما هو دور مؤسسته والمؤسسات الشبيهة بمؤسسته فى مواجهة هذه المعوقات؟

(1) مركز الخدمة الاجتماعية المتكاملة بطنطا:-

أشار أنه يمكن مواجهة هذه المعوقات من خلال:-

- التركيز على مجال الأمية وزيادة الوعى بين المجتمعات المحلية.
- يجب أن تكون المشاركة الشعبية جادة وفعالة ومنظمة.
- معالجة الروتين الحكومى بالإدارة العلمية وعقد دورات تدريبية مستمرة للعاملين بالحكومة.
- عمل لقاءات مستمرة بين الهيئات العاملة فى مجال التنمية.

(2) معهد الشئون الثقافية ببياض العرب(بنى سويف):-

أشار إلى ذلك من خلال:-

- العمل على تدعيم التدريب الإدارى الذى يساهم فى إعداد الكوادر المخططة للمشروعات.
- الاستفادة من سلبيات التجارب السابقة.

(3) الهيئة القبطية الإنجيلية بالمنيا:-

- الاهتمام بالقيادات المحلية وإشراكهم فى كافة المشروعات.
- تكوين لجان شعبية للتخطيط وإدارة أنشطة التنمية.
- إشراك الإفراد من المجتمع المحلى فى التخطيط للتنمية وتنفيذها.
- فتح قنوات الاتصال بين المجتمع المحلى والهيئات والمؤسسات القائمة على تمويل برامج التنمية.

(4) هيئة توعية البيئة الدولية بالقاهرة:-

- توفير المستشارين الذين يساعدون على تحديد أهداف التنمية ومواجهة المشكلات.

- إعداد الدراسات الكافية لتحديد المشروعات وأهميتها للجميع.
- مكافحة الأمية من خلال المؤسسات والهيئات الحكومية بصورة جادة.

(5) الجمعية الخيرية الإسلامية:-

ونرى أن المقترحات التى يمكن من خلالها أن تواجه معوقات التنمية هى:-

- مواجهة الروتين الحكومى.
- إطلاق لا مركزية التنفيذ.
- التنسيق بين الهيئات القائمة بالتنمية.
- توفير الموارد المالية وتسهيل عمليات الحصول عليها بما يخدم عمليات التنمية.
- مواجهة الأمية السائدة وبصفة خاصة بالريف.

(6) هيئة كير:-

ونرى أن المقترحات هى:-

- التركيز على المشروعات التى ترفع من المستوى الاقتصادى للجميع (المشروعات الصغيرة).
- مواجهة العادات والتقاليد السيئة والمفاهيم الخاطئة المرتبطة بالتنمية .
- الارتفاع بالمستوى الصحى للمجتمع.

(7) جمعية الصعيد المسيحية(بأسوان):-

- مكافحة الأمية.
- مواجهة الروتين الحكومى.
- التنسيق بين الهيئات والوزارات العاملة فى حقل التنمية.

(8) هيئة إنقاذ الطفولة:-

- تدعيم الخدمات الصحية بالريف.
- مواجهة الروتين الحكومى.

- تشجيع حركة التطوع وتقديم حوافز للمتطوعين.
- مواجهة العادات والتقاليد.
- عقد دورات تدريبية مستمرة للعاملين بهيئات التنمية.

(9) وزارة الشئون الاجتماعية:-

- محاولة الاستفادة من التجارب السابقة سواء كانت ناجحة أم فاشلة.
- تحديد الأهداف بوضوح ودراسة المشاكل.
- التدريب الإدارى المناسب والذى يسهم فى إعداد الكوادر المناسبة للتنمية.
- أحياء الروح القومية والانطلاق من الإمكانيات الذاتية.

(10) هيئة الإغاثة الكاثولوكية الأمريكية:-

- ضرورة انتشار الوعى من خلال بناء الإنسان وتعريف الناس بحقوقهم.
- توضيح القوانين التى تهم العاملين فى مجال التنمية.
- التركيز على الجهود الذاتية وتدعيمها بالجهود الحكومية.

(11) كلية الخدمة الاجتماعية/ جامعة حلوان:-

- لابد من التركيز على العملية Process أى التركيز على المشاركة والعوامل المحفزة لها.
- ضرورة تعريف الناس بأهداف الهيئة وطبيعة الخدمات ثم مقابلة احتياجاتهم بأسلوب يصون كرامتهم وباعتبارهم مشاركين وليسوا مستقبلين للخدمة فقط.
- التنسيق الفعال بين هيئات التنمية لتحقيق الأهداف .
- عمل مشروعات تدر دخلا إضافية للأسر ويمكن استغلال إمكانيات البيئة من خلالها.

السؤال الرابع: ما هى المعوقات الشخصية التى واجهها ممارس التنمية فى مجال تنمية المجتمع كيف أمكنه تلافيها؟

(1) مركز الخدمة الاجتماعية المتكاملة بطنطا:-

وقد أشار الممارسين إلى أن أهم المعوقات الشخصية هى:-

- اهتمام الإرشاد الزراعى بالجوانب الزراعية أكثر من الجوانب الاجتماعية.
- تكدس الجمعيات الزراعية بالموظفين.
- عدم التنسيق بين وزارة الزراعة والرى وهيئات التنمية.

وقد أشار اثنان من سبعة (18%) أيضا إلى أن أهم المعوقات الشخصية هى:-

- عدم وجود التدريب الكافى بين العاملين بالتنمية.
- تنازع الاختصاصات بين العاملين فى التنمية وغيرهم من الهيئات الأخرى التى تعمل فى نفس المجال.
- البيروقراطية وسيادة الروتين.
- عدم توفر وسائل الإيضاح لتنفيذ مشروعات التنمية.

هذا وقد أجمع ممارسى تنمية المجتمع بمركز طنطا على أن أهم الحلول لذلك هى:-

- الاتصال بالهيئات العاملة فى نفس مجال التنمية بمصر والخارج لتوفير وسائل الإيضاح.
- تدريب العاملين بالتنمية تدريبا يمكنهم من تخطى الروتين وعدم الوقوع فيه.
- تحديد الاختصاصات وتوضيحها للعاملين فى حقل التنمية بما يسمح بعدم التضارب بين مجالات العمل.
- الإلمام ببعض المفاهيم المتصلة بالتنمية الريفية والحضرية وكيفية استخدامها تطبيقيا.

نتائج الدراسة
من حيث آراء الممارسين حسب تخصصاتهم

(1) زراعة.

(2) خدمة اجتماعية.

(3) طب بشرى.

(4) طب بيطرى.

(5) تجارة.

(6) هندسة.

نتائج الدراسة حسب تخصصات الممارسين الميدانين

السؤال الأول: ما هو مفهوم تنمية المجتمع المحلى من وجهة نظرك الشخصية.

(1)الممارسين الميدانين الحاصلين على بكالوريوس زراعة	يرون أن مفهوم تنمية المجتمع المحلى يعنى:- ♦ زيادة موارد المجتمع. ♦ إيجاد فرص عمل لكل مواطن. ♦ تحريك الموارد الاقتصادية بحيث تخدم خطط التنمية فى المجتمع. ♦ إتاحة الفرصة للمشاركة لكل مواطن سواء فى عمليات الدراسة أو التخطيط .
(2) الخدمة الاجتماعية	♦ الانتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل منه. ♦ إتاحة الفرصة للمشاركة فى عمليات تنمية المجتمع المتصلة بتحديد أهداف التنمية. ♦ وضع الأولويات وعمليات التخطيط بالإضافة إلى المشاركة فى عمليات التنفيذ والمتابعة وتقديم المشروعات . ♦ إحداث تغيير مقصود فى الأفراد والجماعات والمجتمع من خلال متخصص مهنى قادر على استثارة المواطنين للمشاركة الإيجابية الفعالة. ♦ زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى وإتاحة الفرصة لكل مواطن لكى يعمل وينتج.

(3) الطب البشرى	♦ الارتقاء بالمستوى الصحى لأفراد المجتمع. ♦ أن يكون هناك مسئولين موثوق فيهم. ♦ مكافحة الأمراض المتوطنة. ♦ تدعيم عمليات المشاركة والانتماء للمجتمع.
(4) الطب البيطرى	♦ العمل على زيادة الثروة الحيوانية ومكافحة الأمراض التى تهدد هذه الثروة. ♦ زيادة المواطنين بالأمراض التى تنتقل إليهم من خلال الحيوانات. ♦ عمل حملات إرشادية لتثقيف أفراد المجتمع والارتقاء بهم ثقافية.
(5) التجارية	♦ رفع مستوى المجتمع من خلال زيادة الموارد وتوفير فرص عمل لكل مواطن. ♦ مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة دخل الفرد منها.
(6) الهندسة	♦ الارتقاء بالمجتمع. ♦ العمل على نشر الصناعات الصغيرة التى يمكن لكل مواطن فى المجتمع المحلى الاستفادة منها كما تزيد من دخله. ♦ تنمية الانتماء بين أفراد المجتمع.

السؤال الثانى: ما هى المعوقات التى تواجه تنمية المجتمع حاليا فى مصر من وجهة نظر الممارسين لتنمية المجتمع فى:-

الزراعة	♦ مركزية المشروعات وعدم إتاحة الفرصة للمحليات للتجديد والابتكار. ♦ الأمية المنتشرة فى مصر والتى تصل إلى أكثر من 60% . ♦ نقص الوعى الثقافى لدى السكان بأهمية المشروعات وبصفة خاصة(تنمية الأبقار- الثروة السمكية- الدواجن البياضه- المناحل)
الخدمة الاجتماعية	♦ عدم إتاحة الفرصة للمشاركة من جانب المستفدين وعدم وعى أفراد المجتمع بأهمية المشاركة والاعتماد على الذات. ♦ عزلة النظريات التعليمية عن واقع المجتمع. ♦ ندرة التطوع وعدم وجود القيادات الطبيعية الموثوق فيها. ♦ عدم استقرار الأوضاع السياسية. وبالتالى غياب التوجيه السياسى المستقر.
الطب البشرى	♦ عدم إيمان الناس بأهمية الوقاية من الأمراض(عدم توفر الوعى الصحى). ♦ التشاؤم من إمكانية تغيير البيئة. ♦ سيادة روح الفردية.
الطب البيطرى	♦ عدم وجود تنسيق بين الجهات المختلطة المشتركة فى العمل فى مجال التنمية.

	♦ عدم الوعى الثقافى لدى السكان بأهمية مشروعات التنمية بالنسبة لهم ولمجتمعهم.
التجارية	♦ انخفاض كفاءة عنصر الإدارة. ♦ سوء استخدام الموارد المتاحة وعدم كفايتها. ♦ افتقاد روح الفريق فى العمل التنموى.
الهندسة	♦ عدم وجود الإدارة العلمية للمشروعات مما يعطل الأداء. ♦ قلة الكوادر الفنية التى تساعد على نجاح برامج التنمية. ♦ عدم التعاون بين الهيئات وبعضها لتحقيق أهداف التنمية.

السؤال الثالث: كيف يمكن لممارس تنمية المجتمع مواجهة هذه المعوقات؟

الزراعة	♦ إتاحة الفرصة للمحليات للمشاركة واتخاذ القرارات. ♦ التركيز على مجال محو الأمية والارتفاع بالمستوى الثقافى لأفراد المجتمع. ♦ زيادة التوعية بمشروعات الثروة الحيوانية والسمكية ومد الراغبين بالقروض الميسرة لمساعدتهم على زيادة دخلهم وزيادة دخل المجتمع من جانب آخر.
الخدمة الاجتماعية	♦ إشراك أفراد المجتمع المحلى فى عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

	♦ إعداد الدراسات الكافية لتحديد المشروعات وأهميتها بالنسبة للمجتمع. ♦ تشجيع حركة التطوع من خلال ربطها بالحوافز المناسبة. ♦ ضرورة تعريف الناس بأهداف وطبيعة الخدمات.
الطب البشرى	♦ ضرورة انتشار الوعى الصحى من خلال بناء الإنسان وتعريفهم بحقوقهم. ♦ تحديد الأهداف بوضوح ودراسة المشاكل. ♦ معالجة الروتين الحكومى.
الطب البيطرى	♦ التنسيق الفعال بين هيئات ومؤسسات التنمية. ♦ الارتقاء بالمستوى التعليمى لأفراد المجتمع.
التجارية	♦ توفير التدريب الإدارى المناسب والذى يسهم فى إعداد الكوادر المناسبة للتنمية. ♦ عمل لقاءات مستمرة بين الهيئات العاملة فى مجال التنمية.
الهندسة	♦ معالجة الروتين الحكومى من خلال الإدارة العلمية وعقد دورات تدريبية مستمرة للعاملين. ♦ الاستفادة من سلبيات ومميزات التجارب السابقة. ♦ توفير المستشارين الذين يساعدون على تحديد الأهداف.

السؤال الرابع: ما هى المعوقات الشخصية التى واجهت الممارس وكيف أسكنها تلاقيا؟

نوع المعوقات التخصص	المعوقات الشخصية	كيفية مواجهتها
الزراعة	♦ مركزية الأعمال وعدم إتاحة الفرصة الشخصية للابتكار. ♦ انخفاض المستوى التعليمى وبالتالى عدم الإقبال الكافى على المشروعات الزراعية الحقيقة(سواء كانت فى صورة محصولات أو ثروة سمكية أو خلافة).	♦ تطبيق أسلوب اللامركزية فى وضع الخطط وتنفيذها. ♦ ارتفاع المستوى التعليمى ووجوده أعلام كافى عن المشروعات وأهميتها للمجتمع وتوفير القروض الميسرة.
الخدمة الاجتماعية	♦ عدم إلمام المواطنين بالحقوق والواجبات. ♦ النظريات العلمية تختلف عن واقع الممارسة. ♦ عدم الإقبال على المشاركة فى المشروعات.	♦ إتاحة الفرصة لتعريف أفراد المجتمع بحقوقهم ووجباتهم. ♦ إتاحة الفرصة للطلاب لربط ما تعلموه بالواقع. ♦ ربط المشاركة

نوع المعوقات التخصص	المعوقات الشخصية	كيفية مواجهتها
		ببعض الحوافز أو بالاحتياجات الفعلية للناس.
الطب البشرى	♦ خوف الناس من بعض الهيئات العاملة فى التنمية (مسيحية/ إسلامية). ♦ عدم إقبال الناس على البرامج الصحية والوقائية	♦ ضرورة أن تعلن كل هيئة عن رسالتها بوضوح دون التقيد بعقيدة معينة. ♦ ضرورة أن يعلن التليفزيون أو وسائل الأعلام بصفة مستمرة عن أهمية الوقاية من الأمراض مثلما يحدث حاليا فى مشروعات الجفاف.
الطب البيطرى	♦ عدم وضوح دور الطبيب البيطرى فى التنمية. ♦ وجود أمراض فى الحيوانات وعدم إبلاغ	♦ التوعية بدور الطبيب البيطرى. ♦ ضرورة توعية الفلاحين من خلال

كيفية مواجهتها	المعوقات الشخصية	نوع المعوقات التخصص
التيادات الشعبية بأهمية الإبلاغ عن الحيوانات المريضة.	الفلاحين عنها.	
♦ نشر الوعى المتصل بضرورة المشاركة وحب مصر. ♦ توفير برامج التدريب المناسبة. ♦ القدوة وأن تكون من العناصر الجيدة.	♦ اللامبالاة/ السلبية / والتواكل. ♦ ضعف كفاءة مجالس إدارات الجمعيات العاملة فى مجال التنمية.	التجارة
♦ إحياء الروح الفكرية. ♦ تشجيع وتدعيم حركة التطوع. ♦ تشجيع الصناعات الصغيرة.	♦ عدم الإقبال على المشاركة ♦ ندوة التطوع. ♦ عدم الإقبال على مشروعات الصناعات الصغيرة.	الهندسة

النتائج العامة للدراسة

أولاً: فيما يتعلق بالنتائج من حيث آراء الممارسين بالهيئات والمعاهد العلمية العاملة فى إطار تنمية المجتمع المحلى أبرزت النتائج أن مفهوم تنمية المجتمع يعنى:-

- تنمية المجتمع محاولة لنقل المجتمع من حياة معينة إلى حياة أفضل.
- أنها تعنى نقل أفراد المجتمع إلى وضع أفضل ليكونوا فى وضع اقتصادى واجتماعى وصحى أفضل مما هم فيه.
- أنها تعتمد على بناء الإنسان فى جميع المجالات من أجل أن يعتمد على نفسه لتحسين مستواه علميا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.
- كما أنها تعنى العمل الجماعى والمشاركة بين الأفراد والبيئات الحكومية والأهلية عن طريق المشروعات التى تقوم بها الهيئات فى المجتمع (زراعية / تدريب المرأة / تطوير البيئة/ الصناعات الصغيرة / تنمية الأساليب الإدارية........إلخ).
- تفجير الطاقات الكاملة بين الأفراد وتوجيهها وحسن استخدامها. وإحداث موائمة بين الموارد الموجودة من أجل تسحين أوضاع المجتمع.
- وعلى هذا نلاحظ أن التنمية هى إحداث تغير فى المجتمع بمنظماته وهيئاته وأفراده. هذا التغيير يتم عن طريق مغير وهو شخص مدرب لديه أساليبه وتكتيكاته الفنية التى تمكنه من مساعدة المجتمع على التعبير عن احتياجاته أو مشكلاته والسعى نحو وضع الخطط وتنفيذها سواء من خلال الاعتماد على نفسه أو الجهد المشترك بينه وبين الهيئات الحكومية والأهلية التى يمكن أن تساعد المجتمع فى ذلك بما يؤدى فى النهاية إلى نقل المجتمع إلى وضع أفضل مما كان عليه.

ثانياً: فيما يتعلق بآراء الممارسين حسب تخصصاتهم نلاحظ أنها لا تختلف كثيرا عما سبق ذكره فيما عدا:-

(أ) أن المهندسين الزراعيين والمهندسين الفنيين قد ركزوا على تنمية المجتمع المحلى باعتبارها مرتبطة بالصناعات الصغيرة وتنمية الثروة الزراعية.

(ب) بينما ركز الأطباء البيطرون على منظور تنمية الثروة الحيوانية.

(جـ) بينما ركز الأطباء البشريون على المدخل الصحى فى التنمية.

(هـ) كما ركز الاجتماعيون(الخدمة الاجتماعية) على مدخل العملية المتمثل فى المشاركة وزيادة الانتماء وتدعيم عمليات التطوع ووضوح الأهداف.

وعموما كلها تستهدف الانتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل منه من كافة النواحى

ثالثاً: (أ) المعوقات التى تواجه تنمية المجتمع حاليا فى مصر من جهة نظر الممارسين بالهيئات والمعاهد التى تعمل فى إطار تنمية المجتمع المحلى:-

1) المعوق المادى الذى يتمثل فى عدم وجود رأس مال عدم القدرة على توظيفه وتوجيهه.

2) نقص الوعى الثقافى لدى السكان بأهمية مشروعات التنمية.

3) افتقار روح الفريق فى العمل التنموى لدى أفراد المجتمع المصرى.

4) سيادة روح الفردية لدى الإنسان المصرى فى كثير من الحالات.

5) عزلة المثقفين عن مجتمعهم عزلة اجتماعية وثقافية.

6) ضعف الانتماء لدى المواطنين العرب فيما يتعلق بالمجتمع والقضايا المتعلقة له.

7) النظام القبلى والعصبية والحزازات العائلية.

8) عدم تحديد أهداف واضحة تعمل فى إطارها التنمية.
9) نقص وعدم وجود وحدة رؤية بين العاملين فى التنمية.
10) ندرة التطوع والمتطوعين والذى من أسبابه الهجرة الداخلية والخارجية و المشكلة الاقتصادية العامة فى المجتمع.
11) نقص الثقة فى المنمى وهيئات التنمية.
12) نقص الكفاءة لدى العاملين بالتنمية وكذلك عدم استعدادهم واقتناعهم وإيمانهم بعملهم.
13) اعتمادية الناس على الحكومة فى تقديم كافة الخدمات بدون مشاركة من المواطنين.
14) انعدام الثقة بين المواطن والحكومة والقيادات العامة فى المجتمع.
15) عدم إعطاء الحكومة الفرصة للقيادات المحلية لتطبيق نظام اللامركزية بصورة مستقلة عن الحكومة المركزية.
16) الروتين والإجراءات الإدارية المعقدة.
17) قلة الكوادر الفنية المدربة التى تساعد على نجاح برامج التنمية.
18) انخفاض معدل مشاركة المواطنين فى التنمية ومشروعاتها.
19) عدم اقتناع العاملين فى بعض مجالات التنمية برسالة التنمية.
20) سيادة القدرية والتشاؤم من إمكانيات التنفيذ.
21) المظهرية والإسراف.
22) المسميات الكثيرة التى تطلق على الهيئات وأثرها فى إقبال الأهالى على المشاركة فى مشروعات التنمية.
23) الجهل بالحقوق والقوانين الخدمية وعدم معرفة الأفراد بكيفية الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
24) غياب بعض المفاهيم التنموية لدى الجهاز الحكومى.
25) عدم وجود تنسيق فعال بين الهيئات العاملة فى التنمية.

(ب) وفيما يتعلق بهذه المعوقات من وجهة نظر الممارسين حسب تخصصاتهم فيمكن تلخيصها فيما يلى:-

(1) أن الزراعيين والمهندسين الفنيين ركزوا على المعوقات المرتبطة بمركزية المشروعات وعدم إتاحة الفرصة للتجديد والابتكار بالإضافة إلى غياب الإدارة العلمية وقلة الكوادر الفنية التى تساعد على نجاح برامج التنمية.

(2) بينما أشار الأطباء البيطرون والبشريون إلى المعوقات المرتبطة.
- بعدم الإقبال على البرامج الصحية الوقائية.
- التشاؤم من إمكانية تغيير البيئة.
- انخفاض المستوى التعليمى والثقافى.

(3) كما أشار التجاريون إلى انخفاض كفاءة الإدارة متفقين فى ذلك مع الزراعين والمهندسين الفنيين، بالإضافة إلى افتقاد روح الفريق فى العمل التنموى.

(4) كما أبرز الاجتماعيون أن المعوقات مرتبطة بالإنسان نفسه من خلال:-
- ♦ عدم المشاركة.
- ♦ ندوة التطوع.
- ♦ عدم استقرار الأوضاع السياسية.
- ♦ عزلة النظريات العلمية عن الواقع.

رابعاً: كيفية مواجهة المعوقات ومجيء قيام مؤسسات التنمية بدور فى ذلك:-

- ✓ التعاون والمشاركة الفعالة بين جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات التى تصل فى مجال تنمى المجتمع بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية

التى تعمل فى نفس المجال لوضع خطة زمنية ومواجهة مشكلات المجتمع بناء على عمل جماعى مشترك.

- ✓ تطبيق لا مركزية الإدارة.
- ✓ توضيح القوانين التى تتعلق بتنمية المجتمع للمواطنين والبيئات.
- ✓ مكافحة الأمية من خلال المؤسسات والبيئات الحكومية والأهلية بصورة جادة.
- ✓ عقد دورات تدريبية مستمرة للعاملين بالحكومة وإكسابهم مهارات العمل فى مجال تنمية المجتمع على حسن اختيار القائمين على التنمية.
- ✓ إعداد الدراسات السكانية لتحديد أولوية المشروعات اللازمة للمجتمع.
- ✓ الاستفادة من سلبيات التجارب السابقة.
- ✓ إشراك أفراد من المجتمع المحلى فى التخطيط للبيئة وتنفيذها.
- ✓ فتح قنوات الاتصال بين المجتمع المحلى والبيئات والمؤسسات القائمة على تمويل برامج التنمية.

وقد اتفقت آراء الممارسين حسب تخصصاتهم حول هذه الحلول مركزة فى ذلك على:-

- ♦ الحد من مركزية الحكومة.
- ♦ الحد من الروتين الحكومى والبيروقراطية تقديم الخدمات.
- ♦ توفير التدريب المناسب سواء للعاملين فى مجال التنمية أو لمديرى الجمعيات والهيئات العاملة فى مجال تنمية المجتمع المحلى.
- ♦ الاتصال المباشر بين المحليات والمسئولين على المستوى الإقليمى والقومى.

خامساً: المعوقات الشخصية أثناء العمل فى مجال البيئة:

- وجود نوع من الحساسية بين أفراد المجتمع الواحد عند الاتصال بالجمعيات المسيحية أو الإسلامية خوفا من أن يكون لها غرض آخر غير التنمية.
- قصور الدورات التدريبية المتعلقة بالتنمية وخاصة بالنسبة لمن يكون تخصصهم غير اجتماعى مثل: (المهندس الزراعى- الطبيب البشرى- البيطرى..... إلخ).
- عدم التعاون بين الهيئات العاملة فى البيئة وتضارب الخدمات فى بعض الأحيان.
- نقص وسائل الإيضاح لتنفيذ مشروعات البيئة.
- عدم وعى المجتمع بمفاهيم البيئة.
- قصور الوعى لدى كثير من المستفيدين
- عدم توفر المكتبة اللازمة للمساحات الفقيرة.
- التركيز على تخصصات معينة قد لا تفيد فى البيئة.

وفيما يتعلق بالمعوقات الشخصية من وجهة نظر الممارسين حسب تخصصاتهم أبرزت النتائج ما يلى:-

- ركز المهندسين الزراعيين والمهندسين الفنيين على عدم الإقبال على المشروعات الصناعية الصغيرة- وعدم إتاحة الفرصة لهم للتجديد والابتكار والاكتفاء بما حدد من السلطة المركزية وقد أشاروا إلى أن حل ذلك يتم من خلال الحد من مركزية اتخاذ القرارات وإتاحة الفرصة للمحليات لممارسة العمل التنموى.
- كما أشار الأطباء البيطريون والبشريون إلى أن المعوقات تتصل بعدم المشاركة وخوف الناس من بعض الهيئات العاملة فى التنمية

وارتباطها بمسميات دينية وقد أشاروا إلى ضرورة أن تعلن كل هيئة عن خدماتها وأن تطور من برامجها بما يخدم إغراض التنمية.

- هذا وقد أشار التجاريون إلى أن أهم المعوقات هى السلبية والتواكل بالإضافة إلى ضعف كفاءة مجالس إدارة الجمعيات وقد أشاروا إلــى أن مواجهة ذلك بالتوعية وتوفير برامج التدريب المناسبة.
- كما أشار الاجتماعيون إلى أن المعوقات تتمثل فــى عـدم الإلمــام بالحقوق والواجبات وقصور النظريات العلمية،وإن الحلول تتم مــن خلال إتاحة الفرصة لتعريف أفراد المجتمـــع بحقــوقهم وواجبــاتهم بالإضافة إلى توفير التدريب العلمى.

الحلول:

- ♦ عند التعامل مع المجتمع يجب عدم التحيز لدين معين... وأن يقــدم ممثل الهيئة المسيحية أو الإسلامية نفسه على أساس أنه يقدم خدمـــة غير مقيدة بدين معين.
- ♦ التركيز على عقد دورات تدريبية لكل العاملين فــى حقــل التنميــة وبصفة خاصة من ليست لديهم خبرة فى الجانب الاجتماعى.
- ♦ العمل على إحداث التعاون بين الهيئات الخاصة فى البيئـــة والعمــل على اشتراكهم فى وضع خطط متكاملة للتنمية.
- ♦ الاتصال بالهيئات العاملة فى نفس المجال بمصر والخـــارج لتــوفير وسائل الإيضاح المناسبة للتنمية.
- ♦ الاتصال بأفراد المجتمع وتعريفهم بأسلوب مبـــسط معنـــى التنميـــة وأهميتها بالنسبة لهم.
- ♦ عقد الندوات – المحاضرات- والاتصال المباشر بمراكز الخدمات.

المبادئ الأساسية لتنمية المجتمع:

هناك عدة مبادئ تستند عليها تنمية المجتمع والبرامج الخاصة بها وهى:

1) **ضرورة تناسب المشروعات المنفذة أو المقترحة مع الحاجات الأساسية فى المجتمع** حيث أن أساس نجاح المشروعات يتوقف على الاستجابة لرغبات الأهالى التى يعبرون عنها....

حيث أن مشروعات تنمية المجتمع على المستوى المحلى إنما تقوم على أساس الاعتراف بوجود مشاكل والعمل على الحد من شدتها أو حلها نهائيا، ولا شك أن المشاكل ووضوحها يعتمد على خبرات الأفراد... ومن ثم فوجود المشكل لا يعنى الضرورة الاعتراف به والإحساس بضرورة العمل على حله.

ويلعب الإعلام التربوى دورا هاما من ناحية(إثارة الوعى) بالمشاكل التى يواجهها المجتمع مثل(انتشار بعض الأمراض- بعض المشكلات مثل تعاطى المخدرات، السلبية، تلوث البيئة... إلخ) حيث يمكن القيام بما يلى:

* التعرف على الحاجات التى يعبر عنها أفراد المجتمع.
* ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها.
*إذكاء الثقة بين الأهالى وأنهم قادرون على تغيير أحوالهم.
* إيضاح الجوانب المختلفة التى تزيد من تعاونهم.

2) **أن يكون هناك تكامل بين المشروعات:**

التكامل فى المشروعات له فوائد عدة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية..... حيث أن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتى الموظفين وإعدادهم فى المشروعات المتكاملة فيه توفير فى الجهد، التمويل، الأشراف... حيث تتكامل البرامج الإعلامية مع البرامج

الاجتماعية للتوعية بمضار مرض البلهارسيا وضرورة ردم الترع... أو التوعية بمضار الإرهاب مع الأمن الاجتماعى لأفراد المجتمع.

3) **أن تستهدف مشروعات تنمية المجتمع أحداث تغيير فى الاتجاهات وإشباع الحاجات:** يعتبر إثارة وعى الناس وإحساسهم بأن التحسن فى أحوالهم هو نتيجة جهودهم... وأن عليهم أن ينتظروا المزيد من التحسن طالما هم يتزودون بالمعرفة ويقفون على الجديد من الوسائل والأفكار... هو أحد الأهداف الأساسية لمشروعات تنمية المجتمع كما يعتبر إشباع الحاجات وإكساب الأهالى أسلوب التفكير المناسب والتخطيط العلمى وتنفيذ المشروعات من الأهداف التى تسمى مشروعات تنمية المجتمع إلى إكسابها لأفراد المجتمع لمساعدتهم على النمو وتحسين الأحوال المعيشية الخاصة بهم.

4) **ضرورة مساهمة الأهالى فى شئون مجتمعهم والعمل علي تنشيط أجهزة الحكم المحلى القائمة.**

تهدف تنمية المجتمع- أيضا- إلى تنمية مساهمة الأهالى فى شئون مجتمعهم وتنشيط أجهزة الحكم المحلى القائمة أو العمل على إيجاد ونوع من الإدارة المحلية وذلك من خلال الاستفادة من الجمعيات الأهلية، المدارس، المراكز الاجتماعية فى الريف، النوادى، جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى المراكز الإعلامية والعمل على إيجاد مجلس يضم كل هذه المؤسسات ويتفاعل مع المجتمع سواء كان ريفيا أو حضريا.

5) **تدريب القادة المحليين للقيام بدورهم:**

ويشمل التدريب هنا هو كيفية العمل مع الناس وتفهم مشاكلهم،واكتساب بعض المهارات الأساسية فى إدارة الجلسات وتسجيل مراحل العمل حيث لا ينبغى أن ينفرد بذلك العمل الموظفون

أو المهنيون فى العمل الاجتماعى أو العمل الإعلامى... بل لابد من مشاركة القادة المحليين.

6) ضرورة مساعدة الجهات الحكومية فى العمل التنموى:

حيث لا ينبغى أن تقف جهود الحكومية على مجرد التشجيع وحث الأهالى بالعمل عليها أن تستند مع هذه الجهود لتقديم المساعدات الفنية لقيام هذه البرامج على نحو يدعم سياسة الدولة فى إحداث التنمية.... وعلى هذا:

(أ) أن يكون برنامج النهوض بالمجتمعات قائما على أساس مساهمة الإهالى من جهة ودعم من الحكومة من جهة أخرى وذلك من خلال (إعداد الفنيين، وتدبير النفقات،واختيار المجتمعات المحلية التى سيطبق بها البرامج الائتمانية).

(ب) تطبيق برامج التنمية فى عدد محدود من المناطق ثم يبدأ فى التوسع التدريجى فى المشروعات والبرامج الأخرى.... كلما توفرت الإمكانيات.

7) تقوم برامج تنمية المجتمع على أساس وضع سياسة ثابتة ونظام إدارى خاص:

حيث ينبغى لقيام مشروعات تنمية المجتمع أن يكون جهاز لتنسيق الجهود يضم ممثلين عن الهيئات والوزرات المعينة ويكون هدف هذا الجهاز هو وضع السياسة العامة وتنسيق الجهود الأهلية والحكومية والقيام بأبحاث ومسوح فى مجالات التنمية.

8) ضرورة الاستعانة بالمؤسسات الأهلية إلى أقصى حد ممكن فى برامج ومشروعات التنمية سواء على المستوى المحلى أو القومى.

على الحكومة أن تشجع تضافر الجهود الأهلية على المستوى المحلى وتنسيق الأعمال مع المؤسسات الأهلية وبعضها لضمان العمل المشترك فى مجالات التنمية.

9) أن تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى فى خطوط متوازية مع المستوى القومى:

فإن المجتمعات المحلية لا يمكن حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى معزل عن الدولة، فهى تعتمد فى كثير من الأمور على ما جاورها من المجتمعات وعلى المنطقة والمحافظة والدولة... فالعون المتبادل بين هذه الأجزاء هام بالنسبة للتنمية... وكذلك بالنسبة للدولة أيضا حيث أن كثير من مشاكل الحياة الريفية- على سبيل المثال- (إصلاح الاراضى/ البطالة/ نقلا لتكنولوجيا/ استخدام الطاقة الكهربائية) أو فى الحياة الحضرية مثل: (مشروعات الصرف الصحى/ الإنارة/ المشاركة..... إلخ) لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومى.

مراجع الفصل الرابع

(1) Dan A. Chekki (ed) Community development: Theory and Method of Planned change(india, VIKAS Publishing house 1979) , 61 75
(2) Saul Alin- ky, Rules for Raducals (N.Y.,Random Houses, 1969) p.12.
(3) Charles Grosser: Staff Role in Organization" In Kohh B.Turner, Neighborhood Organization for Community Action, (N, Y., The Freepress, 1973) p.135.
(4) David R. Hunter, The Slums: challenge and Response,(N.Y.: The Press, 1964) p.177.
(5) The voluntary in the social service, Report of a Communittee Jointly set up by the National Council for Social work Teaching) Iondon, George Allen and Unwin, 1970) p.34.
(6) Memahon, E, Needs of people and their communities (N.Y. American Adult Education Assosiation , 1970) p.11
(7) Furmer J, Shears , R, Deshler., D, An Evaluation of program (N.Y. free press, 1972)
(8) S.K.Kinduka," Community Development: Potent ional and Iimitations" social work Practice,(N. Y,m Columbia univeraity Press, 1969)p.22.
(9) د. عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع- النظرية والتطبيق، (القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، 1986) ص 5.

الفصل الخامس

شركاء في تنمية المجتمع المحلي

- الدولة والقطاع العام.
- الأحزاب السياسية.
- النقابات المهنية والعمالية.
- القطاع الخاص ورجال الأعمال.
- المؤسسات غير الحكومية.
- الجامعات ومراكز البحوث .

شركاء فى التنمية المحلية للمجتمع

من المفاهيم الحديثة المطروحة فى مجال التنمية مفهوم" شـــركاء التنمية"... حيث لم تعد التنمية مسئولية الحكومة وحدها، ويوجد شركاء فى مجالات التنمية هم

الدولـــة والقطاع العام	الأحزاب السياسية	النقابــات المهنيـــة والعمالية	القطـــاع الخـــاص ورجـــال الأعمال	المؤسسات غيـــــر الحكوميـــة والجهـــود الأهليـــة المتنوعة	الجامعـــات ومراكـــز البحـــوث ومؤسسات التعلـــيم المختلفة

حيث مضى الوقت الذى كانت فيه التنمية تستند فقـط فـى كـل أحوالها ونتائجها على مساهمة القادة والمسئولين من حكومـات سياسـية، وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية والمجتمعية الشاملة الآن معقودا على توفير فرص المشاركة دخل المجتمع بكل قطاعاته وكافة تنظيماته[1] .

ولذلك عرف مفهوم شركاء التنمية على أنه" **تلك العمليـات التـى تستهدف تحقيق التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية (أى التعدديـة) لتحقيق أهداف التنمية من أجل النهوض بالمجتمع وتحقيق أهدافه**".

وتقوم فكرة الشراكة انطلاقا من أن العالم قد تحـول إلـى قريـة صغيرة الأمر الذى خلق روحا جديدة للتعاون والشراكة مـن أجـل حـل المشكلات القائمة والتى لم تعد قابلة للحلول المنفردة وإذا تم تطبيق ذلـك على المستوى القومى فإنه لا بديل عن الشراكة بين مؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكـز البحوث والنقابات والأحزاب السياسية .

أطراف الشراكة فى التنمية

أولا : دور الدولة :

يعتبر تحديد دور الدولة فى تحقيق التنمية الاجتماعية من الموضوعات التى يتزايد الاهتمام بها، وذلك فى ضوء سياسات التحرر الاقتصادية، وازدياد دور القطاع الخاص، والاعتماد على آليات السوق.. حيث تعكس هذه التطورات الاقتصادية تأثيرات هامة على التركيبة الاجتماعية وعلى العلاقة بين الطبقات والفئات المختلفة بحكم تأثيرها على نسق توزيع الفرص والموارد فى المجتمع.

ولفترة قصيرة، ساد اعتقاد خاطئ، بأن عملية التحرر الاقتصادى سوف تؤدى إلى انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، بحيث تترك كل التفاعلات الاقتصادية لآليات السوق وقوى العرض والطلب أى أن يكون "دور الدولة هامشى ومحدود" على أن هذا التصور سرعان ما اتضح قصوره، وخصوصا فى حالة الدول النامية، وبحكم الدور الذى قامت به الدول تاريخيا فى حياة تلك المجتمعات... لذلك يمكن اعتبار ما يحدث إنما هو إعادة تحديد شكل العلاقة بين الدولة والاقتصاد ، بحيث لا تكون الدولة هى المالك المباشر لأغلب الأصول الاقتصادية، وإنما تباشر مسئوليتها من خلال مجموعة من السياسات المالية والنقدية،ونظم الحوافز التى تأخذ بها والتشريعات التى تعمل وفقا لها، وفى ضوء ذلك فإن المسألة لا تعد انسحابا للدولة من الحياة الاقتصادية، وإنما ممارسة لدورها بطرق وآليات جديدة تضمن رقابتها على مجريات الأمور فى المجتمع.

ولذلك سوف تظل الدولة دوما، وأيا كان شكل نظامها الاقتصادى أو السياسى هى المسئولة بشكل رئيسى، عن المؤشرات الكلية فى الاقتصاد، مثل: نسبة التضخم، واستقرار سعر الصرف، ونسبة البطالة،

وعجز الموازنة العامة، وسوف تظل هى أيضا هى التى تتولى سن القوانين ووضع الإجراءات المنظمة للحياة الاقتصادية (مثل: القواعد الخاصة بتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعمال،وبين المالك والمستأجر بالنسبة للأراضى الزراعية) ونظم التأمينات والجمارك،والقواعد الخاصة بالصحة العامة، وسلامة السلع التى يتم إدخالها إلى البلاد، ثم أن الدولة هى التى تتولى من خلال أجهزتها- التأكد من تطبيق هذه القواعد بواسطة الوحدات الإنتاجية والخدمية المختلفة، بغض النظر عن شكل ملكيتها، وعما إذا كانت أجنبية أو وطنية خاصة أو عامة أو تعاونية وأخيراً فإن الدولة هى التى تقوم بتوقيع الجزاء القانونى على الوحدات التى لا تلتزم بالتشريعات المنظمة للعملية الاقتصادية.

وإذا كان دور الدولة فى الحياة الاقتصادية يظل أمرا ضروريا، فإن دورها فى المجال الاجتماعى يزداد أهمية فى مراحل التحرر الاقتصادى، وذلك لأن عملية التحرر الاقتصادى، بما تتطلبه من إعادة هيكلة للوحدات الإنتاجية والخدمية، وبإطلاقها قوى العرض والطلب، ترتب مجموعة من الآثار التى يمكن أن تحدث إختلالات اجتماعية ذات شأن، مثل: ارتفاع معدل البطالة، وازدياد الأسعار بما يتجاوز قدرة الفئات محدودة الدخل، وتزايد الفروق الطبقية.

وفى ضوء ذلك، فقد تنبهت المنظمات الدولية، ومخططو سياسات التحرر الاقتصادية إلى أهمية دور الدولة فى التنمية الاجتماعية، ليس فقط لاعتبارات إنسانية وأخلاقية،ولكن أيضاً لضمان استمرار هذه السياسات فى جو من الاستقرار الاجتماعى والسياسى، لذلك فإن مفاهيم مثل:" النمو" مع" العدال" أصبحت من المفاهيم المتداولة و المقبولة على نطاق واسع كعنصر أساسى فى مفهوم التنمية الشاملة،وقد خصص البنك الدولى كتابه السنوى لعام 1997 عن دور الدولة، وبعث الحيوية فى مؤسساتها على أساس من

الشفافية والمحاسبة،وبما يمكنها من القيام بدورها بكفاءة وفعالية، هذا الدور الذى ينبغى أن يتجه إلى التعامل مع الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن سياسات التحرر، ذلك من خلال إنشاء شبكات الأمان الاجتماعى، وتشجيع المشروعات الصغيرة،وإعداد برامج لإعادة التأهيل والتدريب، وتحسين خدمات التعليم والصحة،وحماية الفئات المستضعفة وبالتالى تظل الدولة هى الدرع الواقى الذى يحمى الفئات الفقيرة باعتبارها صمام الأمان للمجتمع ككل.

ثانياً: الأحزاب السياسية[2] :

تتحمل الأحزاب السياسية،مسئولية كبيرة فى تعميق الوعى بأهداف التنمية ومتطلباتها وبشكل شامل تتفاعل وتتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتتعدد مستوياتها ومساراتها بتعدد وتنوع الفاعلية والمشاركين فى تلك المسيرة من مؤسسات الدولة.

تعريف الأحزاب السياسية[3]:

يقصد بالحزب فى اللغة قسم أو جزء وهو يحتوى على مجموعة من الناس أما كلمة سياسة فتشمل معانى كثيرة أقربها أنها تتعلق بالسلطة.

ويذهب عالم الاجتماع الأمريكى "روبرت ماكيفر" إلى أن الحزب السياسى عبارة عن هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادىء وتدعيمها أو هى سياسة تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دورا مؤثرا وفعالاً فى النشاط الحكومى .

أما "بنيامين كونستان" فإنه يعرف الحزب السياسى بأنه "اتحاد أشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية بينما "كلسن" يذهب إلى القول بأنها عبارة عن "تلك المنظمات التى تجمع بين رجال ذوى رأى واحد لتضمن لها تأثيرا حقيقيا وفعالا فى إدارة الشئون العامة".

ويقول "أوسنن رنى" أن الحزب عبارة عن جماعة منظمة ذات استقلال ذاتى تقوم بتعيين مرشيحها وتفوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على الأنشطة الحكومية وخططها.

وهناك تعريف آخر يقوله كلا من "هوزار واستيفانسون" ويدور هذا التعريف حول أن الحزب السياسى عبارة عن مجموعة منظمة من الناس تسعى لتحقيق الرقابة على الحكومة بهدف وضع برنامجا موضع موضع التنفيذ وتعيين أعضائها فى مناصب وظيفية.

وأخيرا فإن "أيدموندبيرك" يرى أن الحزب يتمثل فى مجموعة من الناس اتحدوا فيما بينهم للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا فيما بينهم.

ونخلص من التعريفات السابقة إلى أن الحزب السياسى يمثل مجموعة منظمة من الناس تشترك فيما بينها فى مجموعة من المبادىء والمصالح المختلفة وتسعى هذه الجماعة لتحقيق أملها فى الوصول إلى السلطة لتحقق لها المشاركة الفعلية والحقيقية فى الحكم ومن ثم تتمكن من وضع مبادئها أهدافها العديدة موضع التنفيذ وانطلاقا من هذا يمكن التحقق من أن الأحزاب السياسية.

تلعب دورا هاما ورئيسيا فى الدول الحديثة ويتضمن هذا الدول بصفة خاصة ممارسة وتحقيق السلطة السياسية والوصول إلى القيادات الملائمة واستبعاد البعض الآخر الذى لا يرجي من ورائه كسبا أو منفعة.

ويذهب البعض إلى أن الحزب السياسى يعتبر نتاجا لنوع خاص من المجتمع السياسى وأن مصطلح "حزب سياسى" قد ظهر فى الوجود أول ما ظهر فى القرن التاسع عشر عندما ظهرت الحكومة النيابية وعندما

اتسعت عملية التصويت الانتخابى فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بصورة واضحة.

وعلى هذا فإنه من بين الدوافع الأساسية التى تؤدى إلى نشأة الأحزاب السياسية اختلاف الناس فيما بينهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الاختلاف والتمايز فى المبادىء والأفكار والتقاليد وكذلك التمايز الدينى العنصرى .

كما أن هناك عدة تعريفات للأحزاب السياسية أخرى منها أن الحزب السياسى يمثل (مجموعة منظمة من الناس مشترك فيما بينها فى مجموعة من المبادىء والمصالح المختلفة وتسعى هذه الجماعة لتحقيق أملها.

الوصول إلى السلطة لتحقيق المشاركة الفعلية والحقيقية فى الحكم ومن ثم تتمكن من وضع مبادئها وأهدافها العديدة موضع التنفيذ (4).

وانطلاقا من هذا يمكن التحقق من أن الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما ورئيسيا فى الدولة الحديثة ويتمضن هذا الدور بصفة خاصة بممارسة وتحقيق السلطة السياسية والوصول إلى القيات الملائمة واستبعاد البعض الآخر الذى لا يرجى من ورائه كسب أو منفعة وكذلك المساهمة فى إرساء قواعد عامة تتحقق من خلالها مصالح الجماعة وبصورة عامة يمكن القول بأن الحزب السياسى يساعد فى تحقيق الاتصال القوى والمؤثر بين الهيئات الرسمية للحكومة وبين القائمين على السطة الوظيفية وغير الوظيفية (5).

ثالثا : أهمية الأحزاب السياسية :

هناك عدة تعريفات للأحزاب السياسية ونلخص من هذه التعريفات المختلفة أن الحزب السياسى يمثل مجموعة منظمة من الناس تشترك فيما

بينها فى مجموعة من المبادئ والمصالح المختلفة وتسعى هـذه الجماعـة لتحقيق أملها فى الوصول إلى السلكة لتحقق لها المشاركة الفعلية والحقيقية فى الحكم ومن ثم تتمكن من وضع مبادئها وأهـدافها العديـدة موضـوع التنفيد[6].

وانطلاقا من هذا يمكن التحقق من أن الأحزاب الـسياسية تلعـب دورا هاما ورئيسيا فى الدولة الحديثة ويتضمن هذا الدور بصفة خاصـة ممارسة وتتحقق السلطة السياسية والوصول إلى القيادات الملائمة واستبعاد البعض الآخر الذى لا يرجى من ورائه كسبا أو منفعة وكذلك المـساهمة فى إرساء قواعد عامة تتحقق من خلالها مصالح الجماعة وبصورة عامة يمكن القول بأن الحزب السياسى يساعد فى تحقيق الاتصال القوى والمؤثر بين الهيئات الرسمية الحكومية وبين القائمين على السلطة والوظيفية وغير الوظيفية .

وتتضح أهمية الأحزاب السياسية فى الوظائف التى تطلع بها فـى النظام الديمقراطى إذ تحاول استقطاب المواطنين وتساعدهم فى المساهمة الحقيقية فى النشاط السياسى القائم فى المجتمع وبصفة خاصة المـشاركة فى أعمال الانتخابات .

والأحزاب السياسية تحول قدر الإمكان تحديد المشاكل القائمة فى المجتمع وحصرها بهدف التوصل لوضع الحلول الملائمة لها والتى ينبغى على الحكومة أن تأخذ بها فى حل هذه المشاكل كما أن المواطنين يحاولون تنظيم أنفسهم عن طريق لأحزاب المساهمة بصورة حقيقيـة فـى رسـم السياسة العامة للمجتمع.

إن حزب المعارضة فى النظام الديمقراطى يستطيع مـن خـلال الانتقادات التى يوجهها للسلطة القائمة بالحكم أن يجذب نظر الحكومة إلى وجهات النظر السياسية القائمة فى المجتمع والتى تمثل حزب الأقلية كمـا

أن الأحزاب السياسية تقوم بترشيح الأشخاص للوظائف وتمنحهم الفرصة للاستمرار فى مراكزهم التى يستغلونها لفترات زمنية أخرى من خلال عمليات انتخابية وإعطائهم الأصوات التى تساعد فى الإبقاء عليهم.

والدافع إلى تكوين الأحزاب السياسية فى الأنظمة الديمقراطية الحديثة يرجع إلى إحساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ فى علاقتها بالهيئة الحاكمة فالهيئة الناخبة تتكون من ملايين الأفراد المختلفين فى درجة الذكاء والأخلاق والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية لهذا هم فى حاجة إلى أداة تجمع بينهم وتبلور أهدافهم بالوسيلة التى تسعمل عليهم مهمة الانتقاد لتصرفات أفراد الهيئة الحاكمة ومهمة إسقاط حكومتها أو الضغط عليها لتغيير سياستها وهذه الحاجة هى التى تحدد وظائف الأحزاب السياسية فى الدول الديمقراطية الحديثة .

فالأحزاب السياسية هى التى تقدم للهيئة الناخبة للمرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية والإدارية وهى التى تقدم لها البرامج السياسية والطرق السليمة لتنفيذها كما تمدها بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة والشعب بطبيعة غير قادر على القيام بهذه الأعمال.

وعلى ذلك فالحزب يقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة وهذه الخدمات ليست غاية فى ذاتها وإنما هى وسيلة للسيطرة السياسية تتلخص هذه الخدمات فى الآتى:

1- يعمل الحزب كمنظمة تعليمية فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التى توقظ فيه الوعى السياسى.

2- يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على النوعية من شأن الاختلافات الشخصية أو الطبقية .

3- يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير من رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة مما يقوى روابط الهيئة الناخية بالهيئة الحاكمة.

4- يقوم بمهمة الرقابة على الحكومة ومدى التزامها بتحقيق أهداف أفراد الشعب .

5- يهيىء الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين ومتنافسين وللاختيار بين السياسات المتباينة.

6- وجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من مواجهة الذين لا يحققون أهداف لشعب ومكافأة الصالحين المجددين ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام تعدد الأحزاب وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادئ حزبه .

دور الأحزاب السياسية فى التنمية هو :

هناك أكثر من دور يمكن أن تمارسه الأحزاب السياسية فى تحولات التنمية:

1- تعزيز الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية. . من خلال تحفيز المواطنين للمشاركة الإيجابية فى المشروعات التنموية الكبرى وفى تنفيذ المشروعات الخدمية ذات طابع اجتماعى.

2- تطوير قدرات المواطنين وتأهيلهم للقيام بدور فى جهود التنمية المحلية والحرص على استمرار الحوار والتفاهم بين القادة السياسية وأبناء المجتمع و التسليم بأن الشعب وحده هو صاحب الاختيار السليم.

3- تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية وتحسين جودة النمو من خلال إيجاد توازن بين السعى نحو زيادة المؤشرات الكمية للنمو الاقتصادى

ومتوسط الدخل الفردى ومعدلات الاستثمار وتحسين نوعية حياة الناس وتوسيع خيارتهم.

4- الاستمرار فى برنامج الخصخصة بما يراعى البعد الاجتماعى وذلك من خلال عدم الإضرار بالقاعدة العريضة من أبناء المجتمع والعمل على إنشاء جهاز لرعاية العاملين وتأمينهم من البطالة،تأهيلهم وتدريبهم وإغادتهم إلى قوة العمل بخبرات وقدرات جديدة.

5- رفع معدلات التنمية البشرية والارتقاء بالخدمات العامة والاجتماعية حيث يعد الإنسان مجالا ووسيلة وهدفا لعملية التنمية وذلك من خلال الاستثمار في مجالات التعليم، التدريب، الصحة، حماية البيئة، النهوض بالمناطق العشوائية، رعاية المرأة والطفل والشباب والمسنين وذوى الحاجات الخاصة وغيرهم من البرامج الاجتماعية التى تجعل من الإنسان هو الأساس فى عملية التنمية.

آليات الأحزاب السياسية فى تحقيق التنمية:

هناك عدة آليات تسهم فيها تحقيق التنمية وهى:

(1) تدعيم البرنامج القومى لتطوير التعليم.. وقد أشار الرئيس حسنى مبارك إلى ذلك فى افتتاح الدورة البرلمانية لعام 1999م حيث دعا سيادته إلى تحقيق التقدم المستمر فى تحديث التعليم وتطويره بما يتفق مع مطلعات المستقبل وتحديات الألفية الثالثة.

(2) تطوير التعليم العالى والبحث العلمى.. والتى تمكن من الدخول بقوة فى مضمار المنافسة التكنولوجية فى العالم وابتكار وتوطين تكنولوجيا مصرية ملائمة للبيئة إلى جانب التكنولوجيات المستوردة.

(3) تحسين الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها... حيث أن الاستثمار الأصل فى صحة البشر يمثل أحد وأهم سياسات التنمية الشاملة وذلك

من خلال توفير وتوسيع وتحسين الخدمات الصحية، وتطوير نظام التأمين الصحى، وتوسيع قاعدة الرعاية الصحية الكاملة فى جميع قرى مصر من خلال مشروع وإقامة وتشغيل الوحدات الصحية فى القرى.

(4) توفير المسكن الملائم... من خلال إنشاء الوحدات السكنية لمواجهة الزيادة السكانية وتحقيق التعاون بين القطاع الحكومى والخاص لمواجهة هذه المشكلة وقد تم إنشاء 14 ألف وحدة من خلال مشروع مبارك، 7 آلاف وحدة من خلال مشروع المستقبل، 29 ألف وحدة من خلال المحليات والتعاونيات.

(5) إدارة النمو الحضرى وتطوير المناطق العشوائية...مواجهة مشاكل التخطيط العمرانى ومواجهة المشكلات الاجتماعية المترتبة على النمو العشوائى للمساكن وذلك من خلال قانون خاص يتعامل مع العشوائيات ويستهدف حل مشاكلها ورفع مستويات المعيشة بها تمهيدا لإذابتها فى المجتمعات الأكثر تحضرا وإدارة النمو الحضرى من خلال التعامل بواقعية مع المخططات العمرانية الجديدة من حيث الارتفاعات ومساحات البناء.

(6) الارتقاء بمستوى المرافق العامة... وذلك من خلال الارتقاء بالخدمات المرتبطة بتوفير مياه الشرب- ومواجهة نقلات الصرف الصحى والعناية بالخدمات المرتبطة بالكهرباء والطاقة- وتنظيم عملية الاتصالات وذلك من خلال نقل وتطوير التكنولوجيات المتقدمة لخدمة التصنيع المحلى.

(7) حماية البيئة.. حيث تسعى الأحزاب السياسية إلى وضع استراتيجية شاملة لتحسين أحوال البيئة المصرية بما يؤدى إلى خفض معدلات

التلوث وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى مجال نقل التكنولوجيا النظيفة وحماية البيئة ودعم القدرة المؤسسية لجهاز شئون البيئة.

(8) تدعيم شبكة الأمان والضمان الاجتماعي.. بحيث يستفيد منها كافة فئات المجتمع.. وبما يضمن توفير حد أدنى من الدخل للأسرة الفقيرة والفئات الأقل فى المجتمع مثل كبار السن والمرأة وذوى الاحتياجات الخاصة والعمل على تطوير آليات استثمار جانب من فوائض أموال التأمينات والمعاشات فى بعض الأغراض الاستثمارية الآمنة التى يمكن أن تزيد العائد على الأموال وتحقيق مزيد من الفائدة فى نفس الوقت.

(9) فتح المجال للشباب للإسهام فى النهضة الشاملة.. تؤمن الأحزاب بأهمية إعداد الشباب بصورة جيدة وعصرية وتعزيز قدرته على توظيف إمكانياته وقدراته لخدمة المجتمع والمشاركة فى الحياة السياسية والعامة.

ثالثاً: النقابات المهنية والعمالية:

تعد النقابات المهنية.. أحد الجوانب الأساسية فى الشراكة لتحقيق التنمية حيث أنها تضم قطاعات واسعة من الطبقة المتوسطة المتعلمة من خريجى الجامعات بالإضافة إلى قيادات أخرى فى المجتمع.. ولهذه النقابات عدة وظائف هى:

النهوض بمصالح أعضاء النقابة	النهوض بأوضاع المهنة	المشاركة فى صنع السياسة العامة
*العناية بظروف العمل	*تحديد شروط المهنة	*الاستفادة القصوى من خبرات أفراد المجتمع

*مستويات الدخل *رفع مستوى كفاءة العاملين *استشراف المستقبل لصانع القرار السياسى

وتقوم هذه النقابات بعدة وظائف تستهدف بصفة عامة" الارتقاء بأوضاع العمال وتحسين ظروف العمل".

تواجه سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحول وحدات القطاع العام إلى الملكية الخاصة والحد من الآثار السلبية لبرامج إعادة الهيكلة مثل (البطالة، ارتفاع الأسعار، ومشروع العمالة).

وتعد النقابات هى أحد الجوانب المخططة للتنمية وذلك من خلال:

1- أن تسعى منظمة التنمية إلى تحقيق التكيف الاجتماعى لأعضائها.

2- أن تسمح نظمها بالانفتاح على المجتمع والتفاعل معه.

3- أن تعمل على زيادة فاعلية اندماج الأفراد فى المنظمة أو جذب أفراد دائمين لها.

4- أن تتميز بالحساسية الفائقة لحاجات المجتمع والعمل على تلبيتها.

5- أن يوجد بها نظام سليم للاتصالات والعلاقات العامة مع وجود سياسة عادلة للأجور.

وبصفة عامة تستهدف النقابات ما يلى:

- تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم للإسهام فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية، والعمل بالتعاون مع المنظمات الشعبية لتحقيق خطة التنمية الاجتماعية.
- الإسهام فى دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية والنفسية واقتراح الحلول لها.
- العمل على تنمية الوعى الاجتماعى بين أفراد المجتمع بما يساعد على تحسين الخدمات وزيادة الإنتاج بالبلاد.

- ربط البحوث الفنية بمواقع الإنتاج، وذلك بدراسة أساليب الإنتاج وطرق تحسينه وزيادته وتخفيض تكاليفه.
- العمل على تنمية ونشر البحوث والابتكارات فى مختلف المجالات الصناعية.
- العمل على تنمية ونشر البحوث والدراسات فى مختلف المجالات الهندسية وربط البحوث العلمية والهندسية بمواقع الإنتاج.
- المساهمة فى تخطيط برامج ومناهج التعليم والتدريب الهندسى والفنى وتطوير نظمه ومناهجه.
- العمل على تشجيع التأليف والتطور العلمى، مع ربط البحوث باحتياجات المجتمع ومشكلاته المحلية لتحقيق المزيد من التقدم.
- الإسهام فى تخطيط التعليم وتطوير نظمه ومناهجه بحيث تساير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتفى بمتطلباته.

رابعاً: رجال الأعمال:

يعتبر القطاع الخاص أحد الأعمدة الأساسية فى شركاء التنمية بالتالى بدء يظهر مفهوم المسئولية الاجتماعية رأس المال، أو المسئولية العامة للقطاع الخاص.. أى أن القطاع الخاص لا يستهدف الربح فقط وإنما يهمه فى المقام الأول ضمان الاستقرار الاجتماعى الذى يهيئ له فرصة الحصول على ذلك الربح.

وبالتالى ظهرت إسهامات رجال الأعمال فى دعم الجهود التنموية والعمل الاجتماعى وذلك من خلال دعمه للجهود الأهلية وتقديم المساعدة الفنية لمؤسسات المجتمع المدنى سواء فيما يتصل بالتدريب، توفير أجهزة حاسب آلى، التدريب على تخطيط المشروعات، توفير خدمات كلية تحول

جزئيا من نشاط يهدف إلى الربح بالإضافة إلى الدعم للفئات المحتاجة لهذه الخدمات.

وإن كان من سمات رجال الأعمال، استعدادهم للمخاطر لاستثمار أموالهم فى أغراض متعددة وبعيدة المدى.. دون انتظار عائد ربح مباشر من وراء تلك الاستثمارات.. إلا أنه يضع فى المقام الأول أن كل ما يقدم للمجتمع إنما يحقق أهدافه فكلما كان المجتمع آمنـا اقتـصاديا وسياسـيا واجتماعيا كلما ازدادت أنشطة رجال الأعمال فى المجتمع... وهـذا لـن يحقق إلا من خلال إسهامهم ثم دفع التنمية بالمجتمع والتعاون مع الدولـة فى تحقيق الأهداف القومية وتحقيق التنمية المستدامة.

الأسس التى تفعل من إسهام رجال الأعمال فى التنمية:

1- المسئولية الاجتماعية... والتى تتمثل فى حـرص واهتمـام رجـال الأعمال على بذل كل الجهد من أجل النهوض بالمجتمع سـواء مـن خلال إنشاء المدارس، والمستشفيات، النـوادى، تقـديم المـساعدات الاجتماعية، الرعاية الثقافية... إلخ.

2- التعاون مع الحكومة: سواء فى مراحل تحديد الاحتياجات أو مرحلـة وضع الخطط ورسم السياسات ورصد الإمكانات المناسبة لمواجهـة الاحتياجات.

3- الاهتمـام بوضـع حلـول واقعيـة وفعالـه لمواجهـة مـشكلات المجتمع..والتحرك الذاتى نحو إعداد وتدريب أبناء المجتمع لمواجهة هذه المشكلات .

4- السماح لأكبر فئة من المجتمع للمشاركة فى اتخاذ القرارات (التعاون مع المؤسسات المجتمع المدنى) حتى يضمن تحقيق الأهداف القومية.

5- تطبيق مبدأ الأخذ والعطاء.. فكلما أعطى المجتمع رجال الأعمال من تسهيلات لإقامة مشروعاتهم وتحقيق أرباح كبيرة.. فإن عليهم بذل الجهد لإسعاد أفراد المجتمع وحل مشكلاتهم وبالتالى كما حصلوا على مساعدات منهم يقدمون مساعدات لأفراد المجتمع لحل مشكلاتهم وتحقيق أمنهم وسلامتهم.

وعلى هذا تعد المسئولية الاجتماعية هى الترجمة الحقيقية لمبدأ الحقوق والواجبات وتضيق الفجوة بين الأثرياء والفقراء أساس للنهوض بالمجتمع فى مجالات لا تستطيع الدولة التدخل فيها ويكون أكثر مرونة وفاعلية أن يتدخل فيها القطاع الخاص ممثلا فى رجال الأعمال.

إن مسئولية رجال الأعمال عن مواجهة مشكلات المجتمع هو دليل على الانتماء للمجتمع وترجمة حقيقية لانصهار أفراد المجتمع ورجال الأعمال والدولة والقطاع الخاص فى عمل مشترك ومتكامل.

ولقد أشار فرنك روستو **Frank Rosto, R.** عام 1971 فى مقال له عن إسهام رجال الأعمال فى برامج الرعاية الاجتماعية.. إن رجال الأعمال لا يمكن فصلهم عن برامج الرعاية الاجتماعية فهم مسئولون عن زيادة معدلات نمو وتقدم التكنولوجيا، وعن بناء المشروعات، وتشغيل العمالة من الشباب ومواجهة مشكلة البطالة.

خامساً: الجمعيات الأهلية:

تؤكد خبرات التنمية على أهمية القطاع الأهلى.. وهو القطاع غير الهادف للربح وعلى دوره فى إنجاز أهداف التنمية الشاملة.. حيث تمثل المنظمات غير الحكومية جزءا مهما من القطاع المجتمعى ومن القطاعين العام والخاص وتعد منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع وتسعى إلى أن تكون الإدارة الرئيسية لتوزيع ونشر برامج الرعاية الاجتماعية

وعلى الرغم من اختلاف المنظمات غير الحكومية من حيث الحجم والأهمية فإن لتلك المنظمات وظائف متشابهة فهى تناصر الفقراء والمهمشين والضعفاء وتسعى للتغيير الاجتماعى وتقدم الخدمات الاجتماعية.. وتسعى كثير من الدول النامية لإفساح الطريق أمام تلك المنظمات لتحمل دور أكبر فى عملية التنمية خاصة الجوانب الاجتماعية.

ولقد ظهر العديد من التعريفات الخاصة بالمنظمات الأهلية فى مناطق مختلفة من العالم فبينما يطلق عليها بعض المنظمات غير الحكومية NON GOVERNMENT ORGANIZATION أو المنظمات التى لا تهدف إلى الربح NON PROFIT ORGANIZATION وهو المفهوم السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما يسمى فى حالات أخرى ومنظمات الهدف العام أو الصالح العام وهو مفهوم سائد فى بعض دول أوربا الغربية وبعض دول أوربا الشرقية بعد تفكك النظم الشيوعية بها ويطلق عليها الجمعيات الأهلية أو التطوعية أو الخيرية فى الدول العربية بصفة عامة.

كما نلاحظ أن هناك مسميات أخرى نتعرض لها فقط لبيان الاهتمام المتزايد بهذا القطاع الحيوى بالنسبة للمجتمع وهذه المسميات هى:

- القطاع غير الهادف إلى الربح NON PROFIT ORGANIZATION
- القطاع الثالث THIRD SECTOR
- القطاع التطوعى VOLNTORY SECTOR
- القطاع الخيرى PHILONTHROPIC SECTOR
- القطاع المستقل INDEPENDENT SECTOR
- القطاع المعفى من الضرائب TAX EXEMPTED SECTO
- القطاع الأهلى أو" المدنى" INDIGNANS SECTOR

وهذا الدور يظهر فى صورة ازدياد كبير فى أعداد الجمعيات أو المنظمات أو فى صورة اتساع نطاق عملها ومجالات نشاطها بحيث أصبحت تشمل معظم الجوانب الحياتية للمجتمع وذلك على افتراض أساسي أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته عندما تتواجد به منظمات (جمعيات) مستقلة عن الدولة تتولى مهاما متعددة منها تقديم الخدمات ومناقشة السياسات التى تتصل بتلك الخدمات وكذلك طرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والبرامج والأنشطة والتعامل مع قطاعات المجتمع المختلفة أبرزها قطاع الشباب.

لذا فقد أصبحت معظم تعريفات الجمعيات الأهلية متمركزة حول فكرة الإطار المؤسسى لهذه الجمعيات والذى يتكون بغرض غير الربح أو هى المساحة التى تدور فى إطارها عملية التفاعل الاجتماعى بين أفراد المجتمع كما أنها تسعى إلى تحقيق التنمية واحتواء مشاركة الناس لتمكينهم من القيام بدورهم فى تحقيق التنمية كما أن الجمعيات قد تكون وسيلة لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى والتى تأثر به هذا القطاع العريض من الشباب وبالتالى هى الوعاء الذى تنصهر فيه طموحات الشباب وآمالهم بشكل يمكنهم من تحقيق هذه الآمال والطموحات معتمدين على ما يقدمونه من جهد للمجتمع ومؤسساته ومن هذه المؤسسات الجمعيات الأهلية.

وهكذا نجد أن التغير الاجتماعى ومواجهة احتياجات المجتمع واحتواء مشكلاته لا يمكن تحقيقه إلا فى مناخ اجتماعى وثقافى وسياسى شامل يدعم التغير ويتيح الفرصة للعمل الأهلى" الجمعيات الأهلية" بكافة أنواعها لإبراز دورها فى خدمة قضايا المجتمع.

وهذا الاختلاف فى مسميات الجمعيات الأهلية يرجع إلى وجود تصنيفات عديدة بهذه الجمعيات سواء كانت التصنيفات قد وضعتها الأمم المتحدة أو الدول الأوربية أو المجتمع الأمريكى أو نابعة من محاولات عربية.

ومن استعراض التعريفات المختلفة للجمعيات الأهلية نجد أن الأمم المتحدة **U.N** قد عرفت المنظمات غير الحكومية **N.G.O** بأنها تلك المنظمات التى تحصل على نصف دخلها أو أكثر من مصادر مختلفة (تبرعات، منح،..... إلخ) أى تعتمد على الجهد الشعبى.

وعرفت من خلال آراء أساتذة العلوم الاجتماعية بأنها وحدات بنائية تكتسب صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف إشباع احتياجات أفراد جماعات المجتمع من خلال ممارسة أنشطة معينة وبالاعتماد على الجهود التطوعية [7] .

ويعرف القانون 153 لسنة 1999م الجمعيات الأهلية بأنها" منظمات لا تستهدف الربح وتتكون من أشخاص طبيعين وبغرض غير الحصول على ربح مادى[8] .

ولهذا يمكن تعريف الجمعيات الأهلية بأنها " تلك المنظمات التى تقوم على الجهود التطوعية لجماعات من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يقومون بتنظيمها وإدارتها فى إطار النظام العام والقوانين والتشريعات التى تنظم العمل الاجتماعى التطوعى".

فى إطار هذا السياق تكون الجمعيات الأهلية أداة للتغيير.. ووسيلة يمكن من خلالها استثمار جهود الشباب كما أنها تحول دون شعورهم بالاقتراب أو الهامشية وبالتالى يكونون أكثر قدرة على الاندماج مع المجتمع وأكثر تأثيرا فى قراراته وتحديدا لأهدافه.

ويؤكد ذلك أن الدراسات التى أجريت على الشباب المتطرف أبرزت أن نسبة 3.2% منهم منتمى إلى جمعيات مرتبطة بأسرهم أو عائلتهم بالمجتمع الريفى أو إلى جمعيات موجودة بالحى الذى يقيمون فيه بالمجتمع الحضرى، وهى نسبة ضئيلة تستدعى مزيدا من الدراسات حول الأساليب التى يمكن أن تستخدمها الجمعيات الأهلية لحث الشباب على التطوع فى أنشطتها وتطوير برامجها.

بداية النشاط الأهلى فى مصر:

عرفت مصر الجمعيات الأهلية منذ زمن بعيد حيث يعود إنشاء أول جمعية أهلية فى مصر إلى عام 1821 حيث تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التى عاشت فى مصر فى ذلك الوقت، وفى عام 1856 أنشأت الجمعية اليونانية بالقاهرة لتهتم بالجاليات اليونانية بالقاهرة، وخاصة بعد تزايد الشباب والأسرة اليونانية والمطالبة بمزيد من الرعاية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لهم.

وفى عام 1859 ظهرت الجمعيات الأهلية الثقافية وذلك بإنشاء جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية كما تكونت جمعية المعارف فى عام 1868 والجمعية الجغرافية عام 1875 لتقدم للشباب المصرى الإطار الثقافى العام الذى يحول دون التوجهات الداخلية على المجتمع.

ثم تولى تأسيس الجمعية الدينية الإسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1878 والتى اهتمت ببث روح التعاون بين المصريين ونبذ التعصب الدينى(9) .

ومن خلال العرض السابق نستطيع أن نحدد مجموعة المؤثرات الداخلية والخارجية التى أثرت فى نشأة ا لجمعيات الأهلية فى مصر

وارتبطت بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصرى وهى:

1- البعثات التبشيرية:

حيث أن نشاط البعثات التبشرية الدينية أدى إلى إنشاء العديد من الجمعيات الدينية الأهلية للمدارس وامتد اهتمامها نحو الفقراء من خلال الإعانات الاجتماعية[10] . التى تعمل على حماية الشباب والحفاظ على هويتهم.

2- التركيز الاجتماعية والجاليات الأجنبية:

تعتبر طبيعة التركيبة الاجتماعية ومدى التجانس بين السكان أحد المؤثرات فى حفز حركة الجمعيات، حيث تميل كل جماعة متجانسة نحو إيجاد آليات لدعم الترابط بينهما والدفاع عن ثقافتها فى مواجهة الثقافات الأخرى[11] .

مع العلم أن الجمعيات الأهلية فى مصر ارتبطت منذ نشأتها الأولى بالسمة الدينية" الإسلامية أو المسيحية" فكان لتنوع الطوائف الدينية المسيحية فى مصر تأثيره على ميل كل طائفة لإنشاء جمعيات تعبر عنها بالإضافى إلى النشاط الاجتماعى الذى قام به اليهود فى مصر والذى من أبرز ملامحه إنشاء جمعيات أهلية تتولى تأسيس مدارس ومستوصفات لفقراء اليهود.

لذلك لعب الدافع الدينى دورا مؤثرا فى دفع حركة تطور الجمعيات وفى الحفاظ على هوية الشباب أو تصميم برامج تعمل على ربطهم بأمور دينهم.

3- الاحتلال البريطانى لمصر 1882م

حيث أدى الاحتلال البريطانى إلى مزيد من تعبئة الشعور القومى للمصريين ودفع بحركات الجمعيات الأهلية نحو مزيد من الحيوية والنشاط

فى عدة مجالات وكان معظم هذه الحركات من الشباب وكان لهذه الجمعيات تأثير فى ارتباط العمل الاجتماعى بالبعد السياسى دون أن تكون العوامل السياسية مسيطرة على عمل الجمعيات وإنما كانت الجمعيات الأهلية تعبر عن طموحات المجتمع.

ولا شك أن كافة العوامل السابقة قد أدت إلى ظهور الجمعيات الأهلية المصرية وتطورها وفاعليتها فى ذلك الوقت، وكانت المبادرة لإنشاء مثل هذه الجمعيات لعدد من كبار الملاك المصريين ولعدد من رموز الأرستقراطية المصرية التى مارست بحق مسئوليات وطنية متميزة ويكفى الإشارة إلى جهود هؤلاء مثل الأميرة "فاطمة إسماعيل" فى التبرع بلا حدود للجامعة الأهلية عام 1908 و(جاليا جامعة القاهرة) والأمير "يوسف كمال" فى إنشاء مدرسة الفنون الجميلة عام 1911م (حاليا كلية الفنون الجميلة).

كما يجب الإشارة إلى أن الجمعية الخيرية الإسلامية التى تأسست عام 1892 من الخديوى"عباس حلمى" وبمشاركة كوكبة من كبار الأغنياء والمثقفين والسياسيين المصريين ولقد كان مقر لجنة التعليم بهذه الجمعية الأستاذ/ محمد عبده" مقر المالية الاقتصادية اللامع" طلعت حرب" ولقد لعبت هذه الجمعية على مدى سبعين عاما متتالية أدوار بالغة الأهمية فى ميدان التعليم (بإنشاء مئات المدارس والمعاهد التعليمية فى مصر) والصحة بإنشاء العديد من المستشفيات والمستوصفات والعيادات وأيضا فى ميدان البر والتقوى(12) .

كما اهتمت الجمعيات الإسلامية والقبطية ببث روح الوطنية بين المصريين ونبذ التعصب الدينى.

وقد تميزت هذه الفترة بزيادة ملحوظة فى عدد الجمعيات الأهلية حيث بلغ عددها عام 1900 م(65) جمعية وتزايد هذا العدد عام 1920م

ليصل إلى 1954 جمعية ومما يجدر ذكره أن فترة الثلاثينات تميزت بظهور دستور عام 1932م والذى اعترف بحقوق الشعب جميعا فى تشكيل الهيئات الأهلية ووضع بعض القيود على تكوين جمعيات ذات طابع عسكرى، أو جمعيات تركز على مذهب أو حزب سياسى معين واهتم بضرورة إنشاء جمعيات أهلية خيرية تعنى بالشباب ويتمتع فيها كل شخص اعتبارى بحقوقه كاملة ولهذه الجمعيات أن تمارس كافة الأنشطة بشرط إلا يكون من أنشطته هدف الحصول على ربح مادى... واهتم كذلك بالجمعيات التى تستهدف وقاية الشباب من الانحراف أو معاودة الانحراف وهى الملاجئ ومؤسسات رعاية الأحداث وصدر لها قانون خاص عام 1945م.

وقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركة الكشفية عام 1914 على يد الأمير عمر طوسون وتكونت أول جمعية للكشافة فى عام 1920م سميت باسم جمعية الكشافة المصرية وكان رئيسها(محمد شكرى باشا) حيث أرسلت الشباب إلى إنجلترا ليصبحوا من أوائل القادة الذين تم تدريبهم بالخارج.

ومن أهم ملامح تلك الفترة :

تصاعد إنشاء الجمعيات الدينية فى مصر وانتشار فروعها فى جميع أنحاء مصر حتى شكلت ظاهرة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ يقدر عدد الجمعيات الإسلامية فى ذلك الوقت حوالى"20 جمعية" كما يقدر عدد الجمعيات الأهلية بحوالى "11 جمعية" نجح أغلبها فى إيجاد قاعدة شعبية ضخمة وتحركت فى اتجاه العمل الدينى والخيرى من جهة والعمل العلمانى من جهة أخرى مثل الاهتمام بالسياسة وإصلاح الحكم والتعليم والصحة.

ويلاحظ أن الفترة من عام 1952 م حتى 1944م قد تم إنشاء نحو633 جمعية فى هذه الفترة وفى الفترة من 1945- 1949 تم إنشاء نحو 508 جمعية(13) .

وفيما يتعلق بالجمعيات الأهلية التى تهتم بالشباب بالريف والحضر:

فقد تكونت عدة جمعيات أهلية فى أعقاب الوعى القومى عام 1919م كان أبرزها:

1- الأندية الريفية:

التى تمثل الوجه الحضارى للمجتمع الريفى... والتى استهدفت مواجهة مشاكل الريف والعمل على حلها وكذلك تدريب الشباب على بعض الألعاب الرياضية التى تتناسب مع بيئتهم وتستثمر وقت فراغهم وتزيد من الترابط بينهم.

2- جمعية نشر الرياضة والتى تكونت عام 1927م:

والتى ركزت اهتمامها على العناية بالشباب من خلال حصر إعداد الشباب بالقرى واهم المهارات المتوفرة لديهم وكيفية ثقل هذه المهارات بالإضافة إلى القيام بالإشراف والتوجيه على الأندية الريفية.

3- اللجنة العليا لجماعات نشر الرياضيات وتكونت عام 1937م:

لاكتشاف الموهوبين رياضيا وثقافيا وتوجيههم نحو المؤسسات التى تستثمر الطاقات الخاصة بهم وتقوم بخدمتهم.

4- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وتكونت عام 1939م:

والتى استهدفت فى المقام الأول العناية بالدراسات الاجتماعية للشباب بالريف والحضر حيث قامت بتجربة لإصلاح القرية فأقامت مراكز اجتماعية بقرية المنايل والتى ترتب عليها نشر المراكز الاجتماعية والأندية الريفية فى كل مناطق مصر ومثال ذلك إنشاء مؤسسة لرعاية الشباب بالإسكندرية (الشاطبى) عام 1945م وكذلك أول ساحة شعبية

بالجيزة وساحة شعبية ببنى سويف وانتشرت الساحات الشعبية بحيث شملت كافة محافظات مصر..وكان لها دور بارز فى شغل وقت الفراغ وفى خدمة قضايا المجتمع.

5- جماعة الرواد 1940م:

التى اهتمت بإنشاء محلات الرواد بالقاهرة ودعم الاتصال بين القيادات الفنية وبين الشباب وواكب ذلك أيضا أندية الرواد بجمعية الشباب المسلمين والشباب المسيحيين.

6- جمعيات الإصلاح الريفى عام 1942م:

حيث قامت بتقويم الخدمات الثقافية والرياضية من خلال الأندية الريفية واهتمت بالشباب وحشدهم لخدمة قضايا المجتمع المصرى.

وقد تم الاعتراف دوليا بالكشافة المصرية عام 1922م وفى المؤتمر الكشفى الأول بباريس وتكونت الجولة الأولى والثانية والثالثة للإسهام فى خدمة قضايا الشباب وإصدار الكتيبات والنشرات الكشفية والجرائد اليومية وانتشرت فى كافة أحياء القاهرة.

صدر المرسوم الملكى بتكوين جمعية الكشافة الأهلية المصرية عام 1933 واعتبرت هى الهيئة المسئولة عن حركة الكشافة فى مصر.

فى ضوء ما سبق نستطيع أن نحدد أن ظاهرة الجمعيات الأهلية فى مصر ظاهرة أيديولوجية وثقافية ودينية تحمل فى طياتها روح التعاون والمحافظة على الروابط الاجتماعية وتحديد المشكلات الاجتماعية والعمل على حلها بالإضافة إلى خدمة قطاع الشباب الذى يعد من أهم مكونات المجتمع المحتاجة إلى الرعاية والتوجيه.

4- ثورة 23 يوليو ونشاط الجمعيات الأهلية فى مصر:

بقيام ثورة يوليو 952 إلغاء التعددية الحزبية تعاملت الدولة مع الجمعيات الأهلية بنفس أسلوب تعاملها مع الأحزاب السياسية فكلما ألغت الأحزاب السياسية وحظرت كافة أنشطتها السياسية بقرار من قيادة مجلس قيام الثورة فإنه قد صدر قرار جمهورى عام 1956م تحت رقم 384 حيث ألغى المواد التى تضمنها القانون المدنى بشأن الجمعيات الأهلية وقد فرض هذا القرار حل هذه التنظيمات جمعيا وتعديل نصوصها وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية فى تأسيس أو عضوية أى جمعية وأى مخالفة لذلك تخضع لقانون العقوبات وهى أول سابقة من نوعها للإخضاع الأنشطة الاجتماعية أو الأشخاص الاعتبارية لقاعدة التجريم القانونى.

وتوضح مؤشرات نمو الجمعيات الأهلية هذا النمو كان منخفضا حيث بلغ عدد الجمعيات التى اشتهرت حتى عام 1960 نحو 3.198 ثلاثة آلاف جمعية ومائة وثمانى وتسعون جمعية ارتفعت عام 1964 إلى ما يقرب من 4.000 أربعة آلاف جمعية وفى خلال هذه الفترة وفى عام 1954 تكونت جمعيات بيوت الشباب المصرية وأصبحت عضوا فى الاتحاد الدولى عام 1956م وساهمت هذه الجمعيات فى زيادة وعى الشباب بالمتغيرات الدولية وتحقيق التعاون بين الشباب المصرى وشباب الدول الأخرى وحث الشباب على الترحال وإثارة اهتمامهم بدراسة البيئة وعمل البحوث العلمية وتدريبهم على الاعتماد على النفس والنظام والطاعة والعمل بروح الجماعة والمشاركة فى أعمال الخدمة العامة.

ومن الجهود التى ظهرت خلال هذه الفترة إنشاء النوادى الريفية عام 1953م وذلك فى أعقاب انتشار الوعى الرياضى بين الشباب والرغبة

فى استثمار وقت الفراغ ومواجهة المشكلات المرتبطة بالظواهر الاجتماعية السلبية مثل (تعاطى المخدرات، جرائم السرقات... إلخ) .

وقد نجحت أندية كثيرة فى تأدية رسالتها وفشلت أندية أخرى بسبب عدم توفير الإمكانات المادية والتشجيعية وتوفر القيادات الواعية.. وقد لوحظ تكوين عدة أندية منها:

(أ) **نادى المنطقة الرياضى:** الذى يخدم القرى التى يجمعها روابط اقتصادية جغرافية تجعل منها وحدة متماسكة.

(ب) **نادى القرية الريفى:** الذى يخدم القرية نفسها طبقا للحدود الجغرافية الخاصة بها ويهدف تنظيم وحسن استثمار وقت فراغ شباب القرية بما يجعل منهم مواطنين صالحين وكذلك مساعدتهم على تنمية المهارات العلمية فى الزراعة والصناعات الريفية.

وفى عام 1953 تكون الاتحاد العام للأندية الريفية (مراكز شباب القرى) ليكون الهيئة المسئولة عن نشر الرياضية والثقافة بين شباب الريف بمصر واستثمار وقت الفراغ لدى الشباب.

وفى عام 1955 تكون الاتحاد العام لمراكز شباب المدن.. الساحات الشعبية:

وأصبح مسئولا عن وضع الخطط والبرامج وتنظيم اللقاءات وإعداد القادة وإقامة المعسكرات وقد كان إنشاء هذا الاتحاد وسعيه نحو إقامة وتطوير مراكز الشباب بالمدن دليل حرص الدولة فى ذلك الوقت على توفير أماكن يمارس فيها شباب المدن الأنشطة المختلفة وتعتبر هذه المراكز هى القاعدة الرئيسية لكل من وزارة الشباب والجمعيات الأهلية وهى تعتبر جمعية أهلية لأنها تدار بواسطة مجلس إدارة منتخب وتخضع لإشراف فنى وإدارى من جانب وزارة الشباب ومديريات الشباب والرياضية التى يقع فى نطاقها المركز.

ونظرا لاهتمام الدولة بمراكز الشباب صدر القرار الوزارى رقم (139) لعام 1965م باعتماد لائحة النظام الأساسى الموحد لمراكز الشباب على مستوى القرى (الأندية الريفية) والذى عدل اسمه إلى" مركز شباب الريف" وكذلك بالنسبة لمراكز الشباب بالمدن.

وخلال هذه الفترة كان تطور الجمعيات الأهلية بطيئا إذا ما قورن بالفترة السابقة أو اللاحقة لهذه الفترة حيث فرضت الدولة سيطرتها على كافى الخدمات فى إطار سياسة التخطيط الشامل وتوفير الرعاية الاجتماعية التعليمية لكافة أبناء المجتمع.

5- مرحلة الانفتاح الاقتصادى وحتى الآن

خلال فترة السبعينات وخاصة عام 1976 حدثت بعض التغييرات السياسية منها:

* السماح بتعدد الأحزاب. * الانفتاح الاقتصادى.

وقد أدى ذلك إلى حدوث تغير فى فهم الشباب وإلى دخول مصر فى اتفاقيات دولية انعكست بالتالى على اتجاهات الشباب وطموحاته. وقفز عدد الجمعيات الأهلية المعبرة عن احتياجات المجتمع بكل فئاته من 70593 جمعية خلال عام 1976 ليصل إلى 13.239 ألف كما أشارت إليها تقارير وزارة الشئون الاجتماعية وتقارير الإدارة العامة للجمعيات واتحاد الجمعيات وقدر عدد المنتسبين إلى هذه الجمعيات فى عام 1999م نحو 5.5 مليون مواطن- تحصل هذه الجمعيات على 35% من مصادر تمويلها من وزارة الشئون الاجتماعية إلا أن الحصر الدقيق للجمعيات أبرز أن عدد الجمعيات النشيطة منها بلغ 4500 جمعية وهذا يدفعنا إلى البحث عن عدم فاعلية هذه الجمعيات ومدى قيام الشباب الإسهام فى تطوير برامج هذه الجمعيات لتكون أساسا لاستراتيجية مستقبلية تستهدف الارتقاء بالجمعيات الأهلية بالمجتمع.

وبعد صدور قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة رقم 77 لسنة 1975م المعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة باعتماد لائحة النظام للشباب والرياضة رقم 346 لسنة 1992م باعتماد لائحة جديدة لمراكز شباب القرى بما يخدم الشباب فى كل قرى مصر.

وفى مطلع الثمانينيات واجه المجتمع المصرى متغيرات واتجاهات تكون غير بناءه من بعض الشباب لا تتفق وسلوكيات المجتمع وتقاليده حيث عقد فى يناير 1981م اجتماع لقيادات العمل الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية للتصدى لمواجهة المشكلات التى تواجه الشباب حيث تم إشهار جمعية عامة للأندية الاجتماعية والثقافية تستهدف تدريب وتأهيل الشباب من الجنسين على برامج الخدمة العامة وخدمة البيئة ومواجهة مشكلاتها.

وقد تم نشر هذه الأندية على جميع المحافظات حيث بلغت 181 نادى وبلغ حجم العضوية بها 50714 ألف عضوا.

<u>وخلال عام 1975م تم تكوين بيوت الشباب المصرية:</u>

وتستهدف توفير بيوت وأماكن إقامة مناسبة ينزل فيها الشباب أثناء سفرهم ويتوفر فيها القادة والبرامج لتحقيق التعاون بينهم وبين الدول الأخرى وتدريب الشباب الاعتماد على أنفسهم.

وخلال فترة السبعينات وفى الوقت الراهن تطورات مراكز الشباب على مستوى المحافظة حيث أشارت تقارير المتابعة الميدانية ما يلى:

أ- عدد مراكز الشباب فى مصر وصل إلى 3962 مركز شباب منها 33 مركز شباب مدن، 3629 بالقرى.

ب- بلغ عدد مراكز الشباب المطور 2071 وأن مراكز الشباب غير المطورة توجد فى محافظات (الشرقية، الدقهلية، البحيرة، القليوبية، كفر الشيخ).

ج- يبلغ حجم العضوية فى مراكز الشباب 1.46 مليون شاب أى حوالى 7% فقط من شباب مصر.

د- أن عدد مراكز الشباب الذى ليس بها مساحات أرض مناسبة يبلغ 1265 مركز موزعه على النحو التالى:

104 مركز شباب ليس لها غرف أو مقر.

44 مركز يشغل مقرها غرفة واحدة أو غرفتين.

7 مراكز مشهرة على مضيفة القرية.

هذا العدد يعد مظهر غير كريم لمراكز الشباب فى مصر واستمرار وجودها يؤثر سلبيا على الشباب أكثر من مساعدة الشباب على مواجهة مشكلاته.

هـ- يوجد حاليا 2013 قرية لا يوجد بها مركز شباب.

أهم المشكلات التى تواجه مراكز الشباب:

ويمكن تحديد أهم المشكلات التى تعانى منها بعض مراكز الشباب فيما يلى:

1- سيطرة بعض العائلات على مراكز الشباب خاصة فى القرى أدى إلى انتشار روح العصبية وعدم فتح باب العضوية أمام باقى شباب القرية من أبناء العائلات الأخرى وقد أدى ذلك إلى زيادة سيطرة بعض العائلات على تأدية الشباب، وزيادة سيطرتها على الجمعية العمومية التى تعتبر مصدر السلطة بمركز الشباب.

2- أدت سيطرة إحدى العائلات على أحد مراكز الشباب إلى تعيين مديرى مراكز الشباب من غير المؤهلين علميا وتبدو هذه الظاهرة بوضوح فى بعض قرى صعيد مصر، بل أنها امتدت بتأثيرتها السلبية إلى أحد مراكز الشباب شمال القاهرة الذى كان يرأس مجلس إدارته حتى وقت قريب بائعا متجولا وكان معظم أعضاء مجلس الإدارة من الأميين مما أثر على رسالة المراكز التربوية.

3- أدى تعيين عدد كبير من حملة المؤهلات المتوسطة وخاصة دبلوم المدارس الثانوية والتجارية عن طريق وزارة القوى العاملة بمديرية الشباب والرياضة التى قامت بدورها بتوزيعهم للعمل بمراكز الشباب، أدى ذلك إلى وجود فجوة بين هؤلاء الذين يمارسون العمل منذ بضع سنوات وهؤلاء المعينين الجدد من حملة المؤهلات التربوية (بكالوريوس خدمة اجتماعية- تربية رياضية) لا قام المجلس الأعلى للشباب والرياضة بتعيينهم على نفقته للعمل بمراكز الشباب.

فقد وجد هؤلاء المعينين الجدد أنفسهم غير مرغوبين من جانب المعينين القدامى أو جانب مجالس الإدارة بمراكز الشباب، حيث طلبوا منهم فى بعض مراكز الشباب عدم الحضور إلى المراكز وأن يحصلوا على مكافآتها من المجلس الأعلى للشباب والرياضة دون أن يمارسوا أى عمل.

وبالتالى فقد تحولت المسألة من هدف تربوى إلى وسيلة للحصول على الدخل دون بذل أى جهد أو عمل.

4- أدى تكالب بعض العمد والمشايخ والأعيان نحو إشهار مراكز الشباب فى مضيفة لا تزيد عن بضعة أمتار النظام المالى والإدارى لهذه المراكز وبالتالى عدم الاستفادة الكاملة لشباب القرية من الإمكانات التى يقدمها المجلس الأعلى إلى جميع مراكز الشباب فى مصر وذلك

بصرف النظر عن وجود مقر مناسب بهذه المراكز أم لا وتتضمن هذه الإمكانات أجهزة تليفزيون ملون ومجموعات متنوعة من الكتب وأنواع متعددة من الأدوات الرياضية والأجهزة،هذا فضلا عن الإعانة السنوية والتى تقدمها وزارة الشباب إلى جميع المراكز والتى قد تصل إلى عشرين ألف جنية ولا تقل عن ألف جنيه.

5- انتشار المحسوبية فى مراكز الشباب، مما يؤدى إلى استفادة بعض الأعضاء والمعارف والأصدقاء إلى أقصى حد ممكن من خدمات ومشروعات المركز وخدمات باقة الأعضاء فى المركز من الاستفادة من خدمات المركز.

6- استفادة بعض مديرى ومشرفى المركز من ميزانية المركز وعمل أو تنفيذ مشروعات وهمية على الأوراق فقط لاستكمال الشكل أمام الجهة الإدارية المختصة (المنطقة، المديرية، الوزراة) وعدم تنفيذ أى مشروعات لخدمة أعضاء المراكز.

7- أدى قصور الوعى التربوى لدى بعض القيادات الإدارية لمراكز الشباب إلى تكالب هذه المراكز على عضوية الاتحادات الرياضية وبصفة خاصة اتحاد كرة القدم وذلك سعيا وراء المميزات التى يمكن أن يحققها من وراء هذا وهو الآن الذى أدى إلى استنزاف كل الإمكانات المالية لهذه المراكز بسبب الاتفاق على فريق كرة قدم.

8- تعانى معظم مراكز الشباب من نقص الإمكانات المادية مثل نقص الميزانية المخصصة للأنشطة والمشروعات وعدم وجود مكتبات مزودة بالكتب الحديثة وكذلك الأجهزة والمعدات المرئية والمسموعة وأجهزة الكمبيوتر مما يجعل تقدم خدمات لا يستفيد منها الأعضاء بأى شيء.

مجالات نشاط الجمعيات الأهلية ووظائفها :

ينتهى تقرير التنمية البشرية لعام 1993 باستنتاج هـام هـو أن المشاركة الشعبية لم تعد أيديولوجية غامضة، بل أصبحت ضرورة وشرطا للبقاء وأن المنظمات غير الحكومية هى إحدى القنوات الأساسـية لهـذه المشاركة الشعبية[14] .

وعلى هذا فالجمعيات الأهلية كإحدى المنظمات الأهلية قناة هامة للمشاركة الشعبية وضرورة وشرط لبقاء المجتمع وهو ما يعكس لنا أهمية الوظائف التى تقوم بها تلك المؤسسات فى المجتمعات وخاصـة بالنـسبة للشباب.

وهناك أربع وظائف أساسية تقوم الجمعيـات فـى المجتمعـات المعاصرة وهى [15] .

الوظيفة الأولى:

تتعلق بوجود الجمعيات الأهلية كمجال لتنسيق رغبـات الأفـراد فهناك أفراد يرغبون فى مساعدة الآخرين ويكـون التطـوع فـى تلـك المنظمات هو المجال المناسب لهم وهناك من يهتمون بأشـياء مـشتركة ويرغبون فى تنظيم اهتمامهم وهنا تظهر جمعيات المصالح أو الاحتياجات المشتركة إذن فهذه المنظمات من جهة النظر الاجتماعيـة تنـشأ لـتمكن الأفراد من تحقيق أهداف دون اللجوء إلى الاختلافات أو العـداءات مـع الأغلبية.

الوظيفة الثانية:

تتعلق بتنفيذ برامج اجتماعية حيث ستقوم تلك المؤسسات بالتعاون مع الحكومات فى تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية وقد نشأت تلك الوظيفة فى مدارس الأحد بكنائس لندن وتطوير فى العديد من المؤسسات التطوعية الحالية.

الوظيفة الثالثة:

تتعلق بقدرة تلك المؤسسات على تقدم الخدمات بشكل أيسر من المنظمات الحكومية البيروقراطية بالإضافة إلى عوامل سرعة الأداء والمرونة والإتقان وقلة التكلفة.

فتبدو فى تلك المنظمات تتيح للمواطن إمكانية المشاركة فى صنع القرارات الاجتماعية وتعد جماعات العمل السياسى إحدى هذه الأشكال التى تتيح فرص المشاركة فى الحياة الديمقراطية ومن أمثلتها جمعيات حماية المرأة[16] .

وتقسيم وزارة الشئون الاجتماعية الجمعيات الأهلية فى المجالات الآتية:

أ- جمعيات رعاية وتبلغ نسبتها 74% من جملة هذه الجمعيات.

ب- جمعيات تنمية وتمثل نحو 26% من جملة هذه الجمعيات.

1- **النشاط الدينى:** حيث الاهتمام بمجال الدعوة الدينية وإنشاء المساجد وتحفيظ القرآن وإنشاء مراكز شاملة للعبادة وتكوين لجان للزكاة والصدقات.

2- **النشاط العلمى والثقافى:** ويدور حيث العمل فى مجال الثقافة والإبداع.

3- **النشاط الاجتماعى:** ويدور حول المساعدات الاجتماعية والتى تنطلق من مبادئ العطاء والتكافل الاجتماعى ومساعدة الفقراء.

4- **النشاط الاقتصادى:** حيث الاهتمام بمشروعات التدريب وزيادة دخل الأفراد وتوفير فرص العمل والاهتمام بقضايا التنمية.

وأنه لكى تقوم الجمعيات بهذه الأنشطة فلابد من تـوفير بعـض الشروط وهى:

1- أن يكون مؤسسوها على علم بقانون الجمعيات.

2- أن يكون على إيصال بإدارة الشئون الاجتماعية بالمحافظة.

3- أن يتوافر لديهم الحد الأدنى من الإمكانيات المادية والبشرية.

4- توافر الحد الأدنى من المستوى التعليمى لأعضاء الجمعية.

5- توافر شبكة اتصالات شخصية لأعـضاء الجمعيـة داخـل وخـارج المجتمع .

6- ضرورة موافقة جهات الأمن.

كما أن هناك شروط ثلاثة لعمل الجمعيات الأهلية وتفاعلها مـع بعـضها البعض:

1- توفر أهداف مشتركة.

2- توفر مواد تكاملية.

3- تنمية وسائل فعالة لتوحيد التبادل المنظم والتحكم فيه لتسير فى الاتجاه المرسوم له

ولكى تنجح الجمعيات الأهلية لابد أن يكون هناك:

1- تبادل الخبرات والمعلومات.

2- توافر الإمكانيات المادية (مكان- مورد مالى مناسب).

3- توافر الموارد البشرية والاستفادة منها وخاصة من الشباب.

مداخل تحليل الجمعيات الأهلية:

المتتبع للتطورات المختلفة التى مرت بها الجمعيـات الأهليـة أو المنظمات غير الحكومية يدرك أن هناك عدة مداخل يمكـن أن توضـع كأساس للتحليل هى:

1- المدخل التاريخى:

والتى أشار إليه **BRAIN SMITH** وهو أحد علماء الاجتماع حيث يرى أن هذا المدخل يستهدف تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وإدارة عمليات النزاع وبالتالى أن الهدف النهائى هو تحقيق الاستقرار والحفاظ على الوضع الراهن بقدر الإمكان.

2- المدخل الدينى:

ويستهدف الارتقاء بالإنسان والدمج ما بين المساعدة أو التبرع وتنفيذ التشريعات السماوية حيث أن تقديم الخير والمساعدة يحقق الصلة بين الإنسان والخالق وعلى هذا فإن تحليل الجمعيات فى إطار هذا المدخل هو تعبير عن الصلة الخفية بين الإنسان وأخيه الإنسان وتأكيد على خاصية التكافل الاجتماعى وبالتالى تتحمل الجمعيات المسئولة المباشرة تجاه الفقراء لتدعيم أواصر الترابط وتحقيق المحبة والسلام والخير للجميع.

3- المدخل الاقتصادى:

وتحدث عنه باستفاضة أحد علماء الاقتصاد ذو الخلفية الاجتماعية ويدعى بيرتم ويزبورد **Burton Weisbrod** حيث أطلق على الجمعيات الأهلية مصطلح القطاع الثالث أو القطاع الذى يهدف على الربح وأكد ذلك ليستن سولمون **Liesten Solamon** موضحا أن هناك ثلاث أطراف تنشأ بينهم علاقة اعتماد متبادلة هى (الدولة، القطاع الخاص، القطاع الذى لا يهدف إلى الربح " القطاع الثالث") وهو القطاع الذى يقوم بدور بارز فى الجوانب التى لا تستطيع الدولة أو القطاع الخاص تقديم خدمات بها بشكل سريع وباعتباره آليه لتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى وكذلك أيضا دوجلاس **DOUGLAS** الذى يرى أن المؤسسات غير الحكومية تحقق الاستراتيجيات الخاصة بالدولة تجاه أفراد المجتمع المختلفين من

حيث الاحتياجات أو المشكلات حيث أن الدولة تستطيع مواجهة ذلك وبالتالى فهى تعطى إعفاءات ضريبية تمكن هذه المؤسسات من تقديم خدمات سريعة، كما أن هذه الجمعيات لا تتبع سياسات تلحق الفرد بمصالح المجتمع ككل.

4- المدخل السياسي:

والذى ظهر فى إطار مفهوم المجتمع المدنى.. أو منظمات المجتمع المدنى ويتناول سياسات الدولة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية يتم فى إطار وقواعد اللعبة السياسية وأنه يحقق الاستقرار السياسى للمجتمع لأن هذه الجمعيات تنفذ الالتزامات الحكومية تجاه أفراد المجتمع فى أنها تعطى شرعية أو مصداقية للدولة وتؤكد على الاعتماد المتبادل ما بين الدولة،والقطاع الخاص، والمنظمات الأهلية.

5- المدخل التنموى:

حيث ظهر المدخل ليواجه التغييرات والتحولات التى تواجه الدول والتى انعكست فى مشكلات متعددة تراوحت ما بين تعاطى المخدرات، البطالة، العنف، التطرف إلى الشعور بالاغتراب وفقدان الهوية أو الذاتية لتعمل الجمعيات الأهلية فى هذا المدخل على تقديم المساعدات الاقتصادية كما كان فى الماضى أو الاهتمام بعمليات التأهيل والتدريب وتوفير فرص العمل.. أو ما يمكن أن نطلق عليه البرامج الاجتماعية.

وساد هذا الاتجاه خلال الستينات وحتى بداية الانفتاح الاقتصادى... وفى تطوير آخر تسعى هذه الجمعيات إلى التعامل مع سياسات الإصلاح الاقتصادى والذى ساد بعد عمليات الإصلاح الاقتصادى وحتى بزوغ الألفية الثالثة وأصبح للجمعيات الأهلية ثقل كبير فأصبحت داعية للتغيير وحدوثه، وداعمة للشباب وتؤثر فيه.

هذه المداخل توضح لنا عمق الترابط بين ما تقوم به الجمعيات الأهلية وما بين التطورات التى يمر بها المجتمع فى مراحل مختلفة كما تكشف عن عمق الترابط بين البناء الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى للمجتمعات.

المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية:

أبرزت الدراسات التى أمكن الاطلاع عليها ومنها (15) مقالة نظرية (32) بحث ميدانى أن هناك عدة معوقات تحول ودن فاعلية الجمعيات غير الحكومية **وهذه المعوقات هى:**

معوقات راجعة إلى مكونات الجمعيات غير الحكومية ويقصد بذلك:

أ- مجلس الإدارة والمؤسسين.

ب-مقر الجمعية وحجمه وتوفر الجوانب الصحية به.

ج- أسلوب الاتصال بأفراد المجتمع.

د- القيم الخاصة بمجلس الإدارة والمؤسسين.

هـ- أسلوب وضع البرامج والخطط وطريقة التنفيذ والمتابعة والتقويم.

1- معوقات راجعة إلى الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها الجمعيات غير الحكومية:

أ- عدم وضوح الأهداف بالنسبة لأفراد المجتمع.

ب- عدم وضوح الأهداف بالنسبة لأعضاء المجلس نفسه.

ج- وضع أهداف تعجز الجمعية عن تحقيقها.

د- التركيز على أهداف معينة وإهمال الأهداف الأخرى.

2- معوقات راجعة إلى عمليات التنسيق بين الجمعيات غير الحكومية وبعضها وبين المؤسسات الحكومية:

أ- عدم فهم مكونات عملية التنسيق.

ب- تعارض الأهداف.

ج- عدم وجود جهاز ينسق بين الجمعيات وبعضها وبينها وبين الأجهزة الحكومية.

د- وجود نوع من النزاع بين الجمعيات وبعضها.

3- معوقات ترجع إلى اللوائح والقوانين التى تعمل فى إطارها الجمعيات غير الحكومية:

حيث أشارت الآراء إلى أن قانون 32 لسنة 1964م يعد المعوق الأساسى أمام الجمعيات غير الحكومية وذلك للاعتبارات الآتية:

- الحد من قدرة الجمعيات فى عمليات جمع المال.
- منح الجهة الإدارية حق حل الجمعيات دون اللجوء للسلطة القضائية وحق دمج الجمعيات واستبعاد بعض المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.
- الرقابة الصارمة على الجمعيات تحت شعار البعد عن الأمور الدينية والسياسية.
- وجود أكثر من جهة رقابية على الجمعيات (الاتحاد الاقليمى، الاتحاد النوعى، الاتحاد العام).
- وبالرغم من تعديله بالقانون 153 لسنة 1999 إلا أن سلطة الحكومات ما زالت قابضة على عمل الجمعيات الأهلية.

4- معوقات ترجع إلى المجتمع المحيط بالجمعيات غير الحكومية:

- التحايل على الجمعية للحصول على الخدمات.
- انخفاض المستوى الثقافى والاجتماعى لأفراد المجتمع.
- غياب المشاركة فى أعمال الجمعية وخاصة العنصر النسائى.
- وجود نزاع بين أفراد المجتمع والمسئولين بالجمعية.

وفيما يلى نسير باختصار إلى أحد هذه المعوقات:

1- المعوقات الرجعة لمكونات الجمعيات غير الحكومية:



مجلس الإدارة والمؤسسين

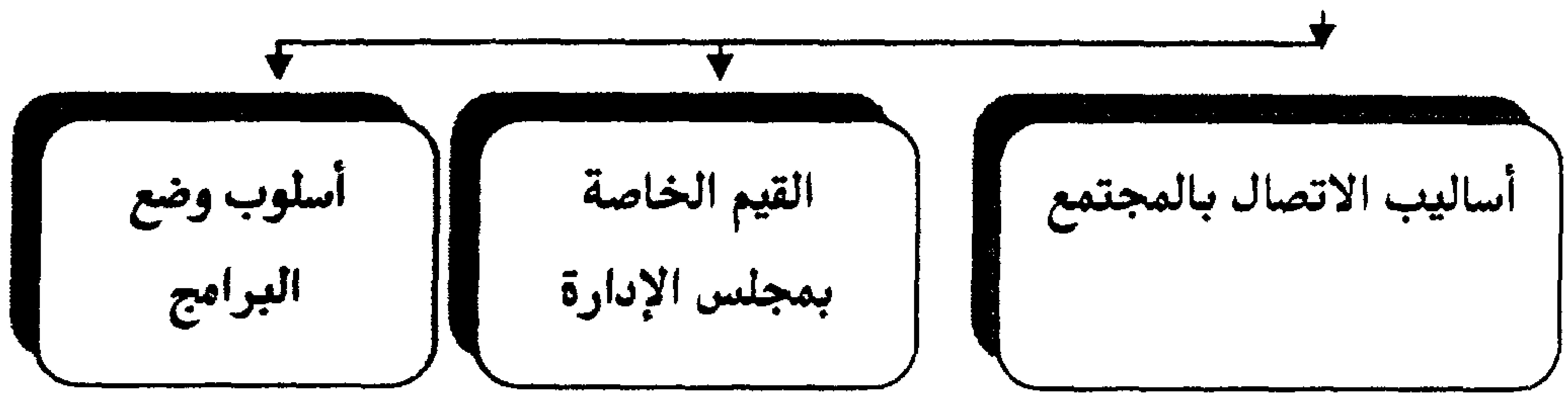
- عدم الفصل بين المصالح الشخصية والعامة.
- استمرار القيادات نفسها لفترة طويلة.
- غياب الرؤية المستقبلية.
- العصبية لفئات معينة.
- عدم القدرة على الحركة وتكوين علاقات مع الغير.
- عدم القدرة على توليد مصادر للدخل للجمعية.
- عدم التجانس الهيكل الإدارى(متطوعين- موظفين).

مقر الجمعية

- صغير للغاية.
- تأسيس ردئ.
- إضاءة غير جيدة
- تهوية غيّر جيدة.
- بعيد عن المستفيدين.
- لا تتوفر به وسيلة اتصال (تليفون- فاكس).
- لا تتوفر به أماكن مناسبة للاجتماع.

ميزانية الجمعية

- ضعيفة للغاية.
- لا توجد مصادر متجددة للدخل.
- عدم القدرة على تنظيم حملات لجمع المال.
- تبديد أموال الجمعية فى أعمال غير جادة.
- عدم المتابعة للمتبرعين.
- انخفاض نسبة تسديد الاشتراكات.
- حصول أعضاء مجلس الإدارة على مقابل للاجتماعات.



أساليب الاتصال بالمجتمع

- التركيز على أسلوب واحد فقط.
- عدم الانتشار في المجتمع.
- عدم عمل مطبوعات خاصة بالجمعية.
- ضعف الاتصال بوسائل الإعلام.
- عدم التنسيق مع الجمعيات غير الحكومية.
- عدم متابعة الأحداث السريعة بالمجتمع المحلى.
- عدم تعريف سكان المجتمع بأهداف الجمعية ومواردها.

القيم الخاصة بمجلس الإدارة

- تغليب القيم الشخصية على القيم الجماعية.
- مدى تحقيق العدالة بين المستفيدين.
- احترام آراء أفراد المجتمع
- مدى تمكين أفراد المجتمع في الحصول على حقوقهم.
- مدى تقبل المحتاجين "البؤساء" أم الانزلاق فى خدمة الصفوة.

أسلوب وضع البرامج

- مكتبى.
- مركزى.
- جزئى.
- مؤقت.
- هامشى.
- شخصى

الاستراتيجية العامة للجمعيات الأهلية وآليات تنفيذها للشباب

في إطار الطرح السابق يمكن أن نقول أن العوامل التى تؤدى إلى جاي نـ. عيات غير الحكومية فى تحقيق أهدافها لصالح الشباب تشمل على ما يلى:

1) ضرورة وضوح الأهداف التى تسعى الجمعيات غير الحكومية إلى تحقيقها سواء لأعضائها أو لأفراد المجتمع المحيط بها وكذلك للجمعيات الأخرى.
2) يجب أن توضع الأهداف بناء على احتياجات أفراد المجتمع فكلما كانت نابعة من المجتمع كلما كانت أكثر تحقيقا لطموحاته.
3) ضرورة تنوع الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها تلك الجمعيات حيث يلاحظ تنوع احتياجات المواطنين كما أن بقاء الجمعيات فى تحقيق أهدافها مرهونة بتحقيق التكامل فى الخدمات وإشباع الاحتياجات الخاصة بأفراد المجتمع.
4) إذ يكون هناك جهاز للتنسيق بين الجمعيات غير الحكومية يجب ألا يكون جهاز فوقى وإنما جهاز مكمل لها ألا يتخطى المهام التى تم تكوينه أساسا من أجل تحقيقها.
5) هناك ثلاث شروط لازمة لعمل الجمعيات غير الحكومية وتفاعلها مع بعضها وتحقيق الأهداف المرغوبة وهى:
   - توفر موارد تكاملية.
   - تنمية وسائل فعالة لتوجيه التبادل المنظم والتحكم فيه ليسير فى الاتجاه المرسوم له.

6) لكى تنجح الجمعيات غير الحكومية لابد أن يكون هناك:

- تبادل السياسات وخطط وبرامج العمل.
- تبادل الخبرات والمعلومات.
- تبادل الإمكانيات.
- تبادل الموارد والاستفادة منها.

7) أن تهتم الجمعيات غير الحكومية بالجوانب المرتبطة بالمبنى بحيث تتوفر به الجوانب الصحية أو الجوانب الجاذبة لأفراد المجتمع.

8) أن يكون مجلس الإدارة من الأفراد المشهود عنهم التفانى فى العمل الاجتماعى والموثوق بهم من جانب أفراد المجتمع.

9) عدم الدخول فى صراع أو نزاع مع القيادات الطبيعية أو السياسية أو غير ذلك من القيادات بالمجتمع وإنما يكون العمل فى إطار تكاملى وتعاونى.

10) الاهتمام باختيار اسم الجمعية فغالبا ما يكون دافعا أو طاردا لإقبال أفراد المجتمع للاستفادة من خدمتها.

11) الاهتمام بعمليات جمع المال لمساعدة الجمعية على تحقيق أهدافها وذلك يتطلب ما يلى:

أ- حث المتبرعين باستمرار على أعمال الجمعية وأن يعرف المتبرع المصادر التى سوف تذهب إليها الأموال التى تبرع بها.

ب-اشتراك عدد من الأفراد الموثوق فيهم فى عملية جمع المال ألا تقتصر العملية على مجلس الإدارة فقط.

ج- تنظيم حملات جمع المال بأن يكون هناك قوائم خاصة بالمتبرعين، خطط محددة لعملية جمع المال.

د- الاهتمام بالدراسات المستقبلية وما تحتاجه الجمعية من أموال فى المستقبل.

هـ- عدم التركيز على الأثرياء فقط بل الاهتمام بالمؤسسات الأخرى التى يمكن أن تدعم الجمعية بالمال والخبرة.

و- عدم تجاهل المتبرعين القدامى بل العناية بهم وإضافة عناصر جديدة إلى عملية جمع المال.

ز- عدم إنفاق مبالغ كبيرة فى عمل المطبوعات والكتيبات ولكن العمل على انتقاء الوسيلة المناسبة ذات التكلفة المحدودة.

ح- ضرورة تدريب المتطوعين على عمليات جمع المال.

ط- عدم إخفاء الحقائق عن المتبرعين بأن يكون هناك تقرير حساب سنوى يتضمن كل أنشطة المؤسسة وما تم الحصول عليه من تبرعات وأوجه الإنفاق.

ى- النظر إلى جمع المال على أنه رسالة وليس وظيفة والعمل باستمرار على ابتكار الأساليب الحديثة لزيادة موارد المؤسسة.

12) ضرورة الاهتمام بتنمية المشاركة من جانب سكان المجتمع وقيام الشباب فيما يسعى الجمعيات إلى تحقيقه من أهداف وذلك يتم من خلال:

- ✓ اتباع الأسلوب الديمقراطى من جانب أعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ دراسة الأسباب التى تؤدى إلى عزوف أفراد المجتمع من المشاركة.
- ✓ الإعلان الجيد من خدمات الجمعية وحث أفراد المجتمع على المشاركة فى تحقيقها.

13) أن تسهم الجهات الأهلية بمواجهة المشكلات التى يعانى منها الشباب سواء ما يتعلق منها بالانحراف أو الجريمة بما يسهم وقاية الشباب من الوقوع فى الجريمة ويأخذ ذلك شكلية هما:

1- الشكل المباشر:

من خلال قيام الجمعيات غير الحكومية بالتعاون مع غيرها من الجمعيات بالعمل على توعية الشباب بأخطار الجريمة وأهمية الوقاية منها سواء من خلال الندوات واللقاءات.

2- الشكل غير المباشر:

وذلك من خلال تشجيع الشباب على الانضمام لهذه المؤسسات غير الحكومية.. حيث أن إسهام الشباب بدور تطوعى يسهم فى إشغال وقته وتعميق انتمائه لمجتمعه وزيادة فرص امتثاله للقوانين والأعراف كنتيجة لتفاعله مع جماعة العمل ذات التوجيه الإيجابى نحو المجتمع.

ولقد أشار هيرشى **Hirchi** إلى الأسباب التى لا تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة؟ **why don,t they do it?** وأجاب عن ذلك بقوله أن السبب فى ذلك يرجع إلى قوة الضبط الاجتماعى الناجمة عن التنشئة الفاعلة والمتوجه نحو تقوية وتعميق صلات الفرد بالمجتمع من خلال التعليق "**Attacment**" والالتزام "**Commitment**" والمشاركة "**Particiraleon**" والإيمان **Belief** ويقصد بالتعليق علاقة المحبة والاحترام والصلة الطيبة بين الشباب والأشخاص المهمين بالنسبة كالآباء والأمهات والمدرسين والرفاق ويرتبط مفهوم الالتزام بالقيمة التى يضيقها الفرد على الأهداف التى يضعها المجتمع(17) والمفهوم الثالث يبرز أهمية الجهد والوقت بالنسبة للشباب وإن "الأيدى المعطلة معامل للشياطين" مما يركز مفهوم الإيمان مع روح العمل الاجتماعى وأهمية احترام القانون والعاملين عليه وأهمية قيام الجمعيات الأهلية بتحويل هذه الأيدى المعطلة للشباب إلى أيدى قوية وفاعلة من خلال المشاركة فى برامج الجمعيات الأهلية التى تخدم المجتمع.

14) قيام المنظمات الأهلية بإقامة مستوطنات بشرية فى مناطق التعمير الجديدة لخدمة المجتمع المحلى بالأسلوب الذى يتماشى مع ثقافة وقيم المجتمع.

15) قيام المنظمات الأهلية الشبابية ومراكز الشباب بالترويج لإقامة المشروعات الصغيرة التى تتفق وطبيعة البيئة المحيطة وذلك من خلال:

- عمل دورات تدريبية للشباب على أساليب إقامة المشروعات الصغيرة.
- عمل دورات تدريبية للشباب على أساليب التسويق لمنتجات.
- تنمية مهارات العمل الجماعى بين الشباب.
- تدريب الشباب من العنصر النسائى على أعمال السباكة/ الكهرباء/ عمل قيادات نسائية واعية تدعوا إلى حقوق المرأة وتمكنها من الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار.

16) يمكن إنشاء جمعيات تنموية تابعة لوزارة الشباب تتكون من الشباب المحب لعمل مشروعات كبيرة (جمعيات رجال الأعمال) لإطلاق طاقات الشباب نحو إبراز مهاراتهم ويسهموا بجدية فى بناء المجتمع.

17) قيام الجمعيات الأهلية بعمل معسكرات دائمة داخل المدن الجديدة والمناطق العشوائية وإن يتضمن برنامج هذه المعسكرات أعمال (نظافة/ تشجير/ حفلات/ برامج ترفيهية) توعية للمرأة.

18) دعم المشروعات الحرفية الصغيرة وحث الشباب بالجمعيات الأهلية على إقامتها بالمجهود الذاتى.

19) قيام الجمعيات الأهلية الشبابية باحتواء بقايا التيارات والاتجاهات المتطرفة من المنظور الوقائى الذى يفيد وظيفيا وذلك من خلال عمل قوافل دينية وثقافية تجوب جميع محافظات مصر وقد يكون ذلك من

خلال التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبعضها... على أن يشارك رجال الدين بالأزهر والكنائس والمفكرين وأساتذة الجامعات.

20) إنشاء بيوت شباب جديدة على الأخص فى محافظات الجذب السياحى وتجديد البيوت القائمة حتى تستطيع استيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب.

21) تطوير مراكز الشباب وتطوير مراكز التوجيه المهنى بها لتكون أداة لجذب الشباب والشابات وخاصة القرى ومحافظات الصعيد والعمل على تعليم الشباب حرف يدوية على أيدى مدربين مهره لتعويض النقص فى العمالة الفنية المدربة(18) .

وفى إطار العرض السابق ما هى العلاقة بين القطاع الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية فى تحقيق أهداف التنمية من خلال الشراكة فيما بينهما. -

تحليل الدراسات لا يوجد نمط واحد للتعامل مع مسألة تعقد المشكلات الحاجات الإنسانية ولكن عند اتخاذ القرار بشأن أى من القطاعات الثلاثة بإمكانية أداء خدمة معينة لمواجهة المشكلات الاحتياجات المجتمعية فإنه لابد من توفر مقومات لذلك وتشمل ما يلى:

- توافر الخدمات.
- إمكانية الوصول إلى الخدمات.
- القدرة على تقديم الخدمات.
- التنسيق.
- تأثير المستهلك على تصميم الخدمات التى تقدم إليه.

وقد يرى بعض المتشائمين أنه لا يمكن تحقيق التوافق بين هذه القطاعات الثلاثة.. إلا أن الدافع يبرز إن كان كلا من هذه القطاعات يملك مواطن للقوة وأخرى للضعف، وأنه لابد من التعامل مع كل موقف في ضوء المزايا النسبية لكل قطاع في حالة أدائه للخدمة.

فمثلا القطاع العام (الحكومى) يميل إلى أن يكون الأفضل فيما يلى:

- إدارة السياسات.
- إعداد النظم واللوائح.
- الحفاظ على العدالة والمساواة والإنصاف.
- التصدى للتميز والاستغلال.
- الحفاظ على التماسك والترابط الاجتماعى.
- تأكيد استمرارية واستقرار الخدمات.
- وعلى العكس فإن القائمين على تقديم الخدمات العامة أقل مهارة فى:
- أداء المهام المعقدة.
- التعلم من نجاحات المنظمات الأخرى.
- تقديم الخدمات التى تتطلب إحداث تغييرات فى المواصفات أو طريقة الأداء.
- تقديم الخدمات لمجتمعات مختلفة الطباع و التقاليد.
- تقديم الخدمات التى تتطلب أداءها سرعة كبيرة [19] .

وعموما تعانى البيروقراطية الحكومية من الفشل والاضطراب فى أداء الخدمات والمهام التى تتطلب المرونة وسرعة التغيير الدائم وسرعة رد الفعل لاحتياجات الزبون.

أما القطاع الخاص فهو على النقيض من ذلك تماما فأداءه يتسم بالتواضع الشديد القائمة الأولى من المهام والتميز بشأن القائمة الثانية.. فعندما تكون المهام ذات طبيعة اقتصادية أو عندما تتطلب توجها استثماريا

فإن القطاع هو الأقرب فى استخدام خبراته وتجابه لأن تحقيق الربح هو الجانب الأول للاستثماريين والشركات الخاصة.

ويتسم القطاع الخاص بقدرة أكبر على الإبداع والخلق مقارنة بالقطاع العام والمنظمات غير الحكومية، فالإبداع هو طريقة نحو البقاء ولنفس السبب فإن القطاع الخاص هو الأكثر قدرة على تكيف أوضاعه من التغيرات السريعة، والخروج من الأنشطة الفاشلة والقديمة كذلك فهو الأقدر على استخدام الأفراد بشكل أكثر خبرة،كما أنه أكثر احترافا فى مسائل التدريب.

يتميز القطاع الثالث بنجاح كبير فى إنجاز المهام وأداء الأعمال التى تولد هامش محدود من الربح، أو لا يربح على الإطلاق، والتى تتطلب ما يلى:

- اقتراب شامل وعميق.
- أعمال جانب الخير والتوجه نحو البشر كقيمة.
- الثقة الكبيرة فى الزبائن والمستهلكين.
- العمالة التطوعية.
- التوجيه الإنسانى.

وقد قام كل من" أوسبورن" و "جبلر" بتلخيص نقاط القوة فى كل قطاع من خلال الجدول الآتى:

قطاع / الإمكانات	عام	خاص	ثالث
قطاع العام.			
الاستقرار والاستمرارية.			
القدرة على إنجاز أمور خارج أهداف المنظمة الرئيسية.			
تجنب المحاباه.			
القطاع الخاص.			
القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة.			
القدرة على الإبداع.			
الاتجاه نحو تكرار تجارب النجاح.			
الاتجاه نحو تجنب الفشل.			
الرغبة فى أخذ عنصر المخاطرة.			
القدرة على توليد رأس المال.			
الاحتراف والمهنية فى الأداء.			
الاستفادة من اقتصاديات النطاق.			
القطاع الثالث.			
القدرة على تقديم الخدمات لجماعات مختلفة الأطوار.			
أعمال جانب الخير والتوجيه نحو البشر كقيمة.			
التعامل الشامل مع المشكلات.			
القدرة على خلق الثقة.			

ومما تقدم يبدو ممكنا الاعتقاد بإمكانه أن تكـون العلاقـة بـين القطاعات الثلاثة علاقة شراكة، ولكـن لمحدوديـة المـوارد والطبيعـة المتداخلة للنظام الذى يترك هذه العلاقة دون تنسيق وإدارة مناسب، تنمـو المنافسة بين الشركاء إلا أنه فى ضوء اتساع نطاق الحاجـات الإنـسانية والسلع والخدمات ووجود ميزات نسبية لكل قطاع على حساب الآخر، فإن القطاعات الثلاثة تتجه نحو الشراكة التى تعد السبيل للحفاظ على مـصالح كل منهم وتدعيمها وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع المحلى.

سادساً : الجامعات ومراكز البحث العلمى :

تحقيق التنمية بالمجتمع المحلى يرتكز على أهمية تشخيص دقيـق للواقع وتحديد للمهام والمـسئوليات والأدوار والاسـتراتيجيات الخاصـة بالبيئة.. لذلك تعد الجامعات ومراكز البحـوث والوحـدات ذات الطـابع الخاص هى الأداة لتحقيق ذلك.. وذلك على اعتبار أن الجامعات ومراكـز البحث العلمى مراكز استشارية أو بيوت جيدة أو بنوك للتفكيـر **Think Bank** حيث تقوم بالدراسات لرصد الواقع وتحديد ملامح المستقبل للجميع ومن الأنشطة البحثية التى قامت بها جامعة حلوان على سبيل المثال والتى ساعدت متخذى القرار على وضع الخطط فى تطوير المجتمعـات غيـر المخططة بمنطقة حلوان محافظة القاهرة.

- دراسة مشكلات البيئة بمنطقة حلوان.
- احتياجات الشباب بعزبة الوالدة.
- الأنشطة الاقتصادية للمرأة المعيلة بحلوان.
- الاحتياجات الجماعية بمنطقة حلوان.

وغير ذلك من الدراسات والتى أسهمت بطريقة مباشرة فى تطوير الخدمات بمنطقة حلوان.

وفيما يتعلق بالنشاط الطلابى:

قامت الجامعة من خلال كلية الخدمة الاجتماعية بفتح دبلومات متخصصة من الجمعيات الأهلية ودراسات تتصل بالواقع المصرى سواء ما يتعلق بدراسة مشكلات الشباب، المسنين، المعاقين،؟ وهناك دبلومات متخصصة لهذه المجالات.

وقد تم خلال عام 1999 تطبيق اللائحة الجديدة بكلية الخدمة الاجتماعية والتى تضمنت دبلوما متخصصا عن" الجمعيات الأهلية" ومقررا مستقلا عن الجمعيات الأهلية يدرس فى كافة مراحل الدراسات العليا.

واهتمت الجامعة بالأسر الطلابية ومنحت لها كافة التسهيلات التى تمكنها من ممارسة دورها على الوجه الأكمل... والعمل على دعم الجهود التطوعية للطلاب داخل وخارج أسوار الجامعة... وكان للأسر الطلابية نشاط كبير فى خدمة البيئة حيث تم تشجير كافة المناطق المحيطة بالجامعة.

وفيما يتعلق بالتدريب:

اهتم نائب رئيس الجامعة [20] . للدراسات العليا والبحوث بجامعة حلوان على حث الكليات للقيام ببرامج تدريبية للجهات المحيطة بالجامعة باعتبار أن التدريب يسهم بدور رئيسى فى بناء وتطوير قدرات المؤسسات الأهلية فى مجالات التخطيط والإدارة وبرامج الرعاية الاجتماعية.

وهذه البرامج ضرورية لكل فئات المجتمع.. وكان تعليم الخدمة الاجتماعية إسهام كبير فى ذلك من خلال التعاون مع:

1- رئاسة حى حلوان.

2- مركز سوزان مبارك للرعاية الصحية والاجتماعية.

3- مركز رعاية المسنين بحلوان.

4- جمعية الهلال الأحمر بحلوان.

5- المجلس القومى للسكان.

6- المجلس القومى للطفولة والأمومة.

7- رابطة المرأة العربية.

8- وزارة التربية والتعليم.

9- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

10- جمعية التنمية بعرب غنيم.

11- رئاسة جهاز 15 مايو.

12- أمانة الحزب الوطنى بالقاهرة.

تضمنت البرامج التدريبية موضوعات عديدة مترابطة:

- تطوير المهارات الاجتماعية للعاملين بالمؤسسات الخاصة وغير الحكومية والمؤسسات الحكومية.
- التدريب على أساليب تقدير الاحتياجات.
- التدريب على رسم البرامج والمخططات الاجتماعية.
- إدارة الموارد البشرية بما يمكن هذه الهيئات من القيام بدورها على الوجه الأكمل.

العلاقات الإنسانية لأسر الجامعة وزيادة فاعلية الجامعة فى المشاركة فى برامج تنمية المجتمع المحلى :

العلاقات الإنسانية هى جوهر عملية الإنتاج والتقدم لأسرة الجامعة حيث ثبت أن حث العاملين (أى كانت درجاتهم وظائفهم) علـــى الارتقـــاء بالعملية التعليمية وإن أمرهم بذلك لا أثر من ورائـــه إلا إذا كـــان هنـــاك أسلوب فى إدارتهم قوامه:

- المناقشة الجماعية بين جميع أعضاء هيئة التدريس.
- إتاحة الفرصة للتعبير عن الذات.
- الشعور بالتقدير الاجتماعى.
- فتح قنوات الاتصال بين العاملين وأعضاء هيئة التدريس والمسئولين بالجامعة.
- تقديم الحقائق الخاصة بالجامعة والمشكلات التى تعانى منها الجامعة والمسئوليات الملقاة على عائق كل عضو من أعضاء هيئة التدريس.. حتى يكون هناك معايشة تامة لكل أحداث الجامعة.
- أشعار أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأنهم مسئولون عن المساهمة فى حل مشكلاتهم الخاصة بالجامعة وأنهم مـــسئولون عـــن تـــصميم برامجها كل فى حدود اختصاصه.
- عقد لقاءات عامة كل فترة وجيزة (3 أشهر) لتدعيم أواصر التـــرابط بين الكليات المختلفة.
- القيام بأنشطة شغل وقت الفراغ وإشراك أعضاء هيئة التدريس فيهـــا (زيارة مناطق أثرية- ساحلية صحراوية....).
- أعلام أعضاء هيئة التدريس بسياسة الجامعة أولا بأول وما يحـــدث فيها من تطورات.
- الاهتمام برفع الروح المعنوية بين كافة العـــاملين وأعـــضاء هيئـــة التدريس بالجامعة.

- تنشيط دور نادى أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية والترويحية والثقافية لأعضاء هيئة التدريس.
- إيجاد مكان (مقر) على مستوى مناسب يلتقى فى أعضاء هيئة التدريس.. ويقيمون به المناسبات الخاصة بهم (الزواج- التكريم... إلخ) من مناسبات سارة.
- عمل نشرة شهرية لأخبار الجامعة وتوحيد العلاقة بين العاملين بها.
- كل هذه الوسائل من شأنها أن تنمى العلاقات الإنسانية بين أسرة الجامعة بما يسهم فى تحقيق.
- الأهداف التى تسعى إليها الجامعة سواء كانت متصلة بالارتفاع بالعملية التعليمية أو تحسين الأداء الوظيفى للعاملين أو ربط أسرة الجامعة بعضها بالبعض الآخر وربط الجامعة بالمجتمع.
- ومما يوضح أهمية ما سبق ذكره أن المؤتمر الدولى الذى أنعقد فى جامعة فيكتوريا بكندا تحت عنوان" الجامعة نحو القرن الحادى والعشرين" عام 1984 قد تم فيه تحليل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية الراهنة وتعرض للتغيرات المتوقعة فى عدد من بلاد العالم المتقدم والناس وما يمكن للجامعة أن تقوم به من أعمال فى مجالات التنمية والبحوث والتعليم بالجامعات وقد لاحظوا أن الجانب الإنسانى والعلاقات الإنسانية والاجتماعية بين أسرة الجامعة.
- قد أخذت اهتماما كبيرا بين الوفود التى جاءت من مختلف أنحاء العالم أشاروا فى عبارة بسيطة.
- "أن الجامعة فى القرن الواحد والعشرين لابد أن يكون للعلاقات الإنسانية بين أسرة الجامعة الدور الأساسى لتحقيق رسالة الجامعة وإن إغفال هذا العنصر يجعل العملية التعليمية عملية آلية لا روح فيها.

معالم دور الجامعة فى المستقبل:

كان إنشاء جامعة حلوان فى عام 1975 علامة فاصلة فى تطور مفهوم التعليم الجامعى فى مصر فقد نتجت هذه الجامعة مفهوما جديدا للتعليم يقوم على أساس الربط ما بين العلوم النظرية والتطبيقية... وكذلك مواجهة الازدواج فى العملية التعليمية بين التعليم فى المعاهد العليا والتعليم فى الجامعات وظهرت لأول مرة فى مصر جامعة قامت على مجالات من المعرفة لم تعترف بها الجامعات القائمة فى الوقت الذى كانت فيه النظم الجامعية فى العالم المتقدم قد اعترضت بمثل هذه المعاهد كجزء من الهيكل الجامعى.. وهو أمر كان مفيدا لمثل تلك الجامعات بالخارج .

وقد ضمت الجامعة عند إنشائها 21 كلية منها 14 فى القاهرة، 4 فى الإسكندرية ، 3 فى بور سعيد والسويس ثم ضمت بعض الكليات إلى جامعة القناة،وجامعة الإسكندرية، ثم أضيف إلى الجامعة خلال العام الماضى كلية الآداب، الصيدلة، الحقوق والطب والحساب الآلى.

وكان إنشاء الكليات الجديدة لمواكبه التطورات فى المستقبل.. حيث يمكن من خلال كلية الحاسب الآلى مواجهة التطورات المتلاحقة فى مجالات الحاسب الآلى وأساليب الكمبيوتر التى تعد من أساليب العصر الحديث وكثير من المؤلفات تتحدث أن القرن القادم لن تستخدم فيه السبورة بل سيكون قائما على لغة الأرقام والحاسبات الآلية.

كما يمكن من خلال كلية الطب مواجهة مشكلات التلوث المحيطة بالجامعة وخاصة الجانب الصحى منها.

وعلى هذا يمكن أن تحدد معالم دور الجامعة فى المستقبل فى النقاط الآتية:

أ- 1) الاستفادة من الأساليب التكنولوجية الحديثة باعتبارها الأساس لإحراز التقدم من خلال انتقاء الأساليب التكنولوجية التى يمكن استخدامها فى المستقبل وتطوير معامل الكليات العملية.

ب- ربط البحوث والدراسات التى يجربها الأساتذه بمشكلات المجتمع واحتياجاته.

ج- مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والندوات العملية.

د- فتح قنوات الاتصال مع المؤسسات العلمية المختلفة فى المجتمع... وعمل شبكه اتصال مع المؤسسات البحثية فى مختلف دول العالم وهى ما يطلق عليها إنترنت **inter- net**.

هـ- الاهتمام بنظام الأساتذة الزائرين **visiting pro fessor** وهو تعليق جامعى معروف يتم من خلال تبادل زيارات الأساتذة ذوى السمعة العلمية المعروفة فى مجالات تخصصاتهم بحيث يستفيد من جهودهم أبناء الجامعة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم[21].

- الاهتمام بشباب الجامعة واستثمار طاقتهم فى أنشطة طلابية هادفة تزيد بينهم الانتماء للجامعة وللوطن.
- الاهتمام بذوى المواهب المتميزة والعمل على اكتشافهم وتقلهم والاستفادة من جهودهم فى تطوير الجامعة.
- تطوير الوحدات ذات الطابع الخاص وتوجيهها لخدمة قضايا الجامعة.. بحيث تكون فى المستقبل الوعاء الذى يقدم أنشطة الجامعة ويحقق الأهداف الفعلية التربوية والتنموية للجامعة.

سياسة خدمة المجتمع وتنمية البيئة :

تطوير مفهوم الجامعة فى العالم ليتضمن دورها- بالإضافة إلى التعليم والبحث العلمى- خدمه المجتمع عن طريق مشاركة هذه الجامعات وعلمائها مجتمعاتهم فى المساهمة فى حل مشاكلها والاستجابة لمتطلباتها حتى تكون الجامعة مركز إشعاع حضارى وثقافى فى هذه المجتمعات وتساهم فى حل مشكلاتها ويتمثل ذلك فى العديد من الأنشطة مثل:

- المشاركة فى تطوير الإنتاج كما وكيفا وحل مشاكله.
- تدريب الكوادر الفنية والإدارية على العلوم الحديثة.
- تطوير العملية التعليمية وتدريب المسئولين على الأساليب الحديثة فى برامج التعليم.
- الاهتمام بكافة القطاعات فى المجتمع من (مديرين، أطباء، قانونيين، أخصائيين اجتماعين، مهندسين زراعين... إلخ) للمساهمة فى خدمة قضايا مجتمعاتهم.

وعلى هذا يمكن أن تشمل سياسة الجامعة فى خدمة المجتمع ما يلى:

1- إعداد الخطط والبرامج التى تكفل تحقيق دور الجامعة فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة على أن تكون هذه الخطط مرتبطة بالواقع.

2- إعداد وتنفيذ برامج التدريب بأنواعها المختلفة للعاملين بالحكومة والقطاع العام والخاص والذى يتصل بإكسابهم مهارات وسلوكيات تحدد من الآثار الضارة على البيئة وتطوير أدائهم الوظيفى.

3- إجراء البحوث التطبيقية سواء بتكليف من الجامعة أو من المؤسسات والهيئات الراغبة فى ذلك.

4- تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة التى تسهم فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

5- الإشراف على المنشآت الجامعية التى يستفيد منها العاملين وضمان حسن أدائها للوظائف التى أنشئت من أجلها.

6- إعداد برامج تدريبية لأفراد المجتمع تتصل بتنمية مهارتهم ومواجهة احتياجاتهم.

7- التنسيق مع المؤسسات المختلفة المحيطة بالجامعة لخدمة قضايا البيئة ومواجهة مشكلات التلوث.

8- التنسيق مع الجامعات الأخرى للاستفادة من إمكانتها وتبادل الخبرات معها.

9- ربط المشروعات والبحوث التى يقوم بها الطلاب للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس وكذلك الدراسات العليا (دبلوم- ماجستير- دكتوراه) بقضايا المجتمع.

10- وجود وحدة بكل كلية يكون محور اهتمامها هو خدمة قضايا المجتمع والبيئة المحيط بها.

مراجع الفصل الخامس

(1) شركاء التنمية الاجتماعية (القاهرة، المؤتر القوى للتنمية الاجتماعية،2000م) ص 2.
(2) د. على الدين هلال، شركاء التنمية فى مصر(القاهرة، المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية، وزارة الشئون الاجتماعية، 2000م) ص3.
(3) د. إبراهيم أبو الغار، بقسم الاجتماع السياسى (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979) .
(4) محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والعالم الثالث (القاهرة ، المكتب الجامعى، 1983) ص6
(5) إبراهيم أبو الوفا، مرجع سبق ذكره، ص14.
(6) إبراهيم بطرس بطرس غالى، المدخل فى علم السياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو، 1990) ص268.
(7) صلاح الدين جوهر: إدارة المؤسسات التربوية أسسها ومفاهيمها،مكتبة عين شمس- القاهرة 1976، ص 53.
(8) ج.م.ع: قانون 153 لسنة 1999م بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة- المطابع العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة 1999م.
(9) أمانى قنديل وساؤة بن نفسية: الجمعيات الأهلية فى مصر، بحث منشور فى مجلة الدراسات السياسية والاستراتجية، مجلة الأهرام، 1994 ص 51.
(10)سعيدة محمد حسني: اليهود فى مصر من سنة 1882 إلى سنة 1948، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1984، ص 65-67.
(11)نبيل عبد الحميد سيد: الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى فى الفترة من 1882م- 1992م رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ،جامعة عين شمس 1976، ص 25-27.

(12)طارق البشرى: المسلمون والارتباط فى إطار الوحدة الوطنية الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1980 من ص 486- 487.
(13)على فهمى.. الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية فى مصر، الفاعلية والعوائق- دراسة نقدية (المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بينها، المؤتمر العلمى الأول، 1996م) ص 152.
(14)سلوى العطار، المتغيرات الاجتماعية فى عهد محمد على (القاهرة، دار النهضة، س 1989) ص 355
(15)اللقاء الإقليمى التحضيرى للمنظمات الأهلية غير الحكومية (التنمية فى العالم العربى ودور المنظمات الأهلية العربية، ورقة تحليلية 6 نوفمبر ، ديسمبر 1994م.
(16)سامية بارح: التعاون بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية العامة فى مجال الرعاية الصحية، رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم 1993م ص91.
(17)Paul b. Gortom chester l.humt. Soclology, 4 n.y (mac- grow- hell p.22)
(18)لبنى محمد عبد الحميد: إسهامات بحوث تنظيم المجتمع فى دراسة الجمعيات الأهلية فى مصر، بحث منشور فى المؤتمر العلمى للخدمة الاجتماعية فيها مرجع سبق ذكره ص 629.
(19)رشاد أحمد عبد اللطيف: إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان، 1998م ص 215.
(20)وزارة الشباب الخطة التنفيذية 2000/66م ص 129.
(21)د. حسين أفندى شركاء التنمية الاجتماعية، القاهرة المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية سنة 2000، ص17 .
(22)د. عمرو عزت سلامة، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، 2004م .

الفصل السادس

مداخل حديثة
فى العمل مع المجتمع المحلى

- مدخل الحياة.
- مدخل الأحادى.
- مدخل الأعراض الاجتماعى.
- مدخل القانون .
- مدخل سبل المعيشة المستدامة.

مداخل حديثة فى إطار طريقة تنظيم المجتمع :

أدت التطورات الحديثة التى يمر بها العالم إلى قيام كل تخصص مهنى بمراجعة أطره النظرية والعملية ومحاولة صياغة مدخل يتناسب وما يمر به المجتمع أو ما يسمى حاليًا "بالعولمة" التى جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة.. تتدخل فيها الشعوب والمهن ويحاول كل منها أن يستفيد من الآخر.. يؤثر فيه ويتأثر به.. وقد يكون لذلك فوائده أو عيوبه.. إلا أن ذلك ليس هو المحور الذى نتحدث عنه الآن.. إنما الحديث يدور حول هذه النماذج الحديثة، وفيما يلى عرض مختصر لها:

ظهرت عدة اتجاهات تنادى بالتخلى عن الطرق التقليدية لمهنة الخدمة الاجتماعية "فرد – جماعة – تنظيم" لتظهر ثلاث طرق جديدة هى:



أولاً: مدخل الحياة The life model of Practice [1].

هذا المدخل يربط الإنسان والبيئة.. وبالتالى يكون الدور المهنى المنوط بالأخصائى الاجتماعى هو:

(أ) العمل على مساعدة أفراد المجتمع على النمو والتغير.

(ب) العمل على مساعدة أفراد المجتمع على مواجهة مشكلة البيئة التى يعيشون فى إطارها.

أى العمل على تحقيق التوافق ما بين الناس والبيئة والعمل على تمكين enbalator الأفراد من تحمل مسئوليات أساسية لتطوير حياتهم وتطوير الجوانب المختلفة سواء بالمؤسسة أو المجتمع الذى يعيشون فيه.

مراحل استخدام هذا النموذج:

1- تتبع عملية الحياة التى يعيش الأفراد فى إطارها.

2- التحليل الجيد للبيئة ومكوناتها "الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

3- مدى توافق الإنسان مع هذه البيئة أو عدم توافقه معها.

4- التدخل مع أنماط الحياة التى يعيش فى إطارها الإنسان لتوضيح العلاقة التبادلية بين الإنسان والبيئة.

5- التعرف على السياسات والبرامج الاجتماعية حيث أنها مؤشر فعال وحقيقى على كل ما يمارسه الأخصائى الاجتماعى من أنشطة مع أفراد المجتمع.

الاستراتيجيات المناسبة لهذا المدخل:

تستخدم فى إطار هذا المدخل استراتيجية "التماسك" أو تحقيق التعاون ما بين أفراد المجتمع وبعضهم أو بينهم وبين مؤسسات المجتمع ونظمه والسياسات الموجه له.

ولنجاح هذه الاستراتيجية لابد من:

أ - التصنيف الدقيق للجوانب البيئية المحيطة بالإنسان.

ب- وضع أولويات قابلة للتنفيذ.

جـ- التعرف على طبيعة المواقف والمشكلات المحيطة بالإنسان.

د- القيام - إن أمكن - بدارسات متعمقة أو مقابلات أو تحليل لبعض وسائل الإعلام، أو الخطط والتشريعات التى تفيد فى تحليل المواقف التى يتعرض لها الإنسان.

هـ- وضع البرنامج المناسب لإحداث التوافق بين الإنسان والبيئة.

و- الوصول إلى إحداث التعديل أو التغيير فى سلوك الإنسان وفى قدرته على مواجهة مشكلات البيئة التى يعيش فى إطارها.

النظريات العملية التى يعتمد عليها هذا المدخل:

تعتبر النظرية التفاعلية هى المصدر الرئيسى لهذا المدخل على اعتبار أن كل ظاهرة اجتماعية تحقق الترابط ما بين الأفراد والجماعات وأنه يمكن من خلال التفاعل تحقيق الترابط ما بين الأفراد والجماعات والمؤسسات بالمجتمع سواء كان ذلك فى ذلك فى الوسائل أو الغايات ويترتب على ذلك تعديل فى السلوك والوظائف.

يرى كل من بيرس وكوهن Cohen.p. أن هناك عوامل تساعد على نجاح التفاعل أهمها:

- الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها الإنسان.
- وجود قيم ومعايير مشتركة.
- أن هناك مواقف محددة للتفاعل.
- --أن هناك معرفة ودراسة بما يتم حوله التفاعل[2].

العناصر الأساسية لهذا المدخل:

يقوم هذا المدخل على ثلاث عناصر يمكن أن نجملها فى الحروف " نتيفية الآتية:"C. C. C" وهى اختصار لكلمة (محتوى Content, محددات Contaurs, إطار Cntext) حيث يقصد بالإطار Cntext ملوب الحياة والذى لا يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية أو طريقة تنظيم المجتمع أن تعيش فى معزل عنه.

ويقصد بالمحددات Contaurs البرامج والسياسات التى تحدد طبيعة عمل المهنة وتميز طريقة تنظيم المجتمع عن غيرها والتى تتفاعل مع عوامل متعددة تؤثر فيها وتتأثر بها وهى "التمويل – التشريع" كما أنها تتعامل مع "الخدمات، العملاء، المشكلات" وكل هذه المحددات تشكل الإطار العام للممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى المشتغل بطريقة تنظيم المجتمع.

أما المحتوى Content فيتضمن "القيم – المعارف – المهارات" وهى التى تحدد قوة هذه المهنة ومدى تمكنها من التعامل الفعال مع مشكلات المجتمع أو بعبارة أخرى تحقيق التوافق ما بين الإنسان والبيئة أى تحقيق مدخل الحياة وما يسعى إليه من تأكيد على أهمية احترام الإنسان واحترام طموحاته وآماله فى أن يعيش حياة ملائمة وكريمة.

ثانيًا: المدخل الموحد Unitary approach

وقد تحدث عنه كل من جولد ستين[3] وبنكس ومنهان[4].
Goldstein Pincus Aminahan

اتجهت الخدمة الاجتماعية خلال فترة السبعينات فى الولايات المتحدة الأمريكية نحو الممارسة العامة حيث أنها تملك أساساً معرفيّا مشتركًا.. وأن المهنة لا تعانى من نقص فى المعارف العلمية وإنما المشكلة فى تنظيم وترتيب هذه المعارف.

1- المفاهيم العامة:

حيث يرتكز هذا المدخل على مستوى عال من المعـــارف، تـــضع الأساس العام لفهم الظواهر أو المشكلات التى تتعامل معها مهنة الخدمـــة الاجتماعية ومن هذه المفاهيم "النظام الاجتماعى، الـــضبط الاجتمـــاعى، الانحراف الشخصية، التغير الاجتماعى" وكلها مفـــاهيم لازمـــة لتحليـــل جوانب الممارسة.

2- المفاهيم الخاصة "الوظيفية":

وهى الأكثر اتصالاً بمهنة الخدمة الاجتماعية، وتحقق لها أهـــداف محددة وتتفق عليها مثل "ديناميكيـــة الجماعـــات، الاتـــصال، التماســـك، المشاركة الانتماء".

3- الاستراتيجيات:

وهى الأهداف والغايات العليا للمهنة سواء ما يتصل منها بإحـــداث التماسك أو التعاون أو إعادة التوزيع للموارد، أو التفاوض وهى مؤشرات لمدى كفاءة وفاعلية تطبيق المعارف والمفاهيم العامة والخاصـــة. وهـــذه الجوانب تكتسب بالممارسة.

4- التكتيكات:

وهى الأساليب الفنية العامة لنجاح العمل والتى تقوم على أســـاس الدراسة والتقويم سواء لأساليب الممارسة أو أسلوب العمل بالمنظمات.

5- التدخل "Action" الفعلى:

وذلك من خلال استخدام أساليب عمل واضحة لمواجهة المشكلات أو تحقيق المهام.

النظريات العلمية الموجه لهذا المدخل:

تعتبر نظرية النسق الاجتماعى هى من الأسس المهمة للممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى حيث تعتمد هذه النظرية على أن النسق الاجتماعى يعنى وجود تفاعل له معنى بين أثنين أو أكثر من الأفراد بحيث تكون هناك تأثير من أحد الطرفين على الآخر بشكل واضح.

عوامل نجاح هذا النموذج الموحد:

- ألا يركز على جوانب معينة مثل "الشخص أو البيئة" أو العلاج الفردى أو العلاج المجتمعى وإنما تكون الممارسة شاملة وموحدة.
- أن يعمل الأخصائى الاجتماعى مع كافة الناس لإحداث التغيير المتفق عليه.
- أن يعمل الأخصائى الاجتماعى مع كافة الأجهزة سواء كانت صغيرة أو كبيرة.
- أن يعتمد المدخل على المزج بين عدد من النظريات والمفاهيم العلمية وليس على نظرية معينة أو مفهوم محدد.
- -ألا يعتمد على الناس طالبى المساعدة وإنما يمتد إلى الناس الراغبين فى إحداث تغيير فى مجتمعهم وفى الظروف المحيطة بهم.
- -يتم فى إفادة استخدام مهارات واستراتيجيات متعددة مثل التفاوض التعاون الصراع..الخ"

ثالثا: مدخل الاعتراض الاجتماعى Social protest approcah

قد يكون الحديث عن هذا المدخل حديثًا بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع.. إلا أن المتتبع للكتابات المختلفة حول هذا المدخل يجد أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ظهرت عدة كتابات منذ ما يقرب من (50) عامًا بل أنه كان جزءًا من الخريطة السياسية الأمريكية منذ ما

يقرب من مائة وخمس وعشرون عامًا حيث حدث فى ولاية فيرجينيا الغربية عام 1875 إضراب قام به عمال السكك الحديدية بسبب النقص المستمر فى أجورهم وكان هذا الإضراب من أكبر الأحداث التى مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذا الوقت.

إلا أن الاعتراض الاجتماعى بالنسبة للدولة النامية لم يكن على الشكل المطلوب ولا نندهش عندما ندرك أن هناك عدد كبير من أفراد المجتمع لا يعرفوا كيف يشاركون أو يعترضون.. مما يجعل المعارضة الاجتماعية تأخذ شكل العشوائية أو قد يساء فهمها، وبالتالى توضع تحت طائلة القانون.

ولو تسألنا من منا لم يعترض فى حياته على زملائه أثناء الدراسة،على أسرته عند التفرقة فى المعاملة، على رؤسائه فى العمل، على أساتذته بالمدرسة أو الجامعة.. كلها صور للاعتراض الاجتماعى ولكنها تتم بشكل فردى أو ثنائى.. والتى تكون بشكل كبير أو على مستوى المجتمع المحلى فلابد أن يكون الاعتراض الاجتماعى منظمًا وله أهداف لصالح أفراد المجتمع ولا تتعارض مع القيم الأخلاقية السائدة فى المجتمع.

لذلك يعرف الاعتراض الاجتماعى"بأنه العمل المنظم الذى يقوم به سكان المجتمع للحصول على موارد، سلطات، قرارات.. من شأنها أن تسهم فى حل بعض المشكلات التى يعانى منها المجتمع وتعمل على تنمية موارده وإمكاناته"، ويعرفه روس Rossi بأنه الجهد الذى يبذله أفراد المجتمع من أجل تحقيق أهداف مشتركة(5).

وهنا قد نتسأل ما هو الفرق بين العمل الاجتماعى على المستوى المحلى والاعتراض الاجتماعى؟..

حيث أننا لو تتبعنا مفهوم العمل الاجتماعى على المستوى المحلى فسوف نلاحظ أنهم يتفقون فى الهدف وهو "أن هناك ما يقوم به سكان

المجتمع المحلى" وفى النتائج وهى حل المشكلات، تنمية الموارد. الحصول على عائد"، إلا أن العمل الاجتماعى يختلف فى الوسائل حيث يوجد من يساعد المجتمع على تحديد أهدافه "المساعدة المهنية" من جانب المنظم الاجتماعى.. ولذلك إذا استعان سكان المجتمع بمساعدة مهنية اصبح ما يقومون به يقع فى اختصاص "العمل الاجتماعى على المستوى المحلى"

أسباب الاعتراض الاجتماعى:

1-شعور أفراد المجتمع بالإحباط نتيجة وجود بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق أهدافهم.

2- الرغبة فى تحسين صورة المستقبل.

3- الشعور بعدم المساواة وعدم التوزيع العادل للموارد

أهداف الاعتراض الاجتماعى:

1-تحقيق الخير للمجتمع "أى أن يحصل المجتمع على مكاسب" نتيجة هذا الاعتراض وأن هذه المكاسب يجب أن تشمل الجميع.

2-توفير خدمات جديدة عن طريق الأجهزة المسئولة.

3-زيادة استجابة متخذى القرار فى المجتمع لمطالب أفراد المجتمع

4- جعل الجماهير مساندة ومؤيدة العمل الاجتماعى.

مخاطر الاعتراض الاجتماعى:

يشوب الاعتراض الاجتماعى غير المنظم والذى لا يعتمد على مساعدة مهنية لبعض المخاطر مثل:

1-عدم الإدراك الكامل للقضايا فقد تكون هناك الآراء التى توجه المجتمع لتحقيق مطالب شخصية وبالتالى هناك من يتورطون فى الاعتراض الاجتماعى لأنه يجد فى النهاية أنها ليست لصالح المجتمع وإنما لصالح أهداف خاصة.

2-عدم معرفة الناس بأساليب المشاركة.. أو أساليب الاعتراض الاجتماعى.. وبالتالى يمارسون أعمال قد تضعهم تحت طائلة القانون.

كيف ندرب أفراد المجتمع على الاعتراض الاجتماعى:

1- المساعدة فى تدريب أفراد المجتمع كى يساعدوا أنفسهم بأنفسهم وذلك قد يكون من خلال الجمعيات الأهلية فى كل ركن من المجتمع أو من خلال المؤسسات التعليمية، أو التنظيمات السياسية سواء كانت حكومية أو حزبية على أن يشمل ذلك ما يلى:

أ - أسلوب التعبير عن الرأى.

ب- تحديد المشكلات بأسلوب سليم ومنطقى.

جـ - أسلوب الاتصال بالقيادات المسئولة.

أن هذا التنظيم يؤدى إلى نوع من التغيير فى علاقة سكان المجتمع ببعضهم أو بعلاقتهم مع المؤسسات الاجتماعية والجهات المسئولة من جهة أخرى.

الاستفادة من المهارات الموجودة لدى كل فرد فى المجتمع:

حيث أن كل إنسان لديه مجموعة من المهارات يجيد استخدامها عن غيره وبالتالى يمكن توظيف هذه المهارات بأسلوب سليم مثل:

- مهارة الخطابة.
- مهارة تحريك الناس
- مهارة التفاوض
- مهارة تقديم طلبات الاعتراض.

الاستفادة من كافة المؤسسات فى تعليم مهارات الاعتراض:

ففى المدارس والجامعات يمكن عقد لقاءات وأن تكون هناك مهارة فى إدارتها.

وفي المؤسسات الحكومية والخاصة يمكن العمل من خلال الجماعات الصغيرة أو البؤرية للتدريب على أساليب العمل وكيفية مواجهة مشكلاته قبل حدوث الاعتراض الاجتماعى أو بعد حدوثه للتقليل من آثاره الضارة على العمل والمجتمع.

4- توفير مزيد من الفرص أمام كل فرد فى المجتمع لتحسين وضعه الاجتماعى والاقتصادى عن طريق بعض البرامج التى تواجه احتياجاته الحقيقة أو احتياجات المجتمع الذى ينتمى إليه مثل "برامج التعليم المختلفة، التدريب المهنى، العلاج الصحى، العلاج الاجتماعى.. إلخ.

5-أن الأساليب المتبعة فى الاعتراض كلما كانت مقبولة اجتماعيًا كلما اكتسبت المزيد من التأييد والتعاطف من جانب متخذى القرارات، لأن مطالب أفراد المجتمع بالرغم من ذاتيها بالنسبة لهم إلا أنها فى النهاية هى مطالب اجتماعية.. أى أن من مصلحة المجتمع الاستجابة لها لأنها تحقق الأهداف العامة لجميع أفراد المجتمع.

وسائل الاعتراض الاجتماعى

المظاهرات:

حيث تعتبر المظاهرات والأناشيد التى تردد خلالها من العوامل التى تؤدى إلى لفت أنظار الجماهير وإلى إحراج الجهات المسئولة وكذلك لفت نظر وسائل الإعلام والوصول إلى ضغط مستمر على المعارضين للتفاوض أو الوصول إلى حلول للمشكلات التى تم الاعتراض الاجتماعى بشأنها.

المقاطعة:

وهى الامتناع عن القيام بعمل أو شراء سلعة أو تقديم خدمة وهى لا تحدث بمعزل عن الاستراتيجيات الأخرى مثل تنظيم المؤتمرات الصحية والنشر فى كافة الوسائل للتعريف بأهداف المقاطعة.

إعلانات المطالب:

وهو عبارة عن أوراق ترسل إلى الجهات المسئولة بهدف الحصول على مكاسب أو إصدار تشريع أو تعديل تشريع قائم وغالبًا ما تكون هذه الإعلانات محددة بهدف.. ويكون هذا الهدف واقعى وقابل للتحقيق. وإلا فشلت فى تحقيق أهدافها.

الأعمال الرمزية:

ويقصد بها استخدام بعض الوسائل أو الكلمات أو العبارات للسخرية موقف أو شخص بعينه، وقد يظهر ذلك فى صورة "الكاركتير، المسرحات، رسوم فى الشوارع، تمثليات.. إلخ".

ويتطلب هذا النوع قدر كبير من الابتكار والإبداع حتى لا يدخل تحت طائلة القانون.. فالمسرح الساخر لا ينجح إلا مع الاستعانة بوسائل الإعلام التى تنقل الأجزاء المهمة من الإدارة والتى توضح الفرق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

رابعًا: مدخل القانون وتنظيم المجتمع (التنمية المحلية) :

Low approach and Community organization

استخدمت عدة مفاهيم للتعبير عن ذلك حيث كتبت بعض المقالات عن العمل الاجتماعى والعملية التشريعية.. أشار إليها كل من آلن Alan Riono [6] وإن كان الأخير قد أطلق عليها مفهوم المطالبة التشريعية، وكان الهدف من ذلك هو:

إنه طالما أن السلطة التشريعية هى التى تصدر القوانين.. فلما لا يقوم الأخصائى الاجتماعى بالتعامل معها للتأثير عليها لاستصدار قرارات خاصة بالرعاية الاجتماعية لصالح الفئات المحتاجة إلى ذلك، وأن الأخصائية الاجتماعية من أصلح الفئات التى يمكن أن تمد السلطة التشريعية بالبينات الدقيقة عن الظروف الاجتماعية المحيطة بالمشكلات الاجتماعية التى يتعرض القانون لها وبالتالى فهى محاولة من جانب المهنة لتوضيح الجوانب المختلفة للمشرعين وبالتالى يكون هؤلاء المشرعين على وعى ودراية كاملة بتفهم طبيعة المشكلات الاجتماعية وطبيعة الدور المهنى للأخصائى الاجتماعى وبالتالى أساليب التعامل الفعال مع هذه المشكلات[7]. وقد أشار الدكتور عبد الحليم رضا عبد العال[8] إلى أن كتابات الخدمة الاجتماعية حاولت أن تحلل المشرعين وأدوارهم كمحاولة فهم طبيعتهم وكيفية التعامل معهم. حيث أمكن تقسيم هؤلاء المشرعين.

مشرعين ذوى خبرة معرفية	مشرعين ذوى خبرة إجرائية
* يهتمون بجمع بيانات عن أوجه السياسة الخاصة بالرعاية الاجتماعية * يهتم بالاتصال بمنظمات الرعاية الاجتماعية للحصول على معلومات جيدة ومتجددة. * يرجع إليهم المشرعون الآخرين للحصول على معلومات لأنهم يثقون فى خبراتهم وخاصة المشرعين الذين ليس لديهم وقت كاف للدراسة والتقصى	* لهم خبرة فى الجوانب المتصلة بقواعد التشريعية، توجيه المشاركين، العادات والتقاليد الخاصة بالمؤثرين على العملية التشريعية – لديه معرفة بالمشكلات التى تواجه القوانين وأساليب التفاوض مع الآخرين. * يكون هذا المشروع غالبًا من القادة أو ممن يتطلعون إلى شغل مناصب قيادية أكثر تأثيرًا على العملية التشريعية.

مؤسسات المطالبة التشريعية:

تعتبر جماعات المصلحة والتى تتكون من ممثلين عن المـواطنين المحتاجين إلى خدمات معينة أو التى تستلزم إصدار تشريع هى مثال لهذا النوع من الجماعات وتضم إليها أيضًا خبـراء فـى موضـوع القـضية الاجتماعية وأخصائيون اجتماعيون يقومون بدور القيادة المهنية.

الأسباب التى أدت إلى استخدام القانون فى العمل الاجتماعى:

لقد أحدث قرار المحكمة العليا سنة 1954 ثورة فى نظـام التعلـيم الأمريكى وفتح بوابات واسعة لتشريعات الحقوق المدنية وحيـث كانـت مدارس الفصل العنصرى متغلغلة الجذور فى أمريكا وأمـرت المحكمـة العليا بإلغائها وبذلك ألغت الفصل العنصرى فى التعليم ولكن هذا الحدث لم يحدث ببساطة أو بمعزل عن أحداث المجتمع والقانون كحل بل كان نتاج لتنظيم المجتمع والكفاح القانونى ويوضح هـذا الموقـف دور المنظمـة والمؤسسات الاجتماعية سعيها الدائم فـى تعـديل أو تغييـر الـسياسات الاجتماعية والقوانين الاجتماعية السائدة بما يتفق مـع صـالح المجتمـع وسكانه والسعى الدائم لاستصدار التشريعات اللازمة لإصلاح الانحرافات أو الظواهر الانحرافية فى المجتمع أو لتحسين الخدمات القائمة أو لإدخال خدمات جديدة بما يعمل على إشباع احتياجات السكان وحـل مـشكلاتهم وتكوين رأى عام تجاه مختلف المشكلات ويعمـل المـنظم الاجتمـاعى والمؤسسات الاجتماعية فى إطار الـشرعية بحيـث تكـون التـشريعات المقترحة أو السياسات الاجتماعية المعروضة أو الإجـراءات والجهـود المبذولة مشروعة وفى إطار القانون والنظام العام ولا يتعارض مع قـيم المجتمع ومقدساته ومثال ذلك القضية التى رفعتهـا "المؤسـسة القوميـة لحماية الملونين N A A V P للحصول على حق الأطفال الملونين فـى

النقل بالأتوبيسات المدرسية وحق السود فى أن يكونوا أعضاء فى هيئة المحلفين .

وقد أنشأت "المؤسسة القومية لحماية الملونين" شركة قانونية خاصة بها فى 1939 ولكنها لم تفز بأى قضية قبل سنة 1950، وتوج كفاح المؤسسة بصدور قانون حماية المدينة 1964 كذا فقد صدرت قوانين أخرى منها :

- إقرار حق التنقل.
- إقرار حق الأبناء فى الحصول على إعانة اجتماعية كاملة.
- إقرار حق المسنين فى البيوت
- إقرار حق مستأجرى الأرض فى المعيشة فى بيوت لائقة عليها.
- إقرار حق المريض فى الحصول على الرعاية الصحية الفورية بغض النظر عن قدرته على دفع تكاليف العلاج.
- إقرار حق المريض العقلى فى عدم احتجازه ما لم يكن خطرًا على المجتمع وفى حالة احتجازه يعالج بالطريقة سنة 1975.

أهداف استخدام القانون فى إطار طريقة تنظيم المجتمع.

لقد استخدم منظمو المجتمع القانون كأداة فعالة لأهداف متعددة منها:

1- إطار فلسفي للعمل:

حيث يتشكل مجموعات عمل لها أيديولوجية واحدة مثل مجموعة عمل مؤيدة لصدور قانون رعاية المسنين وأخرى ضد ذلك. فى مصر قانون بيع الأعضاء وآخر معارض ذلك بالنسبة للشرعية الإسلامية.

2- المساهمة فى تعديل تشريع أو إصدار تشريع جديد:

أى إصدار القوانين الخاصة بمشكلة معينة مثل: تغيير قوانين إيجار، الأرض الزراعية، العلاقة بين المالك والمستأجر، قوانين

الاستثمار، قوانين التقاعد المبكر عن العمل، حيث أن لكل قـانون آثـاره الإيجابية والسلبية وبالتالى التعريف بهذه القوانين له آثاره العديـدة علـى أفراد المجتمع ويشمل ذلك ما يلى:

أ- التعرف بالحقوق المدينة.

ب- التعريف بالوكالات القانونية

جـ- ترتيب الشكاوى القانونية فى ملفات.

د- لفت نظر وسائل الإعلام إلى المطالب القانونية(9).

هـ - عقد الندوات الجماهيرية ضد اختراق الحقوق الدستورية.

و- التأكد من ملائمة السياسة العامة مع القوانين والقرارات

3- تحقيق أهداف سامية للمجتمع مقابل عقاب يقع على شخص أو بضعة أشخاص

مثل اختراق قانون معين للحصول على هدف سامى وهذا ما فعله "مارتن لوثر كينيج" وغاندى" عندما عرضوا أنفسهم للاعتقال فـى سـبيل خدمة قضاياهم. بالنسبة لمصر تعرض سعد زغلول، محمد فريـد للنفـى خارج البلاد ومن أجل قضايا بلادهم "حرية البلاد".

إعلام الجماهير بحقوقها القانونية والدستورية:

حيث يمكن من خلال وسائل الإعلام تعريف الجماهير بحقوقهـا مثل "حق المرأة فى الإجازة لرعاية الطفل، حق المسنين فى رعاية متكاملة من الدولة ... إلخ.

فلسفة القاعدة القانونية بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع:

لكى نستطيع استخدام القانون فإن علينا أن نعرف ثلاثة أشياء عنه:

- يجب أن يكون لنا معرفة بالمفاهيم القانونيـة التـى تهـم القطاعـات الأساسية من الجماهير.

- يجب، أن نعرف كيف نحدد النقاط الرئيسية الخاصة بمحتويات القوانين والتنظيمات وأحكام المحكمة التى تخص منطقة معينة.
- يجب أن يكون لدينا معلومات أساسية عن النظام القضائى.

أولا : المفاهيم القانونية الأساسية :

وهناك مفهومان أساسيان تسود الاهتمامات التشريعية الجماهيرية هما :

- الحماية القانونية المتساوية.
- طريقة إعمال القانون.

أ - الحماية القانونية المتساوية

وبالطبع فإن حقوق الأفراد لا توجد من فراغ، وأن الدستور يسبغ الحماية على الأفراد وهو ما يتعارض أحياناً مع حق الحكومة فى الحد من حرية الأفراد الذين يقترفون جرائم وبالطبع على المحكمة أن توزان بين حقوق الأفراد وحقوق الحكومة، والمحاكم فى هذا المجال تطبق عدة اعتبارات وهى:

1- **هل اهتمام الحكومة معقول أم لا؟** فمثلا تضع الحكومة معايير معينة فى الأشخاص الذين يقبلون فى الجامعات وهذا يحد من حرية الأفراد ولكن بسبب معقول

2- **هل اهتمام الحكومة يشكل قهرا؟** قانون الشركات القابضة بنسبة 52% للأفراد و48% للحكومة حيث أنه من غير المستحب أن نغمط الأفراد حقهم بسب غير جدى فمثلاً لو صدر قرار من الكونجرس بأن يدهن الأفراد فى ولاية "مساسا تشوستيش واجهات منازلهم باللون البنى هنا فإن المحكمة تقف فى جانب حرية الأفراد فى اختيار اللون المناسب.

3-على الحكومة أن توجه اهتمامها بحيث تتضمن أقل قدر من التدخل فى حرية الأفراد. فمثلاً لو لاحظت الحكومة أن الألبان تفسد فى محلات البيع فليس للحكومة أن نحظر بيع اللبن الطازج ولكن عليها وضع نظام للتفتيش على تجميد الألبان وبسترتها.

ب- طريقة أعمال القانون "حق التقاضى" ويشمل ذلك ما يلى:

أ - حق التفاوض الدائم الذى يشير إلى المبدأ الدستورى فى أنه ليس من حق الحكومة التعسف فى التعدى على حرية الأفراد مثل قوانين العمال - اعتراض النقابات.

ب- حق التفاوض المؤقت الذى يشير إلى المبدأ الدستورى فى أن المحكمة عليها أن تقبل شكوى الأفراد من اختراق حقوقهم.

ثانياً: معرفة نطاق القانون:

وهنا يجب علينا أن نعرف مدى انطباق قانون معين على حالة معينة كذا فإن علينا أن نعرف مجموعة الأحكام والنظم التى تدخل فى نطاق اهتماماتنا وقد صدرت عدة كتيبات للتعرف بالحقوق القانونية لمجموعة معينة من الأفراد وهى موجودة ومتاحة فى المكتبات العامة والخاصة وهى تعرف بالقوانين المحلية والقوانين الفيدرالية وبالطبع فإن هذه الكتيبات لا تغنى عن عمل المحامين يعتمد على الإجابة على السؤال:

المعوقات التى تواجه استخدام القانون فى ممارسات طريقة تنظيم المجتمع:

بالرغم من التأثير الواضح للقانون فإن للقانون أيضًا حدود للتطبيق وهنا تنشأ عدة اختيارات صعبة أمام منظمى المجتمع ومنها:

1-من حيث أن القانون هو حرفة متخصصة جدًا فإن استراتيجية الاعتماد على الإجراءات القضائية تجعل من الأفراد عاجزين عن اتخاذ إجراء

بأنفسهم وعندئذ نتساءل ما الفرق بين الاعتماد على المحامين والاعتماد على الموظفين الحكوميين أو على الأخصائيين الاجتماعيين

2-تؤثر السمعة الشخصية لجماعات المعلم أو للأخصائى الاجتماعى على المشرعين فكلما كانت السمعة طيبة.. كلما كأن التأثير كبيرًا على المشرعين.

3- كلما شعر المشرعون بأن القضية الاجتماعية تهم قاعدة كبيرة من المواطنين كلما كانت استجابتهم لها أكثر إيجابية.

4-الكثير من القضايا والمشاكل لا يمكن وضعها فى إطار قانونى. فمثلاً تقبل المحكمة قضية الحق فى التعليم ولكنها نادرًا ما تقبل تنظيم عمليات التعليم نفسها مثل كثافة الفصول الدراسية

5- قد تنشأ عن القضية حكم عكس المطلوب من التقاضى.

بعض الأمثلة التطبيقية على المطالبة الشرعية "استخدام القانون فى العمل الاجتماعى"

وسوف نعرض بعض النماذج والأمثلة التى تمت فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باعتبارهما أولى الدول التى أخذ بالخدمة الاجتماعية

1- اتحاد المطالبين Claimantys Unions

شكل هذا الاتحاد من المواطنين المستفيدين من فوائد الإعانة الإضافية ولكل المواطنين المحتاجين لهذه الإعانة ويدعى هذا الاتحاد إلى المحاربة من أجل اهتمامات المطالبين وتقديم الخدمات التى يحتاجونها ولضمان حقوقهم التأمينية،وقد شكل هذا الاتحاد فى "برمنجهام" فى عام 1968 بواسطة مجموعة من المواطنين ويساعدهم مجموعة من الطلاب الدارسين للخدمة الاجتماعية فى جامعة برمنجهام وقد حقق هذا الاتحاد

النجاح على مستويين: أحدهما عندما حارب فى بعض الحالات الفردية، والأخرى عند المناقشة العملية لتنظيم خدمات أعضائه مع مكاتب الخدمة؟

2- حركة حقوق الرعاية Welfare Rifghts

لم يكن اتحاد المطالبين بمفرده فى المطالبة بضمان الحقوق، حيث كانت حركة حقوق الرعاية معها فى هذا المضمار وتشابهت معها فيما يلى:

وفرت الحقوق للمنتفعين، ضمنت إنجاز العمل من خلال الإداريين. ولقد نجحت هذه الحركة فى إطار بعض المعلومات عن المنتفعين وحقوقهم، وفى بناء أسلوب جديد فى المؤسسات فى بداية الستينات فى أمريكا وهو المدافعة المهنية والتى قامت أساسًا مع موظفى الرعاية لصالح المواطنين وكيف ساعد ذلك على تقويتهم وحصولهم على الحقوق المشروعة لهم.

3- المدافعة فى نيويورك:

يمثل هذا النوع من العمل التحرك المهنى للمدافعة عن ضحايا المجتمع الزنوج حيث شاهد مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين فى نيويورك مشاهد اضطهاد الزنوج وتمثلت فى اللافتات التى علقت على المبانى والموضحة لعدم تأجيرهم للزنوج ويسقط السود فى اللافتات الأخرى، وقد تبنى هؤلاء الأخصائيين القضية والتى تعود إلى البيروقراطية العامة فى المدينة، فعملوا على المدافعة القانونية مع مؤسسات رعاية الزنوج لمحاولة إضفاء العدالة على أعمال البيروقراطية لإدارة الرعاية الاجتماعية وأنشأوا مكتب للمدافعة عن الزنوج رفعوا له شعار "عندما تذهب بمفردك لإدارة الرعاية فإنهم لا يلتفتوا إليك وعندما تذهب مع الأخصائى فالأمر سيتخلف كثيرا". وعمل الأخصائيون على

إنشاء مراكز للجيرة كانت مهمتها التعامل القانونى مع الحالات المختلفة لمحاولة نصرتها على الإدارة الحكومية، وعملت هذه المراكز على تنظيم المستفيدين من الرعاية لدرجة أنهم عندما يذهبون إلى مراكز الخدمات فإنهم يهددون الموظفين بأنه إذا لم يستجاب لمطالبهم فسوف يحضرون كل زملائهم معهم وقد نتج عن هذا العمل زيادة رعاية الزنوج المستفيدين من خدمات الرعاية أكثر من قبل وظهر التحسن فى ملابسهم ومساكنهم وتغذيتهم، والكثير منهم أصبح له تليفونات، ويعود ذلك للمجتمع الذى يسمح لهم بالتحرك نحوه فى مناخ ديمقراطى.

3- حركة الإسكان Housing action

شكلت جماعات عمل المنازل من المستأجرين من أجل تحسين أوضاع منازلهم ولضمان إعادة السكن وللتأثير على خطط التحسينات مع العمل على إيقاف تزايد أجر المساكن. ونجحت هذه الحركات فى دفع السلطة المحلية لتغيير سياستها لتقبل مسئوليتها فى إعادة التأجير للمستأجرين وإعادة تأسيس المنازل.

5- الحركة الطلابية Student action

قدمت جماعات الطلاب الأمثلة الناجحة لتدعيم الجماعات المحلية التى ظهرت فى قيامهم بعملين هامين:

الأول: إعداد الشوارع ولكبار السن من خلال تخصيص حارات لهم والمظلات الواقية حيث قام بها الشباب من خلال معسكرات العمل.

الثانى: مشاركتهم فى عمليات المطالبة تدعيمًا لجماعات العمل الاجتماعى

6- التأثير على المشرعين خارج المجالس التشريعية:

يوضح هذا النوع من العمل الاجتماعى تدخل الأخصائى الاجتماعى للتأثير على الهيئة التشريعية فى المجتمع من خلال دور جديد للأخصائى يسمى بدور "المؤثر المهنى من خلف الردهات" للتعامل مع ضحايا الاغتصاب بعد أن أصبح الاهتمام الصحفى منصبًا على هذه الحوادث، ولقد تحركت جمعية الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع هذه المشكلات عن طريق كتابة رسمية لوزير الداخلية تقترح فيه أن يصبح الأخصائيين الاجتماعيين جزء من الفريق الذى يتعامل مع ضحايا الاغتصاب، ولم يتوقف الأمر على هذا بل تطلب الأمر تغيير التشريعات الموجودة وإصدار تشريعات جديدة مناسبة لمكافحة الاغتصاب.

وبدأوا هذا الدور باتباع الخطوات التالية:

1-بدأت المهمة قبل فترة الانتخابات عندما اختبر المؤثر المهنى من خلف الردهات المرشحين أمام دوائرهم الانتخابية وناخبيهم.

2- أقيمت علاقات مع كل الأطراف وتوفير المعلومات وكتابة خطابات صادقة للسياسيين الأصدقاء والمساعدة بنسخ من القوانين المقترحة واختبار هذه القوانين خلال جلسات الاستماع.

3-تبادل المساعدة مع مؤثرين مهنيين أخريين كما عمل مع كبار البيروقراطيين حيث انهم سينفذون مشروعات القوانين إذا ما أجيزت وصدرت.

4-عند عرض مشروع القانون عملوا على فتح القنوات مع أحزاب المعارضة واستخدموا كل جوانب العملية التشريعية.

معلومات أساسية عن النظام القضائى

ﮟ يفيد طالب الخدمة الاجتماعية معرفة هذه المعلومات

1- الولاية القضائية	وتعنى انه لو كان من الممكن إصدار حكم فى قضية على أساس من قوانين الولاية فإن المحكمة الفيدرالية عادة ما ترفض القضية.
2- الفصل	وهو قانون صادر من سلطة محليات،سلطة ولاية سلطة فيدرالية
3- أصدقاء المحكمة	وهى المجموعة التى تساعد المحكمة على إصدار أحكامها بإصدار تقارير فى موضوع القضية مثل الخبراء.
4- نقد	ويشمل مراجعة الأحكام الصادرة من محكمة اقل درجة.
5- مشروع قانون	مقدم إلى السلطة التشريعية لتمريره.
6- قائمة حقوق الإنسان	**وهى العشرة مواد الأولى من الدستور الأمريكى**
7- ملخص	وهو تقرير مكتوب عن وقائع القضية
8- الصلاحية القضائية	وهى حق الفرد فى التقاضى من عدمه
9- القضية	هى نزاع معروض أمام القضاء
10- مجموعة القوانين	وتشمل القوانين الصادرة فى موضوع معين
11- سبب قضائى	وهى الأحكام الصادرة فى حق شخص معين

12- قول من حيث الشكل	وهو قرار من المحكمة العليا لقبول قضية من درجة أدني.
13- الحقوق المدنية	وهى القوانين التى تحمى الأفراد والصادرة بعد الحرب الأهلية وعامى 1957 و 1964.
14- القضايا المدنية	وهى جميع القضايا غير الجنائية
15- رتبة	وهم مجموعة من الناس فى نفس الموقف
16- قضية بالإنابة	وفيها يقوم فرد أو مجموعة أفراد برفع قضية تطبع أحكامها على مجموعة اكبر من الناس فى نفس الموقف.
17- قوانين عامة	وهى الخاصة بالعادات والتقاليد وسلوك الحكومة وهى تختلف عن القانون التشريعى.
18- شكوى	وهى عريضة الدعوى
19- مذكرة التسبيب	وهى مذكرة يعدها القاضى"القاضية " عن أسباب الحكم فى الدعوة
20- تسوية	وهى إنها النزاع بين شخصين فى المحكمة بكتابة إقرارات من كل منهما
21- احتقار	للمحكمة أو الدستور،ويحق للمحكمة معاقبة الشخص الذى يحتقرها أى يتدخل فى مسار أعمالها.
22- إقرار	وهو موافقة الشخص طبعًا على شيء ما ويجب أن تتوافر هنا ثلاث شروط فى

	الإقرار وهى: - الوعى لدى الشخص بأبعاد الإقرار. - توافر المعلومات لدى الشخص حول الإقرار - حرية الشخص فى إصدار الإقرار من عدمه.
23- الحقوق الدستورية	وهى حقوق الفرد بمقتضى الدستور الأمريكى
24- القانون الجنائى	وهو يخاطب الجرائم بخلاف القانون المدنى
25- المعاملة القاسية	وغير المعتادة وهى التى تتعارض مع المادة الثامنة من الدستور
26- قضية تعويض	عن أضرار ضد المتسبب
27- تقرير المحكمة	عن حقوق المدعى قبل المدعى عليه
28- المدعى عليه	الشخص الذى تقام ضده الدعوى
29- التحرى	وهى جميع الإجراءات التى تسبق نظر القضية
30- عملية الإحقاق	أى إقرار حق الشخص طبقًا للمادة الخامسة من الدستور الامريكى
31- الحماية المتكافئة	التى تسبغها المادة الخامسة من القانون الأمريكى على الأفراد
32- الدليل	المستقى من شهادة الشهود أو السجلات أو الوثائق والذى تطمئن المحكمة إلى صحته.

33- استهلال الحلول الإدارية	المحكمة ترفض القضية إذا لم تستوفى الوسائل الإدارية فى حل المشكلة
34- السجل الفيدرالى	وهى مجموعة القوانين المطبوعة والتى تصدر دوريًا
35- القرائن	المستنجة من وقائع القضية
36- الوصى	وهو الذى تعينه المحكمة قيمًا على شخص ليس له حق التقاضى
37- حق تقرير مدة الحبس	وهو حق للشخص تقرره المحكمة عن مدة الحبس الاحتياطى أو الإفراج عنه.
38- قرار المحكمة	وهو يعالج اختراق القانون
40- البديل	الأقل تقييدًا للحرية : وهو المبدأ الذى يجبر الحكومة على اتخاذ القرارات التى تكون أقل تقييد للحرية فى موضوع معين
41- قرار محكمة موجه	للإدارة ويلزمها بأداء فعل معين.
42- غير مؤكدة	وتطلق على القضية التى سبق صدور حكم فيها
43- حركة	طالب يقدم للمحكمة من أحد أطراف القضية ويطلب فيه معين للقضية من المحكمة
44- الأطراف	وهما المدعى والمدعى عليه.
45- السوابق القضائية	وهى الأحكام التى صدرت فى نفس موضوع القضية

46- قرار مؤقت	يقضى بمنع شخص أو أشخاص من فعل معين
47- حق الخصوصية	وهى خصوصية الفرد والأسرة ضد الأختراق الغير ضرورى من قبل الحكومة
48- قرار المحكمة	وهو اصطلاح يستخدم فى القضايا الدستورية ويشير إلى حقوق الأفراد
49- قرار المحكمة	تعاليم اختراق القانون
50- تخفيض درجة التقاضى	وهو قرار تصدره المحكمة الأعلى بإحالة القضية إلى الدرجة الأقل لاستيفائها
51- مستأنف عليه	الطرف الذى يخضع للاستئناف
52- فصل السلطات	وهى السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية
53- سوف	ومعناها وجوب تطبيق نص قضائى
54 - يمكن	تشير إلى إمكانية اختيار تطبيق نص قضائى
55- حصانة السلطة	وهو قدرة الحكومة - فى حدود معينة - على المضى فى عملها بدون التعرض للتقاضى
56- حاكم خاص	تعينه المحكمة لتطبيق قرارها
57- الوقوف أمام القضاء	وهو حق الشخص فى رفع القضية
58- حق الولاية	وهو الذى تكلفه المادة العاشرة من الدستور الأمريكى

59- قانون	قانون ولاية أو فيدرالى
60- تسوية	وهى اتفاق بين طرفى القضية لتضييق هوة الخلاف
61- عبارة التحكم	وهى المادة السادسة من الدستور الأمريكى وبمقتضاها فإنه للقوانين الفيدرالية تحكم جميع الولايات
62- قضية اختبار	وتعنى شىء من أثنين: * اختبار المحكمة لقضية واحدة من عدة قضايا متشابهة يطبق الحكم فيها على باقى القضايا * قضية يدفعها المدعيين لتقرير اختراق الحقوق القضائية
63- قرار المحلفون	وهو التقرير الذى يصل إليه المحلفون
64- ضمان	وهو عبارة تحديد قيمة المنقول فى عقد
65- منكرة استدعاء	وهو قرار محكمة بالمثول أمامها

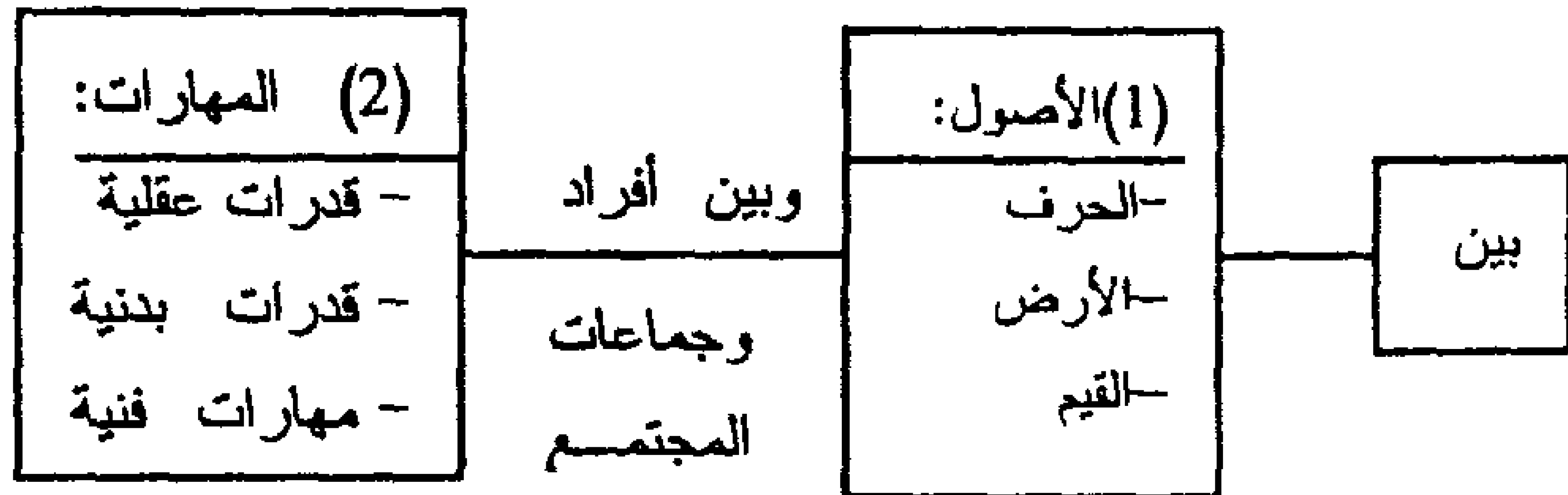
خامساً "مدخل سبل المعيشة المستدامة"

Sustainable Livelihood' Approach

ما المقصود بسبل المعيشة المستدامة:

اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بمدخل جديد يستهدف رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة فى المناطق الحضرية.. هو ما أطلق عليه "مدخل سبل المعيشة المستدامة" (SLA) وهذا المدخل يعتمد فى المقام الأول على تنمية الأصول ASSETS أى ما يملكه المجتمع من أرض، جهد، مهارات، حرف والاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة بما يمكنه من مواجهة التحديات التى تعوق تحسين مستوى المعيشة ليس الآن فقط ولكن أيضًا فى المستقبل حيث تكون قد توفرت لدى المجتمع كوحدة واحدة إمكانات التحرك الجماعى لمواجهة هذه المشكلات فى المستقبل بالاعتماد على أنفسهم. بالإضافة إلى إسهام متخذى القرارات فى المجتمع فى الجهود المبذولة لرفع مستوى المعيشة حيث تتأثر معيشة أفراد المجتمع بالقرارات السياسية التى تتخذها السلطات المحلية.. على أن يكون التدخل من الجهات المانحة متمثلاً فى تقديم المعونة الفنية اللازمة لتنمية الأصول.

وعلى هذا يعتمد تطبيق "مدخل سبل المعيشة المستدامة" على التكامل والتعاون.



فيما يلى نشير إلى هذا المدخل من حيث :

1-التطبيق فى المجتمع الريفى والحضرى.

2-العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة ومداخل التنمية الأخرى.

3-الدراسات التى تمت فى البيئة المصرية ومدى قربها أو بعدها عن هذا المدخل.

ثم نعرض ذلك لمنطقة "العسال وعزبة جرجس" بشبرا لتوضح الأصول الموجودة والمهارات المتوفرة لدى الأفراد والجامعات الذين يعيشون فى هذه المنطقة بها ورسم خطوط المستقبل لهذه المنطقة.

شكل (1) يوضح مدخل سبل المعيشة المستديمة فى كل من الريف والحضر

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
النشـــأة	تم تنفيذه فـــى الريـــف مـــن الخمسينات على يد كل مـــن روس ، جاك روثمان، كما ظهرت بوادره فـــى تجربـــة المهندس محمد إسماعيل فى المنايل وشطانوف فى ريف مصر فى محافظـــة قليـــوب والمنوفية عام 1939.	مدخل حديث فـــى الحضر ولـــم يـــتم تجربته بعد بأسلوب متكامل وبواســـطة هيئـــات محليـــة وأجنبية.. وتمـــت محاولات من خلال دراسات عن التدخل المهنى قلمت بهـــا كليـــة الخدمـــة الاجتماعيـــة مـــن خـــلال مـــشروع اليونسيف فى بولاق الـــدكرور وشـــبرا الخيمة عام 1975 م ودراسات التدخل المهنـــى لطلـــب الماجـــــستير والدكتوراه.

الحضر	الريف	أوجه المقارنة
نفس الهدف	التركيز على التحرك الجماعي لمواجهة المشكلة وبواسطة الناس أنفسهم أو على الأقل التعرف على أصولهم والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن مع تحريك أفراد المجتمع للاستفادة من المهارات المتوفرى لديهم .	الهدف
يواجه بعض الصعوبات في الحضر لعدم وجود تجانس بين أفراد المجتمع وتعقد الاحتياجات وتعددها مع غياب القدوة.	يسهل تطبيقه في الريف لوجود تجانس بين أفراد المجتمع سيادة التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.	إمكانية التطبيق
الأفراد – الجماعات – التكتلات.	الأفراد – الجماعات	وحدة العمل
العمل الجماعي	العمل الجماعي	الاستراتيجيات
نفس الشيء	– جماعات المهام – اللجان – المناقشة الجماعية –الاجتماعات	الأدوات

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
آليات العمل	أصحاب المكانة فى المجتمع " العمدة – شيخ الخفر "مؤثرين"	أصحاب المصلحة الحقيقية "الفقراء" مؤثرين
العائد النهائى	أن يتم مواجهة المشكلة من خلال الجماعة	نفس العائد
دور الذى يعمل مع المجتمع اخصائى اجتماعى.. إلخ	عدم القدرة على مواجهة المشكلات – قلة الحيلة وعدم التحديد الدقيق للمشكلات.	نفس النوعية بالإضافة إلى – مشكلات عدم التجانس السكانى – العنف – البطالة – الانحرافات الاجتماعية.
نوعية المشكلات التى تستدعى التدخل	عدم القدرة على مواجهة المشكلات – قلة الحيلة وعدم التحديد الدقيق للمشكلات	نفس النوعية بالإضافة إلى – مشكلات عدم التجانس السكانى – العنف – البطالة – الانحرافات الاجتماعية .
وحدة العمل	المجتمع المحلى – جغرافى	الناس (قطاعات وظيفى– رجال – شباب – مرأة

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
النظر إلى القوة فى المجتمع .	اشتراك بناء القوة فى العمل وتجنب الصدام معه	العمل مع بناء القوة ويمكن الصدام معه فى حالة تعارض المصالح – التأثير على متخذى القرارات .
دور أفراد المجتمع	ممثلون فى حل المشكلة	ممثلون وفاعلون فى حل المشكلة والوصول إلى قرارات.
الاستراتيجية المناسبة	تفاوض – إقناع	تفاوض – إقناع – لوبى– تهديد

العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة والمداخل الأخرى فى التنمية مثل "مدخل حل المشكلات" و "مدخل المطالبة"

المقارنة	المداخل الأخرى	مدخل سبل المعيشة المستدامة
الأهداف	ملء الفراغات	التركيز على نواحي القوة والضعف فى المجتمع والعمل على الارتقاء بمستوى المعيشة ليكون فى مستوى لائق من خلال استخدام الأصول والمهارات
الاستراتيجيات	العمل على	العمل على الاستفادة من القدرات

المقارنة	المداخل الأخرى	مدخل سبل المعيشة المستدامة
	مواجهة المشكلات التى يعبر عنها أفراد المجتمع	التى يعبر عنها أفراد المجتمع. وتقوية الفئات الضعيفة أو أصحاب المصلحة فى لمجتمع أو ذوى المهارات المشتركة
نوعية المشكلات	اقتصادية – اجتماعية – سياسية – ضعف العلاقات – الفقر	عدم العدالة فى توزيع الثروات والمهن لحرمان الشديد من الخدمات – الفقر
الدور المهنى	مساعد –خبير – معالج	ممكن مثير – محرك – مفاوض
الأدوات	لجان اجتماعات	مناقشات جماعية – مؤتمرات – اجتماعية
المؤسسات المناسبة	جمعيات تنمية مجتمع	جمعيات أهلية NGO
التكتيك المناسب	اتصالات مفتوحة	اتصالات مفتوحة = العمل المباشر
دور أفراد المجتمع	مشاركون	مشاركون ومدافعون عن حقوقهم.

فى إطار ما سبق عرضه نلاحظ أن هـذا المـدخل Sustainble LiVebhoods Approach
يستهدف ما يلى:

1-كيفية مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم بأنفسهم.

2-تنمية القدرات والمهارات المتوفرة لدى أفراد المجتمع.

3- تقوية الأصول "عادات – تقاليد – مهارات – قدرات ابتكارية ..إلخ

4- التركيز على العمل الجماعى وليس العمل الفردى.

5- مساعدة الفقراء كمشاركين وليسو كطالبى مساعدة أو معونة

6- تقدير الظروف والأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعيـة التـى يعيش فى إطارها المجتمع.

7- حث متخذى القرارات فى المجتمع على الاشتراك فى تنفيذ البـرامج التى يحتاج إليها المجتمع على اعتبار أنه لا يمكن عزل المتغيـرات السياسية والاقتصادية عن المتغيرات الاجتماعية.

8-تقديم المعونة الفنية المناسبة لتنمية الأصول فى المجتمع وليس تقـديم الأموال لمواجهة الاحتياجات.. حيث أنه من خلال المعونـة الفنيـة يمكن للمجتمع أن يعتمد على نفسه وينمى موارده

وإذا تسألنا عن إمكانية تطبيق هذا البرنـامج فـى المجتمـع الحـضرى المصرى.. سوف نلاحظ ما يلى:

1-أن **هناك عدة تجارب تمت بواسطة كلية الخدمة الاجتماعية" جامعـة حلوان" أخذت عدة اتجاهات هى: Residual Approach**

(1) اتجاه يركز على ملء الفراغات "أى الكشف عن احتياجات المجتمـع ثم لفت نظر الجهات المسئولة بالمجتمع لمواجهة هذه الاحتياجـات" ومنها:

1-التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية متخلفة كأساس لتحقيق التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة الحضرية "إمبابة" عام 1987[10].

2-احتياجات الرعاية الاجتماعية فى مجتمع صحراوى "شمال سيناء"[11].

3- المناطق الحضرية المتخلفة دراسة الاحتياجات سكان الدريسة – مدينة السويس[12].

4-تحديد أولويات احتياجات المجتمعات الحضرية المختلفة "ضاحية السلام – العريش"[13].

وكل هذه الدراسات استهدفت تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية ثم أوصت بضرورة إشباع هذه الاحتياجات أو مواجهة المشكلات التى يعانى منها المجتمع وهذا النوع من الدراسات بعيد عن مدخل سبل المعيشة المستدامة.

2-اتجاه يركز على سكان المناطق الحضرية "غير المخططة" وخاصة ما يتصل بخصائص السكان:

وهذا الاتجاه يقرب كثيرًا من مدخل سبل المعيشة المستدامة .. حيث أنه يبرز الأصول الخاصة بهذه المجتمعات، والمهارات المتوفرة لديها وإمكانات السكان.. ومن هذه الدراسات:

1- النمو العشوائى للمدينة "دراسة فى علم الاجتماع الحضرى" مع التطبيق على امتداد مدينة القاهرة[14].

2- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية [15].

3- الهامشيون الحضريون ، دراسة لبعض الأحياء الفقيرة فى مدينة طنطا[16].

فى إطار ما سبق عرضه نلاحظ أن هـذا المـدخل Sustainble LiVebhoods Approach

يستهدف ما يلى:

1-كيفية مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم بأنفسهم.

2-تنمية القدرات والمهارات المتوفرة لدى أفراد المجتمع.

3- تقوية الأصول "عادات - تقاليد - مهارات - قدرات ابتكارية ..إلخ

4- التركيز على العمل الجماعى وليس العمل الفردى.

5- مساعدة الفقراء كمشاركين وليسو كطالبى مساعدة أو معونة

6- تقدير الظروف والأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعيـة التـى يعيش فى إطارها المجتمع.

7- حث متخذى القرارات فى المجتمع على الاشتراك فى تنفيذ البـرامج التى يحتاج إليها المجتمع على اعتبار أنه لا يمكن عزل المتغيـرات السياسية والاقتصادية عن المتغيرات الاجتماعية.

8-تقديم المعونة الفنية المناسبة لتنمية الأصول فى المجتمع وليس تقـديم الأموال لمواجهة الاحتياجات.. حيث أنه من خلال المعونـة الفنيـة يمكن للمجتمع أن يعتمد على نفسه وينمى موارده

وإذا تسألنا عن إمكانية تطبيق هذا البرنـامج فـى المجتمـع الحـضرى المصرى.. سوف نلاحظ ما يلى:

1-أن هناك عدة تجارب تمت بواسطة كلية الخدمة الاجتماعية" جامعـة حلوان" أخذت عدة اتجاهات هى: Residual Approach

(1) اتجاه يركز على ملء الفراغات "أى الكشف عن احتياجات المجتمـع ثم لفت نظر الجهات المسئولة بالمجتمع لمواجهة هذه الاحتياجـات" ومنها:

ومن الدراسات التى تمثل هذا الاتجاه:

* استثارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة "بولاق الدكرور"[19].
* الجهود الذاتية ودورها فى الارتقاء بالمجتمعات القديمة – دراسة مطبقة على عزبة الأباصير العشوائية عين شمس[20].
* أسلوب القادة الشعبية فى تحديد الأولويات بين حاجات سكان المجتمع المحلى[21].
* تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزى القوة الاجتماعية[22].
* التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لتنشيط دور الجمعية المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجى الجامعات[23].
* استخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة معدل مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع المحلى الحضرى[24].
* الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلى[25].

وهناك العديد من هذه الدراسات والتى استهدفت جميعًا.. التدخل المباشر مع المجتمع من خلال شخص متخصص مهنيًا فى ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية.. غالبًا ما يكون صاحب برنامج التدخل المهنى هو الباحث نفسه.. وأحيانًا يتم تدريب أحد الأخصائيين الاجتماعيين للقيام بهذه المهمة.

وفى إطار برنامج التدخل المهنى يتم التعامل مع الأصول.. الخاصة بكل مجتمع على حدة.. ويتم التعرف على الجوانب التى يمكن الاستفادة منها مثل "القيم – العادات – التقاليد.. كجوانب معنوية وكذلك التعرف على المهارات والحرف كجوانب مادية" حيث يؤدى ذلك فى النهاية إلى قيام المجتمع.. أو جماعات منه بمواجهة المشكلات التى يعانون منها إلا أن

هذه الدراسات عبارة عن جهود متناثرة وغالبًا ما يعود المجتمع إلى سابق عهده بعد انتهاء فترة التدخل المهنى.. حيث لا تتم المتابعة المطلوبة من جانب الباحث وعلى هذا تظل هذه الدراسات على الأرفف ونادرًا ما يستفاد منها.

* فى إطار ما تقدم نرى أن هناك أهمية لهذا المدخل خاصة مع المجتمعات المحلية فى المجتمع الحضرى لمواجهة بعض العوامل التى تعانى منها هذه المجتمعات مثل "السلبية- افتقاد العلاقات الدولية – الاغتراب – عدد الانتماء – تعقد وتدخل المشكلات التى يعانى منها أفراد المجتمع".
* أن برنامج سبل المعيشة المستدامة يركز على جانب مهم وهو "التمكين" أو كيفية قيام المجتمع على خدمة نفسه بنفسه.
* أن هناك خصائص يتميز بها كل مجتمع عن الآخر وبالتالى يعد التعرف على هذه الخصائص والأصول من الجوانب الأساسية لخدمة المجتمع وهذا لا يتحقق إلا من خلال مهارات عالية فى الاتصال والتحليل والتدخل وقدرة كبيرة على كسب ثقة الناس والتعايش معهم.

الإجراءات المنهجية التى استخدمت:

أولا : الأدوات التى استخدمت فى هذه الرسالة :

تم استخدام عدة أدوات ساهمت فى الحصول على البيانات سواء ما كان منها متعلقًا بالجانب النظرى أو الجانب الميدانى حيث تم استخدام ما يلى:

(1) الدراسة المكتبية.. للحصول على الدارسات المتعلقة بهذا المدخل سواء ما كان مرتبطًا بالتنمية أو الدراسات الخاصة بالتدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية.

(2) الملاحظة المباشرة بالمعايشة.. حيث أن مقدم التقرير من أبناء الشياخة وفى نفس المنطقة وعاش فيها ما يقرب من 30 عامًا ومازال يتردد عليها كما أنه أحد القيادات بالمنطقة وبالتالى هذا الوصف يعكس تجاربه وخبراته بالمنطقة.

(3) المقابلات الشخصية .. مع الأهالى وبعض القيادات الطبيعية بالمنطقة سواء كانوا من أعضاء المجلس المحلى الشعبى أو من القيادات التى لا تشارك فى العمل السياسى وكذلك مع أصحاب الحرف المنتشرة بالمنطقة وقد بلغ عددهم "40" شخص[26].

(4) المناقشات الجماعية Grouq Discussions وكانت مع عدد من التجمعات بالمنطقة وكانت بمقهى المعلم يحيى والمعلم الروبى.. وكلما استهدفت التعرف على بعض الأصول التى يمكن الاعتماد عليها لمواجهة مشكلات المنطقة كما أنها كانت من العوامل الأساسية لإيضاح الصورة أمام الأهالى والذين كانوا يتسألون عن أسباب الاجتماع معهم وخاصة وأننى ابن المنطقة..فكانت المناقشة الجماعية وسيلة فعالة للتعرف على كثير من الجوانب وإيضاح الاهتمامات المختلفة لدى الأهالى وقد شمل ذلك 150 فردا من أبناء المنطقة[27].

ثانيًا وحدات المعاينة:

العينة	العدد
قيادات بالمجلس المحلى والمحافظة	22
قيادات طبيعية	18
أفراد من المجتمع "العسال"	80

* وقد تم الحصول على هذه العينة من خلال الحصر الشامل لجميع أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس المحافظة وكان المتواجد يتم فقط وقت إجراء الدراسة.[28]
* وتم الحصول على القيادات الطبيعية المثمرة بالمنطقة وبلغ عددهم (18) فرد.
* أما بالنسبة للعينة من أبناء المنطقة فقد كانت عشوائية لعدم وجود إطار عام للعينة وصعوبة عمل ذلك حيث يحتاج إلى جهد كبير .

ثانيا : المنهج المستخدم :

لقد استخدم الباحث أحد المناهج البحثية التى لا تمثل إلى استخدام الضبط العلمى وهو "البحث السريع بالمشاركة Rapid Particpatory Research وهاذ النوع من البحوث قام به الباحثون فى مجال التنمية لتحليل الفرص المتاحة أمام المجتمع لمواجهة المشكلات والعمل على تقدير الاحتياجات أو تحديد المشروعات وترتيبها حسب الأولوية .

ويتطلب هذا النوع من البحوث :

* احترام أعضاء المجتمع.
* الاهتمام بما يقولونه ويوضحونه ويفعلونه؟
* التأنى وعدم الاندفاع وترك الحرية لأفراد المجتمع لعرض مشكلاتهم والتعرف على أصولهم
* لا يغالى هذا المنهج فى جمع المعلومات بل يركز على الأشياء الضرورية والتى تحقق الهدف الأساسى للدراسة بالإضافة إلى التحليل الفورى لمعلومات التى تم جمعها وبالتالى الاستفادة منها الاستفادة القصوى قبل أن تفقد أهميتها بمرور الوقت.

حيث أن السمة التى تميز البحث السريع بالمشاركة بالمشاركة عن الأبحاث التى تعتمد على المسح التقليدى هو الوقت القصير الذى تستغرقه وقله تكاليفه والمرونة التى يتسم بها، كما أنه يرفع من درجة وعى الناس بمشكلاتهم ويقترح حلولاً عملية ويساعد النـــاس علـــى تحليـــل القـــضايا والمشاكل المعقدة.. وأظن أن هذا المنهج يتناسب مع مدخل سبل المعيـــشة المستدامة.

ثالثا: الوصف الاجتماعى لمنطقة العسال وعزبة جرجس:

أى فرد نشأة فى مصر.. وبصفة القاهرة وعاش فى أحيائها الفقيرة وتجول فى شوارعها القديمة وفى بعض المناطق الحضرية التى اكتظـــت بالسكان دون تخطيط عمرانى يعرف خصائص منطقة "العـــسال وعزبـــة جرجس" كأحد مناطق القاهرة الفقيرة.. المليئة بالسكان.. والتى تحتاج إلى تخطيط عمرانى شامل.. وإلى استثمار جهود أبنائها ليساعدوا أنفسهم على تخطى المشكلات المحيطة بهم.

ولقد كان اختيار منطقة "العسال وعزبة جرجس" لأسباب عديـــدة أهمها:

* أنها من المناطق الفقيرة جدًا بشياخة العطار..حيث يلاحظ علـــى هذه الشياخة أنها تنقسم إلى ثلاث مناطق..المنطقة القريبة مـــن مستـــشفى شبرا العام تتسم بذوى الدخول المرتفعة والمنطقة القريبة من شارع أحمـــد بدوى يقطنها ذوى الدخول المتوسطة.. أما هذه المنطقة "العسال وعزبـــة جرجس" وهى فى وسط شياخة العطار فهى فقيرة جدًا.

لا يوجد أى جمعيات أهلية قوية تقوم بدور بارز فـــى المنطقـــة.. ويوجد عدد من الجمعيات خاصة ببعض البلاد التى تسكن المنطقة وتشكل ثقل جمعى أو كثافة سكانية عالية مثل "جمعية أبناء العتامنة" ودورهـــا محدود للغاية وإمكاناتها ضعيفة للغاية وتوجد داخل منطقة عزبة جـــرجس

والعسال وجمعية أبناء القصراوة ودورها فعال إلى حد ما وتوجد فى الجهة الأخرى من أحمد بدوى والملاصقة لمحطة مصر والإمكانات الخاصة بها جيدة بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الخدمات التى تقدمها المساجد والكنائس بالمنطقة لمن يطلب منها المساعدة.

* غالبية السكان الذين يقطنون هذه المنطقة يعيشون تحت خط الفقر - إذا جاز لنا أن نعرف الفقراء بان دخلهم الشهرى يقل ع 50 جنية،وأنهم يحتلون مساحة من الأرض لا تتجاوز 10سم، وأن للوجبات الغذائية المتكاملة يكاد يكون منعدمًا.. إلخ هذه السمات التى يمكن أن يعرف بها الفقراء.

* أن هذه المنطقة يوجد بها عدد من الحرف التى يمكن تشجيعها والاستفادة منها لخدمة السكان أنفسهم وكذلك البيئة المحلية مثل "سمكرة العربيات - صنع المراجيح - تنقية رايش الحديد - صناعة المعادن وتشغيلها ..إلخ"

كما يوجد بها نسبة كبيرة من العربجية الذين يواجهون مشكلة انقراض هذه النوعية والتحول التدريجى إلى استخدام العربات ويبلغ عددهم 265 فرد.. كما أنهم يشكلون خطرًا كبيرًا على صحة البيئة حيث يغلقون شوارع بأكملها بالمواشى الخاصة به "حمير- أحصنة" بالإضافة إلى عربات الكارو.. ودن توفر أى مقوم من مقومات الصحة الخاصة بهم أو بالسكان ذو الحظ السيىء الذى يهيمن على السكن فى هذه المنطقة

شكل رقم (1) خريطة توضح المنطقة

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="9">شارع أحمد بدوى</td></tr>
<tr><td>مساكن أحمد بدوى</td><td colspan="5">شارع الباجورى</td><td rowspan="5">ش محمد كسبر "نصف الأمامى" جيد
نصف الخلفى منخفض للغاية</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td rowspan="4">حارة الهندى</td><td rowspan="3">ورشة سمعان
مستوى متدنى المعيشة</td><td>الانقاذ</td><td rowspan="4">حارة محمد جاد</td><td colspan="2">حارة قناوى</td><td>السيد عبد الرحمن</td><td rowspan="4">مساكن أحمد حلمى</td></tr>
<tr><td rowspan="3">حارة عبد الدايم
مستوى متدنى من المعيشة</td><td rowspan="3">حارة عبد الخالق منصور
تجمع عربجية"</td><td rowspan="3">حارة شعبان "تجمع
العربجية"</td><td>المستوقد</td></tr>
<tr><td>سعد قاسم</td></tr>
<tr><td>مدرسة</td><td>محمد عبد الوهاب</td></tr>
<tr><td colspan="4">شارع العطار</td><td colspan="5">جرجس كامل قناوى</td></tr>
</table>

- حارة الهندى= مساكن عشوائية
- ورشة سمعان= مساكن عشوائية- طرقات غير ممهدة- تكثر بها ورش الحدادة- محلات البقالة- ويلاحقها سوق خضار.
- حارة عبد الدايم= مساكن عشوائية- لا يوجد إنارة- لا يوجد مياة- صرف صحى سيئ
- حارة محمد جاد= بها سوق خضار ويكثر بها محلات البقالة والجزارة وبعض الحرف البسيطة "محلات أحذية- سمكرية- أدوات صحية".
- حارة عبد الخالق منصور= مجتمع كبير للعربيجين ويكثر بها مخلفات روث الحيوانات.
- حارة شعبان= مغلقة تماماً بالعربجية.
- شارع محمد كسبر= من الشوارع الرئيسية وانظف شارع بالمنطقة فى الجزء الأول أما الجزء الثانى الأخير حتى شارع العطار فهو "عشوائى للغاية- تكثر به محلات البقالة- الجزارة- القهاوى- بعض الحرف البسيطة"

- السيد عبد الرحمن = منطقة عشوائية.
- المستوقد= كثافة سكانية مرتفعة جداً وعشوائى للغاية.
- سعد قاسم= منطقة عشوائية.
- محمد عبد الوهاب= مليئة بالمساكن العشوائية.

جدول رقم (2)

بيانات أساسية خاصة بالمنطقة

العنصر	منطقة عزبة جرجس والعسال	ملاحظات
المساحة	160000 م2 500م× 320 م	نسبة 51 % من شياخة العطار
اجمالى عدد السكان	30290 "عام 1998"	بنسبة 49% من شياخة العطار
عدد الوحدات السكنية	10000 وحدة	
عدد العقارات	1100 عقار	
الكثافة السكانية	27 فرد/ 100 م 2	
عدد الحارات والأزقة والعطوف	191	نسبة 71% من شياخة العطار

الخدمات المتوفرة فى المنطقة:

نوعية الخدمة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	ملاحظات
الخدمات التعليمية			
مدرسة العطار الابتدائية	11	421	مستوى الطلاب متوسط
مدرسة العطار الثانوية بنات	25	557	مستوى الطلاب متوسط
مدرسة راهبات الراعى الصالح	5	60	مستوى الطلاب جيد
مدرسة الوحدة العربية	32	1000	مستوى الطلاب فقير جدا
خدمات أخرى	**العدد**	**ملاحظات**	
مستشفات عامة	-	يوجد مستشفى شبرا العام لكل الحى	
الوحدات الصحية	1	وليس لشياخة العطار فقط	
مراكز تنظيم الأسرة	1	توجد وحدة صحية لمساكن أحمد حلمى.	
	-	يوجد مركز لتنظيم الأسرة بمساكن	
نادى الشباب	-	-	
جمعيات نسائية	-	-	
ساحات شعبية	-	-	

رابعا: الأصول Assets الخاصة بسكان منطقة الدراسة ، العسال وعزبة جرجس"

1- **السن:** معظم سكان هذه المنطقة من الشباب "حيث تبين من مقابلات الباحث" أن الشباب يشكلون 57% من سكان المنطقة والذين يبلغ متوسط أعمارهم 32.8 سنة.

2- **الحالة التعليمية:** لوحظ ارتفاع نسبة غير المتعلمين بين أرباب الأسر 55% وبين السيدات إلى 92% أما أبناء الأسر فقد انخفضت نسبة الأمية إلى 23% حيث أن معظمهم يلحق الأبناء بالتعليم... إلا أنه لوحظ أن نسبة التسرب من التعليم الابتدائى والملتحقين بورش المنطقة وهم دون سن العمل قد بلغت 17.8 "نسبة كبيرة تستدعى التدخل".

3- **الحالة الاجتماعية:** لوحظ ارتفاع نسبة الإعالة بين سكان هذه المناطق بالرغم من ضيق السكن حيث كان هناك 11% يعولون ذويهم " الأم، الأب، الجدة... إلخ" كنوع من التكافل الاجتماعى ولوحظ أن هناك من هو تزوج من واحدة وإن كانت نسبتهم بسيطة 12%.

4- **الأصول الأولى للسكان:** معظم سكان هذه المنطقة من أبناء الوجه القبلى 71% ومن محافظات سوهاج وأسيوط ونسبة 29% من محافظة المنوفية، ونسبة 10% من محافظات أخرى" الشرقية- قليوبية- الإسكندرية- الغربية- البحيرة". وقد بلغ متوسط سنوات الإقامة فى هذه المنطقة بالنسبة للسكان "15.9 سنة".

5- **الحالة ا لمهنية "توعية الحرف والمهن والوظائف السائدة فى المنطقة":** أبرزت المقابلات التى تمت مع سكان المنطقة وكذلك معايشة الباحث لهذه المنطقة أن معظم سكان منطقة العسال وعزبة جرس يمارسون الأعمال الحرفية ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وتستمد الحالة المهنية لسكان المنطقة خصائصها من

طبيعة الموقع الايكولوجى الذى تقع فيه شياخة العطار والتى تضم " العسال وعزبة جرجس" وقربها من محطة مصر للسكة الحديد ووجود أنشطة تجارية مما أنعكس بالتالى على المهن السائدة بالمنطقة حيث لوحظ ما يلى:

أ- **انتشار الباعة الجائلين** وكذلك الذين ليس لهم محل تجارى ويقيمون بجوار المنازل فى الحوارى والأزقة وكلها بضائع بسيطة وأحياناً تكون ذات تأثير بالغ على الصحة العامة وبصفة خاصة الأطفال مثل باعة الحلوى والفواكه غير الجيدة.

ب- **الحرف السائدة:** ورش السمكرة والنجارة، صهر الحديد.. وجمعيها خالية من عوامل الأمن الصحى ويعمل بها أطفال دون سن العمل وكذلك توجد" البقالة- الجزارة- المكوجية- الأحذية".

جـ- **أصحاب الوظائف الحكومة والقطاع الخاص..** ونسبتهم بسيطة ومعظمهم من ذوى الدخل المحدود والذين وجدوا فى هذه المنطقة ما يحقق لهم الموائمة بين الدخل والمسكن الرخيص.

د - **حرف مضرة باصحة..** حيث يوجد شباب وأطفال يعملون فى تنقية رايش الحديد والرصاص وهى أعمال مضرة بالصحة العامة للأطفال الذين يعملون بها حيث يوجد تجمع فى حارة عبد الخالق منصور وتجمع آخر ملاحق لمساكن أحمد حلمى ولا يوجد أى نوع من الرعاية لمن يعلمون فى هذه النوعية.

هـ- **أعمال أخرى..** يوجد بالمنطقة أكبر تجمع للعربجية 265 فرد يحتلون حارتين "حارة عبد الخالق منصور، حارة شعبان" حيث يوجد ما يقرب من 35 عربة كارو بالمواشى الخاصة بهم... منتشرة بالمنطقة ويواجهون مشكلة البطالة نظرا للقرارات الحديثة بتقليص عربات الكارو و إحلال بدلاً منها عربات النقل.

ومن تحليل آراء الناس حول المهن والحرف التى يقومون بها ومدى مواجهتها لاحتياجاتهم لوحظ أن نظرتهم للعمل ترتبط على أساس أنه يوفر لهم الأكل والشرب وإذا توفر ذلك فلا ضرورة للعمل بالإضافة إلى سيادة معايير الحظ والقدرية " اصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب"، " وأنا مالى الحكومة تعمل كل شيء" وكلها معايير تؤثر على سلوكهم الاجتماعى نحو البحث عن العمل أو المشاركة فى أنشطة مجتمعية وتتطلب التدخل لتجميع جهود الأهالى والتأثير على محتوى تفكيرهم.

وقد أشار أصحاب بعض المهن مثل " النقاشة- التبليط- البياض...." أن أعمالهم ترتبط بمواسم معينة... كما أنهم لا يمتلكون الأدوات الحديثة التى تستخدم حالياً وبالتالى فإن معظم نشاطهم مع سكان هذه المناطق الذين غالباً ما يقسطون عليهم الأجر.

ولقد لوحظ أن هناك بعض الشباب المتحمس الذى شق طريقة فى الحياة ويعمل خارج المنطقة وبأجور مرتفعة جداً إلا أن نسبتهم لا تتعدى 1.2 % ومعظمهم كان يعمل بدول الخليج.

كما لوحظ أن نسبة العمل بين الإناث قليلة جداً ولا يفضل أرباب الأسر إرسال أبنائهم من الإناث للعمل خارج المنطقة.

ويوجد سوق خضار بالمنطقة يعمل به كثير من أبناء المنطقة من الشباب والأطفال ويقوم كبار السن وبعض المعروفين بالمنطقة بالبيع من خلال العربات حيث لا يوجد محلات خاصة بالسوق.

وعلى هذا نلاحظ أن مواجهة مشكلة انخفاض الدخل فى هذه المنطقة تعالج من خلال:

1- عمل رب الأسرة بالإضافة إلى الأبناء.

2- المساعدات التى يوفرها بعض أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس الشعب وتكثر خلال مواسم الانتخابات.

3- بعض الجمعيات الخيرية بالإضافة إلى الجوامع والكنائس.

4- اقتراض السكان من بعضهم.

5-الشراء بأجل من محلات البقالة غيرها.

6-مساعدات من وحدة الشئون الاجتماعية بالمنطقة.

وبالنسبة للمهن يمكن أن نتحدث عن الأصول Assets وخاصة وأنه قد لوحظ ما يلى:

أ- وجود بعض الحرف التى تحتاج إلى تنمية وتدعيم مثل تشكيل الحديد... فقد لوحظ أن من يمارسها لا يعرف القراءة والكتابة وأنه يمكن إمدادتهم ببعض الأدوات الحديثة وتدريبهم عليها وبالتالى نقلل من إصابتهم أثناء العمل ونزيد من وحدة الإنتاج وكذلك الدخل.

ب- العربجية... نمط من أنماط الحرف المهددة بالانقراض وعدد الأسر التى تمارسه ليس بالقليل فيمكن من خلال إعادة تدريبهم وتوجيههم إلى حرف أخرى أن نحد من مشاكل مستقبلية للحارة حيث ذكر لى بعضهم ماذا يفعلون إذا لم يجدوا مصدر رزق آخر..." أنهم سوف ينقلبون إلى حرامية".

جـ- الذين يعملون فى أعمال مضرة بالصحة " أعمال رايش الحديد" يمكن أن توفر لهم الآلات التى تقوم بعمل ذلك.

د- الباعة الجائلين "مصدرى المرض" لأبناء المنطقة يمكن الاستعانة بالعربات الحديثة" متعددة الأغراض" التى تقوم بترويجها وزارة التموين حتى ولو أعطيت لهم بالمجان من خلال أحدى المنح من الصندوق الاجتماعى أو أى جهة محلية أو دولية أو الاستفادة بجهود التنظيمات السياسية والشعبية فى ذلك أو تعطى لهم بالتقسيط المريح جداً.

7- حالة المسكن:

✍ المنطقة عبارة عن عدة شوارع رئيسية هى "شارع محمد كسبر، شارع الباجورى، شارع العطار"، كما يوجد عـــدد كبيـــر مـــن الحـــوارى والعطوف والأزقة... شوارعها غير ممهدة.. وبلوعات الصرف تعلو الشارع من ربع إلى نصف متر.. وهى ليست تابعة للصرف الـــصحة الحكومى وإنما هى جهود أ أهلية عبارة عن بئر.. يتم نزحه كل مـــدة بواسطة عربات إما تابعة للحى أو بعض الأفراد الذين لديهم عربة يد ثم يقوم بإفراغها فى أى مكان دون مراعاة لحماية البيئة كما أنها تهدد الأطفال بالوقوع فيه وتعوق الطريق فى حالة مرور العربات الكبيـــرة والصغيرة.

✍ جميع المساكن إيجار ما عدا ماليكهـــا 94.00 % منهـــا مـــشترك أى يشترك أكثر من أسرة فى الشقة الواحدة من "4-7" فرد وحجم الغرفة 2×2 متر ويضعون أوانى الطهى إما فى البلكونة أو فى فسحة الـــشقة والتى تكون سببا فى المشاجرات بين سكان الشقة على من يمتلك هذه انفسحة.

✍ وفيما يتعلق بدورات المياه وعما إذا كانت مستقلة أو مشتركة فإن نسبة 92% منها مشترك وتوجد منازل يشترك سكانها فى دورة مياه واحد توجد بالدور الأول.

✍ وفيما يتعلق بالكهرباء فهى متوفرة فى 67% من المـــساكن والنـــسبة الباقية لا يدخل لها كهرباء لأنها مخالفة فى عمليات البناء..... إلا أن المشكلة فى التوصيلات الكهربائية حيث لوحظ أن الـــسلك الموصـــل للتيار الكهربائى إما مكشوفاً أو غير مؤمن التأمين المناسب وقد تسبب فى العديد من الوفيات.

- وفيما يتعلق بالمياه النقية للشرب تبين أن 58% من المساكن بها ميـاه وأن الذين ليس لديهم مياه يحضرونها من الجيران.
- وعن الأثاث.... معظم الأسر تمتلك أثاث قديم.. وقد تبين أن معظـم الأسر لا تقتنى موائد الطعام والمقاعد وإنما يتناوله وهم جلوس علـى الأرض وعادة ما يتناولون الطعان أما المسكن فى الصيف ويستخدمون الطبلية والبعض يضع على الأرض مباشرة.
- وعن مدى توفر إناء لوضع القمامة... تبين أن 46% لديهم إناء لوضع القمامة وأن نسبة 19% تلقى القمامة أمام المنزل،وأن النسبة الباقيـة تلقى القمامة بالشارع العام.

8- أما أتباع الأساليب الصحية فى العلاج والعناية بالأطفال:

فقد تبين أن نسبة كبيرة ما زالت تعالج بالوصفات البلدية وإذا فشلت يلجأون إلى المستشفى العام يلى ذلك الاستعانة بالطبيب الخصوصى.. كما أنهم يتخلفون عن تطعيم الأبناء فى المواعيد المقررة.

سادسا : الحرف السائدة وكيف يمكن تطويرها :

كما سبق الإشارة إليه فى الجانب الخاص بالحالة المهنيـة لـسكان منطقة العسال وعزبة جرجس أن المستوى العام للورش الموجود بـسيط ولا يستخدم أى نوع من التكنولوجيا المتطورة وغالباً ما يعتمد على القـوة الجسدية أو استخدام بعض الآلات البسيطة التى تستغرق جهداً ووقتاً طويلاً كما أنها تؤدى إلى إصابات عمل لمن يعملون بهذه الورش ومن أمثلة ذلك "ورش اللحام- ورش الكاوتوشوك- ورش الـسمكرة- ورش الحـدادة- ورش البلاط... إلخ".

وهذه الورش يمكن تطويرها من خلال توفير بعـض الإمكانـات البسيطة ومن خلال دعم حكومى أو قيام بعض الجمعيات المهتمة بـصحة البيئة برعاية هذه الورش والعاملين فيها أو من خلال القروض التى يقدمها

صندوق التنمية... فكل هذا الجهد سوف ينتج عنه إكساب مهارات جديدة،وتسوق جيد للمنتجات وارتفاع لمستوى الدخل كذلك توفير وسائل الأمن الصناعى التى تحد بقدر الإمكان من الحوادث أو التعرض لإصابات العمل.

سابعاً : أنماط الاستثمار بالمنطقة :

... لا يوجد أنماط استثمار لدى سكان المنطقة حيث أن معظمهم لا يملك سوى قوت يومه... وقد أنعكس ذلك فى ظهور مشكلة تسرب الأبناء من التعليم والتحاقهم بالورش وكذلك قيام الإناث المتسربات من التعليم برعاية أخوتها أو والديها أو الالتحاق بالورش وخاصة ورش التطريز والحياكة أو تعلم مهارات الآلة الكاتبة لمساعدة أسرتها وزيادة دخلها...

.. لا يوجد لدى الأهالى معرفة بالهيئات التى تقدم قروض ولا كيفية مراسلة هذه الجمعيات مركز فى المساعدة فى حالة الوفاة بعمل الفراشة الخاصة بذلك فقط ما عدا ذلك لا يوجد أى اتصال بينها وبين أهالى المنطقة.

ثامنا : السياسات والتشريعات المتصلة بسكان هذه المناطق :

مدى الوعى بالسياسات العامة للدولة:

أ - يلاحظ أن سكان المناطق الفقيرة ومنهم سكان منطقة العسال وعزبة جرجس لا يعطون أهمية للسياسات العامة... وكل ما يهمهم هو " السعى الشاق وراء لقمة العيش" أنهم يتأثرون فقط بما يصدر من قرارات يجب عليهم الالتزام بها.. ويخافون من رفع صوتهم للمطالبة... حيث أنهم يقيمون أساسا فى وضع مخالف للقانون.. فالمسكن فى أرض ملك الدولة "حكر" وبالتالى فهم محرومون من

حق المطالبة.. بالرغم من إتاحة هذا الحق من خلال القنوات الشرعية إلا أن انخفاض مستوى الثقافة يحول دون قيامهم بذلك.

ب- يقوم أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس المحلية بمواجهة المشكلات التى يعانى منها سكان المنطقة من خلال الاتصال بالمسئولين وتنفيذ ما يحتاجون إليه من خدمات وقد أشار السيد/ رضا وهدان عضو مجلس الشعب عن المنطقة أنه "رجل الشارع" أى الذى يتعامل مباشرة مع مشاكل المواطنين إلا أنه يلاحظ أن ما يقوم به أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس الشعبية يتفق مع المدخل الذى ركز على ملء الفراغات.. أى إشباع الحاجات دون تنمية تنكر للعمل التعاونى على المشكلات... وقد يكون السبب فى ذلك أن تنمية العمل التعاونى واكتشاف قيادات جديدة قادرة على تحمل المسئولية من الأمور التى قد تهدد بعض المكانات وتؤثر على بناء القوة فى المنطقة.

ومما يعزز ما قام به السيد/ رضا وهدان من مشروعات تتصل برصف الشوارع بمنطقة العسال وعزبة جرجس ومواجهة مشكلات الصرف الصحى والإنارة من خلال الاجتماعات المستمرة للنادى السياسى بالحى.

تاسعاً: التشريعات وكيفية التعامل معها:

أ - صدرت عدة تشريعات أبرزها قرار الحاكم العسكرى رقم "1" سنة 1996 الذى يقضى بأن يقوم أصحاب العقارات الراغبة فى توصيل المياه أو الكهرباء بالحصول على شهادة رسمية من مهندس استشارى يثبت صلاحية المنزل لتركيب الكهرباء.. وبالرغم من الجانب القانونى لهذا القرار الذى يتضمن المحافظة على أرواح المواطنين... إلا أن معظم المساكن قد أنشئت فى غيبة القانون ولا يتوافر فيها

الشروط الصحية المناسبة بل يمكن القول أن قاطنى هــذه المــساكن يعيشون تحت الخطر At Risk كما أن مستواهم الأقتصادى متــدنى للغاية فكيف يمكنهم دفع مبلغ يتراوح ما بــين "200-500" جنيــة للمهندس.

إلا أنه قد تم عرض هذه المشكلة فى الاجتماع الذى عقده المحــافظ مع نائب المحافظ ومع أعضاء المجالس الشعبية وأعضاء مجلس الــشعب فى شهر فبراير عام 1998 وعلى هذا يمكن أن تكون هناك آلية بــالحى تتولى الدفاع عن هؤلاء الفقراء وتوفر لهم الدعم المالى المناسب أو تعمل على تشجيع الجهود الأهلية التعاونية لمواجهة هذه المشكلة.

ب- منطقة" العسال وعزبة جرجس" مقامــة علــى أرض حكــر ملــك الأوقاف" وأى منزل ينهار ولا يتم بناءه تعود ملكيته إلــى الأوقــاف ولا يجد سكان هذا العقار أى ملجأ لإنقاذهم سوى مــساكن الإيــواء ولا يحصلون عليها إلا بعد وقت طوي.... لذا يعيش ســكان هــذه المنطقة فى حالة ذعر شديد ويطالبون الجهات المسئولة بعمل مساكن لهم قبل التفكير فى هدم هذه المنطقة.

جــ- كما يلاحظ بصفة عامة أن التشريعات التى تصدر لا يتــوافر بهــا شرط التكامل والحل الحاسم للمشكلات وإنما هى تشريعات جزئية بل ووقتية أى تتعامل مع مشكلة معينة وفى وقت معين "نوارات"و ليس صفة الدعومية أو الإستمرارية.

تحليل متغيرات الدراسة

ووضع خطة للعمل Action Plan

فى إطار العرض السابق لخصائص منطقــة " العــسال وعزبــة جرجس" والتى تشكل حد المناطق المهمة والرئيسية فى حى شمال القاهرة كما أنها بمثابة القلب فى منطقة شــبرا...... حيــث توجــد فــى موقــع استراتيجى مجاور لمحطة مصر وعلى عدة شوارع رئيسية هى: شــارع أحمد بدوى " شمالا" وشارع أحمد حلمى" شرقا" وشارع الترعة البولاقية " غرباً" وشارع العطار "جنوبا" وسكان هذه المنطقة يعيشون تحت ظــروف اجتماعية واقتصادية سيئة وأغلب السكان تحت خط الفقر كما لا توجد أى جمعيات غير حكومية تقوم بجهود تذكر فــى هــذه المنطقــة حيــث أن الجمعيات الموجودة بالمنطقة وعددها اثنان تحتاج إلى دعم وإلى تطــوير البرامج الخاصة بها.

كما تبين أنه لا توجد أى قرارات سياسية مــن شــأنها الارتفــاع بمستوى هذه المنطقة وكل ما هو موجود عبارة عن إجراءات اتخذت من قبل مجلس الحى أو بعض الهيئات لمعالجة أمور خاصة بها ســواء كــان ذلك من خلال الإدارة التعليمية بالحى لضبط عمليــة القبــول بالمرحلــة الابتدائية أو مراحل التعليم المختلفة.....إلا أنه لا توجد سياسة لمواجهــة حالات التسرب الشديدة من المدارس الابتدائية والإعدادية وكذلك مــشكلة تكدس اليوم الكامل. وظهور بعض المشكلات لدى الطلاب مثل "العنف مع بعضهم أو على المدرسين" وأساليب مواجهة الدروس الخصوصية وتوفير مصدر رخيص يستفيد منه أبناء الفقراء.

ولو تسألنا ما هى الخيارات التى يمكن أن يشارك فيهــا الأهــالى والتى تتصل بمواجهة مشكلات ملحة فى هذه المناطق مثل:

- البطالة وأساليب مواجهتها.

- مواجهة مشكلة عمالة الأطفال من خلال توفير مصدر بديل لذلك.
- تدريب الشباب على حرف جديدة وتأهيلهم لخدمة المجتمع.
- الاستفادة بالعنصر النسائى بالمنطقة.
- بناء عنصر الثقة بين الأهالى والقيادات السياسية.

كل هذه الخيارات مطروحة.. إلا أن الاستجابة من جانب الأهالى محدودة للغاية تجاه هذه الخيارات وبالتالى فهى تحتاج إلى من يمكن الأهالى من القيام بعمل إزاء هذه الخيارات.

وفيما يلى خطة عمل لذلك Action Plam

الأصول Assers	مظاهر التغيير
1- الحرف	توجد مهن متعددة: * سمكرة عربات 12 ورشة * *محلات سباكة 3 محلات* * ورش نجارة 6 ورش * أعمال تنجيد 2 محل * أعمال حرفية "عربجية" 35 أسرة "265 فرد" "باعة جائلين" 57 أسرة * هذه المهن يمكن تطويرها من خلال جهد تعاونى يشارك فيه أصحاب هذه الحرف بما يساهم فى مواجهة مشكلة البطالة بالمنطقة وزيادة دخل العاملين بها.
2- القدرات	1- ارتفاع نسبة الشباب بالمنطقة. 2- وجود مهارات لدى كثير من الشباب الذين يعملون بأعمال حرفية ويمكن الاستفادة من مهارات الشباب من خلال خدمات الصندوق الاجتماعى. 3- وجود نسبة من المسنين تبلغ حوالى 14% يمكن

مظاهر التغيير	الأصول Assers
الاستفادة منهم فى أعمال مختلفة بالمنطقة سواء الإشراف على مشروعات أو الاستفادة من مشروعات الصندوق الاجتماعى. 4- انخفاض نسبة التعليم. وهذه القدرات يمكن الاستفادة منها من خلال القيام بمشروع لمحو الأمية واستخدام الشباب فى هذا المشروع سواء كانوا من الذكور أو الإناث.	
يغلب على سكان هذه المناطق الاتجاهات السلبية ومنها قلة الحيلة " أن المية لا تطلع فى العالى" "الخوف من السلطة السلبية و التشاؤم من إمكانية التغيير. وهذه الاتجاهات السلبية يمكن مواجهتها من خلال جهد جماعى منظم. يشجع عمليات المشاركة والانتماء بين أفراد المجتمع. <u>قد يكون ذلك من خلال:</u> * تبنى سياسة إعادة جسور الثقة بين الأهالى والحكومة. * منح القروض الميسرة للفقراء للقيام بعمل جماعى وليس عمل فردى. * الاهتمام ببرامج إعادة التأهيل على حرف جديدة يحتاجها المجتمع وتدر دخل مناسب لأفراد المجتمع. * الاستماع إلى الفقراء وتقدير آرائهم والعمل على تنفيذها بقدر المستطاع وخاصة إذا كانت تنمى اتجاهات إيجابية بين سكان المجتمع.	3- القيم

مراجع الفصل السادس

(1) Meyer, H. Caral Social Work Practice, "The life Madel" (N.Y, free Press, 1976) P. 22.
(2) Cohen "and Persey, Interactia Theory" (N. Y, Free Press 1989)P. 17.
(3) Goldstein, H. Social Work Practice: (N. Y. South Carolina Unversity, 1973) p. 12.
(4) Pincus, Aminahan, A., Social Work Practice, Model and Method (N.Y, Free Press, 1961) p. 13.
(5) Peter. H. Rersi The Politics of Mrban Remewal, (N. Y, The Free Press, 1963)P. 3
(6) Alan, D. Wade, The Social Worker in The Political. Social Welfare Forum (N. Y N ASW, 1966) P. 60.
(7) Pina, J., Legislative advocacy, Social Work, Vol 20, No2 (N, Y. N A S W, 1975) P.117.
(8) د. عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق (القاهرة، / المطبعة التجارية، 1986، ص216).
(9) قام لجمع المادة العلمية لهذا الموضوع طلاب السنة الأولى ماجستير – كلية الخدمة الاجتماعية, 1999م (خال مجاهد. أيمن السعيد، عبد الفتاح أحمد: سحر صبحى، جيهان عبد الحميد، نهى نبوى، شريف محمود. حسام رفعت. سعاد إبراهيم، طه فرج).
(10) حسنى محمد حسنى، التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية متخلفة كأساس لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة "كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ماجستير غير منشور، 1987".

(11)جمال شحاتة حبيب، احتياجات الرعاية الاجتماعيـة فـى مجتمـع صحراوى" كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ماجستير غيـر منشور، 1981".
(12)كرم الجندى وآخـرون، المنـاطق الحـضرية المتخلفـة، دراسـة لاحتياجات سكان الدريسة بمدينة السويس، "كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1989".
(13)ماهر أبو المعاطى، تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة، دراسة من وجهة نظر سكان ضاحية السلام بالعريش" كلية الخدمـة الاجتماعية،جامعة حلوان، 1989".
(14)إيمان جلال، النمو العشوائى للمدينة "جامعة القاهرة، كليـة الآداب، 1992".
(15)صلاح الدين محمود، الخصائص الاجتماعية والاقتـصادية لـسكان المناطق الحضرية العشوائية "جامعة عين شمس، معهـد الدراسـات والبحوث البيئية، 1998".
(16)محمد قطب سليم، الهامشيون الحضريون "القاهرة، المعهـد العـالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 1992".
(17)محمد سامى الطوخى، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنمو الحضرى العشوائى "القاهرة، معهد التخطيط القومى 1990"
(18)مدحت مصطفى خورشيد، دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائى داخل مدينة القاهرة" كلية التربية، جامعة حلوان ، 1989".
(19)عبد الحليم رضا عبد العال، استثارة سـكان المنـاطق الحـضرية المختلفة"جامعة حلوان، دكتوراه، 1976".
(20)محمد أيمن عاشور، الجهود الذاتية فى الارتقاء بالمجتمعات القديمة" جامعة عين شمس، كلية الهندسة، 1986".

(21)محمد عبد الحى نوح، أسلوب القادة الشعبيين فى تحديد الأولويـــات بين حاجات سكان المجتمع المحلى ودور طريقة تنظـــيم المجتمـــع " القاهرة- كلية الخدمة الاجتماعية 1991".

(22) أحمد محمد السنهورى، تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزى القوة الاجتماعية- دراسة تجريبية لمنطقة مساكن ســاقية مكى بحى جنوب مدينة الجيزة "كلية الخدمة الاجتماعيـــة، القـــاهرة، 1982".

(23) أشرف محمود غيث، التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لتنـــشيط دور الجهة المـــصرية لتـــشجيع الـــصناعات الـــصغيرة تخريجـــى الجامعات" القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، 1992".

(24)سميرة محمد الجوهرى، استخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة معدل مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع المحلى الحضرى،" القاهرة، كليـــة الخدمة الاجتماعية، 1990".

(25)رشاد أحمد عبد اللطيف، الحارة كوحدة لتنمية المجتمـــع المحلـــى، دراسة مطبقة بشياخة العطار والشماجرجى، القاهرة، المؤتمر العلمى الدولى الثانى عشر، جامعة عين شمس، 1987".

(26) الحاج محمود سويلم، سعيد الغرنزطى، سيد الفرشوطى، فاصد تركى ضاحى داود، الردبى محمد، عواد محمد على، محمد الزعيم، محمد الهوارى، على ماهر، محمد قاسم، سيد عبد الرحيم، أحمد محمد سيد، معتصم سيد، رشدى أحمد، محمد حسن ، عيد سيد، بالإضـــافة إلـــى العديد من القيادات منهم كوثر راقم، هانم سيد، فتحية محمد، أنصاف السيد، أم السعد.

(27)من الأمثلة المطروحة... لقد جاء الكثيرون إلى المنطقة وقالوا لنا ما هى مشكلاتكم ثم انصرفوا ولم يحدث شىء؟ نحن لا نريدك أن تكون

سئلهم. يقولون سوف نزيل مساكنكم العشوائية..... فنرجوا توفير مسكن قبل الإزالة!!.

(28)يواكيم تايس وهيدزم.جريدى، ترجمة محمد حشمت حسين، البحث السريع بالمشاركة" القاهرة، مركز خدمات التنمية 1993 ص 2".

(29)لقد حضرت هذا اللقاء وتمت فيه مناقشات صريحة وواضحة بين أعضاء مجلس الشعب وبين المسئولين وتم خلاله حسم كثيرا من المشكلات ومنها مشكلة هذا التصريح الذى اقتصر على الحصول على هذا التصريح للمساكن التى أقيمت قبل عام 1996 وليس بعد ذلك ووجد ارتياحاً من الحضور.

الفصل السابع

التنمية المحلية بالمجتمع الريفى

1- لماذا نهتم بالتنمية الريفية .

2- أهداف التنمية الريفية .

3- إسهام الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية .

4- عرض للمجتمع الريفى ومشكلاته (مقال مترجم بواسطة المؤلف) .

لماذا نهتم بالتنمية الريفية المتكاملة ؟

يعد الريف العمود الفقرى للمجتمع المصرى، فهو الأصل الذى تكونت منه حضارة مصر القديمة، وبتماسكه وصلابته قامت الدولة المصرية منذ فجر التاريخ وحافظت على استمرار بقائها، وتبلغ نسبة المجتمع الريفى 56% من جملة السكان وهم المصدر الأساسى لثروة مصر الحقيقية وكنزه الثمين، ومازال أيضا المورد الفعال فى سد حاجة سكان البلاد من الغذاء والكساد ومواد الصناعة والتشييد.

ورغم هذا ، فقد حاق بالريف وأهله شتى صور التجاهل والإهمال والاستنزاف الاستغلال على مر العصور وتعاقب الأجيال، ولعل من أبلغ هذه الصور حرمان الفلاح المصرى من حقه الكامل فى ملكية أرضه عبر قرون ممتدة . ولم يحصل على هذا الحق إلا من مائة عام فقط (1891) فضلا عن نظم الضرائب والسخرة والإدارة الظالمة , علاوة على استنزاف موارده لصالح الحضر (قدرت الحكومة قيمة الدعم الذى تحمله قطاع الريف الزراعى لصالح القطاع الحضرى بنحو مليار جنية خلال الفترة 1970 – 1980) . إضافة إلى التدنى الذى لا تخطؤه عين لمستوى الخدمات المتاح للريف مقارنا بالحضر .

ومنذ أواخر الأربعينات بدأ اهتمام محدود بالريف. زاد نسبياً بعد قيام ثورة يوليو 1982, بعد بدء تطبيق نظام الإدارة المحلية عام 1960 وفى غضون الثمانينات شهد الريف عددا ضخما من البرامج والمشروعات القطاعية التى سعت لأحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية إلا أنها واجهت بعض الصعوبات مثل :

1- الجوانب المتصلة بالتنسيق والتواكل .

2- عدم وجود رؤية استراتيجية شاملة .

3- ضعف معدلات المشاركة من جانب سكان الريف .

4- غياب الثقة فى الأجهزة الحكومية نتيجة الخبرات السابقة .

5- استمرار العديد من القيود التشريعية والتنظيمية التى تحد من انطلاق المشاركة الشعبية .

6- وجود اتجاهات غير مشجعة لدى بعض التيارات الوسطى والقاعدة المسئولة عن الجهود الحكومية والتى ترى أن التنمية مجرد خدمات تتاح للقرية تفضلا من جانب القرية[1] وليس حقا لهذا الفلاح الكادح فى الأرض.

مفهوم التنمية الريفية : Rural development

تعددت تعاريف التنمية الريفية بتعدد واختلاف وجهات النظر ، فقد ذكر معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن التنمية الريفية – هى خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعى بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانيات والمواد القائمة فى المجتمع ووسيلة ذلك تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التى تهدف إلى تحسين البيئة الريفية، ورفع المستوى الاقتصادى والصحى والتعليمى والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة[2] .

وعرفت أيضا بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التى تنفذ لأحداث تغيير اجتماعى ريفى مرغوب، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفى وموارده المتاحة، وتنميتها إلى أقصى حد مستطاع باعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة على أن يكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه العمليات[3].

وأشير إليها بأنها "عملية ديناميكية تهدف إلى أحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذى يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد البشرية له والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات الممكنة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذه التغيرات واستعمال الأدوات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب أو عبارة أبسط – هى زيادة قدرة أبناء الريف على الإسهام فى رفاعيتهم باقى أفراد المجتمع [4].

وعرفها د. أشرف حسونة بأنها مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث فى المجتمع الريفى من خلال الجهود الأهلية والحكومية الاهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ورفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة تتجسد مظاهرها فى سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى للمجتمع الريفى وفى تزايد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاتصال والموصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن فى أقصر وقت استطاع وذلك بقصد الوصول بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لكل القرويين وإدماج المجتمع القروى فى الحياة القومية وتمكن من المساهمة بأقصى قدر مستطاع فى التنمية القومية[5] .

وعرفها د. كمال التابعى بأنها خلق ظروف اجتماعية واقتصادية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعى بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانيات والموارد القائمة فى المجتمع ووسيلة ذلك بتجديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التى تهدف إلى تحسين البيئة الريفية ورفع مستوى الاقتصادى والصحى والتعليمى ..إلخ والعمل

على تنفيذ هذه البرامج بالاعتماد على موارد الريف ومساندة هذا الموارد عن طريق الأجهزة الحكومية للتنمية [6].

وركز د. محمد مصطفى حبس على أن التنمية الريفية تعنى " تحسين المستويات المعيشية لجماهير الشعب ذو الدخل المنخفض المقيمتين فى المناطق الريفية ، وأن تتم عملية تنميتهم بالتدعيم الذاتى والاتجاه نحو الأعمال الحرفية التى تؤدى إلى رفع الدخل [7] .

وتأسسا على ما سبق نستطيع أن نضع التعريفات الإجرائى التالى للتنمية الريفية .

1- عمليات لإحداث تعديل أو تغيير فى المجتمع الريفى يقوم بها المتخصصون فى التنمية الريفية بمعاونة الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العاملين فى الحقل الاجتماعى.

2-وهذه العمليات نابعة من المجتمع الريفى نفسه (أفكاره – طموحاته، مبادراته، الأمانة، مشاركته الإيجابية) .

3-تعمل على استثارة المجتمع الريفى حتى يتعرفوا على احتياجاتهم ومشاكلهم . ويسعون إلى مواجهتها .

4-تشمل مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئيه وما يتضمنه ذلك من جوانب مادية ومؤسسيه وبشرية .

5-تحقق التكامل بين كافة مكونات المجتمع (المحلية – الإقليمية – التربية) دون سيطرة أحدهما على الآخر أو سعيه إلى استنزاف الآخر لصالحه.

6-تعمل على تنمية الروح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادة الشعبية فى تحمل مسئولية التغيير .

7-تعمل على أسس وقواعد علمية مستمدة من العلم والخبرة ومن برنامج زمن تتوزع فيه الأدرار والمسئوليات .

8-تعمل على استثمار البيئة الريفية أفضل استثمار ممكن ولصالح أبنائه.

9-تعمل على الارتفاع بمستوى المجتمع الريفى والنهوض به إلى أحسن حال .

10-احترام وتقدير جميع الأفكار والقيام والعادات السائدة بالمجتمع الريفى(7).

11-تعمل على الوصول إلى أساليب وطرق علمية لهذا التقيد دون أن يتعارض مع .

أولا : أهمية التنمية الريفية

1- تؤكد كل الدراسات التاريخية لمجتمع القرية ، أن هذا المجتمع قد عانى قرونا طويلة من استنزاف مواردة الاقتصادية والبشرية . كما عانى من سوء معاملة الإقطاع والحكام والمستعمرين ، مما انعكس بوضوح على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ولا شك فى ضوء المناخ الديمقراطى والحرية السياسة التى تتطلع اليها معظم دول العالم النامى الآن، وإعلان حقوق الإنسان العالمية وانتشار وسائل الاتصالات بدرجة تشعر سكان المجتمع وكأنهم أبناء جيرة واحدة ، كل هذا يقتضى أن ينظر إلى مجتمع.القرية نظرة أكثر جدية حتى تتوائم أوضاعها مع مجتمع المدينة كما أن الواعز الأخلاقى يحتم أن يعوض مجتمع القرية عن فترات المعاناة والظلم الطويلة التى عاشها ولا زال حتى الآن (8) .

2- أن المجتمع الريفى يعتبر فى الحقيقة أنسب المجتمعات للأخذ بمنهج تنمية المجتمع ذلك نظرا لمحافظته على الأوضاع التقليدية والبطء النسبى فى حركة التغيير الإجتماعى السائدة به إذا ما قورنت بالمجتمع الحضرى هذا بالإضافة إلى قوة العلاقة التى تربط بين أفراده باعتبارها علاقات أولية مباشرة كما أن القرية تعتبر هى وحدة تنظيم المجتمع

بمعنى أنها أساس التنظيم الإدارى للدولة وكل هذا يجعل القرية مجالا رحبا لتطبيق منهج تنمية المجتمع المحلى .

3- أن السكان الريفيين يمثلون الغالبية العظمى منسكان العالم حيث يعيش نحو 75% من سكان البلاد فى بيئات ريفية كما أن عدد القرى يزيد كثيراً من عدد المجتمعات الحضرية وبالنسبة لمصر فإن البيانات الأولية للإحصاء الذى تم عام 2000م تؤكد أن نسبة سكان الريف المصرى تقدر بـ 56.1% من مجموع السكان وأن عدد القرى المصرية يزيد على 4040 قرية بخلاف العزب والنجوع التابعة لها.

وأن هذه النسبة المرتفعة من السكان ما لم يتم العمل على تنمية مواردها ومساعدتها على تحسين أوضاع حياتها فإن ذلك سينعكس على الفئات الأخرى فى المجتمع الكبير كالصناع والتجار وأصحاب الأعمال والحرفيين... إلخ وذلك بسبب انعدام القدرة الشرائية أو ضعفها لدى الفلاحين بسبب انخفاض دخولهم ودوام تخلفهم وبذلك يعم الكساد كل المجتمع أما فى حالة مساعدتهم على رفع مستويات حياتهم بزيادة دخولهم فسوف يعم الرخاء باقى قطاعات السكان الأخرى لتسويق إنتاجهم وبضائعهم(9).

4- أن الاتجاه إلى العمل التكاملى الذى يأخذ به كل خبراء التنمية تقريبا يقتضى الربط الوثيق وهنا يساند تكامل التنمية بين الريف والحضر.

5- اتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية مما يتطلب وضع الخطط لتنمية المجتمع الريفى والحد من انخفاض مستوى الدخل وشيوع ظاهرة الفقر وأن اتساع هذه الهوة تقتضى من الدول النامية مضاعفة اهتمامها بتنمية الريف خصوصا إذا وضعنا فى الاعتبار زيادة معدل التحضر فى الدول النامية بصورة أكبر من معدلات هذه الزيادة فى الدول المتقدمة كما أشرنا وأن معدلات زيادة التحضر تسير بسرعة

كبيرة بينما يظل معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتفع ببطء شديد بمعنى آخر فإن التفاوت بين المعدلين" معدل التحضر ومعدل التنمية" يزداد أيضا أتساعا كلما مر الوقت وحيث أن الدول النامية لا تملك فى الوقت الحاضر الأساس الاقتصادى الذى يمكنها ويضمن سكانها الحضريين مستوى معيشى مقبول فإن على هذه الدول أن تجد وسيلة تستطيع بها تحقيق تنمية اقتصادية فعالة فى مناطقها الريفية قبل الحضرية، كى تجعل الريف أكثر تمكسا لسكان وتضيق بذلك الهوة بين المناطق الريفية والحضرية(10).

6- أن تنمية الريف تحقق التوازن اللازم بين نمو الغذاء والزيادة السكانية فما هو معروف أن الدول النامية بصفة عامة ترتفع فيها معدلات الزيادة السكانية بدرجة ملحوظة فى القوت الذى تتعادل فيه هذه المعدلات مع معدلات نمو الموارد الاقتصادية فعلى الرغم من أن سكان العالم النامى يمثل نحو ثلثى سكان العالم فإن ناتجها القومى الاحتمالى لا يزيد عن 12.5% من أجمالى الناتج القومى للعالم(11).

ونجد الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والمنتجات العالمية خصوصا المواد الغذائية ومما يضاعف المشكلة حدة أن معظم الدول النامية لا تستطيع أن تسد حاجة نفسها من الطعام حتى اليوم رغم توافر الأيدى العاملة فى الزراعة بها ووجود المناطق الصالحة للاستزراع.

7- أن العمل على تنمية الريف يحقق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد، أذ لا يعقل الشق الأقل من سكان البلد الواحد فى رغد نسبى بينما تعانى الغالبية صاحبة الجهد الأكبر فى الإنتاج القومى من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

8-أن الإنتاج الزراعى فى مصر لا زال ركيزة للدخل القومى برغم كل المحاولات التى بذلت من أجل التصنيع ومن ناحية أخرى فإن تنمية

القطاع الريفى نفسه يؤدى إلى تنمية الصناعة لأنه يقدم لهــا الخامــات الأساسية اللازمة للتصنيع ورأس المال نتيجة ما تحقق الزراعة للدخل القومى وأخيرا للعمالة الرخيصة للمصانع[12].

ثانياً: أهداف التنمية الريفية:

تهدف التنمية بصفة عامة إلى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى ومواجهه المشاكل الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل لأفــراد المجتمع والانتفاع الكامل بكافة الإمكانيات والموارد وتهيئة طاقات أفــراد المجتمع لأستغلال موارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم بــبعض أثنـــاء العمل الجماعى الموجه لأحداث التغير كما تسعي إلى جانب هذا الحل إلى تحقيق هدف رئيس وهو تنمية طاقات الأفراد لكـــى يتحمــل كــل مــنهم مسئولياته تجاه خطة التنمية خاصة ومجتمعه بصفة عامة.

ونعنى بأهداف التنمية الريفية أى الأهداف الخاصة التى تسعى التنمية الريفية إلى تحقيقها ومن أهم هذه الأهداف:

(أ) أهداف تركز على إحداث تغييرات اجتماعية وأخرى .

(ب) **تركز على أحداث تغيرات مادية** وذلك لأن التنمية لا تستهدف إحداث تغييرات مادية فحسب وأنما تــستهدف أحــداث تغييــرات فكريـــة وسلوكية يؤدى إلى إكساب أفراد المجتمع الريفى خبرات ومهارات ومعارف جديدة وكذلك تغيير ظروف البيئة المحيطة وتنمية البيئـــة الطبيعية أى الموارد الطبيعية المتاحة وإتاحة فرص عمــل لأفـــراد المجتمع وضمان تعاونهم لاستغلال الثروة الطبيعية وتوفير الأدوات التكنولوجية المتاحة لتحسين أحوالهم وزيادة الدخل الفردى والنوعى وتوفير الخدمات فى مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهنى إذا كانت التنمية الريفية تهدف إلـــى زيـــادة القـــدرة علـــى الاستخدام للأدوات الجديدة فإن ذلك لا يكفى وأنما لابد من إحـــداث

تطوير قيمى يتيح الفرصة للتكيف مع الظروف الجديدة على أن هذا التطور ديناميكا ليتلائم مع سرعة التغير الذى يتضمنه استخدام الآلة وتطوير استخدامها واطراد النمو فى معدلات زيادة سرعة التغيـر وتختلف أهداف التنمية باختلاف ظـروف مـشكلات المجتمعـات الريفية التى تواجهها.

فى إطار ما تقدم تستهدف التنمية الريفية ما يلى :

1) رفع الكفاية الإنتاجية وزيادة الدخل المادى للفرد.

2) زيادة فعالية ومستوى الأداء للخدمات التى تؤدى للمجتمـع الريفـى والتى تسهم فى تسحين المستوى الصحى والثقافى والتعليمى للـريفيين وتعين على تحقيق الرفاهية لهم.

3) المساهمة الإيجابية لأفراد المجتمع الريفى للمـشاركة فـى الجهـود الحكومية التى تبذل لتحسين أحوال معيشتهم، وخلـق روح المبـادرة وتشجيع القيادات المحلية وتنمية روح التعاون بـين الـريفيين بتهيئـة الظروف بشعور الجماع وبعدم ا لرضا عن بعض الأحوال المادية التى تحتاج إلى ضرورة التغيير وأثاره رغبتهم لتغييرها وتنظـيم الجهـود البشرية للتغلب عليها.

4) التنسيق بين الجهود المحلية التى تبذل فى مجالات التنميـة المختلفـة وأنه لتحقيق هذا يلزم تواجد تنظيم محلى داخل القرية يكـون وسـيلة التغيير فى المجتمع المحلى وعن طريقة يمكن أن يقوم الأهالى بتنظـيم أنفسهم لتحديد احتياجاتهم والتخطيط لها وتنفيذ المـشروعات المحليـة معتمدين قدر الإمكان على مواردهم الذاتية إلى جانب ما تقدمه الحكومة من معونات على شكل دعم مادى أو بشرى أو فنى.

لقواعد الأساسية للتنمية المحلية بالريف :

هناك عدة قواعد ينبغى الأخذ بها عند إحداث التنمية فى المجتمع لريفى وهى :

1- أن إحداث التغيير المعنوى له الأولية عن التغيير المادى

أى إحداث تغيير فى اتجاهات أبناء المجتمع وميولهم وبث الثقة فى نفوس أبناء المجتمع إن أى تقدم أو تغيير سوف يحدث أنما يعتمد فى المقام الأول على مشاركتهم الإيجابية الفعالة على المستويين الفردى والجماعى..وأنهم مسئولون عما يحدث من تقدم أو تأخر فى تحسبهم .. وأنه يمكن من خلال أحساسهم بالمسئولية إنجاح عمليات التنمية واستمرارها على المدى الطويل وأن نجاح البرامج التنموية لا يقاس بكم تحقق .. وإنما بكيف أمكن تحقيقه .. لا يقاس بالجانب المادى وإنما بالروح المعنوية السائدة فى المجتمع والتى تحقق النجاح وتحافظ عليه .

2- انتقاء القيادات المحلية واستثمار جهودها

ويقصد بهم صفة أبناء المجتمع المحلى بالريف والذين يلقون التقدير والاحترام والحب من باقى أفراد المجتمع ويسعى إليهم أفراد المجتمع طلباً للنصيحة والمشورة .. وتلقى آراءهم التقدير والقبول الواسع من أفراد المجتمع .. كما أن آراءهم تتسم (بالحكمة والاتزان والعقلانية) .

- هؤلاء القادة هم المؤثرين نقلا فى اتجاهات أفراد المجتمع.
- هؤلاء القادة هم القادرين على الحفاظ على ما تم الحصول عليه من مكاسب لصالح المجتمع.
- هؤلاء القادة هم المفاوضين على الأجهزة الرسمية للتقريب بين وجهات نظرهم وطموحات أبناء المجتمع المحلى الريفى .

كما أن تناسى هذه القيادات أو إهمالها أو غض النظر سوف يؤدى إلى تهديد فرص النجاح فى البرامج والمشروعات التنموية وخاصة إذا كانت هذه القيادات أمنية ولها ثقة وقبول مجتمعى.

الاعتماد على الشباب وتفعيل دور المرأة :

- ♦ الشباب هم أكثر فئات المجتمع الريفى استعداداً لقبول التغير بل المساهمة فى إحداثة وأهم أكثر الفئات تعقيدا لعملية التنمية وهم الإدارة الفاعلة فى تحمل المسئولية والتحرك الواعى نحو إحداث التعديل أو التغيير الملائم والمناسب للمجتمع فى مراحلة المختلفة.
- ♦ الشباب يحتاج إلى إبراز نواحي القوة والاستفادة من المشروعات التنموية ويحتاج إلى معرفة أهم المعوقات التى تواجه هذه المشروعات حتى يسعى إلى مواجهة هذه الصعوبات أو المعوقات وتدعيم الجهود الإيجابية لإنجاح المشروعات الأخرى.
- ♦ الشباب إذا أقتنع بأى جهد يبذل لصالح المجتمع يسعى تلقائيا على تأييده والدفاع عنه والتعدى لكل من يحاول أن يؤثر سلبا هذا الجهد أو العمل .
- ♦ وتعد المرأة نصف المجتمع وإنكار دورها فى التنمية له أثاره السلبية الكبيرة مع أحداث التنمية وما تقدم به جهد خلال عمليات التنشئة الاجتماعية له انعكاسه الإيجابى على معدلات التنمية.
- ♦ والمرأة فى الريف تلعب دورا مستقرا وغيرهم فى القرارات الأسرية وتؤثر سلوكها فى كيفية التعامل مع أفراد الأسرة وهم المحركين الأساسيين لعمليات التنمية سواء كان (الزوج- الأبناء الكبار – الأبناء الصغار والتى تعمل على إكسابهم روح الانتماء) وتحمل المسئولية، وروح الإقدام والمبادرة لمواجهة كل ما يعوق تقدم المجتمع ونموه.

4- **الاهتمام بمنظمات المجتمع الأهلية ومساعدتها علـــى أداء وظائفهـــا والاستفادة من خدماتها :**

تعد المنظمات الأهلية صمام أمان للمجتمع لأن المجتمع هو الـــذى ـذه المنظمات لكى تواجه احتياطاته التى تعجز الدولة عن القيام بها وبالتالى فهى عبارة عن جهاز الاستشعار عن بعد يرصد مشكلات المجتمع ويهيئ المجتمع لتحمل مسئوليات العمل لمواجهتها سواء من خلال الاعتماد على نفسه أو الاستعانة بالمؤسسات الحكومية أو الأجهزة التنفيذية للوصول إلى الأهداف .

وهنا يجب أن نحلل هذه المنظمات لأن هناك مؤســسات وجــدت لمواجهة مشكلات حقيقية فى المجتمع ومؤسسات وجدت لأغــراض قــد لا تتفق مع تطلعات المجتمع وتحقيق أهدافه أو أنها مجرد "اسم أو كيــان" ليس له فاعلية "مفرغ المضمون" ذللك يجب الحذر عن التعامل مـــع هـــذه المؤسسات الأهلية للاستفادة من الجيد منها والتى تـؤدى خدمـــة حقيقـــة ويشعر أبناء المجتمع المحلى بأنها فى حاجة إليها وإلى استمرار خدماتها.

5- **الاعتماد على التخطيط الكف .. الذى يركز على :**

- أن يكون للبرامج الموضوعة هدف .
- أن تخدم البرامج كافة فئات المجتمع بحسب ترتيب الاحتياجات .

أن تعتمد هذه البرامج على أساليب متعددة فـــى عمليـــات الاتـــصال وتحقيق الأهداف (المتابعة – الزيارة – الملاحظة .. إلخ)

- ألا تتعارض مع القيم والعادات والتقاليد الإيجابي بالمجتمع .
- أن تحقق نتائج ملموسة وسريعه وظاهرة لأفراد المجتمع .

6- الاستفادة من الدعم الحكومى :

يلعب الدعم الحكومى دورا كبيرا فى نجاح جهود التنمية بالريف – خلال ما يقدمه من دعم فنى ومادى وكذلك دعم سياسى يؤدى إلى إحداث تغيير متوازن ومستقر وخاصة إذا كانت هذه المساندة الحكومية ملائمة ووقتها ملائم وأساليبها ملائمة.. ولا تحاول فرض اتجاه معين على مجالات التنمية، بل تتلائم وتتوائم وتتكامل مع تطلعات أبناء المجتمع وتسعى إلى مواجهة وتعطى إلى مواجهة احتياجاته .

منظمات المجتمع الريفى :

تتنوع أجهزة التنمية الريفية من حيث مسمياتها وتبعيتها أن كانت (حكومية أو شبه حكومية أو أهلية) كما تتنوع برامجها أيضا ولبعض هذه الأجهزة القوة الوظيفية والبعض الآخر يعتمد على جهود تطوعية بحته وبعضها يجمع ما بين جهود العاملين والمتطوعين.

ونظرا لتعدد هذه الأجهزة ومسمياتها فسوف نستخدم لفظ مؤسس أو منظمة التنمية الريفية للتعبير عن أى من هذه الأجهزة.

وفى جمهورية مصر العربية توجد نوعيات مختلفة من أجهزة التنمية الريفية الحكومية والأهلية وشبه الحكومية فمنها الوحدة الزراعية والوحدة الاجتماعية والمجموعة الصحية ومدرسة القرية والجمعية التعاونية الزراعية ومركز الشباب والمركز الثقافى والجمعيات الأهلية ومجلس القرية.. إلخ وكل منها يقوم بدوره فى أعمال التنمية الريفية.

وتعرف المنظمة أو المؤسسة بأنها كيان أو تجمع إنسانى فيه ينتظم الأفراد ليشتركوا فى تحقيق هدف مشترك لكل منهم دور ومسئولية فيه.

لقد أبرزت دراسات العالم وايت باكى **Wight Bakke** المنظمة بأنها مجموعة من الأفراد، يتعاونون فى حل مشكلاتهم فى فترة زمنية معتمدين على أنفسهم فى الوصول لحل يستخدمون موارد أساسية بشرية طبيعية ومادية – لتحقيق أهداف فرعية أو جماعية أو مجتمعية عن طريق سلوك منظم لعمليات أساسية أو لأدوار متداولة – بطرق وإجراءات خاصة وذلك فى ظروف طبيعية واجتماعية .

وربط باكى بين الفرد والمنظمة حيث يرى أن الإنسان كيان **ORGANISM** بيولوجى نفسى اجتماعى وروحى وكلها مترابطة ومتكاملة لا فواصل بينها .

ويرى أن المنظمة والفرد شديد الحركية **MOBILITY** لأن كل منها يحاول التعبير عن نفسه وتحقيق أهداف معينة فيسعى الفرد للانضمام للمنظمة وفى نفس الوقت فهو يعمل على تحقيق ذاته **Self Actualization** وينصهر الأسلوبان فى عملية الاندماج فى المنظمة .

وينشأ عن عملية الاندماج للفرد دور **Role** فيتحقق للفرد ذاته ويصبح له منزلة أو مكانة معينة **status** وكلما زادت فاعلية اندماج الأفراد فى المنظمة كلما كانت المنظمة أقدر على تحقيق أهدافها(13).

المنظمة وارتباطها بالمجتمع:

تؤثر العوامل الايكولوجيه Ecological فى المنظمات سواء كانت أهلية أو حكومية وكما أن الإنسان يتأثر بالبيئة نتيجة تفاعله معها فيظهر أثر ذلك على الوكة وتصرفاته فإن المنظمات تتأثر أيضاً بالعوامل البيئية التى تنشأ فيها.

ومن المعروف أن المنظمة إنما تنشأ فى المجتمع نتيجة نشوء أساسية فيه فيكون وجود المنظمة بقصد إشباع تلك الحاجة ومعنى هذا أن حياة المنظمة فى المجتمع تتوقف أساسا على مدى وجود حاجة اجتماعية

معينه من ناحية وعلى مدى توفيق المنظمة فى تقديم أعمال أو خدمات بذاتها تحقق إشباعا لتلك الحاجات الاجتماعية.

والمنظمة تتغذى من البيئة التى نشأت فيها وفى نفس الوقت تغذى بأعمالها وأنشطتها نفس البيئة، وما دامت المنظمة تعتمد اعتمادا كليا على البيئة فى حياتها وفى تقدمها فأنها تجد نفسها فى حاجة إلى:

- حساسية فائقة باحتياجات البيئة. - تجاوب قوى مع هذه الاحتياجات.

والحساسية والتجاوب عنصران مرتبطان أشد الارتباط ولا غنى لأحدهما عن الآخر لكى تستطيع المنظمة أن تحقق هدفا معينا وضرورة حساسية المنظمة للبيئة وتجاوبها مع الحاجات الاجتماعية إنما هى ضرورة دائمة تستدعى ديناميكية العمل الإيجابى ويؤدى هذا إلى حركية دائمة من جانب المنظمة ساعية إلى التطور فى سبيل أفضل لتحقيق الأهداف.

وهناك تلازم بين حركية المنظمة مع حركية المجتمع ينشأ عند تيار بينهما ويؤدى هذا التيار إلى تفاعل بين (الأفراد- أهداف المنظمة- البيئة) ويعتمد كل منها على الآخر فى نيل تحقيق الأهداف.

ومن المعروف أن الظروف البيئية المحيطة بالمنظمة تتكون من عدد أنواع فهناك البيئة السياسية وهناك البيئة الاقتصادية، والطبيعية أو المادية، والفنية أو التكنولوجية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والنفسية والعقائدية وتؤثر هذه الأنواع جمعيها على أهداف المنظمة وسياساتها وخططها وأساليب عملها ونتائجها.

ونجد أن أهم سمات منظمة التنمية الريفية التى يتوقع لها النجاح كالآتى:

- أن تسعى منظمات التنمية الريفية إلى توفير التوافق الاجتماعى مع أفراد المجتمع.
- أن تعمل المنظمة على زيادة فاعلية اندماج الأفراد فى المنظمة.

- أن يكون إنشاء المنظمة لمواجهة حاجة أساسية للمجتمع.
- أن تتميز المنظمة بالحساسية الفائقة باحتياجات المجتمع ثم عليها أن تتجاوب مع هذه الاحتياجات.

يسمح نظام المؤسسات بالانفتاح على المجتمع والتغلغل فيه .

- أن يوجد بالمنظمات أساس سليم للاتصالات والعلاقات العامة.
- أن تضع المنظمات سياسة عادلة للأجور وللحوافز وللتدريب وللأشراف والتوجيه للعاملين.

منظمات تنمية المجتمع الريفى:

يقوم على خدمة الريف عدد كبير من المهيئات أو المنظمات مثل المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية والوحدات البيطرية والجمعيات التعاونية وبنوك التسليف وأقسام الشرطة كلها هيئات تعمل على خدمة المجتمع الريفى ولكن الذى يهمنا فى هذا المجال هو الهيئات الإنمائية التنظيمية أى الهيئات التى تقوم بالتخطيط والتنسيق والتدعيم وإثارة الوعى لأبناء المجتمع الريفى.

ومن أمثلة هذه الهيئات المراكز الاجتماعية" الوحدات الاجتماعية القروية" والوحدات المجمعة والمجالس القروية والاتحادات التعاونية وجمعيات الإصلاح الريفى(14).

والجهاز يعني التنظيم أو المؤسسة التى يعمل من خلالها الأخصائى الاجتماعى وهذه الأجهزة ليس غرضها الربح المادى سواء كانت حكومية أو أهلية بل أن غرضها الأساسى هو تقديم الخدمات والمساعدات للأفراد والجماعات والمجتمعات.

وتصنف أجهزة تنمية المجتمع تبعا لأنواع البرامج التى تمارسها أو تبعا للمنطقة الجغرافية التى تقوم بخدماتها أو تبعا لمواردها المالية ولكل جهاز تكوينه ووظيفته ويجب أن يتناسب تكوين الجهاز والهدف الذى يعمل

على تحقيقه ويستخدم الأخصائى الاجتماعى وظيفة الجهاز كوسيلة لتقديم الخدمات للمستفيدين منها كما يتحدد نشاطه طبقا لتكوينه لكى يستطيع العمل على تحقيق أهدافه(15).

وفيما يلى عرض لهذه الأجهزة أو المنظمات الآتية :

1- المراكز الاجتماعية:

المراكز الاجتماعى هى عبارة عن مؤسسة مهمتها القيام بمختلف الخدمات التى تحتاجها القرية أى أن يضم مجموعة كبيرة من الخدمات المتشعبة والمتنوعة التى يحتاجها الريف سواء كانت اقتصادية، ثقافية، صحية، تعليمية، هى حقل نموذجى لتجربة الأساليب الحديثة فى الزراعة(16).

هل المركز الاجتماعى جهاز إنمائى وتنظيمى؟

للإجابة على هذا التساؤل نرى أن الهيئات الإنمائية والتنظيمية تكون :

لوحظ أن هناك عدة آراء حول هذا الموضوع

(1) **رأى يقول بأن المركز الاجتماعي هيئة إنمائية تنظيمية للأسباب الأتية :**

أ) ينظر للمجتمع ككل ويدرس احتياجاته كوحدة ثم يخطط له.

ب) ينسق بين الخدمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية فى القرية.

ج) يدعم المجهودات الأهلية عن طريق اشتراك المواطنين فى تخطيط المشروعات وتمويلها وتنفيذها.

(2) **الرأى الآخر يقول بأن المراكز الاجتماعية ليست سوى جهاز لتقديم الخدمات الحكومية للأهالى بطريقة اجتماعية مناسبة فهو إذن جهاز خدمات وليس جهاز إنمائى إنما هو جهاز تنظيمى للأسباب الآتية :**

أ) أعضاء جمعية المركز الاجتماعى يمثلون أنفسهم ولا يمثلون غيرهم.

ب) موظفى المركز الاجتماعى يمثلون جهة واحدة - أى وزارة الشئون الاجتماعية.

ج) خدمات المركز الاجتماعى خدمات مباشرة.

والواقع أن فكرة المراكز الاجتماعية تجمع بين العمليتين فى آن واحد فهو جهاز إنمائى وتنظيمى من ناحية وجهاز خدمات من ناحية أخرى.

يرى أن المراكز الاجتماعية هى من أهم الأجهزة التنموية التى قامت بالريف وذلك لأنها : أنها من أول التجارب العلمية والتطبيقية التى تمت فى مصر عام 1938 بقرية المنايل فى محافظة القليوبية.

(2) أن الجهة التى قامت بها شعبية وهى "الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية" لتنظيم أهل يهتم مجموعة من القيادات التطوعية فى ميدان الإصلاح الاجتماعية .

(3) ارتكزت التجربة على التنمية الشاملة وليست الجزئية أو القطاعية . .

لذا عرف د. أحمد حسين المركز الاجتماعى بأنه "مؤسسة أهلية معانة حكوميا" إلا أنها تجمع ما بين القطاعين الأهلى "سكان القرية" التى ينشأ منها المركز ومن خلال الحكومة كما يشترك الأهالى والموظفون الحكوميون فى إدارة المراكز الاجتماعية ويهدف إلى إسداء خدمات للقرية فى مختلف المجالات كما عرف المراكز الاجتماعية بأنها مؤسسة أهلية تقوم على أساس إقناع سكان المجتمع من الريفيين بالحاجة إلى الإصلاح وحثهم على المشاركة فى بحث احتياجاتهم ومشاكلهم والتخطيط للبرامج المناسبة لهم وتنفيذها ومساعدتهم ماديا فنيا بالنصيب الأكبر لتنفيذ مشروعات الإصلاح [19].

مراحل تطور المراكز الاجتماعية :

وقد مرت هذه المراكز بمراحل تطور مهمة يجب الإشارة إليها وهى :

أولاً: رحلة التجريب

لقد كان للتجارب الناجحة التى قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .. الفضل فى إنشاء المراكز الاجتماعية وذلك للنهوض بالقرية المصرية وتوفير الخدمات المتكاملة لها .. وحين أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى 1939/8/20 حيث أنشئت إدارة سميت إدارة الفلاح تخصصت جهودها ونشاطها فى دراسة المسائل المتعلقة بحياة الريفيين بهدف تحسين حالتهم ورفع مستواهم وكان من اختصاصها الإشراف على المراكز الاجتماعية التى تبدأ فى تنفيذها عام 1941 حيث أنشئ أول مراكز اجتماعى فى مصر عام 1941 فى قرية منية الحيط بالفيوم تحت إشراف إدارة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية وذلك بعد نجاح التجارب التى قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى قرية المنايل بمحافظة القليوبية.

كما تم إنشاء عدد"5" مراكز عام 1941، وعدد"6" مراكز عام 1942، ثم توقف إنشاء هذه المراكز لمدة ثلاث سنوات لنقص فى الإمكانات المادية... و بعد أن عين د. أحمد حسنين وزيراً للشئون الاجتماعية اهتم بتطوير هذه المراكز ونشرها فى أماكن عديدة من الريف المصرى حتى وصل عددها عام 1943 إحدى عشر مركزا وأثبتت التجارب نجاحها.

ثانيا : مرحلة التعميم

إلا أنه مع عام 1946 بدأت رحلة جديدة يمكن أن يطلق عليها "مرحلة التعميم" حيث أمكن الاستفادة من النواحى السلبية والإيجابية، حيث تم التوسع فى إنشاء هذه المراكز بمعدل يتراوح ما بين 30-40 مركزاً فى العام الواحد. وكانت هذه المراكز تخدم مناطق متفرقة فى الريف المصرى... إلا انه لوحظ أيضاً أن خدمة عدد كبير من المناطق بالرغم من فوائده إلا أنه لا يعمق أداء الخدمة لذلك تم إنشاء مركز منوف بمحافظة المنوفية وترجع أهمية مركز منوف إلى أنه أول محاولة لوزارة الشئون الاجتماعية لتغطية منطقة جغرافية محددة لتغطية شاملة، وقد تم وضع معايير لتقديم الخدمة بحيث ينشأ فى المركز الاجتماعى فى كل منطقة يبلغ تعدادها 10.000 نسمة أو أكثر يتبرع الأهالى مجتمعين بمبلغ 1500 جنيه وقطعة أرض مساحته فدانان مع توفير منازل مؤقتة لهذه الخدمة لحين إتمام المبنى ويشمل المركز قسما للخدمة الاجتماعية به قاعة اجتماعات والمحاضرات ومكتبة، وعيادة طبية بها صيدلية ومعمل صغير وحجرة لعزل الأطفال أو المرضى بأمراض معدية وقسم للتنمية الزراعية مع تعيين أخصائى اجتماعى وآخر بيطرى لكل منطقة مساحتها 50.000 فدان ويقوم بالإشراف على هذه الجهود فى المركز مجلس إدارة يضم ممثلين من تلك الوزرات المختلفة.

أهداف المراكز الاجتماعية

أ- حث الأهالى على التعبير عن آرائهم فى شئون مجتمعهم.

ب- مساهمة الأهالى فى خدمة أنفسهم بأنفسهم والاستفادة من خبرات وتجارب الفنيين[20].

ج- تقديم الخدمات بأسلوب بسيط بعيد عن الروتين.

د- تقديم الخدمات إلى جميع فئات المجتمع ويراعى أن تكون هذه الخدمات متكاملة" اجتماعية/ ثقافية/ تعليمية/ زراعية....".

فلسفة المراكز الاجتماعية (الأسس الجوهرية لإنشاء المراكز الاجتماعية):

1- النهوض بمختلف نواحى الحياة الاجتماعية فى القرية... ومعالجة مشاكل الريف الاقتصادية والصحية والتعليمية والترويحية.

2- أن يشارك سكان المجتمع فى كل مراحل العمل وأن يتم إحداث تغيير فى اتجاهاتهم وأفكارهم وسلوكهم.

3- أن تكون الخدمات شاملة ومتكاملة.

4- البساطة فى المنشآت وقلة التكاليف والمرونة فى تخطيط المشروعات والرامج التنموية – البساطة فى المنشآت والسرعة فى أداء الخدمة .

5- الإعداد الفنى للمشرفين على هذه المراكز الاجتماعية.

6- التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية واقتصار الدور الحكومى على تقديم الدعم الفنى والمالى واستشارة أفراد المجتمع للقيام بمسئولياتهم .

مكونات المركز الاجتماعى :

يضم المركز الاجتماعي قاعة للاجتماع والمحاضرات ومكتبة ريفية وجهاز راديو- حيث لا يوجد- تليفزيون فى ذلك الوقت أو أى وسيلة ترفيهية أخرى، كما يضم مكتب للأخصائى الاجتماعى والأخصائى الزراعى ومسكن خاص بهم وعيادة طبية خارجية للفحص والعلاج ومعمل للتحليل وصيدلية لصرف الأدوية وغرفة للفحص وأخرى للولادة ودار لتعليم الصناعات الريفية المنزلية وحنفية لمياه الشرب النقية... وحوض لشرب المواشي وحظيرة للمواشى ومغاسل عامة.. كما يوجد بكل مركز

اجتماعى نادى ريفى وملعب عام وحقل نموذجى مساحته فدان تطبق فيه الأساليب الزراعية الحديثة.

أسلوب العمل بالمركز :

يدير المركز مجلس إدارة يتكون من خمس لجان من بين أعضاء الجمعية بمساعدة المجلس فى أعماله وهذه اللجان هى:

لجنة الاقتصاد والزراعة.	لجنة الثقافة والنادى الريفى	لجنة الشئون الصحية والعمرانية	لجنة تنظيم البر	لجنة المصالحات.
زيادة دخل القرية وتحسين إنتاجهم	مكافحة الأمية وشغل وقت الفراغ	الرعاية الصحية ونظافة القرية	تقديم المساعدات النقدية والعينية	فض المنازعات وتدعيم التعاون بين الناس

المعوقات التى تواجه المراكز الاجتماعية (21) :

1- تدهور أوضاع المراكز الاجتماعية عقب تغيير الوزارة التى قامت بالفكرة حيث لوحظ أن المساندة الحكومية القائمة على اقتناع القيادة السياسية تعد ضرورية ليس فقط للبدأ فى المشروع بل أيضا للاستمرار فيه. ففور تقلب الأوضاع السياسية وسقوط السوارة التى اقتنعت بفكرة المراكز الاجتماعية واعتمدت التمويل لها. جاءت حكومة جديدة نقضت ما قررته سابقتها وحرمت الفكرة من الموارد المالية التى تمكنها من الاستمرار والانتشار.

2- التأثير السلبى للقوى الإقطاعية ذات النفوذ القوى فى الريف والتى حاولت توجيه مشروعات وبرامج التنمية التى يقوم بها المركز الاجتماعى بما يحقق مصالحها وضربها للمهفوم الديمقراطى الذى يتيح تكافؤ الفرص بين المواطنين للتأثير على حياتهم الاجتماعية، إذ

أن هذا المفهوم كان يهدد مصالح ونفوذ هذه القوى الإقطاعية. وهو وضع كان سائدا فى أوائل الأربعينات حيث بدأت هذه التجربة الرائدة.

3- ضعف مستوى تدريب القائمين على العمل التنموى، فقد كان هذا التدريب يوجه أساسا إلى ما يرجى أن يتحقق فى الريف من أهداف وأمال، دون تدريب هؤلاء القادة الجدد على كيفية استشارة الأهالى وتحويل هذه الاستشارة إلى برامج ومشروعات وبالتالى كان الأخصائى أو الموظف الجديد يوفد إلى القرية وهو متشبع بالأهداف دون إلمام بالطرق والوسائل التى تؤدى إليها، وبمعنى آخر كان التدريب يهتم بماذا نريد ولا يهتم بكيف نحققه .

4- ضعف مستوى الإشراف على المراكز، وقد تمثل هذا فى عدة أوجه من بينها :

أ - أهمال طبيعة المركز الاجتماعى كمؤسسة تغيير اجتماعى خلال قيامه بدور قيادى فى تنوير وتعليم المجتمع، فى مقابل الاهتمام باعتبار المركز مؤسسة تقديم خدمات، وقد انعكس ذلك فى مطالب مستمرة من جهات الإشراف إلى المراكز ببيانات إحصائية ذات طبيعة مادية عن خدمات المركز الاجتماعى، مثل عدد الأرادب الموزعة من التقاوى، وعدد الدواجن من السلالات المحسنة التى وزعت على الفلاحين بصرف النظر عن الكيفية التى تم بها هذا التوزيع أو مدى اقتناع الأهالى باستخدامها أو مدى سلامة هذا الاستخدام واستمراريته.

ب- اهتمام المستويات الإشرافية بتقييم العاملين على أساس نتائج ملموسة يمكن كتابتها فى تقارير نمطية يطالب الإخصائيين والأطباء بملء بياناتها. وقد أدى ذلك إلى أن الموظف الذى

يعمل بالطرق الصحيحة لتغيير اتجاهات الأفراد لا يجد لديه من البيانات المادية قدر ما يجد زميله الذى أهمل استشارة تفاعل المواطنين ولجأ إلى فرض المشروعات والخدمات فرضا .

ج- ضعف الدارية الفنية لدى كثير من المشرفين لتوجيه العاملين الفنيين، ومن ثم اقتصر الإشراف على التفتيش والمحاسبة على النتائج دون توجيه ومعاونة فنية عن الوسائل وكيفية التغلب على الصعوبات .

د – كثرة حركات التنقلات بين العاملين الميدانين بما لم يسمح لهم بالاستقرار فى البيئة التى يعملون فيها، وبالتالى لم يتح لأغلب هؤلاء العاملين الألمام بظروف وحاجات المجتمع المحلى والتعرف الوثيق بالأهالى واكتساب ثقتهم، وهى شروط ضرورية للعمل المجتمعى الناجح .

5- ضعف مستوى التسجيل والتقويم وهو ما جعل الاستفادة من نتائج وخبرات القيادات المحلية الناجحة أو الفاشلة على حد سواء أمرا صعبا، وبالتالى افتقد التخطيط المستقبلى خبرة الماضى والتغذية المرتدة لنتائج الأعمال السابقة وانعكاسها على المشروعات والبرامج التالية .

6- إغفال التجربة للجانب التعليمى من خلال عدم وجود دور مباشر للمدرسة الريفية فى نشاط المركز، بعكس النشاط الزراعى والصحى والترويحى، برغم قيام المركز على مفهوم التنمية الريفية المتكاملة.

7- عدم الاهتمام بتدبير مسكن ريفى للطبيب والذى افترض أنه سيعمل كل الوقت بالقرية برغم اهتمام المسئولين عن المشروع بتدبير سكن للأخصائى الاجتماعى أو الحكيمة، وهو ما أدى إلى سلبية الأطباء تجاه المشروع .

8- عدم الاهتمام بالمعايشة المسبقه للمجتمع حتى يمكن تحليل مشكلاته ومدى قدرته على إنشاء المركز الاجتماعى حيث كانت الشروط الجوهرية لقبول إنشاء مركز اجتماعى فى قرية معينة أن يتوافر "وعى كامل" لدى الأهالى للإسهام فى إنشاء المركز، وهو مطلب يعنى أن هؤلاء الأهالى قد عبروا مرحلة الاستثارة للمشاركة واقتنعوا بها، دون تحديد من سيقوم بهذه المهمة الحيوية، إذ أن الأخصائى الاجتماعى لن يبدأ عمله فى القرية إلا "بعد" إنشاء المركز وليس سابقا له. وهو نفس ما يمكن قوله فيما يتعلق بضرورة توافر السيولة فى الحصول على التبرعات المقررة للإسهام فى إنشاء المركز، إذ أن ذلك يعنى أن أثرياء القرية وقادريها قد توافر لديهم – من تلقاء أنفسهم مستوى معين من الشعور بالمسئولية الاجتماعية، فإذا لم يتوافر ذلك ذاتيا فمصير مطلب القرية هو الرفض .

9- لم يتبلور أى دور للمنظمة التعاونية الزراعية فى أنشطة المركز، بالرغم من أن البحث الذى كان على إدارة الشئون الاجتماعية إجراؤه قبل الموافقة على إنشاء المركز يتضمن مدى نشاط الجمعية التعاونية الزراعية وإقبال الأهالى على عضويتها والتعامل معها، حيث كان يؤخذ ذلك مؤشرا لاستعداد المواطنين للمشاركة فى البرامج التنموية التى سيقوم بها المركز الاجتماعى، ولكن لم يتضح أى رابط تنسيقى أو تكاملى مع هذه المنظمة التعاونية القائمة بالفعل فى القرية.

10-كانت النظرة السائدة على المستوى المركزى أو الإقليمى أن هذا المشروع يتعلق بوزارة الشئون الاجتماعية دون غيرها من الوزارات، وبالتالى لم يلق تعاونا وتجاوبا مع باقى الجهات التابعة لتلك الوزارة وخاصة وزارة الصحة والتى سرعان ما أقامت لنفسها

مشروعها الخاص لتحسين الصحة القروية عام 1942، مبتعدة بذلك عن التكامل المفترض مع مشروع المراكز الاجتماعية .

(2) الوحدات المجمعة:

تعد الوحدات المجمعة هى مشروع ثورة يوليو الأساسى للتنمية الريفية، وقام بتنفيذه المجلس الدائم للخدمات العامة، ووفقا للقانون رقم 6 لعام 1956 فإن وظيفة الوحدة المجمعة تتبلور فى :

1- تقديم الخدمات العامة التى توفرها وزارات الخدمات المختلفة .
2- تنفيذ برامج الإنعاش الريفى فى ميادين الزراعة النباتية والحيوانية والصناعات الريفية .
3- تنفيذ برامج النهوض بالمجتمع باستثارة جهود الأهالى وتوجيهها لمقابلة مشاكلهم والنهوض بمستوى معيشتهم.

وقد صمم المشروع ليؤدى للريف مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ومن ثم يشمل الخدمات التى كانت تقوم بها المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية والوحدات الزراعية بطريقة موحدة ومنسقة، وتعتبر الوحدة المجمعة مؤسسة خدمات حكومية وقد أطلق عليها صفة "المجمعة" على أساس أنها مجمعة لـ :

1- جهود العاملين فى أقسامها المختلفة من مختلف التخصصات بحيث يعملون كفريق واحد.
2- تجارب المنظمات التى سبقتها كالمراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية والوحدات الزراعية .
3- كافة المعلومات الفنية والعلمية لتضعها فى خدمة الفلاح.
4- جهود أهل الريف للعمل على النهوض بمجتمعهم.

وتخدم الوحدة المجمعة قرية أو أكثر مجموع سكانها حوالى 15 ألف نسمة فى المتوسط وتقام مبانى الوحدة على مساحة 5-7 أفدنة يخصص جزء منها للساحة الشعبية كملاعب وجزء آخر لحقل التجارب الزراعية، وتشيد مبانى الوحدة على المساحة الباقية .

مكونات الوحدة المجمعة :

تضم الوحدة أربعة أقسام رئيسية لكل من الشئون الصحية، التعليمية، الاجتماعية، الزراعية .

أولا : قسم الشئون الصحية

ويتبعه عيادة خاصة وقسم داخلى به نحو 14 سريرا، وصيدلية، ويرأس هذا القسم طبيب ممارس عام، ويعمل معه طبيب أسنان ومراقب صحى ومساعد معمل وحكيمة ومساعدتين مولدة ومساعدة ممرضة وعدد من التمورجيات .

ويختص هذا القسم بـ :

1- الخدمة الطبية العلاجية سواء فى ذلك الأمراض العادية والإصابات وحالات الأسعاف الطارئة فى حدود إمكانيات الوحدة مع تحويل الحالات الأخرى إلى المستشفيات العامة.

2- خدمات رعاية الطفولة والأمومة، وخدمات الصحة المدرسية.

3- خدمات إصحاح البيئة وتشمل الفحص الطبى الشامل لأهالى المنطقة وعلاج المرضى منهم خاصة المرضى بالأمراض المعدية والمتوطنة، وكذلك الفحص الصحى للبيئة الريفية ودراسة أسباب المشاكل الصحية بها والعمل على تداركها.

4- تنفيذ القوانين الصحية المعمول بها من الدولة، وتسجيل المواليد والوفيات، وعمل الإحصاءات الطبية .

5- اقتراح تكوين اللجان الصحية بقرى الوحدة، وتوجيهها والإشراف على نشاطها.

ثانيا : قسم التربية والتعليم

وتتبعه مدرسة ابتدائية ريفية تضم نحو 12 فصلا تتسع لحوالى 500 تلميذ ويرأس القسم ناظر المدرسة ويعمل معه مجموعة من المدرسين وأحد الكتبة وعدد من السعاة.

ويختص هذا القسم بـ :

1- إدارة المدرسة وتنفيذ الخطط والمناهج التعليمية وفقا للتوجيهات المركزية.

2- تنظيم برامج التدريب المهنى للتلاميذ بالتنسيق مع قسمى الشئون الاجتماعية والزراعية .

3- نشر الثقافة التعليمية بين الصغار والكبار فى قرى الوحدة والتعاون مع أولياء الأمور رعاية أبنائهم .

4- تنسيق العمل مع سائر مدارس المنطقة وتبادل الأنشطة المتنوعة فيما بينهم .

5- اقتراح تكوين لجان التربية والتعليم بقرى الوجدة وتوجيهها والإشراف على نشاطها.

ثالثا : قسم الشئون الاجتماعية :

ويتبعه دار حضانة الأطفال والساحة الشعبية لمزاولة الرياضة والأنشطة الفنية والثقافية والتدريب على الصناعات الحرفية البيئية، ويرأس هذا القسم الأخصائى الزراعى الاجتماعى وتعمل معه مشرفه اجتماعية ومشرفة حضانة ومدرب صناعات بيئية ومربية وسكرتير وعدد من السعاة.

وتشمل اختصاصات ومهمات هذا القسم ثلاث مجالات هى :

أ – الرعاية الاجتماعية :

1- قديم الخدمات الاجتماعية الحكومية مثل إعانات الضمان الاجتماعى ورعاية الأسرة .

2- إدارة دار الحضانة .

3- إعداد وتنفيذ برامج النشاط الرياضى والترويحى ونشر الفنون والثقافة الشعبية .

4- دراسة البيئة الاجتماعية واقتراح البرامج اللازمة لتنميتها، واكتشاف وتدريب القيادات المحلية، وإعداد الرأى العام المحلى للتجاوب مع مختلف برامج وأنشطة الوحدة المجمعة.

5- متابعة البرامج التى تقوم بها الوحدة المجمعة من حيث أثرها الاجتماعى وتسجيل التغير الاجتماعى فى المنطقة .

6- تنسيق الخدمات الاجتماعية الأهلية والحكومية وتنفيذ السياسة والتشريعات الحكومية الاجتماعية .

7- اقتراح تكوين اللجان الاجتماعية بقرى الوحدة المجمعة وتوجيهها والإشراف على نشاطها.

ب- التعاون :

1- نشر الوعى التعاونى والتعاونيات وتدريب قيادتها .

2- استحداث مشروعات تعاونية للنهوض بالمنطقة وتحقيق الإنعاش الاقتصادى الاجتماعى مع العناية بتيسير الإقراض التعاونى للزراع .

3- تنظيم ودعم التعاون بين التعاونيات مع تيسير انتفاع التعاونيات بالأمكانيات المتاحة بالوحدة .

4- القيام بإعداد الإحصاءات عن التعاونيات وأنشطتها .

ج- الصناعات الحرفية :

1- اقتراح المشروعات الصناعية التى يمكن أن تقوم بالوحدة وتنفيذها، وإقامة المعارض والمتاحف والندوات الخاصة بهذه الصناعات .

2- الإشراف على أنشطة الصناعات الحرفية الريفية وتنسيق جهود نشرها.

3- حصر الخامات البيئية المتاحة وإعداد الدراسات للأستفادة منها ونشر إحصاءات الصناعات الريفية .

رابعا : قسم الشئون الزراعية

ويتبعه الحقل الإرشادى، ومشتل الخضر والفاكهة، وصوبة تربية الشتلات، ومنحل، وحظائر الطلائق والدواجن، ومشروعات الإنعاش الاقتصادى المتنوعة، ويرأس هذا القسم أيضا الإخصائى الزراعى الاجتماعى ويعاونه مساعد أخصائى زراعي وكاتب ومعاونا للكاتب وبعض العمال الزراعيين والسعاة .

ويختص هذا القسم بالنواحى التالية :

1- دراسة الاحتياجات الاقتصادية للأهالى ورغباتهم والعمل على تنفيذها عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية للبذور والشتلات وغيرها واقتراح المشروعات الإنتاجية الزراعية على اختلاف أنواعها والقيام بتنفيذها.

2- موالاة الزراع بالإرشاد والتوجيه وتقديم المعونة الفنية والمادية بما يعاون فى كافة الجهود التى تبذلها وزارة الزراعة فى مقاومة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية، ووسائل إكثار وتحسين التقاوى وسلالات الماشية والدواجن، وحث الأهالى على اتباع القوانين الزراعية .

3- تنسيق الجهود التى تبذلها الهيئات الحكومية والأهلية المتصلة بالنواحى الزراعية .

4- إعداد الإحصاءات المتصلة بالشئون الزراعية، وإجراء البحوث والتجارب الخاصة بذلك، بما يعين على وضع برامج الإنعاش الاقتصادى فى منطقة الوحدة .

5- التنسيق مع باقى أقسام الوحدة فيما يتعلق بأنشطتها المتصلة بالشئون الزراعية .

وقد بنيت خطة الوحدات المجمعة فى عام 1956 على أساس إنشاء 863 وحدة مجمعة خلال خمس سنوات وبالفعل أنشيء خلال الفترة 56- 1958، 250 وحدة ثم أوقف التوسع في الإنشاء لعوامل متنوعة، وعندما وضعت الخطة الخمسية الأولى 60-1965 أدرج فيها إنشاء مائة وحدة مجمعة فقط طوال فترة الخطة أى بمعدل 20 وحدة فقط سنويا وهو ما يشير إلى ضعف واقعية الخطة الأصلية للمشروع وعدم تناسبها مع الموارد المالية التى خصصتها له الدولة وفقا لاهتماماتها والتى انصبت آنذاك على تنمية قطاع الصناعة بدرجة أكبر من اهتمامها بتنمية الريف .

الصعوبات والدروس المستفادة :

1- ارتفاع تكاليف تنفيذ الوحدة المجمعة نتيجة ضخامة حجم المبانى والمنشآت، علاوة على ارتفاع تكاليف الصيانة والحراسة والإدارة، بما يستهلك الشطر الأكبر من الميزانية المتاحة فلا يتبقى إلا قدرا محدودا من الأموال لا يكفى للمشروعات التى أقيمت المبانى من أجل تنفيذها .

2- ضخامة المسئولية الملقاة على عاتق الأخصائى الاجتماعى فاستحال عليه منطقيا القيام كفرد واحد بكل هذه المهام المتعددة والمتشعبة مهما بلغت درجة فهمه لعمله وتفانيه فى أدائه .

3- بالرغم من أن للوحدة المجمعة ثلاثة أنواع متمايزه من البرامج (الخدمات – الإنعاش الاقتصادى – النهوض بالمجتمع)، ولكل منها أسلوبه الخاص فى الأداء ومن ثم التقويم، فإن اللوائح والتعليمات الإدارية ركزت بشكل واضح على نوعى البرامج المتعلقة بالخدمات والإنعاش الاقتصادى، دون أن تولى برامج النهوض بالمجتمع أهمية كبيرة فى التوصيف والتحديد، وهو ما انعكس على الأداء العملى حيث اهملت الوحدات المجمعة برامج النهوض بالمجتمع والتى تتضمن استثارة جهود الأهالى وضمان مشاركتهم الإيجابية فى شئون مجتمعهم بصفة عامة وفى أنشطة الوحدات بصفة خاصة. ومن ثم أصبحت غالبية البرامج المنفذة تأخذ صبغة العطاء والبذل الحكومى فى توفير الخدمات للأهالى الذين أتخذوا موقف المتلقى السلبى دون مشاركة فى أداء وتطوير أنشطة الوحدة المجمعة .

4- ضعف مستوى برامج إعداد وتدريب العاملين بالوحدات، وتركيز الاهتمام فى هذه البرامج على الأهداف والآمال وليس الأساليب والوسائل التى تعين على تحقيقها .

5- تعقد التنظيم الأدارى والإشرافى للوحدات المجمعة وخضوعها لأربع مستويات من المجالس، تبدأ بالمجلس الأعلى للوحدات المجمعة على المستوى الوزارى قوميا، والمجلس التنفيذى على المستوى المركزى أيضا، ثم المجلس الإقليمى على مستوى المحافظة، ثم مجلس إدارة الوحدة ذاتها على المستوى المحلى، مما نشأ عنه تعدد غير مستساغ للمشرفين والمفتشين والموجهين على الموظف التنفيذى الواحد.

6- الصراع على إدارة الوحدة المجمعة فى المستوى القاعدى، فلقد أوكلت لائحة الوحدات إلى الأخصائى الاجتماعى مهام رئاسة الوحدة بما يتضمنه ذلك من إشراف إدارى على كافة العاملين بها ومن بينهم

الطبيب وناظر المدرسة، وقد تجاهل غالبية الأطباء وزن الأخصائى الاجتماعى ناظرين إلى أنفسهم بأنهم أكثر علما وأرفع فى المستوى الاجتماعى وهو ما يؤكده عمليا ارتفاع مرتب الطبيب عن مرتب رئيسه المفترض وهو الأخصائى الاجتماعى، برغم أن أطباء الوحدات كانوا غالبا من الشباب حديثى التخرج، فى حين أن الأخصائيين كانوا أقدم منهم نسبيا فى العمل الميدانى، ومن جهة أخرى فإن ناظر المدرسة الابتدائية كان ينظر إلى الموضوع باعتباره أكبر الجميع سنا، حيث يصعب أن يصل مدرسو المرحلة الابتدائية إلى مستوى ناظر المدرسة، إلا بعد مرور فترة طويلة من العمل فى المجال التعليمى، ومن ثم كان الناظر يرى فى الأخصائى أنه فى مستوى خبرة المدرسين العاملين فعلا تحت إشراف الناظر، وكان يرى فى الطبيب شابا غضا حديث الخروج إلى الحياة العملية، ولأن المشروع كان تابعا لوزارة الشئون الاجتماعية من ناحية، كما أن العبء الأكبر من العمل كان ملقيا على عاتق الأخصائى الاجتماعى من ناحية أخرى فقد استمر وضعه رئيسا للوحدة المجمعة بغض النظر عن وجهات النظر الأخرى،مما أشعل الصراع داخل الوحدة، وأضاع كثيرا من الوقت والجهد فى خلافات العاملين كان يمكن توجيهها إلى العمل المنتج تنمويا.

ثالثا : جمعيات الإصلاح الريفى:

أدت الصعوبات السابقة بالإضافة إلى اندفاع الوزارات المختلفة للعمل فى الريف لتقديم الخدمات ومنافسة وزارة الشئون الاجتماعية دون تخطيط أو تنسيق إلى توجيه مصلحة الفلاح إلى إنشاء منظمة اجتماعية أبسط هى" جمعية الإصلاح" الريفى والذى بلغ عددها 146 جمعية منذ وضع نظامها الأساسى عام 1943 وحتى عام 1954م.

وتقوم فكرة جمعيات الإصلاح الريفى على نفس الأسس والمبادئ التى تقوم عليها جمعيات المراكز الاجتماعية فهى جمعيات أهلية معاونة من الدولة تعمل على معاونة الأهالى لتنظيم جهودهم لخدمة مجتمعهم فى مختلف النواحى الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها. ويمكننا أن نلخص أهم الاختلافات بين جمعية الإصلاح الريفى وجمعية المركز الاجتماعية فيما يلى:-

1- بينما يقوم المركز الاجتماعى بخدمة قرية أو أكثر تعدادها فى حدود حوالى عشرة آلاف نسمة، فإن جمعية الإصلاح الريفى تخدم قرية واحدة دون تحديد لتعدادها. لهذا فإن رغبة الأهالى فى أية قرية إنشاء جمعية الإصلاح الريفى هو الشرط الوحيد لاعتماد إنشائها بعد استيفاء الشهر والتسجيل.

2- لا تلتزم الدولة بتعيين موظفين دائمين لمعاونة جمعية الإصلاح الريفى بل تكتفى عادة بمرور موظفى مصلحة الفلاح على هذه الجمعيات لزيارتها وتقدم المعونات الفنية لها لتمكينها من أداء رسالتها.

3- لا يشترط أى تبرع بأرض أو بمبالغ خاصة بالمبانى عند إنشاء جمعية الإصلاح الريفى، وتستطيع الجمعية أن تمارس نشاطها وأعمالها فى بيت أو أكثر من بيوت القرية يخصص لهذا النشاط.

4- تعطى الدولة جمعيات الإصلاح الريفى مبالغ من المال تتناسب مع نشاط كل جمعية بحيث تزداد الإعانة المالية بازدياد نشاط الجمعية.

وعليه فإن جمعية الإصلاح الريفى " قامت لتؤدى بعض الخدمات التى يؤديها المركز الاجتماعى ولا تقل عنه أثرا فى إيقاظ وعى وتدريب أهلها على العمل الجماعى وعملت على أن يكون لها مجلس إدارة ولجان فرعية أسوة بما هو متبع بالمركز الاجتماعى وتعمل فى مبنى، يتبرع به الأهالى، ويشرف عليها ويوجهها موظفو أقرب مركز اجتماعى. لذا فقد

زاد دعم الدولة لها وربط بينها وبين المراكز الاجتماعية فى توزيع منسق بين مختلف الأقاليم.

رابعاً. الوحدات الاجتماعية الريفية:

قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتنفيذ مشروعات الوحدات الاجتماعية فى الخطة الخمسية 60/ 1961- 1965/64 التى تضمنت إنشاء عدد 253 وحدة اجتماعية قروية على أن تخدم الوحدة عددا من القرى تعداد سكانها حوالى 100 ألف نسمة.

وقد قامت مشروعات الوحدات الاجتماعية على نفس الأسس التى قام عليها مشروع المراكز الاجتماعية وهى أولاً: بساطة التكاليف وثانيهما تكامل الخدمات الاجتماعية وشمولها. وثالثها مشاركة الأهالى عن طريق تسجيل جمعية للوحدة تدار أهليا. رابعا تنسيق خدمات الوزارات المختلفة فى الريف وإثارة وعى الأهالى للاستفادة منها وخامسا تدريب القائمين على المشروع على الإعمال الفنية.

والوحدة الاجتماعية هى مؤسسة محلية يقع على عاتقها تنفيذ البرامج والخدمات فى منطقة جغرافية يعيش فيها عدد يتراوح بين 100.000 – 3500 نسمة وتختلف الوحدات الاجتماعية من حيث بنائها التنظيمى ونوعية الخدمات التى تقدمها باختلاف البيئات التى تخدمها، لذلك توجد وحدات ريفية وأخرى حضرية وثالثة صحراوية.

اختصاصات الوحدات الاجتماعية:

1- القيام بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لمنطقة عمل الوحدة.

2- نشر الوعى الاجتماعى والقومى وإثارة الانتماء للمجتمع والاهتمام بمشاكل البيئة والمساهمة فى حل مشاكلها بالحلول الذاتية.

3-إعداد البحوث الاجتماعية لحالات المعاشات أو المساعدات أو اقتراح ما يستحقونه منها ومتابعة تلك الحالات وتوجيهها.

4- توجيه وإرشاد الهيئات الاجتماعية الأهلية والتنسيق بين خدماتها.

5- خلق القيادات المحلية ونشر التربية الديمقراطية لاسيما بين التنظيمات النسائية الشعبية.

6- النهوض بالصناعات الريفية والعمل على إدخال صناعات جديدة.

7- تشجيع النشاط الشعبى والعمل على إيجاد مراكز اجتماعية وجمعيات محلية لتنمية المجتمع الريفى.

8- العناية بالطفولة والتوجيه لإنشاء دور حضانة لهم والاهتمام بكافة شئون الطفولة.

تكوين الوحدة الاجتماعية:

يتكون الجهاز الوظيفى للوحدة الاجتماعية القروية من رئيس، وباحث اجتماعى ومشرفة اجتماعية، ومدرسة أشغال،وسكرتير، ومعلم صناعات، ومربية وسائق ومستخدم ولقد أدت هذه الوحدات دوراً بارزاً فى جهود التنمية بالمجتمع المصرى.

خامساً: اللجان الشعبية للتنمية الريفية:

أنشئت اللجان الشعبية نتيجة لدراسات قامت بها، وزارة الشئون الاجتماعية عام 1967 بهدف تطوير المجتمعات الريفية والوصول بالقرية إلى المستوى الحضارى الذى بلغته المدينة كضرورة أساسية من ضرورات التنمية بالمجتمع المحلى وقد رأت الوزارة إنشاء أربع لجان شعبية فى كل محافظة على أن تشهر طبقاً للقانون 32 لسنة 1964 فقامت الوزارة بإنشاء 87 لجنة شملت 22 محافظة.

ولا تختلف أغراض اللجان الشعبية وفلسفتها أيضاً عن أغـراض وفلسفة العمل بالمراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفـي. إلا أنهـا تختلف عنها فى أنها تقوم على أساس أن يقوم التنظـيم الـسياسى بـدور أساسى فى تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

وهذا ما يخالف القانون رقم 32 لسنة 1964 مـن عـدم تـدخل الجمعيات فى الأمور الدينية والسياسية وهو ما كان سبباً سياسياً بالإضافة إلى ترك أصحاب هذه الفكرة لمناصبهم فى الوزارة.

هذا ولقد تم توحيد التسمية بالنسبة لجميع أنواع الجمعيات العاملـة فى ميدان التنمية الاجتماعية ومن بينها اللجان الشعبية بعد صدور القـرار الوزارى عام 1970، والذى ينص على توحيد التـسمية بالنـسبة لهـذه الجمعيات باسم" جمعية تنمية المجتمع".

سادساً: جهاز بناء تنمية القرية المصرية:

وقد أنشئ عام 1972م للعمل على إعادة بناء المجتمع الريفى من كافة نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مـع الاسـتعانة بالجهود الذاتية لسكان المجتمع بناء على خطة متفق عليها وقد ضم الجهاز التنفيذي لجنتين هما :-(اللجنة الاستشارية لتنمية القرية، ولجنـة تنـسيق الخدمات الريفية) وذلك للعمل على تقييم ما هو قائم فعـلاً مـن خـدمات وزيادة فاعليتها وكذلك العمل على وضع الخطط وتنفيذها، وإجراء مزيـد من البحوث والدورات التدريبية بالمجتمع الريفى وفيما يلى نعرض مجهود جهاز القرية المصرية فى إطار مشروع" شروق" للتنمية الريفية المتكاملة فى الريف المصرى.

أهداف المشروع :

يتمثل الهدف العام للمشروع فى : تأصيل وتعميق مفاهيم التنمية البشرية المتواصلة لدى كافة القيادات الشعبية والتنفيذية المسئولة عن التنمية المحلية، وترسيخ منهج المشاركة بين قيادات التنمية المحلية الشعبية والتنفيذية ومكونات المجتمع المدنى (الخاص، والأهلى، والتعاونى، والتطوعى) وذلك فى تبنى هذه المفاهيم، وترجمتها إلى خطط وبرامج عملية تساعد على تقليل الفروق والتباينات فى التنمية البشرية فى كافة محاورها مثل الفجوات فيما بين الريف والحضر، وفيما بين الذكور والإناث وفيما بين أقاليم الدولة، فضلا عن المساعدة على استدامة وتواصل التنمية البشرية .

وتحقيقا لهذا الهدف العام، فقد وضع للمشروع الأهداف المحددة الأربعة التالية:

1- تأسيس آلية للمشاركة التفاعلية حول قضايا التنمية البشرية المتواصلة، بقيادة السادة المحافظين، يشارك فيها العاملين فى المستويات العليا للإدارة المحلية، وشركاء التنمية فى المجتمع المحلى المدنى من القطاع الخاص، والأهلى والتطوعى، والتعاونى، والعلمى، والإعلامى ومن خلال التفاعل فى هذه الآلية يتم بناء توافق فى الرؤى (حول هذه المفاهيم والقضايا على مستوى المحافظات والأقاليم) وذلك فيما بين صانعى السياسات ومنفذيها والمستفيدين منها.

2- التحديد الدقيق للمتغيرات المحلية التى تؤثر على التنمية البشرية، وتحديد مؤشراتها بما يؤدى إلى تفعيل التدخلات التنموية، وبالتالى تضييق حدة الفجوات التنموية إلى حدها الأدنى، سواء داخل المحافظات، أو فيما بين الأقاليم .

3- التطبيق العملى لمفاهيم التنمية البشرية المتواصلة والمشاركة الشعبية خلال عملية وضع الخطط والبرامج التنموية، وإدماج القيادات التنفيذية والشعبية وقيادات المجتمع المدنى فى تلك الممارسات التخطيطية، وإتاحة الفرصة لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات فيما بينهم، وأيضا الاستفادة من خبرات وجهود أخرى محلية وعالمية معنية بالتنمية البشرية .

4- تنفيذ مشروعات تجريبية تنموية على المستوى المحلى تمثل إيضاحا عمليا يتم من خلالها الممارسة الفعلية لمفاهيم التنمية البشرية والمشاركة الشعبية .

استراتيجية المشروع :

يرتكز المشروع على تحقيق الشراكة الفاعلة بين قيادات التنمية المحلية وكل مكونات المجتمع المدنى المحلى، وأن تستخدم هذه القيادات المحلية منهج المشاركة فى تحديد الاحتياجات ورسم الخطط التنموية، وذلك فى جميع مواقع الريف والحضر بمحافظات مصر بما ينعكس على قراراتها التنموية.

ويتحقق ذلك من خلال آليات عمل منظمة، تقوم بالتقدير المستمر والدورى للفجوات والتباينات المتعلقة بالتنمية البشرية داخل كل محافظة، وفيما بين المحافظات التى يضمها إقليم واحد، وكذلك فيما بين أقاليم الجمهورية، وأن يتم رصد هذه التباينات وما يتحقق فيها من تغيير، ويستفاد من هذه النتائج فى رسم خطط التنمية المحلية على مستوياتها المختلفة، بما يحقق تقليل تراكم ومنع اتساع هذه الفجوات، والإسراع فى بلوغ أهداف التنمية البشرية المتواصلة على المستويات المحلية.

ويقوم هذا المشروع على دعائم البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" حيث يتناغما ويشتركا فى نفس الفلسفة والمفاهيم والركائز الأساسية .

ولذلك يستخدم المشروع نفس الآليات القائمة بالفعل والتى تم تكوينها وتدريبها من خلال برنامج "شروق" بالمحافظات، مع مد تواجدها لتمثل الريف والحضر، مع توسيع عضويتها لتشمل كافة القوى الفاعلة فى المجتمع بما فيها القطاع الخاص، والأهلى، والتعاونى، والتطوعى، ومكونات المجتمع المدنى، والعلمى، والإعلامى، ويغطى المشروع جميع محافظات مصر ومدينة الأقصر.

أنشطة المشروع:

وتحقيقا لأهداف المشروع فى إطار استراتيجيته تم تطبيق أربعة مكونات هى :

أولا : آلية المشاركة التفاعلية (المائدة المستديرة) :

وذلك بعقد سلسلة متتابعة ودوية من اللقاءات بقيادة السادة المحافظين حول مائدة مستديرة، ويشارك فيها القيادات المحلية بالمحافظات، وفى مقدمتهم السادة سكرتيرى العموم وسكرتيرى العموم المساعدين، ورؤساء المراكز والمدن والأحياء وممثلى الوزارات المعنية، والقيادات الشعبية المحلية، وممثلى منظمات المجتمع المدنى من جمعيات أهلية وشعبية، والقطاع التعاونى، والتطوعى، والقطاع الخاص، والمجتمع العلمى الأكاديمى.

ثانيا : ورش العمل :

وتأكيدا لدعم وتعميق مفاهيم التنمية البشرية المتواصلة وتأصيل منهج المشاركة لدى قيادات التنمية المحلية تتضمن أنشطة المشروع عدد 7 ورش عمل :

- الأولى : للسادة سكرتيرى عموم المحافظات .

- الثانية : للسادة سكرتيرى العموم المساعدين للمحافظات.
- وخمس ورش: للسادة رؤساء المراكز والمدن والأحياء .

وتهدف ورش العمل إلى تعريف القيادات المحلية التنفيذية بمفاهيم التنمية البشرية المتواصلة وإطار العمل بالمشاركة، وتقنيات استخدام منهج التخطيط "من القاعدة إلى القمة" لمواجهة فجوات التنمية.

ثالثا : التدخل "العمل الفعلى"

حيث لم يمكن من خلال الموائد المستديرة وورش العمل تنفيذ مشروع تجريبى بكل إقليم من إجراء دراسات الجدوى وقد تم بعد ذلك متابعة هذه المشروعات للتأكد من نجاحها أو فشلها.

رابعا : التقييم

لقياس مدى تحقيق المشروع لأهدافه، تم إجراء تقييم مرحلى فى منتصف مدة المشروع وفى نهاية عامه الأول، وتقييم آخر فى نهاية مدته، وقد قام بهذا التقييم خبراء مستقلين تم تحديدهم من قبل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية بصفته الجهة المنفذة للمشروع. كما تم توزيع تقرير التقييم على نطاق واسع، ليصبح مصدرا للدروس المستفادة، ويمكن أن تبنى على نتائجه أنشطة وجهود مستقبلية فى التنمية البشرية المتواصلة فى مصر ودول أخرى .

ما هى مجالات المشروعات فى خطط التنمية الريفية؟

لقد شملت مجالات التشريعات خطط التنمية الريفية فى (78) مجالا موزعه على ثلاث قطاعات رئيسية هى:

1- البنية الأساسية.
2- تنمية الموارد البشرية.
3- تنمية اقتصادية.

وتأخذ فى اعتبارها:

1-خصوصية ظروف كل مجتمع محلى مستهدف.

2-أن تكون الخطة محلية البناء والتشكيل.

3- أن تكون للمشروعات المدرجة قد سبق دراسة جدواها فنيا وماليا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

مشروعات البنية الأساسية ومن نماذجها:

1- مياه الشرب
2- الطرق
3- الكهرباء
4- النظافة والتجميل
5- البريد والاتصالات
6- نقاط الذبح
7- معالجة المخلفات البشرية (القمامة).
8- حماية البيئة
9- الصرف الصحى
10- المعديات والكبار
11- الدفاع المدنى
12- التخطيط العمرانى
13- الأسواق العامة
14- خدمات الأمن
15- خدمات الرى والصرف العام

مشروعات تنمية بشرية:

ومن نماذجها:

1- الخدمات التعليمية
2- الخدمات الروحانية
3- رعاية الطفولة والأمومة
4- مراكز إسعاف.
5- دور حضانة
6- بيوت ثقافة
7- محو أمية
8- تكافل اجتماعى
9- تنظيم الأسرة
10- رعاية المواهب
11- مراكز شباب
12- دار مناسبات
13- برامج الاصطياف والإجازات

14- احتفالات بمناسبات وطنية ومحلية

15- الخدمات الصحية

16- فنون شعبية

17- الإذاعة الريفية

18- أندية نسائية

19- مراكز تدريب مهنى

20- توجيه أسرى

21- تأمين اجتماعي تكميلى

22- رعاية معوقين

23- مركز معلومات

24- أندية استماع ومشاهدة

25- متحف القرية ومعرضها الدائم

26- رحلات الحج والعمرة

27- فصول تقوية

مشروعات تنمية اقتصادية:

ومن نماذجها:

1- تحسين ورفع خصوبة الأراضى

2- تطهير المراوى والمصارف الخاصة

3- الزراعات المحمية

4- الخدمات البيطرية

5- تسمين ماشية

6 - تصنيع أعلاف

7- تجهيز منتجات زراعية للتسويق

8- إنتاج عسل

9- إنتاج حرير طبيعى

10- تقطير زيوت نباتية

11- ملابس جاهزة

12- صناعات خشبية

13- صناعة بلاستيك

14- صناعة رخام وبلاط

15- صناعات دقيقة وإلكترونية

16- مراكز إصلاح وصيانة

17- نقل بضائع

18- منافذ توزيع متنوعة

19- الصرف المغطى

20- الميكنة الزراعية.

21- الإرشاد الزراعى
22- المقاومة الزراعية الجماعية
23- إنتاج داجنى
24- تصنيع مخلفات الحقل
25- تسويق تعاونى للحاصلات والاستهلاك
26- تربية أسماك
27- تصنيع ألبان
28- صناعة بينية (جريد، كليم، فخار....)
29- تريكو ونسيج
30- صناعات جلدية
31-صناعة ثلج
32- صناعات هندسية ومعدنية
33- مراكز خدمات آلية
34- نقل ركاب
35- سياحة ريفية

العلاقات المؤسسية :

نظرا لقومية البرنامج واتساع نطاق أهدافه بما يدخل فى مسئوليات جهات عديدة فى الدولة، فأنه لا يمكن انفراد طرف واحد بتخطيطه والاضطلاع بمسئولية تنفيذه.

خامساً : ما هى أساليب العمل التى يمكن إتباعها لتحقيق الأهداف التنموية فى جميع المجتمعات المحلية المستهدفة؟

هناك عدة أساليب تتبع لتحقيق الأهداف التنموية.. تتلائم مع خصوصية كل مجتمع وتكوينه وإطاره الثقافى والاجتماعى وتاريخه السابق لأحداث التنمية.. وأهم الأساليب المتبعة فى إطار مشروع شروق للتنمية الريفية المتكاملة ما يلى:

- الاعتماد على استثارة القوى والدافعيات الداخلية المحلية لكى تطالب بالتغيير التنموى وتحقيقه وعدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلى.

- أن تكون الاستشارة قائمة على الإقناع العقلى والمنطقى القائم على أسس موضوعية وليس الإرغام والقهر أو المصادرة على البدائل أو الاستمالة العاطفية المجردة غير المؤيدة بالمعايير الموضوعية.
- الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبينة على إذكاء الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية عن التنمية الفردية لدى مواطنى المجتمع المحلى ومن خلال ممارستهم الفعلية لهذه المسئولية فى تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية.
- الاعتماد على العمل المجتمعي المؤسسى من خلال المؤسسات غير الحكومية (مؤسسات طوعية اختيارية) ديمقراطية... ذاتية الاعتماد، لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلى وتنظيم المشاركة الشعبية لتقوم بدورها المنشود فى أحداث التنمية.
- الاعتماد على المنهج العلمى فى كافة مراحل العمل بدءا من الإعداد، ثم التخطيط، ثم التنفيذ وانتهاء بالتنظيم ومستفيدين فى ذلك من أهل الخبرة لضمان الاستفادة القصوى لأبناء المجتمع فى كل مرحلة من مراحل العمل.
- الاعتماد على التكامل والتنسيق بين كافة الجهات المشاركة فى العمل سواء كانت شعبية أو حكومية. حتى لا تتبدد الجهود أو تتضارب القرارات أو يحدث ازدواجية فى المشروعات.
- أن تكون الجهود الحكومية مكملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية وتعمل على اللامركزية وعدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية.
- أن تتفق المشروعات وكافة أساليب العمل مع القيم الأصلية للمجتمع المستمدة من عقيدته الخالصة النقية وتقاليده الاجتماعية الراسخة التى

تحافظ على صلابة المجتمع وتماسكه وأن يتم العمل بالسرعة المناسبة لكل مجتمع.

سادساً : ما هى منهجية العمل التى يسير عليها مشروع" شروق" للتنمية الريفية المتكاملة؟

فى إطار المعايشة الفعلية لمشروع" شروق" للتنمية الريفية المتكاملة يمكن أن نلخص منهجية العمل (مراحل العمل) طبقا لمايلى:

على المستوى العام	على المستوى الخاص "الوحدة المحلية الريفية"
ويشمل :	**ويشمل :**
بناء رأى عام مستنير تبنى فكرة البرنامج	التعريف
بلورة آليات للعمل على المستوى القومى الإقليمى المحلى	التحريك
إعداد القيادات المسئولة عن توجيه الجهود الحكومية والشعبية	التنفيذ
الدعم الفنى لإعداد خطط وبرامج التنمية الريفية المتكاملة حتى عام 2000 على المستوى القومى والإقليمى والمحلى	التقييم

وسوف نشير فيما يلى إلى أهم ما تتضمنه منهجية العمل على المستوى الخاص فى كل وحدة محلية يتقيد بها البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق".

أولا: مرحلة التعرف:

وتستهدف رسم طريقة انتقادية اجتماعية للمجتمع الريفى المحلى من خلال جمع المعلومات وتحليلها تشمل الجوانب الآتية:

- الموارد الاقتصادية المتاحة وكيفية الاستفادة منها.
- الموارد البشرية وخصائصها وأنشطتها وكيفية الاستفادة منها.
- الخدمات المتاحة كما ونوعا.
- المنظمات الاجتماعية الموجودة سواء كانت غير حكومية أو حكومية ومناطق قوتها وصحتها وكيفية الاستفادة من خدماتها.
- الخبرات السابقة فى المجتمع فى مجال التنمية وكيفية تعامله مع المشكلات التى واجهها سابقا.
- القيم والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ومدى تأثيرها على برامج وخطط التنمية.
- بناء القوى فى المجتمع وأساليب الاتصال بين أفراده.

ثانياً: التحريك:

ونقصد بذلك كيفية تحرك المجتمع لتحسين الأوضاع السائدة فيه من خلال الاعتماد على الجهود الذاتية ثم مساندة الجهات الحكومية بعد ذلك لدعم هذه الجهود والمحافظة عليها... يشمل ذلك:

- عرض نتائج المرحلة السابقة على القيادات لبلورة توجهات عامة ومشتركة لديهم.

- الاتصال بأهالى المجتمع من خلال عقد لقاءات قطاعية وجغرافية وعرض كل ما يخص المجتمع عليهم لبناء جسور" الثقة" لضمان محافظتهم على ما سوف يتم إحداثه من تنمية داخل مجتمعهم المحلى على اعتبار إنه نابع منهم.
- عرض تجارب المجتمعات الأخرى الناجحة على المجتمع لكى يستفيد منها ويسعى إلى الحصول إليها.
- استثمار كافة الخبرات والمهارات المتوفرة لدى أفراد المجتمع فى مشروعات التنمية المحلية التى يرغب المجتمع فى تحقيقها.

ثالثا: التخطيط للتنمية الريفية وتشمل:

- بلورة قائمة متفق عليها للمشروعات التى يرغب المجتمع فى تحقيقها.
- وضع الأولويات بين هذه المشروعات وفقا للإمكانيات الذاتية والحكومية المتاحة.
- دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية لكل مشروع.
- وضع التصور النهائى لخطة التنمية المحلية متضمنة فقط المشروعات ذات الجدوى لأفراد المجتمع التى يترتب على تنفيذها حدوث تغيير ملموس لدى أفراد المجتمع.
- توزيع الأدوار والمسئوليات المتصلة بالتنفيذ على المنظمات والأفراد وفق برنامج زمنى محدد للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة.

رابعاً: التنفيذ:

وتستهدف هذه المرحلة ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومشروعاتها إلى واقع عملى من خلال قيام كل مؤسسة وفرد بالمهام الموكولة إليه حسب الخطة ووفق تتابعها الزمنى.

خامساً: التقييم:

ويستهدف قياس وتقدير كم ونوعية ما تم إنجازه من أهداف خطة التنمية المحلية وهى مرحلة لا تقع فقط فى نهاية البرنامج أو بعد تنفيذه... بل إنها مطلوبة لكل مرحلة من مراحل العمل التنموى السابق الإشارة إليها.

ومثال ذلك الزيارات الميدانية التى قام بها أعضاء اللجنة الاستشارية العليا لمشروع شرق لمناطق العمل.. حيث قام معد هذه الورقة بزيارة "قرية المرامود" بمدينة الأقصر اعتمدت على نوعية المشكلات التى يعانون منها، وأسلوب تفكيرهم فى حل المشكلات.. والتعرف على القيادات الشعبية ونوعية المؤسسات الأهلية والحكومية.. وقد ترتب على هذه الزيارة إحداث تغيير فى القيادات المسئولة عن هذه القرية وفتح جور التعاون بينها وبين القرية المجاورة لها.. وتبديل أولويات المشروعات المقترحة لتطوير هذه القرية.

جدول(3)

يوضح المجموعة الأولى للوحدات المحلية القروية لبرنامج شروق

م	المحافظة	المركز	الوحدة المحلية القروية المختارة
1	الدقهلية	ميت غمر	ميت الفرماوى
2	القليوبية	بنها	مرصفا
3	السويس	حى الأربعين	الجبلايات
4	المنوفية	اشمون	دروه
5	قنا	اسنا	النجوع بحرى
6	الاقصر	الاقصر	المدامور

7	الوادى الجديد	الخارجة	ناصر الثورة
8	بنى سويف	بنى سويف	تزمنت الشرقية
9	سوهاج	دار السلام	الخيام
10	الغربية	المحلة الكبرى	صفط تراب
11	البحر الأحمر	سفاجا	أم الحويطات
12	الشرقية	أبو حماد	الحلمية
13	دمياط	كفر سعد	كفور الغاب
14	جنوب سيناء	أبو رديس	فيران
15	بور سعيد	بور سعيد	تجمع بحر البقر
16	الإسماعيلية	القنطرة غرب	الرياح
17	الفيوم	ابشواى	الحامولى
18	المينا	مطاى	أبو عزيز
19	البحيرة	دمنهو	افلاقة
20	أسيوط	ابنوب	المعابدة
21	أسوان	دراو	بنيان
22	مطروح	الضبعة	الجفيرة
23	كفر الشيخ	كفر الشيخ	مسير
24	الإسكندرية	برج العرب	بهيج
25	الجيزة	امبابة	تكلا
26	شمال سيناء	الحسنة	القصيمة

إسهام الممارسة العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية الريفية:

فى الإطار السابق للتساؤلات والإجابة عليها من واقع البيانات الخاصة بمشروعات التنمية بالريف.. كيف يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية أن تسهم فى تحقيق أهداف هذا المشروع؟

وسوف تكون الإجابة على هذا التساؤل الأخير من خلال عدة تساؤلات فرعية هى:

- ما مدى مساهمة مهنة الخدمة الاجتماعية فى تحقيق أهداف البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة" شروق"؟
- هل شخصية الأخصائى الاجتماعى وإعداده الحالى يمكنه من العمل فى إطار هذا البرنامج القومى؟
- ما هى المهارات التى يجب أن يزود بها الأخصائى الاجتماعى للعمل بفاعلية فى إطار هذا البرنامج القومى؟

(أ) ولتوضيح مدى إسهام مهنة الخدمة الاجتماعية فى تحقيق أهداف البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة" شروق" نوضح أن أغلب مشكلات اليوم أكثرها أهمية هى تلك المشكلات التى تتناول العلاقات بين الناس ولذلك فإن أى جهد يبذل فى مساعدة الناس كى يتعلموا كيف يشاركون فى أمور مجتمعهم هو جهد له قيمته إن لم يكن حيويا.. والمجتمع إذ يدرك أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية إدراكا صحيحا شاملا يستطيع أن يقر أن أمور توفير خدماته لا ينبغى أن يترك المصادفات "العمل العشوائى" وإنما لابد من العمل المنظم القائم على دراسة أفراد المجتمع والتعرف على طموحاتهم وتحديد الإمكانات المتوفرة لديهم ومهنة الخدمة الاجتماعية هى إحدى المهن التى يمكن أن تساعد فى تحقيق ذلك خلال سعيها إلى مساعدة أفراد

المجتمع للوصول إلى علاقات طيبة مرضية وحثهم للمشاركة فى تحقيق أهداف مجتمعهم التى سوف ينعكس نجاحها فى الارتقاء بهم أنفسهم وذلك من خلال طرقها المتكاملة (الفرد/ الجماعة/ تنظيم المجتمع).

وعلى هذا يمكن أن نقول أن مهنة الخدمة الاجتماعية تقدم مساهمة فعالة لبرنامج" شروق" عن طريق إكساب الأفراد كيف يشاركون فى جماعة ومساعدهم على التخلص من الاهتمام بالنزعات الذاتية إلى الاهتمام بالمشاكل المجتمعية وتدريب أفراد المجتمع على عمليات المشاركة ليعرفوا كيف يشاركون وكيف يتحملون وينفذون مسئولياتهم.

وإذا كان العنصر البشرى هو أساس كل تقدم يمكن أن يتم فى المجتمع.. فهذا يوضح لنا أهمية مد هذا العنصر بالخبرات والتدريب والمرن الذى يؤهله لأداء دوره بطريقة إيجابية فى خدمة المجتمع والمشاركة بفاعلية فى خدمة قضاياه.

وقد كشفت بعض الدراسات أن مشاركة المواطنين فى تنمية المجتمع المحلى فى المجتمع الريفى بصفة خاصة ليست ظاهرة متأصلة فى حياة الناس ولا فى بناء المجتمع وبالتالى فإن العاملين فى حقل التنمية الاجتماعية لا يتوقعون أن تتم هذه المشاركة بطريقة تلقائية أو عفوية ما لم تحركها وتدفعها عوامل داخلية وحوافز خارجية(2).ويمكن للأخصائى الاجتماعى أن يسهم فى تحقيق ذلك من خلال تدريبة السابق وإعداده النظرى بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية.. ليس بمفردة ولكن بالتعاون مع الآخرين من التخصصات الأخرى.

وقد أكد ذلك" كيتث" بقوله أن الخدمة الاجتماعية كمهنة تسهم إلى حد كبير فى حث أفراد المجتمع على المشاركة فى توفير الخدمات التى يحتاجون إليها.. لأن توفير هذه الخدمات لم يعد هدفا تسعى إليه الخدمة

الاجتماعية وإنما أصبح من الضرورى اشتراك أفراد المجتمع فى إيجاد الحلول للمشكلات التى تعترضهم[22].

كما أن مشاركة المواطنين تعتبر الدواء الفعال الذى يستخدمه المخططون لعلاج مشكلات المجتمع باعتباره تدريبا على التعاون القائم على الاعتماد المتبادل بين كل من المواطنين والمخططين[23].. كما أن هناك عوامل تحفز على مشاركة المواطنين فى أمور بحثهم من أهمها:

- اقتناع سكان المجتمع بهدف التغيير وبالقائمين عليه.
- شعورهم بأن هناك عائد سوف يحدث ويعود بالخير عليهم نتيجة المشاركة.
- إحساسهم بأن التغيير نابع من احتياجاتهم الحقيقية.
- مدى توفر المعلومات الصحيحة لأفراد المجتمع عن التغيير وأهدافه والعائد المتوقع منه[24].

فى إطار ما سبق يتضح لنا أن هناك علاقة عضوية بين ما يسعى إليه البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة" شروق" وأهداف مهنة الخدمة الاجتماعية لأن أهداف الممارسة المهنية فى الريف هى نفسها إحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية"[25] طريقة تنظيم المجتمع" والمتمثلة فى:

1- إحداث تغيرات اجتماعية مقصودة ومبتغاة سواء فى السكان أو بيئاتهم، لصالح هؤلاء السكان أنفسهم.
2- استثارة سكان القرية للمشاركة فى مختلف المشروعات التنموية.
3- تقوية العلاقات وتدعيم التعاون بين كافة المنظمات المحلية وبين مختلف المنظمات العاملة على المستوى الرأسى.
4- العمل على أن تأخذ روح التعاون الصيغة العملية بحيث تسود مثلا المشروعات المشتركة بين مختلف المنظمات: وضع برنامج لمحو

الأمية تساهم فيه المدرسة والمسجد وجمعية تنمية المجتمع والجمعية الزراعية... الخ.

5- تدعيم التعاون والتنسيق بين مختلف المنظمات بالقرية.

6- مساعدة المنظمات الموجودة بالقرية على تحقيق أهدافها وأداء وظائفها بكفاءة وفاعلية. تستوى فى ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

7- العمل على اكتشاف القيادات الشعبية وتدريبها وإكسابها العديد من المهارات والخبرات اللازمة للعمل.

8- مساعدة مجتمع القرية على العمل كوحدة واحدة معتمدين على جهودهم الذاتية بحيث يقل اعتمادهم على الممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية أو المسئولين بمشروع شروق وبحيث لا تتوقف جهودهم عندما يتراكم الأخصائى الاجتماعى أو مندوبى شروق لسبب أو لآخر.

9- مساعد سكان القرية عموما. ومختلف جماعاتها وفئاتها على العمل معا، وتحديد أهدافهم، ووضع الخطط والبرامج لتحقيق هذه الأهداف، وتقييم جهودهم لتحسينها وتطويرها باستمرار.

(ب) أما ما يتصل بشخصية الأخصائى الاجتماعى وإعداده المهنى فهذا يطرح أمامنا عدة نقاط ترتبط بمتطلبات الممارسة فى المجال الريفى.

1- تلعب الشخصية المهنية للأخصائى الاجتماعى دورا كبيرا فى مدى نجاحه أو فشله فى المجتمع الريفى.. والسبب فى ذلك أن القرية مجتمع محدود كما أن خصائص المجتمع الريفى تتطلب ممن يعيش فى هذا المجتمع أن يحسن التصرف سواء داخل القرية أو خارجها بل أنهم ينتقدون أى تصرف ولا ينسونه ويعملون حسابه حتى لو تم خارج نطاق القرية. ومن الطريف أن الذى يشير إلى ذلك هو جنزبرج **Ginberg** أحد الكتاب الأمريكيين(26).

2- العناية بالمظهر المقبول من جانب سكان المجتمع الريفى سواء من حيث نوعية الملبس وشكله وطريقة ارتداءه.

3- العمل لا يرتبط بمواعيد محددة.. أو أيام محددة حيث يتوقع سكان المجتمع الريفى من الأخصائى الاجتماعى أو أى ممارس للتنمية أن يكون فى خدمة أهل القرية فى أى وقت وفى كل الوقت وبالتالى إذا اعتبر الأخصائى الاجتماعى أن عمله ينتهى بحلول الثانية ظهرا يعتبر مثالا فاشلا للأخصائيين الاجتماعيين.

4- أن يكون الأخصائى الاجتماعى أكثر قدرة على ضبط مشاعره وذلك لأنه يتعرض لمواقف كثيرة تتطلب الصبر والاعتماد على الذات فى حسم الأمور وأن يكون متفائلا فى كل الأمور لأن عكس ذلك ويفسد علاقته مع المجتمع وبالتالى عدم نجاح المشروعات أو الجهود التى يبذلها مع المجتمع.

(ج) إذن ما هى المهارات التى يجب أن يزود بها الأخصائى الاجتماعى للعمل بفاعلية المجتمع الريفى:

يستمد الممارس أساسه النظرى من مداخل ونظريات العلوم الاجتماعية عموما.. وعلم الاجتماع بصفة خاصة[27]. سواء ما يتعلق منها:

1) بدراسة المجتمع كنسق اجتماعى.. وكذلك طبيعة العلاقات الرأسية والأفقية داخل المجتمع (رولاند وارين).

2) الاستفادة من نظرية المنظمات وخاصة ما يتصل منها بفهم وتحليل المنظمات الريفية سواء من الناحية البنائية أو الوظيفية وتحليل عمليات الأساسية" بارسونز وميرتون وكانزوكان".

3) نظريات التبادل والتفاعل عن العلاقات الاجتماعية بين الفاعلية الاجتماعية عموما والمنظمات الاجتماعية بعضها البعض (مارفن أولسن).

4) نظرية روس عن المشاركة الواسعة فى تنظيم المجتمع والعمل فى مجالات التنمية المحلية (روس وجاك روثمان).

5) اكتساب مهارة المشورة المهنية.. والتى يمكن من خلالها أن يقدم الأخصائى الاجتماعى خبراته المتصلة (بفهم الأفراد، المؤسسات، تصميم البرامج؟، تقويم البرامج، دراسة وتشخيص المشكلات التى عانى منها المجتمع وقد أشار إلى ذلك كم من (جارلت، رتف وهولاند،كاملين وكادوشين).

وأظن أننا فى حاجة إلى إعادة صياغة لبرامجنا الدراسية وتدريبنا الميدانى كى يواكب التطورات السريعة والمتلاحقة بالمجتمع وإبراز هذا البرنامج العملاق الذى يحتاج إلى سواعد الأخصائيين الاجتماعيين فى مشروعاته التى تغطى جميع قرى ونجوع وكفور جمهورية مصر العربية ويخدم ما لا يقل عن 35 مليون نسمة تحتاج إلى ما لا يقل عن مليون أخصائى اجتماعى. فهل نحن جاهزون للنزول إلى هذه الساحة.. أظن أن ذلك يحتاج إلى ورقة عمل أخرى.

دور الأخصائى الاجتماعى فى التنمية الريفية :

لقد بات واضحا أن الأخصائى الاجتماعى له دور كبير فى التنمية الريفية ويتوقف نجاح الأخصائى الاجتماعى. على مدى معرفته بالصفات النفسية والاجتماعية التى يتصف بها من يتعامل معهم وبدون هذه المعرفة لا يمكنه تحقيق الأهداف المقصودة ومن أهم العناصر التى يجب أن يأخذها الأخصائى الاجتماعى فى اعتباره ما يلى:

1- دراسة الصفات النفسية لأهل البيئة الريفية التى يعمل فيها حتى يمكنه التعرف على حاجات ورغبات الأهالى ومعرفة أنواع الدوافع والمحركات والقيم الكامنة فى نفوسهم كى يستطيع إحداث التغيرات المطلوبة فى سلوكهم وتصرفاتهم بما يحقق الأهداف المنشودة للخدمة العامة.

2- دراسة المعتقدات والعادات السائدة والخواص النفسية التى تكمن وراء هذه الاتجاهات إذ أن التعرف عليها يساعد الرائد المحلى على مشاركة الأهالى فى تخطيط مشروعات الخدمة العامة.

3- دراسة القيم الأخلاقية للمجتمع الريفى إذ أن لكل مجتمع من المجتمعات تقاليد يتوارثها السلف عن الخلف وقيم أخلاقية واضحة يجب على الرواد المحليين أن يتعرفوا عليها وأن يراعوها فى تصرفاتهم.

4- معرفة اتجاهات القرويين وإحساسهم تجاه السلطة الحاكمة.

5- تميز أهل الريف بالحساسية الزائدة فى الذات.

6- الميل إلى التنافس والتغلب على الغير ويمكن للرائد المحلى استغلال هذا الميل فى إسهام الريفيين فى مشروعات الخدمة العامة فى البيئة الريفية فى مختلف مستوياتها.

7- تتميز سلطة الأب أو من فى حكمة فى المجتمع الريفى بالسيطرة على أفراد العائلة لذلك يجب الربط بين الآباء والأبناء فى مراحل العمل فى مشروعات الخدمة العامة مع ملاحظة بذل مزيد من نشر الدعوة للخدمة العامة بين الأباء وعدم اقتصارها على الشباب حتى لا يحول الأباء دون اشتراك أبنائهم فى أعمال الخدمة العامة.

8- وللدين دوره الأساسى فى توجيه الفلاحين للاشتراك فى مشروعات الخدمة العامة فالمجتمع الريفى متمسك بالدين ويقدس تعاليمة وعلى ضوء ذلك ينبغى أن يكون الرائد قدوة صالحة فى التمسك بالدين والقيم

الروحية فضلا عن تعاونه مع رجال الدين فى القرية سواء فى مراحله نشر الدعوة للخدمات العامة بين الريفيين أو فيما تحتاجه مشروعات الخدمة العامة من مساهمات تطوعية لهذه الأسباب وغيرها.

ولابد أن ننوه هنا إلى أن الأخصائى الاجتماعى فى المجتمع الريفى يستطيع أن يقوم بأدوار مختلفة على سبيل المثال (المهنى- الممكن- المنتظم- المعلم- الخبير..... إلخ).

ولا يفوتنا ونحن فى هذا المقام التأكيد على أهمية التكامل بين طرق المهنة الخدمة الاجتماعية أثناء الممارسة (خدمة الفرد- خدمة الجماعة- تنظيم المجتمع).

هذا بالإضافة إلى الإفادة إلى أقصى حد ممكن بالقوى البشرية الموجودة بالقرية مع التركيز على النواحى التالية:

1- الافادة من قدرات الشباب المتعلم فى القرية والانتفاع بها عمليا..
2- الانتفاع بجهود وخبرات العاملين فى مختلف مؤسسات القرية والاستعانة بالخبرات الموجودة بالبيئة كالأطباء والمهندسين ورجال التعليم ورجال الدين وغيرهم.
3- نشر الاتجاهات التعاونية بين أهل القرى المجاورة للتعاون فى القيام بالمشروعات المشتركة وتبادل الخبرات فيما بينهم.
4- استمرار الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لغرس مبادئ الخدمة العامة وجعلها سلوكا وعملا فى القرية.

ولابد أن ينتبه الأخصائى الاجتماعى إلى أن الفترة الأولى للعمل فى المجتمع أصعب الفترات التى يمر بها فعلى أساس تصرفاته واستجاباته أثناء ما يشكل مركزه فى المجتمع وعلاقاته مع الأهالى فى المستقبل فمن ناحية الأخصائى كمشرف للتنمية هى مرحلة دراسة وتعرف، ومن ناحي الأهالى هى مرحلة اختبار لذلك (الرجل) الجديد، كل الفريقين يمتد فهمه

للأخر من خبراته السابقة،فالمشرف يعامل المواطنين كما كان يعامل الناس في المجتمعات الأخرى، وهم يعاملونه حسب ما كانوا يعاملون موظفي الحكومة السابقين، هو يشرح لهم ما يريد فيهزون رؤسهم بالتأييد ولسان حالهم يقول" سمعنا من هذا كثير" ويزودهم ويلاقيهم ويحادثهم ويناقشهم ويتبسط معهم،ولكنه يتركهم حتى يقول أحدهم" الغربال الجديد له شدة" هم ينتظرون منه أن يعمل، وهو ينتظر منهم المبادأة. وتمر الأيام حتى يعرف كل منهم الآخر فيأنس له وتتحدد المعاملات بينهم،ويفهم كل فريق كيف ومتى يتصرف وتبدأ العجلة في المسير وفي هذه المرحلة يتحدد كثير من مستقبل العمل مع المجتمع [28].

ولكي يتمكن الأخصائي الاجتماعي من تأدية دورة. لابد من أن يكون مزودا بالمهارة المهنية في العمل في المجال الريفي، ولديه القدرة على الدراسة الواعية والفهم المدرك لحقائق الأمور من أجل تنمية قدرته على فهم المجتمع الريفي، وكذا الثقافة السائدة والعادات والتقاليد حتى لا يتعارض عمله مع المجتمع الذي يعمل له تنمية مستفيدا من الإمكانيات المتاحة في المجتمع المحلي وكذا إمكانات المجتمع القومي والعمل على اكتشاف مصادر جديدة وموارد محلية للاستثمارها في خدمة المجتمع الريفي على ضوء التعرف على احتياجات المواطنين ومشاكلهم، هذا علاوة على مساعدته للهيئات والأجهزة المحلية، العاملة بالقرية على زيادة فعاليتها وتوعية الريفيين في الاستفادة من خدماتها.

دور الأخصائي الاجتماعي مع قادة المجتمع الريفي :

ولابد أن يقوم أخصائي التنمية الريفية بتكوين علاقة مهنية مع القيادات المحلية في المحلية في المجتمع وكذا كسب ثقة وتأييد جماعات القادة الغير رسميين والذين لهم التأثير الأكبر على سكان المجتمع الريفي،

فالممارس الماهر هو الذى يستطيع أن يعرف الأشخاص المؤثرون فى اتخاذ القرارات وإكسابهم فى صفة نحو التغيير.

ومن واجب الأخصائى الاجتماعى الريفى أن يكتشف ويدرب وينمى هؤلاء القادة المحليون ويوجد فى المجتمع القروى ثلاث أشكال من القاد المحليون هم:

- **القادة الرسميون:** ويعتمد على الوظيفة أو المنصب.
- **القادة التقليديون:** ويعتمد على عشيرته أو أسرته مثل كبار السن ورؤساء العائلات
- **القادة الطبيعيون:** ويعتمدون على شخصيتهم وقدرتهم فى التأثير على الآخرين.

إذن فى البداية يكتشف الأخصائى الريفى هؤلاء القادة وفق مواصفات أو قدرات خاصة لا يمتازوا أو يتمتع بها إلا هؤلاء القادة، وبعد ذلك يعد لهم برنامج تدريبى يكسبهم المهارات والقيم والاتجاهات التى يحتاج إليها القائد الريفى ويتم ذلك عن طريق التلمذة، الدورات النظرية، الإشراف.

معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية فى المجال الريفى:

أنه مما لا شك فهمه أن الخدمة الاجتماعية قد تواجه مجموعة من العقبات أو المعوقات أثناء الممارسة والتى قد ترجع إلى الاختلافات الواضحة بين ما يدرس وما يتم ممارسته بالفعل (أى بين ما هو نظرى وما هو عملى أو تطبيقى) ولا أبالغ حين أن أقول أن ما يدرس يسير فى اتجاه والممارسة الفعلية تسير فى اتجاه آخر.

مما يتطلب الربط بين ما يدرس والممارسة الفعلية، (أى ضرورة الربط بين ما هو نظرى وما هو تطبيقى) بالإضافة إلى قلة المواد العلمية التى تدرس فى كليات ومعاهد إعداد الأخصائيين الاجتماعيين عن الريف

والتنمية الريفية. مما يترتب عليه عدم وجود الأخصائى الاجتماعى المعد إعداداً مهناً كافياً يؤهله للعمل فى المجتمعات الريفية هذا كله من ناحيـــة. بالإضافة إلى المعوقات التى قد تنشأ عن المؤسسة التى تتم الممارسة مـــن خلالها مثل عدم وجود الإمكانيات.. علاوة على غياب الدور الحقيقى الذى تقدمه المؤسسة.. فعلى سبيل المثال الوحدة الاجتماعية القرويـــة يقتــصر دورها على تقديم المساعدات الاجتماعية بالإضافة إلى الضمان والتــأمين الاجتماعى فقط. ولا يوجد لها أى دور واضح أو يذكر فى تعليم المجتمع أو تثقيف المجتمع أو عقد ندوات أو مؤتمرات.... إلخ.

هذا فضلا عن طبيعة المجتمع الريفى نفسه وما يسوده مـــن عـــادات وتقاليد وعدم وجود الوعى الكافى بأهمية دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية مجتمعهم. بالإضافة إلى انتشار الأمية..إلـــخ كـــل هـــذا يعـــوق الخدمـــة الاجتماعية فى تأدية دورها الحقيقى داخل المجتمع الريفى.

تجارب دولية فى التنمية الريفية
مع عرض علاج المجتمعات الريفية ومشكلاتها

مثال مترجم

المجتمع الريفي المشكلات التى يعانى منها

تنمية المشاركة لدى سكان الريف:

وقد لوحظ أن الريفيين يفقدون عنصر المبادأة والمشاركة ولا يتصورون أنهم مشاركين فى عملية التنمية، حيث لا يمكن للحكومة أن تقوم بكل الجهود ويعتبر حث السكان الريفيين على المشاركة وتنظيم أنفسهم ليأخذوا مكانا متقدما فى تنمية الشعوب أمرا حيويا وخاصة فيما يتصل بالمشاركة فى تنمية العلوم والتكنولوجيا وكذلك تنمية الثقة لدى السكان الريفيين حيث أنهم يشعرون بأنهم ضعفاء كما أنهم لا يطالبون بحقوقهم وهذه الأمور يجب العمل على تغييرها لدى السكان الريفيين حيث أن ذلك شرطا أساسيا لتغيير الريف ونقله إلى مستوى أفضل.

وتعطى الحكومة أولوية كبيرة للتنمية الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعى لصغار الفلاحين كما تعمل على نشر التكنولوجيا لزيادة دخل الفلاحين وزيادة إنتاجية الأراضى الزراعية وخاصة للفقراء من الفلاحين. ويعمل الممارسون الريفيون فى هذا الإطار من أجل رفع مستوى القرية وتغيير هذا المجتمع إلى مجتمع أفضل، هذا وتهتم الأمم المتحدة بالزراعة ومشكلة الطعام (FAO) مع الاهتمام بزيادة إنتاج صغار الفلاحين ويشمل هذا الاهتمام بتنوع وتعدد أشكال النشاط الاقتصادى الريفى مثل الاهتمام بصيد الأسماك، زيادة المخزون السلعى وهذه كلها من أهداف التنمية الريفية المتكاملة (فرمان الفلاح FAO، روما 1981).

تحطيم دائرة الفقر:

يرتبط الفقر بالريف بانخفاض الإنتاج الزراعية، منـــا أن صـــغار الفلاحين ليس بمقدورهم صنع التقدم فى العلوم الزراعية والتكنولوجيا،كما يلاحظ من ناحية أخرى أن بعض الفلاحين الفقراء ممن يتمتعون بمستوى طموح مناسب يعملون على الهجرة من القرية وكسر الدائرة التى يعيشون فيها إلى دائرة أخرى للحصول على وظيفة أفضل وعلى الرغم من أهمية الأساليب التكنولوجيا الزراعية بالنسبة للريف إلا أن فائدتها بالنسبة لصغار الفلاحين أو الهامشيين تكاد معدومة. هذا وقد بـــذلت محـــاولات عديـــدة لمساعدة وتنمية صغار الفلاحين من أجل زيادة دخولهم ولقد شملت هـــذه الجهود التركيز على الدوافع وحث الفلاحين على استغلال قدراتهم الذاتية.

ولقد تعاونت الحكومة الهندية مع الفلاحـــين ومؤســـسات العمـــال الزراعيين بصورة أفضل وهى ليست مؤسسات حكومية، ولكنها تـــشتمل على التنظميات التطوعية والتى تنمى الإحساس والمسئولية لدى القرويين للمطالبة بحقوقهم.

وكما سبق الإشارة إليه أن تكنولوجيا الإنتاج الزراعى لا تـــساعد صغار الفلاحين الذين يعانون من التخلف وعدم التقدم إذا ما قورنوا مـــع متوسطى وكبار الفلاحين.... حيث أنهم يعانون فقدان الأرض (أى أنهـــم معدمين) وكذلك الصيادين الذين لا يوجد لهم مورد رزق آخر ولذلك فهـــم محصورين فى دائرة الفقر.

ولقد شاركت الهيئة الدولية للتنمية الريفية **(IERD)** للمـــزارعين الصغار فى منطقة بالهار **Blahr** وتركز على كيفية تنظيم عمليات الرى وحفر القنوات وتمهيد الطرق واستخدام الجرارات مما يؤدى إلـــى زيـــادة إنتاجهم ومحاصيلهم بالإضافة إلى ذلك أدى ذلك إلى تنمية الاعتماد علـــى أنفسهم... ولقد ساهم فى ذلك قادة تنظيم المجتمع فركزوا علـــى إحـــداث

التفاعل بين أفراد أنفسهم.. ولقد ساهم فى ذلك قادة تنظيم المجتمع فركزوا على إحداث التفاعل بين أفراد المجتمع... هذا ويوجد أكثر من ثلاثين مجموعة لتسجيل صغار الفلاحين وتوفير مصادر الإنتاج بالنسبة لهم .

وفى زامبيا يوجد مشروع يركز على تنمية البيئة من خلال الاهتمام بزراعة البن يشارك فيه أكثر من 500 مزارع من صغار الفلاحين يعملون على زراعة البن ولقد تحسنت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية نتيجة نمو هذه الزراعة ألا أنهم واجهوا مشكلة أخرى وهى نقص "رأس المال" اللازم لتطوير أساليب الزراعة وتحسين الإنتاج فى إطار ذلك يعمل الممارسون فى التنمية الريفية[29]. على اكتشاف طرق جديدة واستخدام مداخل جديدة لكسر دائرة الفقر ومساعدة كبار الفلاحين للمساهمة فى مشروعات التنمية.

المعدمون:

المعدمون هم أفقر ما يكون فى الريف، فهم لا يملكون أرضا، كما أن عملهم وقتيا وموسميا لا يزودهم بمكاسب وأجور كافية بالإضافة إلى أن احتياجاتهم متعددة.. وهم كصغار الفلاحين غير قادرين على المنافسة ولقد أدى ذلك إلى الاهتمام بالفلاحين الصغار من خلال تنمية المهارات اللازمة لتصنيع القرية وفتح مجالات عديدة لتوظيف أعداد كبيرة من الأسر الريفية لكى تأخذ مكانها كما هو الحال فى اليابان.. إلا أن هذه المهارات ليست على درجة كبيرة من التقدم فى الدول الفقيرة، لأن نصيب الفرد من الرقعة الزراعية قليل بالإضافة إلى مشكلة الانفجار السكانى.

وفى بنجلادش وفى منطقة بروشكا **Proshika** هناك تجربة أخرى لمواجهة الفقر المنتشر فى الريف، وتنظيم عملية مواجهة الفقر وخاصة بين المعدمين وقد واجهت بنجلادش ذلك من خلال بناء صناعات صغيرة وتطوير إنتاج الدجاج والطيور المنزلية، كما ركز هذا المشروع

على تدعيم الجانب التعليمى الذى يهتم بتدريب الفلاحين على بعض المهارات العملية وزيادة دخلهم وتنمية الأنشطة المناسبة فى المجتمعات المحلية.

ولقد تم تطبيق هذا المشروع فى 30 منطقة محلية شملت 11 أقليم من المجتمع الكلى وقد استهدف هذا المشروع التحكم فى دائرة الفقر بأكثر من وسيلة وذلك من خلال:

* الاهتمام بعمليات الرى.
* الاهتمام بالصناعات الصغيرة التى يعتمدون فيها على أنفسهم.

وفى إطار ذلك نلاحظ أن المشروعات التى تمت من خلال الهيئة الدولية للتنمية الريفية (IERD) تركز على تنمية التكنولوجيا الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة للعمل للمعدمين للارتقاء بمستواهم الاقتصادى الاجتماعى.

الصيد والصيادون:

يعتبر الصيد مصدر هام للغذاء لا يقل أهمية عن الأرض،كما أن حالة الصيادين المتخصصين فى البحر تكاد تكون متشابهة مع العاملين فى الأرض الزراعية وخاصة فيما يتصل بعدم انتظامهم فى العمل (العمالة الموسمية).

ويعمل المجلس القومى للصيادين فى الهند (SA -96) على السعى نحو تحسين معيشة وظروف حياة هؤلاء الصيادين فى البيئة المحلية التى يعيشون فيها والعمل على تنظيم جهودهم وتنمية الثقة بالنفس بينهم.

أما فى كندا: فقد تكون اتحاد للصيادين عام 1921 يتيح لهم الفرصة فى استغلال وتنظيم الدخل الخاص بهم، وتوفير القوراب والأجهزة الخاصة بالصيد.

وقد اهتمت كندا بتنمية التنظيمات التعاونية للصيادين والتى يمكن من خلالها توفير ما يحتاجون من أدوات ولقد أعـد علـى نجـاح هـذه التنظيمات ما تم فى القطاع الزراعى وتكوين المـزارع التعاونيـة التـى ساهمت فى رفع مستوى معيشة الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية.

دور المرأة فى الزراعة:

تهتم كثير من دول العالم بإعداد المرأة باعتبارها عنصر أساسى فـى المجتمع وفى الأسرة فهى شريكة لرب الأسرة كما أنها مسئولة عن كل ما بداخل المنزل وخارجه والمرأة فى معظم الأقطار الزراعية جزءا مكمـلا للنشاط الزراعى ... وعلى أى حال سنحاول أن نلقى مزيدا من الـضوء على دورها والقضايا الخاصة التى تؤثر عليها.

وتبدأ أهمية المرأة فى كونها" حصان عمل" حيث يلاحظ أنها تقوم بكثير من الأعمال بعضها غير ظاهر ، فهى تقوم بإعداد الطعام، إحضار طعام الزوج لمكان العمل، إحضار المياه، حلب الماشـية، ولادة الأطفـال وتربيتهم وبعضها الأخر خاص بالمنزل.

ولقد عبرت حركة الحزام الأخضر فى كينيا عن ذلك بـأن 75% من أعمال الزراعة فى الدول الفقيرة تمارسه المرأة فهى تنتج أكثر الطعام لاستهلاك الأسرة وبالرغم من إعداد المرأة المرتفع فى الزراعة وتزايـده فإنها فى حاجة إلى الإنتاج التجارى وتمارس المرأة معظم الأعمـال فـى الحقول... ولقد ترتب على ذلك الاهتمام ببرامج تدريب المرأة الريفية.

وفى إحدى التقارير الصادرة بالهند اتضح منه أن العمـل غيـر المهارى فى الزراعة لا يقتصر على المرأة.. كما وجد فى مسرح أجـرى فى **(Gujarat)** أن من 1-3 من الأسر الفقيرة فى القرية تعتمد بصورة كلية على ما تكتسبه المرأة وقد أكد ذلك أيضا ظروفا متـشابهة فـى دول أمريكا اللاتينية كما عبر عن ذلك تقرير الولايـات المتحـدة **(NA-32)**

وأعطى صورة واضحة عن الأسر فى معظم الدول الزراعية ومنها على سبيل المثال كوستاريكا وجاميكا **Jamaica and Costareka** وأن نسبة 51- 80% من الأسر تعتمد على عمل المرأة كما إشار تقرير الهيئة الدولية للتنمية الريفية(**IRED**) إلى أن تنمية المرأة فى الزراعة أمر مطوبا حيث تحتاج المرأة فى المناطق الريفية مزيد من الفرص لتدعيم وزيادة دخلها.

وفى دول العالم الثالث يوجه الاهتمام أيضا إلى المرأة وضرورة تدعيم دورها وخاصة فى البيئة الريفية.. كما أن الاهتمام بكيفية حياة المرأة ونوعية هذه الحياة وتحسينها وبصفى إلقاء الضوء على العمل الخدمى التقييمى الذى تمارسه يتيح الفرصة إلى تطوير دور المرأة والسعى نحو توفير سكن أفضل وعمل أحسن وبدون ذلك فإنها لا تأخذ مكانها فى التقدم وفرص العمالة المختلفة التى تمكنها من تدعيم وبناء أسرتها وزيادة دخل الأسرة.

هذا ويمكن لممارسى التنمية أن يلعبوا دورا هاما فى مساعدة أهل القرى على اكتساب الخبرات الجديدة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتدريب على أساليب التكنولوجيا الحديثة، تنمية الثقة فى نفوس القرويين فى إمكانية التغيير وتمكين المرأة من أداء دورها بحيوية فى المجتمع.

وفى تنزانيا تقوم المرأة بتربية الدجاج والطيور المنزلية كما اهتمت تنزنيا ببرامج تدريب المرأة وبصفة خاصة القيام بعمليات التسميد الذى يخصب ويكثر إنتاج النباتات والذرة كما تقوم المرأة أيضا بتغذية الطيور.

أما فى دول أمريكا اللاتينية.. فقد كان الاهتمام منصبا على تدعيم عمل المرأة خوفا من الهجرة والسفر للمدن بالإضافة إلى تدعيم الأسواق المحلية وتزويدها بالإنتاج المحلى مثل الكاكاو وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ

أن الاهتمام بدور المرأة فى التنمية قد شمل دولا عديدة مثل نيودلهى، والبرازيل، شيلى، كولمبيا، جواتيمالا، والمكسيك والبيرو، وقد أوضحت التجارب التى أمكن الاطلاع عليها من هذه الدول أن الاهتمام لابد أن يوجه نحو ضرورة زيادة الإنتاج الزراعى لتوفير الغذاء وزيادة إنتاج المحاصيل وزيادة إنتاج اللبن والبيض وتربية الطيور المنزلية والحد من عمله الإسراف فى الاستهلاك وحث المجتمعات على الاهتمام بدور المرأة فى كل هذه العمليات.

هذا وقد أبرزت نتائج الدراسة التى قامت بها مؤسسة أسيا للتنمية الريفية أن المرأة تقوم بأعمال ثقيلة فى الحقل والمنزل، كما تقوم بتعليم الأطفال والاهتمام بإعداد الطعام والملابس... إلخ مما يدعم الجانب الاقتصادى للأسرة ويزيد من التفاعل الاجتماعى بين أعضائها.

الاستفادة من الأرض والعائد من الزراعة:

الأرض هبة الله وليس فقط للحاضر ولكن أيضا للمستقبل فالأرض تزود كل الكائنات بالحياة، وإذا أسيء استغلالها فإن الحياة سوف تنتهى.

هذا ويعمل كثيرون من الفلاحين على توسيع ملكياتهم الزراعية لهم ولأبنائهم لكى يحصلوا على مزيد من الإنتاج الزراعى.. إلا أن هذا التوسع لابد أن تكون له حدود... كما أن استغلالهم للأرض أيضا لابد أن يرتبط بمدى صلاحية هذه الأرض وطاقاتها على الإنتاج.

ومن الملاحظ أن قوة الأرض وخصوبتها بالإضافة إلى ما بها من معادن ومالا يوجد بها من بكتريا وفطريات وعوامل أخرى تسهم كلها فى إنتاج مضادات حيوية يمكن من خلالها مقاومة الميكروبات الطبيعة كما تقتل الأمراض التى تنتقل إلى النباتات والحيوانات والناس ولهذا يوجد توازن لا ينتجه ولا يتدخل فيه الإنسان.

ولقد عرض تقرر الهيئة الدولية للتنمية الريفية (IERD) لأهمية اختيار وسائل الزراعى بما يتناسب واحتياجات صغار الفلاحين وزيادة أنشطتهم بالإضافة إلى الاهتمام باختيار مداخل مناسبة للزراعة وتنمية التربة وحفظها ووقايتها واستصلاح الأرض وتنظيم وسائل الرى.

هذا ويمكن الاعتماد على خبرة الفلاحين فى التوصل إلى بعض الأساليب التكنولوجية البسيطة التى تمكنهم من السيطرة على الأرض وضمان فائدة مرتفعة منها... وقد ذكر أحد الفلاحين أنه يتعاون مع البيئة من أجل زيادة الإنتاج الزراعى أكثر من أن يخسر البيئة (الطبيعة) للحصول على الثروة فيما وصف بأنه يمثل "عادة الفلاح".

وتعرض الهيئة الدولية للتنمية الريفية (IERD) لأهمية الفلاح الذى يزيد من استخدامه للميكنة الزراعية والمواد الكيماوية فى إخصاب وتسميد التربة بالإضافة إلى الاستعانة بالمهندس الميكانيكى، والكيمائى... كما تشير إلى خطورة الصناعات البتروكيماوية على البيئة فى المستقبل وخاصة فيما يتعلق بتلوث البيئة كما أن هذه الأساليب (البتروكيماوية) قد تسببت فى موت أعداد كبيرة من الأسماك فى بعض القرى بالهند.

ولقد حلل المسئولين فى (IDS) الأسباب التى أدت إلى موت الأسماك وقرروا أن ذلك راجع إلى نقص الأكسوجين فى المياه الملوثة فى الأنهار وقاموا بعمل بعض المعسكرات التعليمية بالقرى، وجمعوا المسئولين بهذه القرى لشرح الأوضاع التى تعانى منها هذه القرى للمسئولين فى الحكومة والسلطات المختلفة والتوصل إلى أساليب مناسبة لمواجهة هذه المشكلات والعمل على إحداث تغيير فى المعرفة وتزويد الفلاحين بالمعلومات المناسبة على أن يكون عمل الممارسين المهنيين فى هذا الوقت ما يلى:

- جمع الحقائق العلمية وترتيبها.

- التعرف على الأوضاع المختلفة للقرى.
- إمكانية مناقشة القضايا لفهم أبعاد الموقف.
- إحداث التفاعل بين الناس.
- مساعدة الناس فى التعرف على الأساليب والمصادر الهامة لهم.
- مساعدة الناس فى التحرك لمواجهة الموقف.

هذا وقد أقيم مركز تعليم البيئة فى" نيوزلاند" لشرح وتعليم كيفية إنتاج الطعام بدون استغلال الناس والتربة والحيوانات وعدم الانقطاع عن استخدام المواد الكيماوية المخصبة بالإضافة إلى كيفية الاستفادة من الطاقة والقدرة على الإثبات (إنتاج النباتات).

ويشمل ذلك أيضا دورة المحاصيل الزراعية، زرع الأشجار، تربية الحيوانات، رفع جودة المحاصيل. هذا وقد تم فى الولايات المتحدة الأمريكية مشروع آخر يركز على زراعة الجذر فى ولاية أيوا **IOWA** حيث حرك هذا المشروع مجموعة من الفلاحين للاعتماد على النفس والطبيعة فى الزراعة ولقد برهنة كمية المحاصيل الناتج أن عمل الكيمائيين ووقوفهم جنبا إلى جنب مع الفلاحين فى هذه المناطق قد أعطى نتائج باهرة.. هذا ويوجد أكثر من 100 فلاح فى أيوا **IOWA** يستخدمون وسائل الفلاحة الطبيعية... ولقد بدأ البرنامج منذ 13 سنة ما زال مستمرا.

وتعتبر العمليات التعليمية التى تمت فى وشنتجتون بالولايات المتحدة الأمريكية دليلا آخر على أهمية تحسين أساليب الزراعة.. على أن تتم الأساليب التعليمية من خلال عقد المؤتمرات، تنظيم العمليات، تطوير خدمات السوق، الاهتمام بقضايا البيئة مثل السكان، الطاقة، المياه، تلوث المياه.

كما اهتم بيل ملسن **BILL MOLISIN** باستراليا بحركة ما قبل الثقافة أو (الثقافة الأولية) التى تهدف إلى تنمية الشعور بالإدراك الذاتى للمشكلات وخلق الإحساس بين الفلاحين بأهمية تطوير تحسين أساليب الزراعة وهو يقول" يكون عملنا هو العمل على الطبيعة لنشر وتطوير وابتكار أساليب تكنولوجيا جديدة تكون مناسبة للزراعة.

تغيير الشعور:

يعانى الفقراء بالريف من فقدان الشعور بإمكانية تحسين أحوالهم الاقتصادية وطريقهم فى الحياة.. وذلك راجع إلى تصورات معينة تحيط بهم وتأثر على أفكارهم وهى استحالة فعل الأشياء أو تغيير ما يحيط بهم... وهذا الشعور ناتج من خبراتهم السابقة والمصاعب التى واجهتهم مع السلطة.. وشعورهم البديهى بعدم جدوى العمل من أجل تغير الظروف المحيطة بهم. فهم غالبا ما يخضعون أنفهم للأشياء كما فى.

ولقد لوحظ أن مزراعى" بالشمحل" فى "جوجارات" بالهند لم يدركوا المصادر المتاحة للرى وكان كل اعتمادهم على الرى من البحيرات الصغيرة.. كما اعتقد أغلبهم أن تطوير الرى غير ممكن فى المنطقة وكان استخدام أساليب الرى المتطورة من قبل الحكومة أمر غير قابل للتحقيق ساعد مشروع مضارب القطن "سراب" على إلقاء الضوء فى إمكانية الرى وتوحيد الجهود الحكومية والرأى العلم والهيئات المالية والجمعيات التعاونية لإنجاز هذا المشروع.. ولقد أدى ذلك إلى تحسين مستوى معيشة هذه المناطق بعد أن كان تحقيق هذا الأمر مستحيلا.

ولقد أدى ذلك إلى تغيير كبير فى حياة الكان فى هذه المناطق فهم يرسلون بأبنائهم إلى المدارس، ويحصلون على الأدوات المنزلية،ويؤمنون منازلهم، ويشاركون فى مشروعات **IERD** فى نيودلهى (مشروعات

التنمية الدولية) وقد أشارت الهند إلى هذه التجربة كأهم العناصر التى أدت إلى تطور الريف.

وإذا نظرنا إلى هذه التجربة من جانب آخر فنلاحظ أن النساء أعضاء معمل اللبان التعاونى لم يصدقن أهمية وحقيقة التنمية الهندية... أنه يستطيعون الآن العمل معا وتسويق اللبن دون الحاجة إلى التاجر الوسيط وقد تم هذا من خلال الجهود المشتركة فى جمعيات التنمية وكذلك برنامج التدريب الذى اجتازته النساء أعضاء المركز التعاونى.

وقد تغيرت الصورة الجائمة على تفكيرهم من إمكانية التفكير إلى الثقة فى قدرتهم على إنجاز شئونهم وتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية.

أثر التكنولوجيا على زيادة الدخل:

تعمل التكنولوجيا (أساليب الابتكار الحديثة) على زيادة مستوى إنتاجية ودخل المزارعين الصغار بالإضافة إلى تحسين الأوضاع المختلفة بالزراعة وتحسين طرق استخدام الأرض.. يأخذ بهذا الاتجاه أصحاب المشروعات التى تهتم بأساليب البحث.. ويجب أن تنتشر هذه الأساليب الحديثة بين المزارعين حتى يتمكنوا من جنى ثمارها.. إلا أن هذه المهمة قد تتكفل بها عادة الحكومة.. إلا أنه قد لوحظ وجود عدد من الاتحادات الزراعية والهيئات الصناعية والتعليمية والبنوك وبعض الهيئات التطوعية قد أخذت المبادرة واتجهت نحو هذه الأساليب.

ولقد رفع اتحاد نساء كانديستوا فى" نيروبى" "بكينيا بيانا لتربية الماعز بمعاونة هيئات خاصة تابع للحكومية ووزارة الزراعة ولقد ترتب على نجاح هذا المشروع امتداده إلى خمس مناطق أخرى ولقد وجد فريق IERD الذى قام بزيارة كلية "اتربراوش" بالهند أن الكلية تقوم بعمل مزارع كبيرة نسبيا وتمدها بأنواع عديدة من المساعدات حتى يمكن انتشار

هذه الأساليب فى مناطق أخرى واستخدام الميكنة الزراعية فى عدد من المزارع بالمنطقة.

برامج التدريب والعلاج

هناك عدة برامج للتدريب والعلاج تساعد فى بدء أنشطة جديدة:

ففى ألمانيا:

تقوم مزرعة" ستكيز هوف" بعمليات التعلم وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بتنظيم الحدائق.. بالإضافة إلى إنشاء جمعيات للعاملات بالزراعة.

وفى الهند:

وجدت بعض الجمعيات تخدم العاملين بالزراعة فى منطقة" مناكا" كما قام البنك النقابى بنشر برامج التدريب وتنظيم جمعيات بالمزارع الجديدة.. وتعمل كل جمعية على تغطية قرية أو عدة قرى ويكون لها مكتب بالقرية ومتصل كل عيادة بفرع لها فى بنك التعاون وتعمل عيادة المزرعة على مساندة بعض العائلات الفقيرة لتحسين وضعهم الاقتصادى والاجتماعى بالإضافة إلى تحسين مستوى القرية بصفة عامة وتعمل الجمعية على تحقيق أهدافها من خلال ما يلى:

1- اختيار قرية أو اثنين للعمل فى منطقتها.

2- اختيار العائلات الفقيرة وملاحظاتها.

3- توضيح خطة لكفاية العناية بكل عائلة والأجهزة الخاصة بها.

4- بناءاً على الخطة الموضوعة لتنمية العائلة، يمكن مساعدتها للحصول على التمويل المناسب وبعض المعونات مثل مدها بالمواد الخام وتسهيل عمليات التسويق الذى يحتاجونه بما يعمل على زيادة دخلهم.

5- تنظيم برامج تعليمية لتعليم العائلات المختارة بعض المهارات التي تتصل بتنمية بعض الحرف التي يحتاجون إليها.

وهذه البرامج تساعد العائلات على تحسين دخلهم بالإضافة إلى تمكينهم من المعيشة بطريقة أفضل.

التليفزيون والفيديو:

لا يمكن إغفال التليفزيون والفيديو على المواطنين وكذلك لا يمكن إغفال الجهد المبذولة لنشر الثقافة خلال هذه الأجهزة.... ففي الهند قام مركز طالبات القضاء الهندي بنقل برامج التليفزيون إلى 700 قرية بالإنابة عن المركز القومي لتنمية الألبان.

ففي الوقت الذي كان فيه الزارعين يقدمون بإحضار ألبانهم إلى المعمل كانوا يشاهدون الأخبار أو الأفلام التعليمية أو التدريبية .... بالإضافة إلى برامج أخرى للتسلية.

وفي أمريكا اللاتينية وبعض الأقطار ذات الدخل المتوسط كانت أجهزت الإعلام تنتشر بطريق أوسع... حيث أخذ في الاعتبار أهمية الصورة الحية للاتصال وتغيير المواقف ولذلك اعتبر التليفزيون والفيديو من الوسائل ذات التأثير الفعال في هذه الشعوب.

والتليفزيون الذي تديره الحكومة يمكن أن يكون له تأثير في تقديم الأفكار والفنون الجديدة وفي توضيح المواقف التي تساعد على تنمية الأفكار لدى سكان المجتمع الريفي... ولهذا يمكن القول بإن التليفزيون له تأثير في النواحي التي تتصل بعمليات التغير في المجتمع.

وهذا ويمكن للفيديو مساعدة الممارسين الذي يعملون في التنمية المحلية وذلك من خلال عرض بعض النماذج الخاصة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية ووضعها موضع التنفيذ حتى يمكن ربط هذه

النماذج أو هذه الممارسات بواقع القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع.

أفكار للتنفيذ للتغلب على الأحجام عن الابتكار

بيان لتوضيح الطريق:

تعتبر الإعلانات المؤثرة والموجهة هي الوسيلة الهامة لتوصيل أساليب الزراعة للمزارعين وإقناعهم بالأساليب والممارسات الجديدة.. أي أن لها وظيفة تعليمية لذلك قد يترتب على هذه الإعلانات والبيانات التي تقوم بتوضيحها استخدام الابتكارات والممارسات الحديثة.

يعتبر برنامج **Banavasi Seva Ashram** بانا فييذي سافا اشرام مرشدا للفنون الزراعية والصناعية الجديدة في الهند.. هذا وقد تبرع قسم الغابات بأرض قدرها 250 فدان لإقامة مزرعة عليها وقد قيمة على هذه المساحة العديد من التجارب الناجحة مثل: إصلاح الأراضي- تمهيد سطح الأرض- إقامة الخزانات الأرضية- إقامة المحاصيل- تربية الماشية على حديقة- صناعات معدنية، ولقد انتشرت هذه المشاريع إلى القرى المجاورة.

أما في المكسيك وفي مزرعة جرانثير **Grangas** المتكاملة كان الهدف مختلف ولكنه مرتبط بالعناصر الزراعية وكان إطار العمل مرتبط بتنمية الموارد الطبيعية حيث تضمن المشروع مشاركة 184 عائلة تقوم بإنتاج الطعام اللازم لاستهلاك المجتمع وقد كان لذلك عدة أوجه مثل إدارة الماشية- إنتاج الفاكهة- التخلص من الفضلات والقاذورات ولقد تدرب أفراد المجتمع على كيفية إدارة مجتمعهم ونقل ذلك إلى المجتمعات الأخرى.

وهناك اقتراحات أخرى على المستوى الصغير تركز على النواحي الاقتصادية أكثر من التركيز على المستوى الكبير من

المشروعات... حيث يمتلك المجتمع نفسه حوالى 25 مزرعة من هذا النوع السابق ذكره ولقد بدأ هذه المزارع عام 1981.

ويعتبر هذا الدليل العملى هو جزء مكمل للأفكار التعليمية العامة والتى تستهدف تمكين الفلاحين من تبنى المخترعات الزراعية الحديثة التى تتناسب واحتياجاتهم والتى يجب أن تتبع أساسا منه.

الاتحاد قوة- تنمية العلاقات بين الفلاحين:

تنظيمات الفلاحين:

فى إطار المنافسة الاقتصادية... قام الفلاحين الصغار بتنمية أشكال مختلفة من الجمعيات أو الروابط أو المنظمات التى تعمل على رفع مستوى دخلهم كما تعمل هذه المنظمات أيضا على حمايتهم من المنافسة مع التنظيمات الزراعية الكبيرة (القطاع الكبير) والجماعات الحضرية كما قامت هذه المنظمات المحلية التى أصبحت مستمرة بالعمل على هذه المخاطر التى قد يتعرض لها الفلاحون والعمل على حياتهم لتخطى العقبات التى قد تواجههم أو التى قد تثار مستقبلا.

وفى الهند وفى ولاية **Kamataka** وفى قرية تقع على نهر **Dhanaka Spirtr** وجد أن هذا النهر قد تسبب فى تجريف أرض بعض الفلاحين.. حيث قام أحد القادة المحليين فى هذه القرية بتكوين جمعية نهر **Dhanaka** "داهنكا" وباشتراك أهالى المجتمع أنفسهم.. ولقد قامت هذه الجمعية التعاونية بإقامة سدود على طول الشاطئ فى المنطقة المجرفة، حتى لا تتعرض للتجريف مرة أخرى وحتى يمكن ترسيب التربة مرة ثانية ومن الملاحظ أن الحاجة الماسة هى التى أدت إلى تكوين هذه الجهود التعاونية بالإضافة إلى ذلك أن الاحتياجات العامة أدت إلى تعاون الفلاحين معا لاتخاذ قرار مشترك.

كما لوحظ أن منظمات الفلاحين الفقراء والمعدمين الذين لا أرض لهم من الممكن أن تحدث نتائج ملحوظة تؤدى إلى تنميتهم.. كما أن العمل الجماعى له أهمية وخاصة إذا ما درب هؤلاء على كيفية إدارة مؤسساتهم أم جمعياتهم سواء كانت هذه الجمعيات التعاونية رسمية أو غير رسـمية، محلية أو غير محلية معتمـدين فـى ذلـك علـى أن" الاتحـاد قـوى" (Unity is strenght).

وفى الفلبين: عمل صغار الفلاحين على تنمية مشروع بالتعاون مع الحكومة وذلك لتمكينهم من ملكية الأرض وقد ترتب على هذا المـشروع زيادة المشاركة وذلك من خلال عقد الاجتماعات العامة والاجتمـاع مـع القيادات المسئولة ولقد ترتب على ذلك اكتساب المـساهمين مهـارة فـى القيادة وتحديد الأهداف وتشجيع المشاركة الشعبية.

وفى عام 1953 بعد إصدار قانون إصلاح الأراضى فـى الـيمن أقيمت جمعيات الفلاحين على مستويات مختلفة ولقد أمكن إدارتها بواسطة الفلاحين الذين عرف عنهم الإخلاص.. ولقد عمل أفراد هذه الجمعيات مع الحكومة وخاصة وعمليات التخطيط وتنفيذ برامج التنمية فى المجتمعـات الريفية،وقامت بعض الجمعيات الفدرالية بتقديم بعض الخدمات للفلاحـين مثل الإقراض، ترويج البضائع، التسويق، والتأمين على الحياة والتوسـع الزراعى.

كما قامت هذه الجمعيات أيضا بإيضاح الطريق أمـام الفلاحـين لزيادة إنتاجهم الزراعى وتحسين الكيان الإنـسانى بـصفة عامـة فـى مجتمعاتهم.

وتعتبر الجمعيات التى أنشأت فى مستوى أقل مـن المـدن هـى الجمعيات ذات التأثير المباشر على الفلاحين حيث كان هناك ارتباط مباشر

بين الفلاحين والخدمات بالإضافة إلى إتاحة الفرص إمامها (أمام جمعيات الفلاحين) لتبنى مختلف أنواع التكنولوجيا الملائمة لها.

ولقد عمل الفلاحين على تنظيم أنفسهم إلى مجموعات تتكون من 20-30 للتعاون فى إنجاز عملية واحدة أو أكثر... بحيث تستطيع كل جماعة متابعة الإيرادات والإعانات كما تستطع أن تمتلك استخدام الآلات الزراعية المرتفعة الثمن بالإضافة إلى تنمية نوع من المواثيق المعترف بها بين الفلاحين.. حيث يمكن للفلاح أن يكلف زميل له بالقيام بأعمال الفلاحة.

ولقد ترتب على هذه التدريبات الزراعية المختلفة زيادة الإنتاج بنسبة 56% من رأس المال حيث أمكن زيادة البروتين زيادة قدرها 31 % لكل **Capita** من ساهموا فى تكوين السعرات الحرارية و17 صنفا فى صادرات المنتجات الزراعية فى خلال 30 عام الماضية.. هذا يعتبر مشروع (فاذهالى **Vishali**) بالهند مثال جيد يوضح كيفية قيام صغار الفلاحين بتكوين جمعيات وكيف استطاعوا تطوير أصول الأعمال الإنتاجية المشتركة وقد أدى ذلك إلى تزايد إنتاجهم عدة مرات وفى إطار هذه المشروع فهم الفلاحون ذوى الملكيات الصغيرة بتكوين جمعيات رسمية دون أن يؤثر ذلك على ملكيتهم للأرض حيث تعاونوا معا فى مشروع الأنابيب الجديدة.. ولقد زوادو بالمعدات الحديثة ودربوا على استعمالها وحصلوا على الحوافز الخاصة بها من أجل زيادة إنتاجهم الزراعى... ولقد أدى ذلك إلى إنجاز الصعوبات الزراعية بأسلوب فريد وممتاز.

وتعتبر منظمة (فادهالى) من المؤسسات الموجه والمرشدة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حيث قامت بوضع 35 أنبوبة (ماسورة) على المساحة كبيرة مما أدى إلى رى أكثر من 1000 فدان من

الأراضى الجافة... بالإضافة إلى المرونة فى إنتاج المحاصيل مما أدى إلى زيادة الإنتاج.. كما درب الفلاحين على طريقة أخرى للرى من خلال المضخات مما أدى إلى زيادة الدخل وإلى تحول الفلاحين إلى إنتاج المحاصيل ذات الطابع النقدى.

كما تم إنتاج بعض المحاصيل التى تواجه الاحتياجات المنزلية مثل الحبوب والخضراوات والفاكهة.

ولقد كونت بالهند جمعية النساء الثلاث وقامت بتقديم خدمات متطورة للنساء الريفيات من خلال برامج تدريب مناسبة تساعد الريفيات على تنظيم أنفسهم بالإضافة إلى تكوين جمعيات لتسويق الألبان فى المدن القريبة. ولقد تم تدريب 300 سيدة على مختلف الأعمال المرتبطة بصناعة الألبان ومنها عمل العلب، تربية الحيوانات،وإدارة الجمعيات،صناعة الجبن... وكانت النساء تقمن بأنفسهم بتحليل المشكلات التى يتعرضون لها بالإضافة إلى الاستعانة بخدمات جمعية IDS ولقد أثبتت هذه الجمعيات أن الإدارة الجيدة أساس العمل الجيد . ولقد استطاعت هذه الجمعية أن تتعاون مع البنك- من أجل الحصول على قرض لشراء الأبقار والجاموس وكذلك الاشتراك فى اتخاذا القرارات المتعلقة ببعض الموضوعات مثل تثبيت الأسعار الخاصة باللبن بالإضافة إلى تهدئة الحوار المثار حول جودة اللبن الذى يقدم بواسطة بعض الأشخاص إلى الجمعية.

فى إطار ذلك يمكن أن ندرس أن هدف هذا البرامج هو نقل القوة إلى أيدى النساء وهذا يمكن تحقيقه من خلال تنظيم الجمعيات وتدريب النساء ومساعدتهم على إدارة مشروعاتهم الخاصة باللبن وذلك بالاعتماد على أنفسهم.

وفى كينيا: يوجد مشروع مشابه اسمه مشروع نساء كيبواز **Kibwezi** والذى ابتدأ بأربعة مشروعات هى : (تربية النحل- صناعة الشمع والعسل- تربية الماعز- صناعة الطوب اللبن) ولقد أدت هذه المشروعات إلى زيادة دخل الأسرة وخاصة الأسر التى لها دخل إضافى.. ولقد أدى هذا المشروع إلى سيطرة النساء على صناعة تربية النحل بعد أن كان يقوم بها الرجال ولقد تم تدريب النساء على هذا العمل بالإضافة إلى حصولهم على مساعدات مادية خارجية ولقد أمكن بناء سور حول 100 فدان لإنتاج العسل كما تم تكوين 19 جمعية لتربية الماعز مسجلة رسميا مما ساهم فى زيادة الدخل وتوفير الغذاء المناسب لهن.

وتتكون كل جمعية من 30- 50 سيدة تشارك المجهودات والمشروعات التى تقوم بها الجمعية والخاصة بتربية الماعز.. والتى تلقت 30- 50 من الماعز- كما شجع زيادة دخل الأسر المشاركة فى هذه المشروعات كثير للمشاركة فى هذه المجهودات وقد تعلمت النساء بعض المهارات الضرورية مثل حرث الأرض، عمل العلف، ولقد أدت زيادة الدخل من هذه المشروعات إلى الاشتراك فى هذه المشروعات... ولقد أصبح الآن ما يقرب من 2017 سيدة مشتركة فى هذه المشروعات... إلا أن المشروعات ليست كلها ناجحة حيث لوحظ فشل بعض هذه المشروعات ولقد عبر عن ذلك البروفسر **V.S Cvpta** الهندى الذى ذكر أن السبب الأساسى لفشل بعض الجمعيات يرجع إلى عدم التوافق بين الوظائف المختلفة لهذه الجمعيات وبين الاحتياجات الحقيقية للفلاحين وطموحاتهم ... يضاف إلى ذلك هو أن التنظيمات ليس لديها القدرة وليس لديها الإحساس بالمسئولية تجاه التنظيمات الأولية النامية. ولهذا فشلت فى زيادة دخل صغار الفلاحين وهو الهدف الأساسى الذى تكونت من أجله هذه الجمعيات.

أما فى نيبال **Nepal** فلقد لوحظ أن برامج تنمية صغار الفلاحين ركزت على تسليم الآلات لصغار الفلاحين الفقراء وبما يتناسب واحتياجاتهم.... ولقد وضعت الخطط فى هذه المشروعات والبرامج بالاعتماد أساسا على مشاركة صغار الفلاحين الذين ليس لديهم مهارات... كما كونت جماعات من صغار الفلاحين على مستوى القرية ولقد تم إجراء بعض الدراسات الميدانية للعائلات حين أمكن تقسيم الفلاحين إلى جماعات صغيرة غير رسمية تتكون من 5-25 عضوا وقد وجد أن الجماعة المكونة من 10-20 فلاح أكثر فاعلية فى إنجاز خططهم التقدمية الزراعية والاجتماعية.

ولقد قامت هذه الجمعيات بخدمة صغار الفلاحين ومدهم بالخدمات الزراعية مثل (البذور المحسنة- المخصبات الكيماوية- الخدمات البيطرية) كما قدمت لهم الخدمات الاجتماعية مثل (تنظيم الأسرة- مياه الشرب- تعليم الكبار- الخدمات الصحية).

تنمية شعور المجتمع بذاتيته أو هويته:

إن الفشل فى تحقيق التنمية والاهتمام بمصالح صغار الفلاحين يرجع إلى هيكل بناء القوى الاجتماعية والحضارية التى لم تهتم بالطبقات الفقيرة وصغار الفلاحين وخاصة فى عملية اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

ولقد أشارت جمعية **IERD** تكرارا ومرارا إلى هذا الفشل و أرجعت أسبابه إلى عدم المشاركة ولقد اظهرت المشروعات أن سكان القرية فى اتخاذا القرارات من الممكن أن تساعد فى تطور الزراعة وتحسين أساليب الحياة لصغار المزارعين أو من لا عقار لهم (المعدمين).

هذا وقد اكتشف فريق **IERD** عند زيارته لبرنامج الصحة الريفية فى **Tanknfd** فى الهند أن إقامة نوادى الفلاحين مع إتاحة الفرصة للاختلاط بين عدد متنوع من الإفراط يؤدى إلى خلق روح جماعية قادرة

على تفهم الآلات الزراعية (التكنولوجية) كما أن العمل من خلال هذه الجماعات يساعد فى إنجاز البرامج.

ولقد ثبت بالدليل القاطع أن اتخاذ القرارات فى اجتماعات جماهيرية مفتوحة له تأثير فعال على الفلاحين وقد أدى ذلك إلى شعورهم بذاتيتهم... ومثال ذلك ما تم فى مشروع الزراعة واستصلاح الأراضى فى **Garlio** (جارلك) حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات المفتوحة تم خلالها مناقشة المشاكل التى تواجه المجتمع كما تم ا لتوصيل من خلالها إلى اتفاق لبدأ العمل.. وقد أدى هذا المشروع إلى إكساب الأهالى كيفية تنظيم أنفسهم وكيفية تكوين جمعيات وادارتها من أجل تحسين مستوى معيشتهم.

ولقد أدى تحسين الدخل إلى تغيير نظرة الكثيرين نحو مجتمعهم حيث أنهم ظلوا فى مجتمعاتهم بدلا من الهجرة إلى المدينة من أجل العمل.

ومن ناحية أخرى توجد جمعية **AUTOVILLE** أورفيل فى الهند والتى تضم 500 عضوا من 30 قرية مجاورة.. اتخذ الحياة الاشتراكية (الجماعية) مبدأ لهم حيث كانت تجمع كل المكاسب والإيرادات وتوزع حسب الاحتياجات ووفقا للقرارات التى تتخذ بالإجماع . حيث يقام كل أسبوع اجتماع وفى كل اجتماع يقوم كل فرد منهم بدور القائد (الإدارى بالإجماع) ولقد ساعد هذا الأسلوب إلى تقارب الناس فكريا واجتماعيا مما أدى إلى تسهيل نشاطات المجتمع.

ولذلك يمكن للمؤسسات المحلية أن تدعم مشاركة الفئات الفقيرة فى إدارة وإنجاز الأنشطة الجيدة من خلال أساليب مشابهة لذلك.

تطبيقات من أجل الممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى:

من الواضح أن هناك أكثر من قطاع واحد يمكن تضمنه على نحو مفيد فى تدعيم التنمية والفقرات السابقة تدل على أن هناك ظروف يكون فيها للأعمال والمشروعات المنظمة قدرة على تعزيز التنمية الاجتماعية

والاقتصادية للمناطق الريفية. وبصورة أكثر قدرة تحديدا فإنه يمكنهـا أن تفيد فى نقل التكنولوجيا وتسويق منتجات وصناعات القرية،وتوليد العمالة وتحسين الأنشطة المكملة للدخل من أجل مجتمع المزرعة والمساعدة على تنويع زراعاتها وفى بعض الحالات تنويع اقتصادها الكلى. وربما كانـت هذه المشروعات راغبة- وقادرة على جعل الأرض القاحلة ذات إنتاجيـة فى الوقت الذى لا يستطيع الآخرون فيه العمل فى المستقبل.

أن ممارسى التنمية الريفيـة مـدعون إلـى أن ينظـروا بعـين الاعتبارات الطرق التى يمكن من خلالها جعل الصناعات أكثر تأثيرا فى تدعيم المسئولية الاجتماعية بين الريفيين والى تنمية المهارات والـدوافع التجارية بينهم، هذا وتعتبـر المـوارد اللازمـة لنمـو الـشركات هـى (الأرض- الآلات- التجهيزات الأخرى- التكنولوجيا- النـاس) وهـذه الأشياء تجعل الناس أكثر دراية بالإدارة والتـسويق والمهـارات الفنيـة والمالية والاقتصادية اللازمة للتنمية الريفية.

ينبغى على الممارسين أن يتساءلوا فى البداية: هل يمكن للـشركة أو لموظفيها أن يردوا خدمات لمشروعنا؟ وإذا كانوا كذلك فهـل يرغـب السكان المحليين لمجتمع المشروع أن يشركوهم معهم؟ وإذا كان ذلك فأين وفى أى المجالات يمكن أن تكون هذه المشاركة مفيدة؟

وفى بلاد عديدة كان مجتمع رجال الأعمال محتويا فـى التنميـة الريفية. ففى أحد المستويات ساهمت الرابطة الهندسية للصناعات الهندسية للصناعات فى رعاية مشروع IERD وعلى مستوى آخر بدأت الغرفـة التجارية والصناعية فى السنغال برنامجها للتنمية الريفية كذلك كانت هناك لجان للتنمية الريفية تابعة لكثير من الغرف التجارية والصناعية وكـذلك للروابط الصناعية وللمنظمات الإدارية (وكان لبعضها مستـشار لـشئون التنمية الريفية يقوم بإبداء النصح والمشورة) كذلك فإن عـددا مـن هـذه

الكيانات قد عقدت ندوات وحلقات دراسية حول التنمية الريفية والممارسين الذين يقيمون قريبا من إحدى المدن الكبيرة يمكنهم التأمل مباشرة مع الغرفة التجارية المحلية بهذه المدينة أو مع الرابطة الإدارية الموجودة بها وربما كان الاهتمام الأكثر تجاوبا فى المساعدة يتأتى من الاتحاد مع بعضهم وتنمية العلاقات بين الفلاحين (المزارعين).

هذا ويلاحظ أن موقع الشركات يكون قريبا من المناطق التى يتم فيها تنفيذ المشروعات الصناعية وتعتبر أهدافها الأولية تعبيرا عن الاحتياجات المحلية للناس وذلك لاعتمادها على الخبراء فى هذه المناطق والعمل على مد نطاق الخدمات لأهالى المجتمع.

ويركز التكتيك الثانى على حث الشركات لزيادة المشروعات وهذه تعتبر الخطوة الأولى نحو بناء العلاقة بين الشركات وأنشطة المشروعات وتعبر هذه المرحلة هامة وخاصة فيما يتصل بالعمل على مواجهة المشكلات المتعلقة بالاحتياجات المحلية أكثر من الاهتمام بعملية جمع المال.

وبالرغم من أهمية المال لتحقيق الخدمات إلا أن الاتصال بالمجتمع وتكوين عنصر الثقة بين الشركة والمواطنين يؤدى فى المستقبل إلى الحصول على المال اللازم لتدعيم المشروعات.

لهذا يعتبر مهما أن نحصل على الموارد التى مكن من خلالها مواجهة الاحتياجات وكذلك التعرف على الوقت اللازم لذلك وكيف يمكن للممارسين جمع المال اللازم.

وأما فى نيودلهى فهناك آراء ترى أهمية العمل على رفع مستوى معيشة الفقراء من خلال تبرعات الإحسان- إلا أنه عموما يلاحظ أن الاجراءات المتبعة فى جمع المال تكون بطيئة مما يؤثر على مشروعات التنمية المراد تنفيذها.

الحوافز والأجوار الجيدة:

هناك مصطلحان وضعا بواسطة الهيئة العالمية للتنمية الريفية ويتصلان بالاستراتيجيات اللازمة للربط بين الممارسين فى التنمية الريفية وعلاقاتهم بالفلاحين والسعى نحو تسحين مستواهم وهذه المصطلحات منطلقة من التفكير الاقتصادى.

أحد هذه المفاهيم يركز على أن الأجور تعمل على حث الفلاحين لزيادة إنتاجهم... وقد تم عرض هذا الجانب فى بداية التقرير... وهذا المفهوم يركز على أن الفلاحين يرغبون فى الحصول على عائد مادى مناسب لكمية البضائع التى يقومون ببيعها.

ولقد حدث فى الهند أن قامت الحكومة بعدم مواجهة المشكلات التى ترتبت على أزمة الغذاء ولقد تسبب عن ذلك آثار نفسية سيئة لدى الأهالى تمثلت فى قلة الغذاء، ارتفاع نسبة الجريمة، هذا وقد قدمت بعض المساعدات الأهالى مثل (الكيروسين، غذاء الأطفال، المساعدات الطبية) ولقد ترتب على نتائج مدهشة (سحرية) حيث قام الفلاحين ببذل جهد أكبر لزيادة الإنتاج للحصول على كمية البضائع التى يحتاجونها نتيجة بيع محاصيلهم.

ولقد حدث نفس الشيء فى الصين فى منطقة بيجنيج **Beiging** حيث سمح للفلاحين بزراعة قطع صغيرة من أرضهم والقيام بتسويق محاصيلهم لدى القطاع الخاص الذى يخضع لرقابة الحكومة.. كما أن أسعاره مرتفعه عن أسعار الحكومة.

وكانت هذه الوسيلة مفيدة حيث ساهمت زيادة الدخل الفردى والقومى وهذا يتوافق مع سياسة تحسين الأجور ولقد اتجهت الحكومة على الأولويات التى كانت تنص عليها التعاليم الماركسية... حيث جاء فى البداية التركيز على الصناعات الصغيرة (الخفيفة) والتى تدعم المستهلكين

(وتتكلف نفقات قدرة ب 70% من المواد الخام الزراعية) يأتى المرتبة الثانية القطاع الزراعى ثم القطاع الأخير هو الصناعات الثقيلة... وبهذه الوسيلة يمكن رفع مستوى معيشة المواطنين والمجتمع ولقد اعتقد القادة أن السبب فى ذلك يرجع إلى زيادة فى الإنتاج الزراعى الذى يعمل به حوالى 80% من العمال الزراعيين.

ومن الأهداف التى يسعى إليها الفلاحين هو تحسين النواحى الاقتصادية إذ لم تكن مناسبة لهم أو لأسرهم ويعتقدون أن ذلك يتم من خلال زيادة مساحة الأرض المزروعة والعمل الشاق حتى يمكنهم أن يحنوا من مستوى معيشتهم وأن يضمنوا الأمان فى منازلهم وكذلك يمكنهم تحسين نوعية بناء المسكن بدلا من أن يبنى بالطَوب اللبن الذى لا يتحمل مقاومة الطقس، يقومون بعمل منازلهم من الطوب الأحمر، كما يسعى الفلاحين أيضا إلى زيادة حجم تربية الماشية،واستخدام الميكنة الزراعية الصغيرة مثل استخدام الجرار لزراعة الأرض، أما من خلال شراء هذا الجرار أو المشاركة مع الغير فى شراء هذه الجرارات.

أما فيما يتعلق بالحوافز، فالنقطة الهامة هنا هى زيادة الإنتاجية.. ويمكن للفلاحين أن يبذلوا مزيد من الجهد لزيادة الإنتاج ومواجهة احتياجات المستهلكين وأن يقوموا بإنتاج المحاصيل أكثر من استهلاكهم أو استهلاكهم أو استهلاك أسرهم لها.. هذا ويلاحظ الفلاحين يجاهدون من أجل الخروج من دوائره الفقر وذلك من خلال بذل الجهد لزيادة إنتاجهم والعمل على ترويج هذا الإنتاج بالأسواق.

وبصفة عامة توجد عدة طرق يمكن من خلالها تنمية الإحساس لدى الفلاحين بأهمية التغيير والعمل من أجله حيث لا يمكن عمل أى شيء سواء كان على المستوى المحلى أو القومى بدون الاستعانة بالفلاحين والتعاونيات المنظمة لهم وإلا سوف تفشل كل هذه الجهود.. ومن هنا يجب

على الممارسين أن يدركوا أن أى تغيير يحدث فى المجتمع إنما ينبع أساسا من إحساس الناس بهذه المشكلات والسعى نحو مواجهتها لـذلك تـسعى الهيئى العالمية للتنمية الريفية IERD على توجيه نظر الممارسين نحـو الفلاحين واتجاهاتهم... وأن الفلاحين قادرين على تقـديم أى نـوع مـن التدعيم طالما كانت هناك أجور مناسبة أو عائد مناسب.

مشروع منطقة فاذهالى بالهند لمنطقة المزارعين الصغار

فوائد المشروع:

خلفية المشروع/ تعتبر منظمة فاذهالى للمزارعين الصغار الواقعة بإقليم ببيهار Bhiar فى الهند أحد المنظمات التى تعمـل علـى تحـسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين من خـلال تنظـيم أنفـسهم لإحداث التنمية على الرغم من قلة الإمكانيات المتاحة لهم.

وفى عام 1971 تجمع عدد كبير من المز راعين معا تحت قيـادة (ك. و. دوان K.D.Dewan) وهى شخص ممارس كما أنه ممثل عـن هيئة CIE ولقد اقترح إعادة بناء المجتمع ومساعدته من خلال القيام بعمل قنوات للرى، مد أنابيب للمياه التى تساعد المزارعين على زيادة إنتـاجهم ولقد ترتب على ذلك جماعات أخرى على غرار هذه الجماعة.

هذا وقد عقد اجتماع عام لمناقشة إمكانية استمرار التنمية معتمدين فى ذلك على الجهود الذاتية والتعاون بين سكان هذه المناطق.هذا وقد اتفق على أن مد الأنابيب الخاصة بالمياه اللازمة للرى سوف يسهم فى مواجهة مشكلة الرى التى تعانى منها هذه المناطق.

ولقد ساهمت الحكومة والمنظمات فى تقديم العون المـادى لمـد أنابيب المياه الجوفية وتدعيم مشروعات البنية الأساسية.. ولقد تـم جمـع المال اللازم لذلك و الذى يمكن من خلاله رد القروض التى تم الحـصول عليها من البنك. وقد تم حفر قنوات عامة للرى بجوار الأنابيب المحفورة

تحت سطح الأرض وذلك للمساهمة فى استصلاح الأراضى و إنتاج المحاصيل.. هذا وقد تم استخدام الجهود الذاتية بنجاح لتحقيق الأهداف التى يسعى إليها المجتمع.

وإذا قارنا النواحى البيروقراطى المستخدمة بالجهود الذاتية للمواطنين نلاحظ أن الجهود الذاتية أكثر إصلاحا وفاعلية حيث أنها حولت الجوانب الإدارية الروتينية إلى جوانب تنفيذية. ولقد تم تكوين لجنة مسئولياتها الأشراف والتوجه للمناقشات طبقا لجوانب التنمية المتصلة بهذا المشروع.

ويلاحظ أن نجاح هذا المشروع التمهيدى سيكون له نتائج إيجابية لها تأثير فاعلية حيث تعمل منظمة (Vasfa) حاليا على وضع الخطط لتنظيم وعمل اتحاد فيدرالى لكل الأعضاء بالمجتمع بهدف تقوية الجهود الذاتية وبناء عمليات الإنتاج والتصنيع والتسويق. هذا الوضع سوف يزيد من قوة المنظمات الأهلية ويكون لها وضع أفضل عند المفاوضة مع الحكومة والبنوك أو أى مؤسسات أخرى.

عائــــد المشـــروع

الزراعـــــة:

تم فى إطار هذا المشروع حفر 35 ماسورة مياه جوفية- كما تــم رى 1000 متر مربع بالإضافة إلى ذلك قــام الفلاحــين بتبنــى أفكــار تكنولوجية حديثة فى الزراعة مثل زراعة أنواع جديدة من الثمار.. ولقــد أدى ذلك إلى نتائج باهرة من حيث الإنتاج أو الدخل ولمواجهــة ارتفــاع التكاليف الخاصة بالزراعة لجأ الفلاحين إلى تحويل حط الزراعــة مــن مجرد زراعة استهلاكية للغذاء، إلى إنتاج محاصيل للبيع... بالإضافة إلى تنمية بعض الأنشطة الأخرى تم تربية الأسماك،وصناعة الألبان.

المنظمات الاجتماعية:

تعتبر منظمة **VASFA** منظمة ديمقراطية.... تعمل على اتخــاذ القرارات بطريقة ديمقراطية من خلال تجميع الآراء وإعطــاء الفــرص للفئات الضعيفة للمجتمع لتعطى آرائها وتشارك فــى اتخــاذ القــرارات الخاصة بمشكلاتهم .... كما تعطيهم الفرصة لاختيار ممثلهم وهذا يــؤدى إلى تصحيح أى أخطاء أو أى قرارات غير عادلة فــى أى قطــاع مــن قطاعات المجتمع.. كما يسمح للفلاحين بمعارضة أو مقاومة كل ما يهــدد مصالحهم أو عوامل نجاح مشروعاتهم.

الشعور أو الإحساس الذاتى بالحقوق والمسئولية:

تعمل منظمة **VASFA** علــى تنميــة الــوعى والإدراج لــدى الأعضاء حل حقوقهم وقدراتهم وحث الحكومة على توفير كافة الوســائل التى تسهم فى تذليل الصعوبات التى تواجه الفلاحين والعمل على تــوفير الخدمات الأساسية اللازمة لحياتهم فى المجتمع.

تدعيم وسائل الأمن والضمان:

عملت منظمة **VASFA** على إنشاء خزانة بنكية لتقديم الضمانات المادية اللازمة لمواجهة احتياجات الأعضاء أو غيرهمً فى هذه المنطقة وهذه الوسيلة تحمى اللازمة لمواجهة احتياجات الأعضاء أو غيرهم فى هذه المنطقة وهذه الوسيلة تحمى الفلاحين من المشكلات التى تنتج عن سوء التصرف فى الدخل والتى كانت تسبب لهم إحباطات فى الماضى.. ويعمل مشروع **VASFA** أيضا مع هذه الخزانة أو البنك لإعطاء القروض المناسبة للفلاحين للعمل على استصلاح أرضهم أو تخليصها فى حالة رهنها لدى أحذ الملاك كما تعمل هذه القروض على توفير البنية الأساسية فى المجتمع.

التعليم:

تشمل الجوانب التعليمية برامج تدريبية للجهاز الوظيفى للعمل على حث الفلاحين للمشاركة والاندماج فى المشروعات،وفى نفس الوقت تجنب المشكلات أو الصعوبات غير المتوقعة.

ولقد أكد مشروع فاذهالى على أهمية الاستعانة بالقيادة الموجودة بالقرية وأهمية الاعتماد على النفس وبصفة خاصة فى النواحى المادية بالإضافة إلى أهمية تكوين منظمات لتحقيق الأهداف التى يسعى المجتمع إليه.

وتعتبر الخطط الشاملة المرتكزة على الواقع هى العمود الفقرى أو حجر الأساس فى التنمية الريفية كما ركز مشروع الأنابيب الجوفية اللازمة للرى على أهمية التكامل عند التحرك لمواجهة مشكلات المجتمع والتركيز على المدخل المتعدد الأغراض والذى يتضمن مواجهة المشكلات

المجتمع والتركيز على المدخل المتعدد الأغراض والذى يتضمن مواجهة المشكلات التى تعانى منها بطريقة متكاملة أى أن النواحى الزراعية، الصناعات الصغيرة، التعليم، الخدمات الصحية، يجب أن تسير كلها فى وقت واحد وألا تكون متعاقبة حتى تكون ذات فاعلية أكبر فى عمليات التنمية مع ضرورة مشاركة المواطنين وإحداث التوافق بين الجوانب المادية والبشرية لمواجهة مشكلات المجتمع.

فوائد مشروع يامانيوا التعاونى فى نيجيريا

مشروع مركز يامانيوا التعاونى

خلفية المشروع:

هذا المشروع- مشروع مركز يامانيوا التعاونى تحت إشراف المجتمع التعاونى للأغراض المتعددة لفلاحى يامانيوا ومركزه فى أحد المناطق الريفية وتعتبر هذه المنطقة أحد تسع مناطق وهى بتعد 18 كيلو متر من مدينة إيمو بنيجيريا... والوظيفة الأساسية للسكان فى هذه المنطقة هى الزراعة بالإضافى إلى أن عمليات الصيد وتتوفر العمالة لحوالى 20% من السكان هذا ويعانى نسبة 70% من هذا المجتمع من الأمية.

ولقد بدء المشروع عام 1966 بما يقرب من 40 عضوا أصبحت الآن 200 عضو يؤثرون على حوالى 59 ألفا من الموطنين أو العشائر أو الجماعات التى تقطن منطقة NSV يامانيوا ولقد نظم هذا المشروع لأحداث التنمية الريفية وإحداث التعاون ما بين أقسام الزراعة، والاقتصاد، وكلية الزراعة وجامعة نيجيريا، ولقد تم استخدام المساعدات الفنية لكى يعرف كل قسم من هذه الأقسام إمكانية المساهمة التى يمكن من خلالها تحقيق نجاح المشروع.. ويعتبر المفتاح الأساسى لإحداث التنمية الريفية هو المدخل التعاونى الذى يعمل على تحريك الموارد البشرية والمادية فى تنمية المناطق الريفية.

طبقا لذلك أمكنك فى إطار هذا المشروع التركيز على أهداف التنمية متعددة الأغراض وذلك من خلال تنظيم الناس، والتركيز على التنمية الزراعية،كما حاول المشروع إعادة تسكين المواطنين الذين أضيروا بسبب الحروب أو الكوارث القومية وأمكن الاستفادة من ذلك بالإمكانيات المتاحة.. كما أمكن تقديم خدمات التعليم للكبار والشباب وفى

بعض المناطق قدمت الخدمات التعليمية للفلاحين، كما أمكن حثهم على عمل مزارع للدواجن،وتعليمهم اقتصاديات المنزل، وكيفية الادخار.

عائد المشروع:

معظم الإنجازات التى تمت فى إطار هذا المشروع هى زيادة الإنتاج فى الدواجن تحسين المزارع، عمل مؤسسات للمساعدات والتسويق من خلال المنتجات الجديدة، تدريب 300 شخص على المهارات الميدانية كما عمل المركز على توفير السلع النادرة بأسعار مناسبة فى متناول الفلاحين كما أنه يمنع من عمليات التضخم ..هذا ويلاحظ أن المركز يقوم حاليا بتحسين المناطق الريفية التى ترغب فى ذلك من خلال العمل التعاونى

ماذا نتعلم من هذه المشروعات:

إن طبيعة المشروعات التى تركز على المجتمع المحلى ومصلحته، والتى شجعت المشاركة الجماعية، كانت وراء نجاح هذا المشروع... وهذا المدخل التعاونى يعتبر ملائم لحياة القرية حيث يعتبر العمل التعاونى هو القاعدة وليس الاستثناء.

فالجهود التعاونية بين السكان والحكومة تكون أكثر فعالية فى حشد السكان وتحريكهم نحو عمل مفيد وهادف.

ويظهرلنا المشروع أيضا أن تبنى الأفكار الجديدة ليس مقصورا فقط على المتعلمين بالأمية ليست حاجزا أو عائقا طالم أن القادة يستخدمون أمثلة توضيحية عملية وتطبقية وطالما ينزلون إلى الأرض فى أمثلتهم ومفاهيمهم بحيث تكون وثيقة الاتصال بحياة الناس.

نماذج من التجارب الإقليمية فى التنمية الريفية(30)

إلى جانب ما سبق عرضه من تجارب ومحاولات للتنمية الريفية على المستوى القومى، كانت هناك أيضا تجارب ومحالات أخرى اجتهدت فى بناء نماذج محدود النطاق جغرافيا على أمل تعميمها بعد نجاحها على المستوى القومى. ومن بين هذه النماذج : مشروع التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة المنوفية ، ومحافظة الشرقية، قرية البسايسة بالشرقية، والهيئة القبطية الإنجيلية بالمينا.

(1) مشروع التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة المنوفية :

استهدف هذا المشروع أساسا الإسهام فى تدعيم البرنامج القومى للسكان وتنظيم الأسرة فى مصر، وذلك من خلال تكامل ثلاثة أنواع من الخدمات هى خدمات تنظيم الأسرة، والخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية، وتعاون فى تنفيذ المشروع وزارتى الصحة والشئون الاجتماعية وجهاز تنظيم الأسرة والسكان وجهاز الحكم المحلى ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية، وتم تمويله بمنحه قوامها 1.4 مليون دولار من هيئة المعونة الأمريكية بحيث تكون مدة المشروع ثلاث سنوت (1978 – 1980) غير أنها إمتدت لعام رابع – يغطى خلالها جميع قرى المحافظة وعددها 302 قرية يقطنها نحو 1.5 مليون ريفى عند بداية المشروع.

مكونات المشروع :

شملت البرامج التنفيذية للمشروغ ست مجالات رئيسية هى :

1- تدعيم الوحدات الصحية الحكومية: بترميم مبانيها، ومدها والتجهيزات الطبية والأدوية وخاصة وسائل تنظيم الأسرة .

2- تدعيم الوحدات الاجتماعية الحكومية: بترميم مبانيها، وتجهيزها بالأدوات والمعدات اللازمة .

3- تدعيم جمعيات تنمية المجتمع الأهلية بقرى المحافظة : بتوفير التمويل والتجهيزات اللازمة لتباشر أنشطة اجتماعية معينة هى إنشاء دور الحضانة، ومجالس أمهات لها، مشاغل الفتيات، ومراكز تدريب الصبية، فصول محو أمية المرأة، الأندية النسائية، أنشطة الأسر المنتجة، ندوات التوعية .

4- تنفيذ برنامج للاتصال الشخصى عن طريق الزيارات المنزلية بغرض التعريف بتنظيم الأسرة وأساليب وقاية وعلاج الأطفال من الجفاف الناشىء عن الإسهال .

5- تدريب مختلف العاملين الحكومين والقيادات الشعبية المحلية المشاركة فى المشروع فى دورت عامة ومتخصصة .

6- إجراء سلسلة من البحوث والدراسات التقويمية لأنشطة المشروع.

إدارة المشروع :

1- مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع : وهى المستوى القاعدى لإدارة أنشطة المشروع بالقرية .

2- لجنة القرية : وهى تشكل على نطاق الوحة المحلية القروية والتى تضم عددا من القرى لتوابع (4-7قرية) بكل منها جمعية لتنمية المجتمع. وتضم لجنة القرية ممثلى الحكم المحلى والشئون الاجتماعية والصحة وجميعهم موظفون حكوميون، وأيضا رئيس المجلس المحلى ورؤساء جمعيات التنمية وأحد رجال الدين وقيادة نسائية قيادات شعبية.

3- لجنة المركز: وتشكل على مستوى المركز الإدارى، وتضم ممثلى الحكم المحلى والصحة والشئون الاجتماعية، وجميعهم موظفين وأيضا قيادة نسائية .

4- اللجنة التنفيذية :وتشكل على مستوى المحافظة، وتضم ممثلى الحكم المحلى والصحة والشئون الاجتماعية وتنظيم الأسرة، وجميعهم من الموظفين الحكوميين، ورئيس أكبر جمعية تنمية المحافظة كقيادة شعبية .

5- اللجنة العليا : وهى برئاسة المحافظ وتضم بعض كبار موظفى المحافظة الذين يتصل نشاطهم بالمشروع، وممثلين لوزارتى الصحة والشئون الاجتماعية، ومعهم رئيس ووكيل مجلس محلى المحافظة كقيادات شعبية .

6- الإدارة التنفيذية : وهى جهاز إدارى فنى يضم مجموعة من العاملين الحكوميين المتفرغين لإدارة ومتابعة تنفيذ المشروع .

أهم إنجازات المشروع :

1- زيادة عدد جمعيات تنمية المجتمع بالمحافظة خلال أربع سنوات من 162 جمعية إلى 291 أى بزيادة نسبتها 80% وبالتالى أصبحت هذه الجمعيات تغطى 96% من قرى المحافظة بدلا من 54% قبل المشروع .

2- زيادة عدد دور الحضانة من 81 إلى 259 دارا بنسبة 220%

3- زيادة عددالأندية النسائية من 16 إلى 224 ناديا 1200%

4- زيادة عدد مشاغل الفتيات ومراكز تدريب الصبية من 103 إلى 264 مركزا ومشغلا بنسبة 56% .

5- استحدث المشروع أنشطة اجتماعية جديدة لم تكن موجودة فى الجمعيات من قبل وتشمل إنشاء 217 مجلسا لأمهات دار

الحضانة،179 فصلا لمحو أمية السيدات/ 1700 مشروعا للأسر المنتجة .

6- زاد عدد المستفيدين من الأنشطة الاجتماعية لجمعيات التنمية من 3509 إلى 27188 أي بنسبة 675%

7- نظم المشروع حوالى 888 ندوة توعية عن المشروع وأهدافه حضرها حوالى 29 ألف مواطن .

8- عقد المشروع 135 دورة تدريبية عامة وتخصصية للمشاركين فيه، حضرها حوالى ستة آلاف متدرب .

9- زاد عدد الأسر الممارسة لتنظيم الأسرة من 4682 إلأى 14684 أسرة أى بنسبة 314%

10- ارتفعت نسبة المنتفعات بوسائل تنظيم الأسرة من 5% إلى 23%.

11- ارتفعت نسبة السيدات الحوامل اللاتى تمتعن بالخدمات الصحية الحكومية من 20% إلى 54%

12- ارتفع متوسط عدد الزيارات المنزلية التى قامت بها الممرضات للحوامل فى منازلهن من 1.4 إلى 2.5 زيادة فى المتوسط للحامل الواحد خلال مدة حملها.

13- حدث إنخفاض فى معدل المواليد فى ريف المحافظة تراوح تقديره ما بين 2.6 – 6.2 فى الألف عام 1981 عما كان عليه الوضع عام 1978

14- حدث إنخفاض فى معدل الوفيات فى ريف المحافظة تراوح تقديره ما بين 1.9 – 3.2 فى الألف عام 1981 عما كان عليه الوضع عام 1978

الصعوبات والدروس المستفادة :

لقد توفر لهذا المشروع العديد من مقومات النجاح . ومن أهمها:

1- التمويل الذى قدمته هيئة المعونة الأمريكية .

2- الخبرة العلمية ممثلة فـي مركـز البحـوث الاجتماعيـة بالجامعـة الأمريكية.

3- الدعم السياسى القوى حيث كانت حرم رئـيس الجمهوريـة الـسابق عضوا فى لجنته العليا بحكم موقعها كرئيس مجلس شعبى المحافظة .

4- المناخ الاجتماعى المناسب إذ تعد هذه المحافظة من أعلـى منـاطق البلاد فى نسبة التعليم وانتشار الكهرباء فـي كـل قراهـا وتوابعهـا الصغيرة، بالإضافة إلى قربها من القاهرة وسهولة مواصلاتها.

المعوقات التى واجهت المشروع :

1- لقد اعتمد المشروع بصفة أساسية فى تنفيذ أنشطته الاجتماعية علـى جمعيات تنمية المجتمع، بالرغم مما أظهرته دراسات قبليـة مـن أن غالبيتها عائلية الطابع، وافتقارها إلى المساندة الشعبية، وعدم انتظام إعمالها وإدارتها، وأن عددا كبيرا منها لا يمارس نشاطا ملحوظاً.

2- لقد صممت خطة المشروع على أساس الترويج لأنشطته الاجتماعية فى صفقة واحدة تحددت مكوناتها مسبقا مركزيا. ولقد كان الهدف هو "برنامج تنظيم الأسرة" وكان على جمعية التنمية التى تتقدم للمشروع للاستفادة منه فى تمويل أنشطة معينة ترى فائدتها للقرية، أن تتعهـد بالقيام بالأنشطة النسائية سالفة الذكر حتى ولو لم تعتقد فى أهميتهـا للقرية. وهى ما أدى إلى عدم تنفيذ نسبة لا يستهان بهـا مـن هـذه الأنشطة برغم توافر اعتماداتها المالية. وعندما لجأت إدارة المشروع إلى الضغط مهددة بسحب تمويلها للجمعيات استجاب بعضها للقيـام

بعض هذه الأنشطة، ولكن دون حماس مما أدى إلى توقفها عمليا بعد فترة قصيرة.

3- برغم أن صفة المشروع الأساسية هى التكامل بين خدمات جهات مختلفة، فإن الواقع عكس انفصالا وتباعدا، ظهر أولا فى انخفاض نسبة حضور الأطباء، وممثلى الخدمة الصحية لاجتماعات لجان المشروع على مستوى القرية والمركز، ثم ظهر فى إختفاء وسائل تنظيم الأسرة من الوحدات الصحية برغم كثافة حملات التوعية لاستخدامها، وعدم وجود طبيبات إناث لتركيب اللوالب بما يناسب التقاليد الريفية، وقيام الوحدات الصحية بصرف معونات غذائية للسيدات الحوامل وحديثى الولادة وعدم صرفها للسيدات المنتظمات فى ممارسة تنظيم الأسرة برغم تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك السيدات، وتقاعس الأطباء عن الكشف الدورى لأطفال دور الحضانة، وهكذا افتقد المشروع التكامل الجوهرى بين وحداته العاملة .

4- كانت إدارة المشروع ولجنته التنفيذية ولجان المراكز تتابع فقط ما يتم فى اجتماعات لجان القرى المشكلة على مستوى الوحدات المحلية دون متابعة لما يتم فى جمعيات تنمية المجتمع بالقرى التابعة والتى يقع عليها عبء التنفيذ المباشر للأنشطة الاجتماعية، مما نشأ عنه انفصال القاعدة عن القمة، وصورية كثير من تقارير المتابعة التى تعرض عن أنشطة المشروع، علاوة على افتقاد لجنة المركز واللجنة التنفيذية لعضوية ممثلين عن القيادات الشعبية واقتصارها تقريبا على الموظفين الحكوميين مما أضعف المشاركة الشعبية فى إدارة المشروع .

5- تجاهل المشروع إجراء التنسيق اللازم مع جهات عديدة مثل جهاز التربية والتعليم فيما يتعلق بمحو الأمية والتدريب الفنى، وجهاز التموين لتوفير متطلبات مشاغل الفتيات من الأقمشة الشعبية، والثقافة والإعلام والدعوة الدينية فيما يتعلق بندوات التوعية والإعلام عن المشروع، علاوة على فتور أجهزة الحكم المحلى فى تسهيل العمل نتيجة إحساس خاطئ بأنه مشروع وزارتى الصحة والشئون الاجتماعية وليس الحكم المحلى .

6- أن هذا الكم الهائل من الأنشطة الاجتماعية (1371 نشاطا فى مختلف القرى) والذى تم تمويله بنحو 600 ألف جنيه على مدى سنوات أربع، لم يتضمن المشروع ما يضمن استمرارها فيما بعد انتهاء المنحة المالية الخارجية المخصصة له، خلت متضمنات المشروع من أنشطة اقتصاية تدر عائدا ماديا يمكن تخصيصه للاتفاق على الأنشطة الاجتماعية ذات الطابع الخدمى والتى ليس لها عائد كاف لتغطية نفقاتها. خاصة وأن غالبية هذه الأنشطة لم تقم بناء على استجابة قوية واقتناع راسخ من الريفيين كى يستمروا فى مساندتها ذاتيا بعد توقف دفعات التمويل الخارجى. وهو ما يستلفت النظر على أن استراتيجية المشروع قامت على تكامل ثلاثة جوانب فحسب "الخدمات الصحية والاجتماعية وتنظيم الأسرة" دون الأخذ فى الاعتبار الجانب الاقتصادى والذى كان يتطلب تكاملا مع المنظمات الشعبية الاقتصادية فى القرية وهى الجمعيات التعاونية. وهو ما قد ينتهى إلى أن تصبح الجهود الضخمة التى بذلت مجرد بناء على الرمال سرعان ما تذهب به رياح التوقف عن التمويل الخارجى .

2- مشروع التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة الشرقية

بدأ هذا المشروع التجريبى للتنمية الريفية المتكاملة عام 1977، باختيار وزارة الشئون الاجتماعية قريتى "شيبة النكارية، شوبك بسطا" بمحافظة الشرقية لتنفيذ تجربة فى التنمية الريفية المتكاملة على مدى ثلاث سنوات (77- 1979) وقد استهدفت التجربة إقامة نموذج للتخطيط للتنمية المتكاملة من خلال التنسيق بين جهود قيادات الحكم المحلى ممثلين فى العاملين بالوحدة المحلية التنفيذية وجميعهم من الموظفين الحكوميين، وأعضاء المجالس المحلية المنتخبة وجميعهم من القيادات الشبيعة الريفية. بحيث يمكن الاستفادة من هذه التجربة ونتائجها فى إرشاد الهيئات والمنظمات الأخرى بالتنمية الريفية.

وقبل بدء المشروع، قام معهد التخطيط القومى كجهة علمية بالاشتراك مع مديرية الشئون الاجتماعية بالمحافظة بعمل دراسة مسحية للمنظمات الحكومية القائمة وأجهزتها الوظيفية ونظمها الإدارية، ومن خلال هذه الدراسة تم وضع وتقدير احتياجات القريتين من برامج التنمية .

ومول المشروع من خلال ميزانية الدولة المخصصة لوزارة الشئون الاجتماعية، ومن منحة محدودة من المنظمة الأفرو أسيوية للإنعاش الريفى،علاوة على إسهام المواطنين المحليين .

إدارة المشروع :

تولى إدارة المشروع :

1- لجنة على المستوى القومى للتخطيط والمتابعة وتضم كبار العاملين بوزارة الشئون الاجتماعية .

2- اجنة على مستوى المحافظة للمتابعة الأقليمية وتضم ممثلى الهيئات الحكومية بالمحافظة إلى جانب ممثلى المنظمات الشعبية .

3- لجنتان على مستوى القرية أحداهما بقرية شوبك بسطا والثانية بقرية شيبة النكارية وتضم كل منهما ممثلى الوحدات المحلية التنفيذية والشئون الاجتماعية والصحية والتعليم والتعاونيات الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى ومراكز الشباب .

وقد ركز المشروع على تنفيذ مجموعة الأنشطة التقليدية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى وهى دور الحضانة، فصول محو الأمية، مراكز التدريب المهنى للصبية والفتيات، الأندية النسائية، مراكز تنظيم الأسرة، وكلها تم تمويلها بصفة أساسية من المنحة المالية المقدمة من خارج المجتمع سواء من وزارة الشئون الاجتماعية أو المنظمة الأفرو أسيوية واقتصرت إسهامات الأهالى على قدر محدود من التبرعات المالية من خلال جمعية تنمية المجتمع وهى غالبا تبرعات لدفعة واحدة عند بدء تنفيذ هذه المشروعات، وبالتالى يصعب تكرارها لتغطية نفقات التشغيل المستمرة .

المعوقات التى واجهت المشروع :

1- تبنى جهة مركزية معينة (وزارة الشئون الاجتماعية) وحدها مسئولية المشروع، ومن ثم افتقدت دعم ومساندة باقى الجهات المركزية وأيضا ممثليها على المستوى المحلى. وعلى جانب آخر فإن العاملين فى هذه الجهة محلية يعتبرون المشروع خاصا بهم ولا يجب أن تتدخل فيه جهات أخرى حتى لا تنسب النجاح لنفسها، وفى مشروعنا هذا كانت الجهة المركزية هى وزارة الشئون الاجتماعية التى كونت لجنة للمشروع على المستوى القومى للتخطيط والمتابعة وقصرت عضويتها على موظفيها من كبار الموظفين، فأصبح المشروع خالصا هو مشروع "الشئون الاجتماعية" ومن ثم عندما نزل البناء التنظيمى على مستوى المحافظة والقرية ليوسع قاعدة عضوية لجانه بضم

ممثلى جهات حكومية أخرى مستبعدة من اللجنة العليا، لقـى الفتـور والتداخل من ناحية، وعدم التفهم من قبل موظفى الشئون الاجتماعية أنفسهم لوجود هؤلاء الدخلاء فى قلب "مشروعهم" من جهة أخرى.

2- عقب على الأنشطة الطابع التقليدى الذى يصبغ كـل أنـشطة وزارة الشئون الاجتماعية وجمعياتها للتنمية المحلية وتم تجاهل مـشروعات والأنشطة كان يمكن أن تقوم بها التعاونيات ومراكـز الـشباب مـن أنشطة أخرى .

3- عدم استطلاع آراء المواطنين تقدير وتحديـد طبيعـة المـشروعات والاحتياجات المحلية بل تم الاكتفاء برأى القيادة الرسمية فى الوحدات المحلية. ومن ثم افتقدت رؤية المواطنين أنفسهم .

4- إغفال أهمية دور المرأة فى التنمية حيث كانت المرأة مـستبعدة مـن لجان المشروع وإدارته على كافة المستويات .

5- لم يواكب هذه المشروعات الخدمية مشروعات مولدة للدخل يخصص جانبا من فائضها للأنفاق على المشروعات الخدمية .

(3) مشروع تنمية قرية البسايسة بمحافظة الشرقية

بدأ التفكير فى هذا المشروع عام 1974، حينما عاد إلـى مـصر أحد أبناء هذه القرية بعد أن أنهى دراسته العليا للدكتوراه فـى الولايـات المتحدة وبدأ عمله فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وحاول أن يثير حماس أبناء قريته نحو الاعتماد على أنفسهم فى إقامة مشروعات تحقيق أقـصى استفادة من الموارد المحلية، لترفع من مستوى معيشتهم بصفة عامة، على أن تعتمد هذه المشروعات بدرجة أساسية على موارد غير تقليدية للطاقـة وهى الطاقة الشمسية، وأن تشمل الأنشطة أيضا اهتماما بـالمرأة الريفيـة لرفع مستواها الثقافى والاجتماعى وتخفيف الأعباء التى تقوم بها فى العمل المنزلى، وجدير بالذكر أن قرية البسايسة من القرى الصغيرة للغاية فـى

عدد السكان فلم يزد عدد قاطنيها عند بدء المشروع فعلا عام 1978 عن 250 مواطنا وتبعد عن مدينة الزقازيق عاصمة المحافظة بنحو 15 كيلو متر تقريبا.

وقد صمم المشروع فى شكله النهائى باعتباره مشروعا للمعونة الذاتية بين أبناء القرية، وحصل على تمويل خارجى لمدة ثلاث سنوات تبدأ من عام 1978 وذلك من المؤسسة الأمريكية للعلوم، أما التمويل الذاتى فقد دفعه المواطنون من خلال إسهامهم فى رأس مال الجمعية التعاونية فى القرية، وشرائهم لأسهم مشروعات زيادة الدخل المنبثقة من هذه التعاونية ويتكامل مع هذا معونة فنية تقدم لأهالى القرية من جامعة الزقازيق والجامعة الأمريكية بالقاهرة من خلال أستاذ واحد من كل جامعة يقوما بزيارة القرية مرة كل أسبوع.

وقد قام المشروع على أساس أن التغيير التكنولوجيا لا يمكن أن يحقق فاعلية فى التطبيق إلا إذا كان متوافقا مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ولا يقفز فوق قيمة وعادته المتوارثة تماما كما أن أبناء المجتمع هم أقدر من غيرهم على تحديد احتياجاته، وأن مشاركتهم وتحملهم أعباء التنفيذ يكسبهم مهارات واتجاهات جديدة يعد اكتسابها أهم من نجاح المشروعات المحدودة فى حد ذاتها.

وقد أجريت عدة بحوث قبلية فى هذه القرية، بهدف رسم الإطار الاقتصادى الاجتماعى القائم قبل أن تبدأ الدعوة المنظمة لمشاركة الأهالى فى تقرير نوع وطبيعة المشروعات الممكن تنفيذها. وقد حصل أبناء القرية على وقت كاف لبلورة آرائهم وتدعيمها قبل الشروع فى أية إجراءات عملية للتنفيذ، وهو ما يوفر قاعدة قوية متفهمة ومقتنعة بأهمية المشروعات من ناحية، وضرورة الاعتماد على النفس من ناحية أخرى.

مكونات المشروع :

وقد خلصت المناقشات والاجتماعات المستمرة بين أبناء القرية – بما فيهم خبيرا المعونة الفنية حيث أنهما أيضا من أبناء القرية – إلى تنفيذ عدة مشروعات هى :

1- فرع استهلاكى لتوزيع السلع التموينية .

2- آلة للرى .

3- مشروع لفرازات اللبن .

4- مشروع تسمين ماشية .

5- مشغل فتيات تعليمى إنتاجى للتفصيل والحياكة والتريكو .

6- مركز تدريب مهنى للصبية على حرف النجارة والسباكة واللحام والكهرباء واستخدامات الطاقة الشمسية والحفر على الخشب باستخدامها أيضا .

7- نادى للشباب به أنشطة ثقافية ورياضية .

الدروس المستفادة :

يعتبر مشروع البسايسة من النماذج الناجحة للتنمية الريفية فى مصر ولقد استفاد خصائص متميزة للقرية التى نفذ فيها، وأهمها صغر عدد سكانها وانتساب اغلبهم لأصول عائلية واحدة، والارتفاع النسبى فى مستوى تعليم أبنائها كما أن المعونة الفنية الخارجية كانت داخلية فى الحقيقة، إذ أن الخبيرين اللذين عملا فى المشروع كانا من أبناء نفس القرية وقد حاول المشروع أن يجنب نفسه الدخول مع أى منظمات حكومية قائمة فى الريف منعا للتداخل البيروقراطى فى أعماله، وبرغم ذلك فقد حرص على أن ينشط من خلال مؤسسة التنمية الريفية التقليدية وهى الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية. غير أنه حاول أيضا أن يبدأ

المهمة الصعبة وهى إثارة الوعى وتحفيز أبناء القرية على الإسهام المباشر والفعال فى التفكير والتخطيط والتنفيذ .

المعوقات التى واجهت المشروع :

- إثارة اهتمام المرأة الريفية كى تخرج من منعزلها التقليدي وتشارك بفاعلية في الاجتماعات والمناقشات التى جرت فى القرية .
- اهتمام المرأة فى المقام الأول بالعمل بالحقل دون المشاركة الفعالة فى أنشطة المشروع.
- ضعف ثقة المرأة بنفسها وبكفاءتها فى المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية وهو ما استلزم جهدا مكثفا من المشروع للإقناع الشخصى من خلال الزيارات المنزلية .
- لم تسهم المرأة مباشرة فى الجمعية التعاونية أو فى أسهم المشروعات بل كان ذلك كله باسم الزوج أو رب الأسر، بالتالى لم تتح للمرأة فرصة حقيقية لتولى أعمال تنظيمية فى مختلف المشروعات التى تمت، واقتصرت إسهاماتها على التنفيذ فى مشروعين هما التفصيل والحياكة والتريكو من خلال مشغل الفتيات، وأيضا العمل على فرازات اللبن.
- المشروع خلال من الاهتمام ببرامج تقويم ما تم إنجازه وتسجيله بما يسمح بالاستفاده من نتائجه سواء فى التخطيط المستقبلى لنفس المشروع أو فى مشروعات أخرى مشابهة.

(4) مشروع التنمية الريفية للهيئة القبطية

الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بمحافظة المنيا

تعد الهيئة القبطية الإنجيلية هيئة دينية محلية تعنى بأمور طائفة دينية محددة، ومن ثم تلقى تعاونا واهتماما من أبناء الطائفة أكثر بكثير من غيرهم، وقد بدأ التفكير فى هذا المشروع منذ عام 1950 محددا هدفه فى

محو الأمية لدى أبناء الطائفة فى بعض قرى محافظة المنيا. ثم تطــورت أهدافه بعد ذلك لتشمل إيقاظ الوعى الروحى والخلقى لدى شرائح المجتمع المختلفة رجالا ونساء وأطفالا، وتحسين المستوى المعيشى لهم فى إطـــار يحقق العدالة الاجتماعية وبرغم البداية الطائفية للمشروعات فإنها غالبا ما تمتد لتشمل مختلف سكان القرية المعنية مسلمين ومسيحيين على حد سواء

مكونات المشروع :

وقد حددت قيادة الهيئة ومقرها مدينة المنيا، طبيعـــة المـــشروعات التى يمكن أن تسهم فى دعمها فى أنواع محددة وتشمل :

1- فصول محو الأمية.

2- الرعاية الصحية للأطفال .

3- تنظيم الأسرة .

4- مشروعات تنمية الدخل وخاصة للفئات الفقيرة .

5- التدريب المهنى وخاصة الموجة للنساء .

ومن خلال برامج تدريبية خاصة، كونت الهيئة فى مقرها فرقـــا خاصة من أبناء الطائفة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تتصل بالأنشطة والمشروعات المحددة فى القائمة سالفة العرض.

ولا تنتقل هذه الفرق إلى أى قرية لتقديم خدماتها إلا إذا وجهــت إليها دعوة بذلك، سواء من كنيسة القرية أو أى مجموعة شعبية بالقريـــة، وعلى الجهة الداعية عبء توفير إعاشة الفرق التى وفدت للخدمة، وأيضا المواقع الملائمة لأداء الأنشطة، وقبيل البدء فى ممارسة أى أنشطة تقـــوم فرقة خاصة من الهيئة مكونة من شباب وشابات بإجراء مسح اقتـــصادى اجتماعى للقرية لتحديد الموارد والإمكانيات وطبيعة الاحتياجات المحليـــة، وبعد ذلك استثارة قيادات القرية للمشاركة فـــى ترتيـــب أولويـــات هـــذه الاحتياجات وفقا للظروف والأوضاع المحلية السائدة.

ويتم تمويل المشروعات من مصدرين أحدهما محلى ذاتى من أبناء القرية حيث يسهموا ماديا وعينيا فى ميزانية المشروع بما يعادل 25% من تكاليفه، أما المصدر الثانى فهو تمويل الهيئة القبطية ذاتها والتى تكفل بباقى النسبة المطلوبة، وتحصل الهيئة على التمويل اللازم لها من خلال التبرعات والهبات ومن الأفراد والمنظمات سواء داخل مصر أو خارجها.

وتتولى الهيئة القبطية الإنجيلية من خلال فرق العمل التابعة لها إدارة وتنفيذ المشروعات ومن ثم فإن مشروعاتها ذات طابع خدمى أساسا، وتنخفض بدرجة كبيرة إسهامات أبناء القرية فى تحديد طبيعة المشروعات حيث أن القائمة العامة لها محددة سلفا، كما أن التنفيذ هو مسئولية فرق العمل دون مشاركة فعلية من المواطنين سوى فى تلقى الخدمة.

تطوير نشاط الهيئة فى التسعينات :

وبتطور نشاط هذه الهيئة على مدى نحو 40 عاما من مشروعها الأول، أصبح جهدها متنوعا فى عدة مجالات من بينها (وفقا لتقارير أنشطة عام 1993).

أ - **التنمية بالمشاركة** : وتتم فى القرى التى يعمل لها موظفو الهيئة لمدد متفاوتة تصل إلى 5 سنوات بمشاركة كاملة مع الأهالى إلى أن يتم إعداد جيل من القيادات التطوعية يمكنه إدارة العمل التنموى محليا وهو ما تم فى خمس مجتمعات محلية ثلاثة منها بالمنيا هى الناصرية وشارونه وبنى محمد شعراوى واثنين بالقاهرة هما حكر السكاكينى وحكر هاشم أغا بقسم الشرابية. بينما هناك ثلاث مجتمعات أخرى تحت الإعداد للتنمية بالمشاركة فى القاهرة والمنيا وأسيوط.

ب- **التنمية بالمتابعة** : وتتم فى القرى بواسطة القيادات التطوعية المحلية مباشرة بإشراف مسئولى الهيئة، وقد نفذ هذا الأسلوب فى 14 مجتمع

محلى فى محافظات الجيزة والقليوبية وأسيوط علاوة على محافظة المنيا مركز ثقل نشاط الهيئة .

ج- **التنمية خلال برامج خاصة ذاتية :** حيث تقدم الهيئة الخبرة الفنية وبعض النواحى المادية بينما يعتمد المجتمع المحلى على موارده الذاتية فى استكمال احتياجاته التنموية وقد نفذ هذا الأسلوب فى نحو 7 مجتمع قروى جميعا بمحافظة المنيا .

وقد تنوعت البرامج المنفذة فيما بين مكافحة الأمية، برامج الشباب، والمرأة، والطفل والاقتصاد المنزلى، والتغذية والصحة العلاجية والوقائية وتنظيم الأسرة والتشجير وتحسين المنازل، والحفاظ على الأراضى الزراعية ضد التصحير، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنية، وتنمية الحاصلات الزراعية النباتية والمشروعات الصغيرة المولدة للدخل (التجارية والصناعية والزراعية والخدمية) علاوة على مشروعات البنية الأساسية والإسكان.

الصعوبات والدروس المستفادة :

لعل من أهم الصعوبات التى واجهت مشروعات الهيئة القبطية لإنجيلية

أ – معارضة الأهالى لحملات محو الأمية، حيث كان غالبية الفلاحين يرون أنه من الصعب على كبار السن تعلم القراءة والكتابة.

ب- كذلك واجهت هذه المشروعات صعوبة إخراج المرأة من عزلتها التقليدية للمشاركة الفعالة فى أنشطة التنمية خاصة وأن منطقة المشروعات تقع فى صعيد مصر الذى يحيط المرأة بتقاليد جامدة .

ج- أما الصعوبة الجوهرية فقد كانت ترجع إلى التشكك فى طبيعة وهوية الهيئة القبطية نفسها والنظر إليها باعتبارها هيئة تبشيرية والتوجس من أن يكون من أهدافها غير المعلنة إقناع المسلمين بالارتداد عن ديانتهم واعتناق الديانة المسيحية .

د – التنافس التقليدى بين الطوائف المسيحية ذاتها وخاصة الإرثوذكس وهى الطائفة ذات الثقل العددى الأكبر إذا قورنت بالأقباط الإنجيلية.

وهو ما انعكس فى فتور نسبى فى علاقات هذه الهيئة مع الأجهزة والجهات الحكومية ذات العلاقة بأنشطها مثل وحدات الحكم المحلى والشئون الاجتماعية والصحية وأخيرا .

هـ – لم تنجح هذه الهيئة فى توفير إطار تنظيمى محلى فى شكل منظمة أو جمعية محلية يمكن أن تستمر فى متابعة تنفيذ الأنشطة بعد أن ينتهى دور فرق العمل الخارجية التابعة للهيئة القبطية وتغادر منطقة العمل بالقرية، وهو ما أصبحت الهيئة تعالجه حاليا بالعمل من خلال منظمات محلية وسيطة تمثل المجتمع المحلى .

الفصل الثامن

تنمية المجتمع الحضرى والمستحدث

- ❁ التحضر وأهميته .
- ❁ مفهوم تنمية المجتمع المحلى الحضرى .
- ❁ المناطق الحضرية والمشكلات المرتبطة بها.
- ❁ مشكلات الأسرة فى المجتمع الحضرى.
- ❁ أبعاد التغير فى المحيط الأسرى.
- ❁ التقدم التكنولوجى والتغير الاجتماعى والأسرى.
- ❁ التغير الحضرى والأسرة العربية.
- ❁ العوامل التى تخفف من حدة مشكلة التكيف للمجتمع الحضرى .
- ❁ العمل مع المجتمعات المستحدثة (المفهوم، الأنماط، الأنواع) .

التحضر وأهميته :

المدينة مجتمع حضرى كبير، يقوم على تبادل السلع والخدمات، لذلك تعددت الخدمات التى تحتاج إليها المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية حيث احتاجت المدنية إلى شبكات للنقل والاتصالات والمؤسسات التى تقدم هذه الخدمات وفى إطار ذلك اختلف تعريف المدينة عن القرية ... ولوحظ أن هناك عددا من الاتجاهات فى التعريف بالمدينة (أو المركز الحضرى) يمكن تلخيصها فى أسس خمسة هى: (1) الأسس الإحصائية (2) والجوانب الإدارية (3) التاريخية (4) الجوانب المؤسسية (5) الجوانب الوظيفية، إذ أن الاتجاه السائد حاليا هو الآخذ بالتعريف المركب الذى يجمع بين عدة أسس معا،وعلى سبيل المثال يتخذ سوروكين وتيسمرمان" **zimmeı man**" ثمانية أسس تشمل: (1)الحرفة، (2)البيئة، (3) الحجم، (4) الكثافة، (5) تجانس أو تنافر السكان، (6) والتباين (7) الطبقة الاجتماعية، (8) الحركة الاجتماعية (ونظام التفاعل).

وهكذا نرى أن المدينة تتحدى التعريف الجامع المانع، ويبدو أن المدينة المطلقة المثالية وكأنها افتراض علمى، فليست هناك مدينة مطلقة أو قرية مطلقة، وإنما هناك مقياسا متدرجا للريفية/ الحضرية، والمتتبع للتعدادات السكانية التى أجريت فى مصر، يلاحظ أنه لم يوضع أى تعريف للمركز الحضرى قبل تعداد (1960) لا يوجد جدول واحد للمراكز الحضرية ضمن التعدادات السابق لذلك التعداد... والتعريف الحضرى المستخدم سنة (1960) هو تعريف إدارى، فطبقاً لـه، كانت المراكز الحضارية فى مصر هى: المحافظات الحضرية (القاهرة- الإسكندرية- بور سعيد- السويس- الإسماعيلية) وعواصم المحافظات والمراكز الإدارية، بالإضافة إلى شبرا الخيمة والمطرية والحوامدية...

مفهوم تنمية المجتمع المحلى الحضرى:

تقوم تنمية المجتمع المحلى الحضرى على أساس برنامج مخطط يدور حول مشاكل المجتمع فى حملته مع التركيز على المساعدة الذاتية، ومشاركة المواطنين فى أحيائهم أو فى مجتمعاتهم الوظيفية،وتحقيق التعاون والتكامل بيد الجماعات من ناحية وبيد المهنة والمساعدات الفنية من ناحية أخرى، فى سبيل مساعدة المواطنين فى المدينة ككل، وفى أحيائهم المختلفة، على اكتساب الثقة فى قدراتهم، وعلى تقدير المسئولية التى لابد أن يشعرونها نحو مجتمعاتهم فى سبيل النهوض بهذا المجتمع، وتحقيق حياة أفضل لسكانه.

ولقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم المجتمع المحلى الحضرى تذكر منها على سبيل المثال:

- تعرف تنمية المجتمع الحضرى بأنها" العملية التى تعنى الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانات، والطاقات، والقوى الوظيفية تحدد مراحل التقدم استراتيجيا وتكنيكياً على ضوء التفاعل بيد الطاقة الوطنية. منظور إليها فى تطورها من ناحية وبيد القوى المعاصرة والضاغطة، وكذا الحليفة، أو المواكبة لنا فى عالم متغير من ناحية أخرى.
- كما عرف البعض التنمية الحضرية بأنها" عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجه الذى يعترى المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بأعمال غير الزراعة وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعى، وفى ضوء الضبط الذى لا يستند على أسس

قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المبانى، والتغير الجوهرى فى استخدام الأرض.

فى إطار ذلك تعرف التنمية الحضارية بأنها عملية ديناميكية موجهة أصلا إلى الإنسان باعتباره العنصر البشرى فى عملية تنمية المجتمع الحضرى المحلى – العمل على ارتفاع متوسط الدخول البرامج الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى .

المناطق الحضرية والمشكلات المرتبطة بها

يرى**Bergel** إن السكنى فى المناطق الحضرية توفر أسلوباً للحياة هو أسلوب الحياة الحضرية**Urbanism** وعند أن أسلوب الحياة الحضرية لا يعنى فقط اتجاهات وحالة عقلية بل أنه مرحلة من المدنية، لأن كل الحضارات نبعت من مدن.. لأن الحياة الاجتماعية فى المدينة توفر تخصصاً فى العمل وهو شرط أساس لنمو وازدهار العلوم والفنون واستخداماتها.

والتحضر Urbaniation يعنى نسبة السكان الذين يقطنون المدن إلى مجموع سكان المجتمع المحلى :

ولقد وصف ليبوكس وولنكسى أسلوب الحياة الحضرى بأنه يتسم بانتشار العلاقات الاجتماعية الثانوية (غير العميقة الهادفة إلى المنفعة إلى وغير طويلة الأمد) والحراك الاجتماعى المتزايد والاتصالات السطحية، وعدم المبالاة، وتفكك روابط الجامعات الأولية وازدياد أهمية القواعد السلوكية فى المنظمات الاجتماعية والضبط الاجتماعى المتصل بها وازدياد عدد المنظمات الكبيرة الحجم والجماعات التطوعية بجانب الفردية.

والتحضر بمعناه الديمقراطى– وبأسلوب الحياة المرتبط به– ينبع عن الحياة فى المدينة، والمدينة هى مجتمع يتكون من تركز سكانى فى مساحة جغرافية محدودة نسبياً وتنتج المدينة أو توزع السلع والخدمات تتسم الحياة فيها بدرجة عالية من التخصص وتعقد التنظيمات السياسية والاجتماعية.

وتعد مصطلحات المدينة والتحضر من المصطلحات التى حظيت باهتمام جانب كبير من علماء الاجتماع وبخاصة علماء الاجتماع الحضرى على الرغم مما يكتنف هذه المصطلحات شأنها شأن غيرها من المصطلحات المستخدمة فى العلوم الإنسانية عامة والعلوم الاجتماعية خاصة من غموض وتداخل وخلط، فإن هناك جهد بذل لتحديدها والمتتبع لمجموع التعريفات التى تناولت على وجه الخصوص ظاهرة التحضر يمكن أن ينتهى إلى تقرير أن الاتجاه العام الذى يجمع بينها هو الربط بين التحضر وبين التغير والتحول البنائى بل أن بعضا منهم يذهب فى تصوره إلى أن مصطلحى التحضر والتغير مصطلحان مترادفان، فالأول مرادف للثانى والثانى مرادف للأول.. ومعنى الربط بين التحضر والتغير أن التحضر ظاهرة ديناميكية فعالة تؤثر فى تنظيم المدينة ونظمها.

وفى هذا المجال يذهب "أرك أ. لمبارد" إلى القول بأن التحضر هو أكثر كونه عملية استقبال لمجموعة من الأفراد يأتون من القرية إلى المدينة.... أو التحول من العمل الزراعى إلى العمل الصناعى والتجارى وإنما هو يتضمن تغيرات أساسية تشمل تفكير الناس وسلوكهم وقيمهم الاجتماعية فهذه التغيرات هى التى يهتم الباحث أن يكتشفها كما أنها هى التى توضح جوانب الديناميكية فى المدينة.

ويرى أرك أن التحضر "نمط الحياة القائمة **Way of Life** أو انعكاساتها المختلفة.

كذلك يؤكد كلينجزل دافيز أن التحضر عملية تغير تبدو بطيئة فى بدايتها ثم تزداد اتساعا وسرعة مع اشتداد حركة التصنيع ومن ثـم إلـى نقطة التشبع.

ويدعم "ايزلنستيد **S. N. Eislensted**" اتجاه سابقيه إذ يـرى أن عملية التحضر مرتبطة ارتباطا وثيقا بانهيار إطارات تقليدية وعلى وجـه الخصوص إطار المركز والطبقة والقبيلة كما تخلق بنـاء أكثـر مرونـة وحركية مهنياً وتربوياً وسياسياً واقتصادياً وتنظيمياً.

من هذا المنطلق يظهر بجلاء معنى التغير والديناميكية الحضرية والبائية والوظيفية فالتحضر هو اتجاه للتغير البنائى والوظيفى ومن ثم فإن ديناميته تنصب مباشرة على البناء الاجتماعى.

ويسير فى نفس الاتجاه "روث بى سالمز" حيث يقرر أن التحضر يمثل تغييرا فى عملية بلورة المجتمع فى نقطة معينة مـن الـزمن وهـو بالتالى تغيير للمجتمع الكلى ويضيف "روث" أن التحضر هو عملية تغيير اجتماعى معقدة تؤثر فى المجتمع كله.

من هذا المنطلقات ننتهى إلى القول بأن التحضر لـيس ظـاهرة استقرارية استاتيكية لكنها ظاهرة تعنى تغييرا سريعا،والتحضر هو تغيير يمتد ليشمل بناء المجتمع، هو نوع من التغيير العميق الذى يصيب إطارات المجتمع مورفولوجيا وفيزيولوجيا وهو كما يذهب" سايجز" أن التحـضر تعبير عن تغيير فى بناء التنظيم الاجتماعى ويمكن القول أن الدراسـات الحضرية التى انشغلت بظاهرة التحضر كظاهرة ديناميكية تعد ميدانا حديثا من ميادين الدراسة وإن كانت المدينة بظواهرها المختلفة ظاهرة حضارية قديمة وإذا كانت المدينة لم تستحوذ على اهتمام الدارسين بها حتى الثورة الصناعية فإنها قد استحوذت على اهتمام المفكرين الاجتماعيين واعتبروها

رادفة للمجتمع ذاته، بالمدينة فى نظرهم تمثل المجتمع أو الدولة وليس وحدة خاصة للحياة الاجتماعية.

وقد ظهر الاهتمام بالمدينة فى كتابات القدامى أمثال: أرسطو أفلاطون.. وكذا كتاب العصور الوسطة أمثال: ميكافيلى- وقد بدأ يظهر فى القرن الثامن عشر مفهومى المدينة والمجتمع بوضوح فى النظرية الاجتماعية عند روس... وهكذا بدأت المدينة تعالج كوحدة منفصلة عن المجتمع فى أعمال فيلسوف ا لقرن السابع عشر" جان بودان" وقد استطاع تفكير" بودان" أن يؤثر بصورة واضحة على غيرة من المفكرين الذين جاءوا بعده.

مشكلات الأسرة فى المجتمع الحضرى :

لقد تناول المفكرين شئون الأسرة بالدراسة والبحث منذ أقدام مراحل التفكير المنظم وذلك لما لموه من أهمية هذه الوحدة الاجتماعية فى الحرص على سلامة بنيان المجتمع. ولقد خضعت الأسرة شأنها شأن أى خلية تصلح للمعالجة التحليلية والتجريبية لاهتمام كبير بدأه رواد علم الانتروبولوجيا ثم تطور مع ظهور الاهتمامات السيسيولوجيا البنائية والوظيفية الحديثة والمعاصرة. **ومهما يكن من أمر الاهتمامات البنائية التى تتصل بالأسرة فإن ما يغينا فى هذا المجال هو الآتى :**

(1) أن الأسرة هى الخلية الأولى فى المجتمع وهى فى نفس الوقت تعكس كل ملامح المجتمع الذى توجد بداخله وبخاصة ملامحه البنائية والوظيفية.. كما أن المجتمع فى حد ذاته يستمد منها الكثير من مقوماته بل أن وجود و نظمه وقوانينه تعمل فى الأساس لكفالة بقائها واستمرار وظائفها الإنسانية.

(2) مدى تأثر الأسرة بالتحول والانتقال إلى المجتمع الحضرى باعتبارها أولى الخلايا التى ينعكس فيها بوضوح وجلاء كل تغير بنائى أو وظيفى يطرأ على المجتمع الخارجى وغنى عن البيان إن التغير الذى يطرأ على الأسرة نتيجة للتحول إلى المجتمع الحضرى **يمكن أن يلمس بوضوح فى زاويتين:**

1- **الزاوية الأولى:** وتتمثل فى وظيفة الأسرة على اختلاف أنماطها.

2- **الزاوية الثانية:** بناء الأسرة يتمثل فى حجم الأسرة ونمطها وفى نمط العلاقات السائدة بداخلها من ناحية والتى تربطها من ناحية ثانية مع المجتمع والعالم الخارجى وسوف نهتم إلى حد ما بالزاوية أو البعد الثانى للأسرة وهو البعد البنائى محاولين أن نتعرض لأثر التصنيع والتحول إلى المجتمع الحضرى فى بناء الأسرة كما بين ذلك العلماء والباحثون حيث يقرر فريق كبير من الباحثين أن الأسرة فى سائر مناطق العالم عرضه للتغير شأنها شأن غيرها من النماذج الاجتماعية بل هى الوحدة التى خضعت أكثر من غيرها لأنماط عديدة من أنماط التغير كذلك يقرر فريق آخر من الباحثين أن الأسرة هى التى قامت بناء عليها المدينة وإذا كان من الصواب فى شىء القول بأن المدينة يمكن أن تعتبر بمثابة أسرة كبيرة فأنه ليس من الصواب فى شىء أن ننظر إلى الأسرة على أنها مجرد وحدة صغيرة.

من هذا التقرير نرى أن ماكنزى" وهو من علماء الاجتماع الحضرى يعتبر إن الأسرة هى فى الواقع كل البناء الاجتماعى الحضرى بل هى الخلية الأولى التى يتسنى من تحليلها فهم ودراسة بناء المدينة ككل.

ويذهب "شولنجر" إلى أن التحضر باعتباره عملية اجتماعية قد أثر أساسا فى جماعتين أساسيتين فى المجتمع هى جماعة الأسرة وجماعة الجوار، ويرى شولنجر أن الاهتمام بالتحول الذى يطرأ على بنيان الأسرة ووظائفها من المنطلقات الأساسية فى تحليل ودراسة التغير البنائى الحضرى فالأسرة الحضرية فى تحول دائم ومستمر.

"أبعاد التغير فى المحيط الأسرى" :

يحاول" شولنجر" أن يوضح الأبعاد التى يمكن فى ضوئها أن تقف على التغير فى مجال الأسرة وأهم هذه الأبعاد التى يراها والتى نجمت عن أثر التصنيع والتحضر فى محيط الأسرة وهى أبعاد وظيفية فى الأساس يمكن أن نحصرها فيما يلى:

1- التغير فى مجال الوظائف الاقتصادية:

لم تكن للأسرة التقليدية الكبيرة فى واقع وظائف اقتصادية هامة وإن ما يمكن قوله عنها إنها كانت مع ذلك تعد الخلية أو الوحدة الاقتصادية الأساسية للإنتاج والاستهلاك فى نفس الوقت سواء كان ما تنتجه إنتاجا صناعيا أو زراعيا، كان رؤساء الأسرة يمثلون دائما وظائف المشتغلين أو الموظفين... واليوم نجد الأسرة الحضرية الحديثة لا تقوم إلا بوظائف محدودة وأصبحت وحدة مستهلكة بدلا من أن تكون وحدة منتجة ولم يعد العمل الزراعى هو العمل الأساسى الغالب عليها.. إنما حل العمل التجارى والصناعى والمهن التخصصية الأخرى محل الاهتمام بالزراعة والرعى.

2- التغير فى مجال الوظائف التربوية:

كانت الأسرة التقليدية الكبيرة الوحدة التربوية الأساسية التى تمارس وظائف تربوية هامة، وقد كانت الجماعة التربوية الأساسية التى تدرب الصغار وتمنحهم كل المهارات والمعارف فكان رؤساء العائلة هم

المربون والمدرسون الذين يلقنون الحكمة والمعرفة لأبنائهم، ولقد انتقلت هذه الوظائف العديدة اليوم إلى المدرسة و أصبحت المدرسة هي الهيئة المتخصصة التى تقوم بأداء الوظائف التربوية إلى جانب غيرها من المؤسسات التى تشاركها هذا الاهتمام.

3- التغير فى الوظائف الدينية:

كانت الأسرة أيضا تقوم بوظائف دينية هامة وكانت تعمل كوحدة فى كثير من الاحتفالات الدينية فقد كانت الأسرة تقوم بالطقوس الدينية ويحل رئيسها محل رجل الدين، أما اليوم فإن هذه الأنشطة قد انتقلت للهيئات الدينية التى ينتقل إليها أفراد الأسرة للقيام بالعبادات والطقوس الدينية.

4- التغير فى الوظائف القانونية والقضائية:

كانت الأسرة الكبيرة وحدة قانونية سياسية وادارية وكان أعضاؤها بمثابة الحكام المحددين والمقررين لكل الأعمال والأفعال والجزاءات وقد انتقلت هذه الوظيفة اليوم إلى السلطات التشريعية والقضائية التى بيدها الجزاء والعقاب بل ولم يعد لأى من الزوج والزوجة قدرة أو حق السيطرة على بعضهم البعض أو على أطفالهم وإنما أصبح للهيئات القضائية الرأى الأول والأخير.

من مجموعة الأبعاد السابقة التى حددها" شولينجر" نرى أن الأسرة الحضرية تواجه اليوم مطلب تكيف وظائفها مع نمط الحياة الحضرية القائمة بما يطبعها من تحول وتغير سريع ولم تستطع هذه التحولات التى أتت بها الحياة الحضرية الصناعية أن تقلل من شأن الأسرة وإنما ظلت تمارس نفس السيادة التى عرفها بها المجتمع الإنسانى وإن كانت قد نشأت

جماعات جديدة أصبحت تنافسها اليوم فى بعض سلطاتها ووظائفها فى المجتمع الصناعى الحديث.

التقدم التكنولوجى والتغير الاجتماعى الأسرى :

لقد اهتم "وليم أوجبرن" بدراسة أوضح فيها أثر التقدم التكنولوجي والصناعى فى إحداث التغير الاجتماعى.. وهو يقرر أن الثورة الصناعية أدت إلى قيام ثورة اجتماعية شملت الأسرة والحكومة والتنظيم الاقتصادى والمؤسسات الدينية مع انتقال الإنتاج من المنزل إلى المصنع تعتبر محل إقامة العامل.. وأصبح الأب يعيش خارج الأسرة فترات طويلة من اليوم فى مصنعه مع ازدياد التخصص وتقسيم العمل وأصبح الأطفال يذهبون إلى المدارس وهم لم يبلغوا بعد سن السادسة ذلك لأن الأسرة لم تعد بقادرة على أداء مهام الوظيفة التربوية التى كانت تقوم بها قبل ذلك وقد ترتب على ذلك آثار واضحة فى محيط الأسرة عددها" أوجبرن" فيما يلى:

(1) أثر اختزال وظيفة الإنتاج داخل الأسرة وانتقالها إلى المصنع الكبير فى مركز رب الأسرة إذ لم يعد هو رئيس الاسرة اقتصاديا أو متحكم فيها.. ومن ثم قل مركز الزوج الاقتصادى.

(2) أدى العمل خارج نطاق الأسرة إلى خروج الأولاد عن نطاق سلطة الأب وإيراداته وأصبحت الزوجة لها المركز الأول فى المجال عن ذى قبل.

(3) أدى عمل المرأة إلى تقليل اعتمادها على زوجها من الوجهة الاقتصادية ومن ثم بدأت تشعر بالحرية والاستقلال الاقتصادى.

(4) أدى التصنيع أيضا إلى قيام المدن وازدياد الوظائف الحكومية والتسهيلات والخدمات المقدمة لأفراد الأسرة ومن ثم أصبح أفرادها يرتبطون بالمؤسسات الخارجية ارتباطا عضويا كبيرا.

ويرى "وليم اوجبرن" أن هناك عوامل أساسية هى التى أدت إلى حدوث هذه الآثار فى نطاق الأسرة وهى العوامل يراها مشخصات أساسية للمدينة والحياة الحضرية هى:

1- انفصال مكان العمل عن مكان سكن الأسرة.

2- قيام الإنتاج خارج الأسرة.

3- كثافة السكان.

4- تقبل وتبنى الأفكار والاتجاهات الجديدة.

كذلك يقرر "فليب هوشر" أن الأسرة تتعرض فى المناطق الحضرية إلى مجموعة من التغيرات، ولعل أهمها التغير فى عوائدها وتقاليدها وينعكس ذلك فى ممارستها لوظائفها الأساسية وفى علاقاتها الداخلية والخارجية، ويهتم فليب هوشر بالتغيرات فى ملامح السلطة الأبوية وظهور مكانه المرأة ومركزها الاجتماعى والاقتصادى وازدياد الفردية فيها، وقد أدت هذه التغيرات على ظهور عدة مشكلات أسرية مثل:

1- زيادة معدلات الانفصال والطلاق.

2- الميل إلى الجنوح والانحراف .

3- حاجة الأسرة إلى الاعتماد على وظائف كثير من المؤسسات الرقابية والقانونية أى مؤسسات الخدمة بصورة عامة .

ولقد أشار" دور كيم وزميل وتوتيس ومانهاير" إلى أن الأسرة فى المجتمع الحضرى وحدة منعزلة نسبيا إذ يتطلب البنيان الاجتماعى فى المجتمعات المعقدة التركيب استعداد الأعضاء وقدرتهم على التنقل إلى أماكن العمل المناسبة وقد دعم هذه الاتجاه العلماء أمثال "لنتون وبرسونز" إذ قاما باختبار هذه النظرية ودراستها دراسة مستفيضة واستخلصا أن التفكك والانعزال فى نسق الأسرة الممتدة سيحدث بالضرورة فى

المجتمعات الحضرية المعاصرة لأن نسق الأسرة الممتد فى حالة صراع حاد مع الاقتصاد الصناعى الحديث.

كما ربط رالف لنتون" بين تفكك أوصال الروابط القرابية وبين الخصائص الرئيسية للنسق الاقتصادى العام.. وقام" نلس أندرسون" فى كتابه المجتمع بتلخيص الشواهد التى جمعها من أقطار مختلفة عن العلاقة بين التحضر والأسرة وذهب إلى أن زوال الروابط القرابية الممتدة واضطراد فقدان الأسرة الممتدة لوظائفها وتضاؤل حجمها وانعزالها عن الوحدة والصورة الأساسية للأسرة فى البيئة الحضرية، ويرى "نلس اندرسون" أنه قد ترتب على التأثيرات الاقتصادية التى طرأت على حياة الأسرة فى المدينة الحرص على تقليل حجم الأسرة الممتدة والإبقاء على الأسرة النووية المكونة من الوالدين والأبناء والارتباط العرضى بالأقارب والآخرين. وقد استخلص من ذلك كله أن الأسرة الحديثة هى نظام الجيل الواحد فهى تشرف منذ الطفولة والبلوغ وتغيب بزواج الأبناء وترحالهم.

مما تقدم نرى أن التحضير والتصنيع قد ترك آثارا واضحة فى بناء الأسرة من حيث نمطها والتى يندرج تحتها نطاق الأسرة كذلك ترك آثارا فى مجال العلاقات الأسرية والقرابية والواقع أن العلاقات الاجتماعية بنائها ووظيفتها وقد أدى ذلك إلى مطالبة كثير من العلماء بأن يكون موضوع علم الاجتماع مختصا بدراسة العلاقات الإنسانية وقد حمل لواء هذه الدعوة العالم البلجيكى دبيريل فى كتابه باسم العلاقة الاجتماعية التى تعتبر فى نظره الموضوع الفذ لعلم الاجتماع فهى تعتبر فى نظره حقيقة اجتماعية مستقلة عن وجدانات الأفراد وتفاعل مشاعرهم وسلوكهم.

التغير الحضرى والأسرة العربية :

قد شمل التغير الحضرى الأسرة العربيــة مــن حيــث حجمهــا ووظائفها والمراكز الاجتماعية لأعضائها وعادات الزواج بهــا ووســائل تكوينها وعوامل استقرارها وتفككها ولا شك أن التغيرات الاجتماعية التى تشهدها الأسرة العربية لا تحدث بنفس الصورة أو نفس الاتجاه فى جميع أجزاء المجتمع العربى .. فقد كان الشكل الأسرى المعــروف باصــطلاح "الأهل" أو البيت" أو العائلة" هو الشكل الأسرى السائد فى المجتمــع إلــى وقت قريب وكان الدوار يجمع ثلاثة أجيال وتستمر الأسرة الكبيرة مئــات السنين محتفظة باسم الجد الأول عن طريق عادة تسمية الأبنــاء بأســماء أجدادهم وبمناداة الشخص باسم أكبر أبناؤه واليوم نشهد الأســرة تحولــت تدريجيا نحو الأسرة الزوجية الصغيرة.. وقد كان هذا الشكل يقوم بمهــام الوحدة الاقتصادية المتكاملة.

ومن الجدير بالذكر أن نقرر فيمــا يتــصل بالبنــاء الأســرى أن المجتمعات العربية تعد من المجتمعات التى تترك للأسرة الأبوية التقليدية الممتدة بصماتها عليها بوضوح وبخاصة فى المنــاطق غيــر الحــضرية الريفية والصحراوية وهذا النمط امتداد للنظام القبلى العشائرى الذى كــان سائدا فيها منذ قرون مضت وما زال يسيطر بأعرافه على مناطق كاملــة فيها ونضرب بذلك مثل المملكة العربية السعودية، الأردن، العراق، وليبيا" إذ أن العصبية تلعب دورا هاما فى تنظيم العلاقات الاجتماعيــة وضــبط سلوك الأفراد بمجموعة من القواعد الموروثة القديمة.

العوامل التى تخفف من حدة مشكلة التكيف بالمجتمع الحضرى:

مع وجود مشكلة التكيف هذه إلا أن هناك عوامل عامة تخفف من وطأتها هى :

(1) وسائل الاتصال:

لا شك أن لوجود الصحافة والراديو دخل كبير فى توسيع أفق القروى ودرجة تتبعه لطرق المعيشة فى المدن، وبالطبع تضعف " الصدمة الثقافية" التى تجابه المهاجر إذا ما كان ملما بالمدينة وحياتها وعارفا بالمستحدثات الحضرية من مواصلات وسينما ووسائل النظافة وغيرها.

(2) وسائل المواصلات:

أدت وسائل المواصلات السريعة والمنتظمة بين المدينة والريف خدمة جليلة فى هذه الناحية، فقد قربت بين المدينة والريف وجعلت زيارة المدينة سهلة على الريفيين فيعود هؤلاء إلى أهليهم، بالقصص التى تقرب حياة المدينة إلى أذهان القرويين.

(3) انتقال الحضريين للريف:

أدت النهضة الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة إلى انتقال عدد كبير من سكان الحضر إلى الريف فالمهندسين الزراعيين والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء كلهم من الحضريين أصلا واكتسابا، ولا يكاد يخلو مكان من وجودهم. وهكذا تنتقل الثقافة الحضرية إلى الريف فتزيد القرويين فهما لطبائع الحضر.

(4) وجود مجموعة من أهل الريف فى المدينة:

لا شك فى أن وجود بعض أقارب الريفيين من قرية المهاجر والذين نزحو للمدينة قبل انتقال المهاجر بفترة بسيطة لا شك فى أن وجود هؤلاء يطمئن الريفى لحياة المدينة ويساعده على التكيف للحياة الجديدة.

(5) وجود مناطق شبة ريفية فى المدينة:

تحوى كل مدينة كبيرة- وخاصة فى البلاد غير المصنعة- ضمن نسيجها مناطق أقرب للريف منها للحضر من حيث طريقة المعيشة والمظهر العام ويرتاح الريفيون النازحون إلى مثل هذه المناطق ويطمأنون إليها مما يخفف من قسوة عملية التكيف اللازمة كما أن وجود جمعيات وروابط تجمع أبناء الإقليم الواحد فى المدينة يسهل على الريفى النازح عملية التكيف للمجتمع الجديد.

(6) التدرج فى الانتقال للحضر:

قد ينتقِل الريفى من قريته الصغيرة إلى المدينة مباشرة ليستوطنها وهنا تظهر مشكلة التكيف بوضوح، وقد ينتقل أيضا من قريته إلى البندر أو عاصمة المركز ثم ينتقل الجيل الذى يليه إلى المدينة الكبيرة فى هذه الحالة الأخيرة تضعف الصدمة الثقافية لتدرج الهجرة من مجتمع ريفى محض إلى مجتمع نصف حضرى، ثم إلى مجتمع حضرى كامل.

العمل مع المجتمعات المستحدثة:

إن إنشاء المجتمعات الحضرية المستحدثة هدف قومى تسعى الدولة إلى تحقيقه لتحسين حياة الأفراد فى المجتمع بل والوصول إلى درجة من الرفاهية فى الحاضر والمستقبل.

وتتضح أهمية هذه المجتمعات بما تحققه من خلخلة الكثافة السكانية بعد أن اكتظت الدلتا والوادى الضيق حول النيل بالكثافة السكانية الغير عادية وكذلك بما تحققه من استغلال للموارد البشرية والطبيعية التى تنشأ بصورة أكثر ووفق أسس علمية.

ويرجع تاريخ إنشاء المدن فى مصر إلى فجر التاريخ حيث مدينة طيبة فى الأقصر الآن ومدينة أخميم وتل العمارنة مدينة التوحيد الأولى مرورا بالعصر الرومانى ومدينة الإسكندرية، والمدن الإسلامية مثل الفسطاط والعسكر والقاهرة إلى العصر الحديث حيث إنشاء قناة السويس حيث تم إنشاء مدن بور سعيد و الإسماعيلية والسويس على خط القناة كمدن مستقلة ومدينتى بورفؤاد وبور توفيق كمدن توابع، وبعد بناء السد العالى تم إنشاء مجتمع النوبة الجديد والنوبارية والوادى الجديد وبعد انتصار أكتوبر المجيد دخلت مصر عصر إنشاء المدن الجديدة المستقلة مثل العاشر من رمضان والسادات وبرج العرب ودمياط الجديدة، والمدن التوابع مثل 15 مايو والسادس من أكتوبر والعبور والمدن التوأم مثل بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة وأخميم بسوهاج وطيبة الجديدة بالأقصر.

وقد أخذت الدولة على عاتقها التخطيط لإنشاء هذه المجتمعات الجديدة بما يتلاءم مع البيئة المقامة عليها هذه المدن الجديدة بوضع مجموعة من المشروعات والبرامج التى تساعد على تنمية هذه المدن وفق استراتيجيات تتمشى مع خطط التنمية فى الدولة.

مفهوم المجتمع الحضرى المتحدث:

ظهرت فى الثلاث عقود الأخيرة من هذا القرن عدة تعريفات لمفهوم المجتمع الحضرى المستحدث تحمل فى طياتها سمات المجتمع المتحدث وأن اختلفت فى مفهوم المجتمع الحضرى المستحدث ولم يتصل الأمر على الاختلاف حول تحديد مفهوم المجتمعات المستحدثة بل تعداه إلى الاختلاف حول تسميتها حيث يرى صلاح العبد" فى تحديده لمفهوم المجتمع المستحدث أنه ذلك المجتمع المخطط الذى قام على تخطيط سابق،

حيث تحقق المجتمعات المستحدثة المخططة الأهداف القومية سواءا الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية، أى أنه مجتمع يضم مهاجرين يوفدون من مناطق مختلفة لا تجمعهم روابط وعلاقات اجتماعية سابقة ليعيشوا فى بيئة جديدة.

وتعرف المجتمعات الحضرية المستحدثة أيضا بأن تلك المجتمعات المحلية التى توجد فى مناطق حضرية والتى تضم المهجرين الذين يوفدون من مناطق مختلفة دونما وجود علاقات قبلية أو روابط اجتماعية سابقة بينهم وذلك حتى يعيشوا فى هذه البيئة الحضرية الجديدة عليهم على أسس تخطيطية متكاملة.

يتفق هذان التعريفات السابقان فى الآتى:

1- أن المجتمعات الحضرية المستحدثة يتم إنشاؤها وفق أسس تخطيطية.

2- تنشأ هذه المجتمعات على أساس خطة قومية تراعى الأهداف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

3- سكان هذه المجتمعات الوافدون من أماكن عدة لا تجمعهم روابط أو علاقات اجتماعية.

أنواع المجتمعات المستحدثة:

النوع الأول:

المجتمعات الحضرية المستحدثة التى تنشأ خصيصا لتخفيف المشكلة السكانية وهذا النوع المعروف فى مصر.

النوع الثانى:

ينشأ كوحدة أو نسق باقتصاده وإسكانه وكل متغيراته وإبعاده وهذا النوع إذا ما أنشئ فى مجتمعات تعانى من مشكلات سكانية تعمل على تخفيف هذه المشكلة السكانية وبالتالى يساهم فى حل المشكلة السكانية وهذا النوع من هذه المجتمعات لم ينشأ لهذا الهدف وإنما أنشئ لضرورات أخرى اقتصادية أو بيئية أو خلافه.

أنماط المجتمعات الحضرية المستحدثة:

إن إنشاء المجتمعات الحضرية المستحدثة وتنميتها والتوسع فى إنشائها هدف قومى على اختلاف أنماطها.

أهم أنماط المجتمعات الحضرية المستحدثة:

أولا: النمط التلقائى:

عملية يتم عن طريقها استيطان الأفراد للمجتمعات الحضرية المستحدثة وفقا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية ودون تدخل من الحكومة لدفع الأفراد لاستيطان هذه المجتمعات الجديدة

ومن أمثلة هذا النمط التلقائى:

1- الأفراد الذين تتركهم الكوارث الطبيعية زلزال" أكتوبر 1992 بالقاهرة- سيول أكتوبر 1996 بقنا وسوهاج.

2- المهاجرون أبناء الطبقة الوسطى الذين تجذبهم المناطق المستحدثة .

3- سكان الضواحى الباحثون عن العزلة والهدوء.

4- الشباب الراغب فى الزواج حديثا نظرا لارتفاع الأسعار فى مجتمعاتهم القديمة.

5- المهاجرون من الريف والمدن وأطرافها.

ونتيجة لذلك النمط من الاستيطان ظهرت العديد من المشاكل منها:

- كثرة العشوائيات.
- تلوث البيئة.
- قصور الموارد والخدمات.
- انتشار مشكلات اجتماعية مثل "البطالة- تعاطى المخدرات".
- عدم قدرة الأجهزة الخدمية على أداء الخدمات.

ثانياً: النمط المخطط:

" وهى المجتمعات التى تنشأ وتصمم لتحقيق أهـداف اقتـصادية واجتماعية وعمرانية طبقا لخطة موضوعة وعادة ما تلجأ إليهـا الدولـة كجزء من خطتها العامة [2].

وتتعدد صور المجتمعات المخططـة وذلـك لاخـتلاف صـورها وأهدافها وتتخذ ثلاث أنماط رئيسية هى:

أولاً: النمط الاستيطانى:

وهو عملية إنشائية متكاملة تتضمن تغيرا فى الظـروف البيئيـة والثقافية الأصلية بهدف تنمية وتطوير الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعى وهذا النمط من الاستيطان هو النمط السائد فى كثيـر من بلدان العالم نظرا لاحتياجاته لضوابط اجتماعية واقتصادية معينة ويتم ذلك وفق خطة مدروسة من حيث حصر الموارد البـشرية والاقتـصادية والتكنولوجية والتنظيمية لإنشاء المجتمعات المحلية المخططة.

ويتم تقسيم النمط الاستيطانى إلى أشكال محددة واستنادا إلى وظيفته وأغراضه كالآتى:

أ – الاستيطان الدينى:

وهو الشكل الذى ينشأ تلبية لرغبة مجموعة وفئة معينة ولم تعرف مصر هذا النمط.

ب– الاستيطان العسكرى:

وهو عملية استيطان تقوم بها الدولة وفقا لاستراتيجيتها السياسية والعسكرية.

ج– الاستيطان الاجتماعى:

وهو يهدف إلى رفع مستوى المعيشة لفئة من فئات المجتمع.

د– الاستطيان الزراعى:

وهذا الشكل يوجد حيث يتم استطلاح الأراضى الزراعية وتوزيعها على الفلاحين.

هـ– الاستيطان الصناعى:

وينشأ لخدمة المراكز الصناعية يشمل كثير من المصانع والشركات التى تضم إعداداً كبيرة من المهاجرين إلى هذه المدن الصناعية.

ثانيا: النمط التهجيرى:

حيث يتم نقل المجتمعات محلية بأكملها إلى أماكن أخرى دون تغيرات جوهرية فى أنماط حياتها ونوعية معيشتها ومن أمثلته:

1– **تهجير سياسى:** تهجير مدن القناة أثناء حرب 1967.

2– **تهجير لظروف طبيعية:** تهجير النوبة بعد إنشاء السد العالى.

3- **تهجير ريفى:** من منطقة ريفية إلى منطقة أخرى، التهجير إلى الوادى الجديد مديرية التحرير.

4- **تهجير مدنى:** يحدث داخل المدينة نفسها بإنشاء حى جديد له مقومات اجتماعية معينة.

ثالثاً: النمط الاستيطانى التهجيرى:

- النمط الاستيطانى يتضمن تغير أساسى نوعية ونمط الحياة.
- النمط التهجيرى لا يتضمن تغييرا جوهريا فى مناشط الحياة.

النمطان يتضمنان الانتقال من المجتمع الأصلى إلى المجتمع الجديد ولكن النمط الثالث الاستيطان التهجيرى يجمع بين الاستيطان والتهجير أى يقوم بنقل مجتمعات بأكملها دون اختيار عناصر فيها كما حدث فى النمط الاستيطانى وتحريكها إلى مناطق جديدة مع تغير أساسى فى نمط الحياة والنشاط اليومى" مجتمع مديرية التحرير".

الأبعاد الاجتماعية للمجتمعات الحضرية المستحدثة:

لما كان إنشاء المجتمعات الحضرية المستحدثة يستهدف خلق مراكز حضارية تحقق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى وتكون بمثابة عوامل جذب سكانى فإن إنشاء هذه المجتمعات يركز على الأتى:

أ- دوافع إنشاء المجتمعات الحضارية المستحدثة:

إن إنشاء المجتمعات الحضارية المستحدثة لا يرجع إلى دافع واحد معين ولكن يرجع إلى مجموعة دوافع ومن الممكن أن يكون لدافع معين قدر من الترجيح عن الدوافع الأخرى وأهم هذه الدوافع هى:

1- دوافع اجتماعية:

وهى التى تتصل بالأسباب الديموجرافية والتى ترتبط بمشكلات السكان من حيث التوزيع والكثافة والنمو، فى حل مشكلة السكان لا يأتى من خلال توفير مسكن ملائم فقط وإنما يلزم ضرورة توفير مجتمعات جديدة بحيث لا يأتى ذلك على حساب الأراضى الزراعية.

2- دوافع اقتصادية:

وهى التى تربط بتوافر الموارد والإمكانيات المادية فى مكان ما، وبالتالى يجب استغلال تلك الموارد والإمكانيات بإنشاء مجتمع جديد ومثال ذلك المجتمع الجديد شرق أسوان لاستغلال خام الحديد والصلب وكذلك مجتمع أبو طرطور لاستغلال الفوسفات.

3- دوافع سياسية:

ويكون الدافع لإنشاء هذه المجتمعات يتصف باستراتيجية الدولة من الناحية السياسية والعسكرية وخير مثال على ذلك اتباع سياسة تعمير سيناء بخلق مجتمعات جديدة زراعية وتوصيل مياه النيل إليها، تعمير مدينة حلايب واستخراج بعض الخامات المعدنية من المنطقة المحيطة بها، وتعمير أرض العوينات بزراعتها.

4- دوافع طبيعية:

وهى نواتج الظواهر الطبيعية وما يتبعها من مشكلات مثل الزلازل والسيول والفيضانات ومثال ذلك إنشاء مدينة درنكة الجديدة بأسيوط والقرنة الجديدة بالأقصر بعد سيول أكتوبر 1996.

5- دوافع بيئية

إن إنشاء مجتمعات جديدة فى كثير من دول العالم كـان الـدافع البيئى مؤثر وقوى حيث المساحات الخضراء وقلة نسبة التلوث حيـث أن معظم المدن الكبيرة تعانى من التلوث ولذلك يمكن القول أن تـوفير بيئـة حضرية صحية أقل تلوثا يمثل دافعا لإنشاء هذه المجتمعات[3].

ب- المقومات الأساسية لإقامة المجتمعات الحضرية المستحدثة.

1- الموقع:

أى ضرورة اختيار وتحديد موقع مناسب بعد إجـراء الدراسـات المختلفة ودراسات الجدوى مع الأخذ فى الاعتبار جميع عوامل التوزيـع الديموجرافى السكانى والعوامل الإدارية والاجتماعية والثقافية والـسياسية والعناصر المختلفة للجذب السكانى.

2- الحجم:

يجب قبل إقامة المجتمعات الجديدة توفير خدمات البنية الأساسية والخدمات الأخرى الضرورية لحياة السكان وبالتالى يجب تحديد الحجـم الأمثل للسكان الذى يمكن للمدينة الجديدة أو المجتمع الجديد أن يستوعبهم خلال فترة زمنية محددة.

وتشير بعض الدراسات أن الحجم الأمثل للسكان يجب ألا يقل عن 250 ألف نسمة ولا يزيد عن 500 ألف نسمة بعد تـوفير كـل أسـاليب ووسائل معيشتهم كمجتمع جديد تتوافر له مقومات الاستقلالية والاكتفـاء الذاتى[4].

3- التكاليف

يجب تحديد المبالغ المطلوبة لإقامة هذه المجتمعات الجديدة وتوفير التمويل اللازم لبناء و إقامة واستمرار وتطوير وتنمية هـذه المجتمعات الجديدة وتحقيق التقدم المستمر لها، وتشمل هذه التكاليف ما يلي:

- تكاليف إقامة خدمات البنية الأساسية مثل المياه والكهرباء والطرق و لصرف الصحى والمواصلات والاتصالات والأسواق.
- تكاليف الخدمات الاجتماعية والثقافية والترويحية والصحية والأمنية.
- تكاليف ونفقات الأنشطة الاقتصادية " صناعية- زراعية- تجارية- خدمية- سياحية" وإقامة المستودعات والمخازن ومنافذ التوزيع.
- تكاليف إنشاء مؤسسات الإدارة والتنظيم ونظم المعلومات والإدارات المتصلة بالتخطيط والمتابعة والتنفيذ والتقويم وتطوير وتنمية هذه المجتمعات الجديدة.

ج- مراحل اقامة المجتمعات الحضرية المستحدثة .

إن إقامة المجتمعات الحضرية المستحدثة يمر بعدة مراحل هى[5]:

(1) توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة للمجتمع الجديد مثل: (الشوارع- الطرق- الكبارى- الأنفاق- المياه الصالحة للشرب- الكهرباء- الغاز- مصادر الطاقة- النقل والمواصلات- الاتصالات "البريد، البرق، الهاتف"- الأسواق التى توفر كافة أنواع السلع الغذائية والملبس والأثاث ومستلزمات المنزل والسلع المعمرة- الجراجات الخاصة بالسيارات والمدافن الخاصة بالموتى).

(2) توفير عناصر الجذب السكانى للمجتمعات العمرانية الجديدة بين عناصر الجذب السكانى فى إطار سياسة واضحة ومحددة ووفق خطط مرسومة على أساس معلومات كافية ودقيقة توفر لها الواقعية والنجاح.

(3) **توفير خدمات الإعاشة مثل** إقامة المخابز والصيدليات وعيادات الأطباء وصالونات الحلاقة ومحال البقالة والخضر واللحوم والفواكه والمواد الغذائية المختلفة والحدائق العامة وأماكن العبادة فى المساجد والكنائس والملاعب والساحات الرياضية وأماكن لعب وتسلية الأطفال ودور المناسبات.

(4) **توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الضرورية مثل** دور الحضانة- المدارس بمراحلها المختلفة- المستشفيات- مراكز رعاية الطفولة والأمومة- مراكز الرعاية الصحية الأولية - مؤسسات رعاية المسنين- مؤسسات رعاية المعوقين- مؤسسات رعاية الأطفال ورعاية الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف- مراكز رعاية الشباب والأندية الرياضية- المؤسسات الترفيهية مثل المسارح ودور السينما- الوحدات الاجتماعية- الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والأهلية- فروع للنقابات والتنظيمات المهنية.

(5) **منظمات ومؤسسات تنموية ذات طابع اجتماعى مثل** إنشاء جمعيات تنمية المجتمع المحلى.

(6) **منظمات ومؤسسات تنموية ذات طابع اقتصادى مثل** مراكز التدريب ومراكز التكوين المهنى- مكاتب التشغيل والتوظيف والبنوك والمكاتب الاستشارية والهندسية والصناعية والتجارية والزراعية وتخطيط مناطق زراعية وصناعية وصيانة وتوفير المشاتل.

(7) **منظمات ومؤسسات تنموية فنية مثل** مراكز ونظم المعلومات والحواسب الإليكترونية والمكاتب والمراكز الاستشارية الفنية ومراكز البحوث.

مراجع الفصل الثامن

(1) صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع القــومى، دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة 1972 ص 311.

(2) جمال ذكى: التنمية فى المجتمعات المخططة، مجلة تنمية المجتمـــع، 1973، ص 27.

(3) أحمد حسن إبراهيم: المدن الجديدة بـــين النظريـــة والتطبيـــق، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1985، ص 13.

(4) عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفـــة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 468.

(5) عبد العزيز عبد الله مختار: ندوة علمية حول دراسة نمط الاستيطان فى المدن الجديدة، ورقة عمل عن التخطيط لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى مصر، الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعيـــة، أبريـــل 1993، ص 11-13.

الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحة



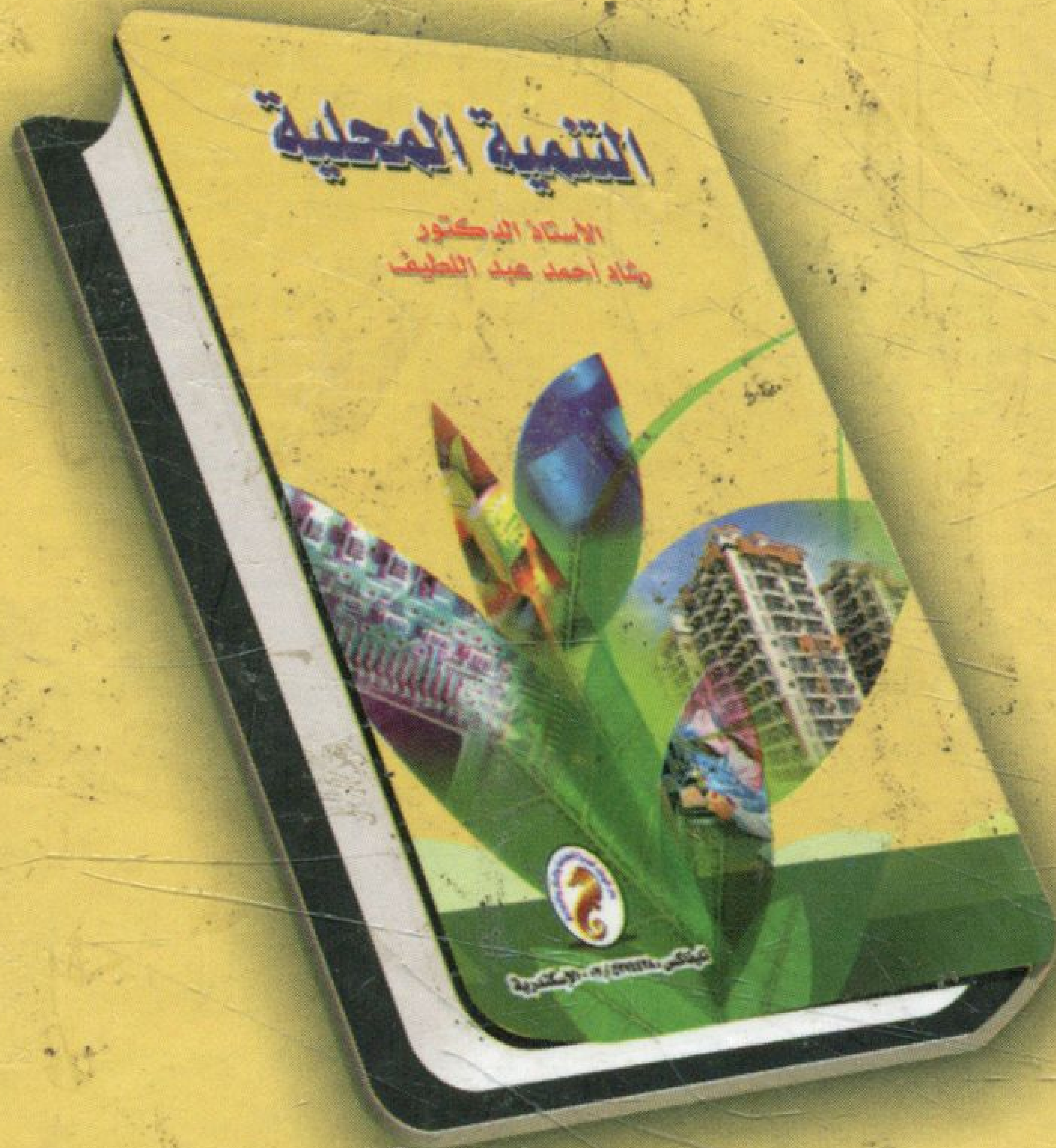
رقم الإيداع : 20834/ 2010

الترقيم الدولى : 9-856-327-977-978

مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 - الإسكندرية


التنمية المحلية
الأستاذ الدكتور
رشاد أحمد عبد اللطيف